

مُغِيثُ النِّدَا

شَرحُ قَطرِ النَّدَى

تأليف

الإمامِ العلّامة شمس الدِّين مُحمّد بن أحمد الخطيب الشّربيني

(ت ٩٧٧ هـ)

وهو شرح فريد على متن قطر النّدى وبلّ الصّدى

لِلعلّامة جمال الدّين مُحمّد بن يوسف بن هِشام الأنصاريّ

(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

دراسة وتحقيق

سيّد بن شلتوت الشّافعيّ

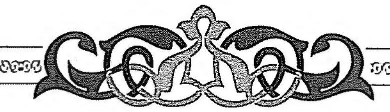
أمين الفتوى بلجنة الفتوى - دار الإفتاء المصرية

الجزء الأوّل

دار الضياء

للنشر والتوزيع

الكويت



بسم الله الرحمن الرحيم



مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاحًا للعلوم، وجعل العربية لغة كتابه العظيم، ودينه القويم، ورفه أهل العلم وجعلهم ورثة الأنبياء، ونصب لهم أسباب الوصل إليه، وخفض لهم كل ما يُبْعِد عنه، والصلاة والسلام على من رفع الله قدره وجعله سيِّد كل مخلوق.

وبعد:

فإن الله قد حفظ لنا اللغة العربية بحفظه للقرآن العظيم وهيأ لذلك أسباباً، منها اهتمام العلماء بعلم النحو الذي هو عماد العربية، فألفوا فيه مصنفات بالغة الأهمية، منذ عصر التأليف وإلى عصرنا الحاضر، كان هدفها الأسمى هو الحفاظ على لغة القرآن العظيم.

وكانت تصانيفهم مختلفة المنهاج بين تصنيف مستقل وشرح مسهب وآخر مختصر.

فبين أيدينا شرح جليل القدر، والمقدار عظيم الأثر والنفع، على متن ذاع صيته وصار من الشهرة بمنزلة الشمس للعيان، انتفع به المبتدي، وكان تذكرة للمنتهي، وهو مغيث الندى شرح قطر الندى، وهو شرح ليس بمختصر وليس بمطول، بل هو وسط أعتنى فيه شارحه بحل عبارة المتن

وضبط مسائله وتحقيقها، وذكر ما استقر عليه أهل النحو من أقوال، مع حسن التعبير وسهوله العبارة وكثرة الاستشهاد وسعة الاطلاع ودقة الاختيار، وقد وفقني الله تعالى لتحقيقه وتوثيقه وضبطت شواهده ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت أحاديثه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، وتتبعت أصل العبارة، ونسبتها لأصحابها مع التنبيه على ما حصل فيه اختلاف في النقل.

[تقسيم المقدمة]

وقسمت المقدمة إلى فصول:

الفصل الأول: ابن هشام، صاحب المتن (قطر الندى وبل الصدا).

الفصل الثاني: ترجمة الخطيب الشربيني.

الفصل الثالث: القطر ومنزلته بين الكتب.

الفصل الرابع: موازنة منهجية بين الشروح الثلاثة: شرح ابن هشام على القطر، شرح الفاكهي المسمى مجيب الندا، شرح الخطيب الشربيني

الفصل الخامس: الأصول النحوية التي اعتمد عليها الشارح في شرحه.

الفصل السادس: النسخ الخطية للكتاب.

السابع: منهج المحقق في التحقيق.

** ** **

الفصل الأول

في ترجمة ابن هشام «صاحب المتن»

❊ اسمه:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، جمال الدين أبو محمد النحوي، الأنصاري المشهور بابن هشام[(١)].

ملحوظة: قد ذكرت بعض التراجم قسمًا من أجداده متقدمًا على بعض[(٢)].

❊ كنيته:

كني ابن هشام أيضا بأبي محمد[(٣)]، محمد هذا أكبر ولديه، والثاني عبد الرحمن، ولكنه لم يشتهر بهذه الكنية، إذا غلبت عليه كنيته التي عرف بها، وهي ابن هشام.

---

(١) انظر: ترجمته في الدرر الكامنة (٤١٥/٢)، وبغية الوعاة (٦٨/٢) وشذرات الذهب (١٩١/٦) والبدر الطالع (٤٠٠/١) وهدية العارفين (٤٦٥/١) والأعلام (١٤٧/٤) ومعجم المؤلفين (١٦٣/٦). وقد اختصرت ترجمته نظرا لكثرة الدراسات التي كتبت حوله: منها كتاب (ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي للدكتور علي فودة نيل) و(المدرسة النحوية في مصر والشام) للدكتور عبد العال سالم مكرم (٣٥٢ ـ ٤٣٩).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (٢٩٥/١).

(٣) بغية الوعاة (٦٨/٢).



* نسبه ولقبه:

عرف ابن هشام عن غيره ممن كنوا بهذه الكنية بنسبة الأنصاري وهو ما ذكرته عنه أغلب المصادر التي ترجمت له، وقد وجدت العلامة الشيخ محمد الأمير في حاشيته على المغني يقرر يقرر أنه (خزرجي)[1].

وقد اشتهر ابن هشام بلقب (جمال الدين) وقد ذُكر هذا اللقب في أغلب مصنفاته المخطوطة منها والمطبوعة[2].

* مولده:

ولد في القاهرة في يوم السبت خامس شهر ذي القعدة سنة (٧٠٨)هـ.

* نشأته:

وأما نشأته فلم تذكر المصادر التي ترجمت له ما يفيدنا في معرفة أبعاد نشأته، ومعرفة عائلته وصباه، وحياته المادية، وغير ذلك، مما قد يلقي الضوء على حياته وأغلب الظن أن ابن هشام قد نشأ في كنف عائلته لم يكن لها نصيب من أسباب الجاه والثراء، فلم يعرف عن والده دور بارز في الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.

ومن الثابت أنه قد تهيأت لابن هشام شأنه في ذلك شأن أكثر الصبيان في عصره فرصة تلقي العلوم في مدارس مصر ومساجدها وهو في سن مبكر، فتعلم القراءة والكتابة، وشغف بعلوم العربية منذ صغره، فحفظ

---

(١) انظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب (١، ٢).

(٢) انظر: طبقات الشافعية (٦/٢٦٦، ٣٣)، حسن المحاضرة (١٠).



القرآن الكريم واتصل بكبار الشيوخ فأخذ عنهم في مختلف الفنون والعلوم كما سترى، حتى إذا ما استوى عوده بدأ في التأليف، فذاع صيته، وعرف بين الناس.

❊ أسرته:

لم يعثر على شيء يمكن من الوقوف على أسرته حيث إن المراجع قد اكتفت بإيراد سلسلة من نسبه حتى جده الثالث هشام دون الإشارة إلى شخصية هشام أو ابنه محمد.

ويبدو أن أسرة ابن هشام قد عرفت به، واشتهرت وتبوأت مكانة مرموقة في الحياة العامة آنذاك، تبعًا للشهرة التي أصابها وخاصة من بعده، فقد خلف لنا خلفًا صالحًا، استطاع أن يتبحر في العلوم ويتصدر مجالس العلم والعلماء، وأن يعزز ذكراه في نفوس الناس، وأن يوسع دائرة مكانة عائلته حتى اليوم.

❊ زواجه وأولاده:

تزوج ابن هشام وهو في الأربعين من عمره على وجه التقريب وأنجب ولدين أكبرهما يدعى محمد بن عبد الله بن يوسف ويلقب بـ«محمد الدين» ويعرف بابن هشام أيضًا، ولد سنة خمسين وسبعمائة، قال السيوطي: «إنه كان أوحد عصره في تحقيق النحو، سمعت شيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني يقول: كان والدي يقول: هو أنحى من أبيه، قرأ عل والده وغيره، وسمع الحديث على الميدومي والقلانسي وأجاز له التقي السبكي،

والعز بن جماعة والبهاء ابن عقيل والجمال الإسنوي وغيرهم، روى عنه الحافظ ابن حجر، مات في رجب سنة تسع وتسعين وسبعمائة»[1].

وقد خلف محمد ولداً واحداً هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، كانت ولادته (سنة (٧٩٩هـ)[2] وهي السنة التي ولد فيها والده، فنشأ يتيما، وحفظ القرآن والخرقي وألفية النحو وأخذ الفقه عن جماعة، وصار أحد أعيان مذهبه وتصدى بعد شيوخه للتدريس والإفتاء والأحكام، فأخذ عنه الفضلاء وخصوصاً في العربية[3].

قال السخاوي: «وكنت ممن حضر عنده دروساً»[4]

وتوفي سنة (٨٥٥) هـ ودفن عند أبيه بتربة سعيد السعداء[5].

أما الابن الثاني لابن هشام فهو عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف الملقب بـ«تقي الدين»، ولم أعثر له على ترجمة سوى إشارة وردت عنه في السحب الوابلة، قال صاحبها فيها: «ذكره في الضوء وبيض له»[6].

❊ ثقافته:

شغف ابن هشام منذ نشأته الأولى بطلب العلوم فضرب في كل علم

---

(١) انظر: بغية الوعاة (١٤٨/١)، حسن المحاضرة (٥٣١/١).
(٢) انظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي (١٢١).
(٣) انظر: نظ العقيان في أعيان الأعيان (١٢١)، والضوء اللامع (٥٥، ٥٦).
(٤) الضوء اللامع (٥٦٥).
(٥) الضوء اللامع (٥٧/٥)، نظم العقيان (١٢١).
(٦) انظر: السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن مكي ورقة (١٤٨) مخطوطة (٩) الدار ١٤٤٥ تاريخ).

بسهم وأخذ من كل فن بنصيب، فتلقى العلوم عن مشايخ كثار كانوا أعلامًا معارفهم، فكانت ثقافته لهذا مزيجًا من مشارب شتى من المعارف والفنون، واستطاع أن ينافح بها أنداده من رجال جيله ويعلو عليهم مقدرة وعطاء.

فدرس الفقه الشافعي ثم الحنبلي، وقرأ ديوان زهير عن أبي حيان، والقراءات عن ابن السراج، وحدث بالشاطبية عن ابن جماعة.

❊ مذهبه الفقهي:

أشارت المراجع كما ذكرنا قبل إلى أن هشام قد تلقى المذهب الشافعي[١] وتفقه به، ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين[٢]، فحفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر[٣]، وتنزل في دروس الحنابلة فدرس في مدرستهم بالقاهرة.

❊ مشايخه:

وتلقى فيها أنواع العلوم على أكابر الشيوخ من أعلام عصره في ذلك العصر، فمن مشايخه

١ ـ الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل[٤] (... ـ ٧٤٤هـ).

٢ ـ شمس الدين بن السراج[٥] (٦٧٠، ٧٤٦هـ).

---

(١) الدرر الكامنة (٢/٤١٥).

(٢) التصريح على التوضيح (١/٥).

(٣) الدرر الكامنة (٢/٤١٥)، شذرات الذهب (٦/١٩١).

(٤) انظر: ترجمته في الدرر الكامنة (٣/٢٠، ٢١)، وشذات الذهب (٦/١٤٠، ١٤١)، طبقات القراء (١/٦٩).

(٥) انظر: ترجمته في: طبقات القراء (٢/٢٥٦)، بغية الوعاة (٢/١٧١).



٣ ـ تاج الدين الفاكهاني[١] (٦٥٤- ٧٣١هـ).

قرأ عليه ابن هشام كتاب (شرح الإشارة) في النحو إلا الورقة الأخيرة[٢].

٤ ـ محمد بن إبراهيم بن جماعة (٦٣٩هـ ـ ٧٣٣هـ) أخذ عنه الحديث.

٥ ـ تاج الدين التبريزي[٣] (٦٦٧ ـ ٧٤٦ هـ).

❊ أخلاقه:

وقد اشتهر ابن هشام بالتواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق، وشهد له كثير من العلماء بسعة العلم، ودقة التصنيف، وبراعة التأليف مع التحقيق لكل مسألة يتعرض لها.

قال عنه ابن حجر: «إنه كان متواضعًا شفوقا يتمتع بدماثة الخلق ورقة القلب».

وقد شهد له العلماء بالهمة والنشاط، ووفور البضاعة، فقال فيه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له

---

(١) انظر: ترجمته الدرر الكامنة (٣/٢٥٤، ٢٥٥)، بغية الوعاة (٢/٢٢١)، المختصر في أخبار البشر (٤/١٠٤)، الديباج لابن فرحون (١٨٦)، شذرات الذهب (٦/٩٦، ٩٧)، كشف الظنون (١/٥٩).

(٢) النجوم الزاهرة (٦/١٩٦).

(٣) انظر: ترجمته في الدرر الكامنة (٣/٢٠، ٢١)، طبقات القراء (١/٦٩)، شذرات الذهب (٦/١٤٠، ١٤١).



ابن هشام أنحى من سيبويه[(١)]».

قال عنه ابن تغري: «إنه كان عالمًا في عدة علوم لا سيما العربية فهو فارسها، ومالك زمانها[(٢)]».

وأطلق عليه الصفدي لقب: «شيخ النحو»[(٣)].

❊ **تلامذته:**

أخذ عنه العلم تلامذة كثيرون منهم:

ابن الملاح الطرابلسي[(٤)] (... ـ ٦٧٥هـ).

وعلي بن أبي بكر البالسي[(٥)] (... ٧٦٧هـ).

والنويري[(٦)] (٧٢٢هـ ـ ٧٨٦هـ).

وابن جماعة[(٧)] (٧٢٥ هـ ٧٩٠ هـ)

وابن الفرات[(٨)] (... ـ ٧٩٤هـ).

---

(١) مقدمة ابن خلدون (٥٣٢).

(٢) النجوم الزاهرة (٣٣٦/١٠).

(٣) أعيان العصر (٢٥٨/٣).

(٤) انظر: ترجمته الدرر الكامنة (٢٠٩/٤)، وشذرات (٢٠٦/٦).

(٥) انظر: ترجمته الدرر الكامنة (١٠٣/٣)، وبغية الوعاة (١٥١/٢).

(٦) انظر: ترجمته في الدرر الكامنة (٤١٥/٣)، وشذرات الذهب (٢٩٢/٦)، والنجوم الزاهرة (٣٠٣/١١).

(٧) انظر: ترجمته في الدرر الكامنة (٣٩/٢)، بغية الوعاة (٤٢٧/١)، والنجوم الزاهرة (١١٤/١٣، ١١٥)، وشذرات الذهب (٣١١/٦).

(٨) انظر: ترجمته في شذرات الذهب (٣٣٣/٦).



ومحب الدين هشام[1] (٧٥٠ هـ ـ ٧٩٩ هـ)

وبان الملقن[2] (٧٢٧ هـ ٨٠٤هـ)

وابن إسحاق الدجوي[3] (٧٥٠ هـ ٨٣٠ هـ).

*** وفاته:**

وقد وافته منيته في ليلة الجمعة الخامس من شهر ذي القعدة سنة (٧٦١) هـ بالقاهرة، بعد عمرٍ بَلَغَ ثلاثاً وخمسين سنة، رحمه الله[4]، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة[5].

*** مؤلفاته:**

خلّف ابن هشام ثروة علمية كبيرة من المؤلفات، والشروح التي تدل على علو كعبه في مجال التأليف والتحقيق، غالبها في النحو والصرف.

وفيما يلي ذكر لمؤلفاته مرتبة حسب الترتيب الأبجدي، مقتصرًا على ما ثبتت نسبته له. وهي كما يلي:

---

(١) انظر: ترجمته في بغية الوعاة (١٤٨/١)، وحسن المحاضرة (٢٣٧/١).

(٢) انظر: ترجمته في شذرات الذهب (٤٤٧/٥)، والضوء اللامع (١٠١/٦، ١٠٥) والبدر الطالع (١٥٠/٦، ٥٠٨).

(٣) انظر: ترجمته في شذرات الذهب (٧، ١٣)، والضوء اللامع (٦٣/١)، والدرر الكامنة (٤١٦/٢).

(٤) انظر: الدرر الكامنة (٤١٧/٢)، بغية الوعاة (٦٩/٢)، وحسن المحاضرة (٥٣٦/١)، والنجوم الزاهرة (٣٣٦/١٠)، وشذرات الذهب (١٩٢/٦).

(٥) انظر: النجوم الزاهرة (٣٣٣/١٠)، شذرات الذهب (١٩٢/٦).



١ ـ أحكام (لو) و(حتى).

ذكره الشيخ خالد في التصريح ١/٥، ط. الحلبي.

٢ ـ اعتراض الشرط على الشرط.

وهي رسالة صغيرة حول هذا الموضوع، وقد نقلها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر[١].

وقام بتحقيق الرسالة د/ عبد الفتاح الحمّوز، ونشرها سنة (١٤٠٦)هـ.

٣ ـ الإعراب عن قواعد الإعراب.

وهو كتاب يتحدث عن الجملة وشبه الجملة بأحكامهما المختلفة وقد طبع الكتاب أكثر من مرة[٢].

وقام بتحقيقه د/ رشيد العبيدي ونشره في بيروت سنة (١٩٧٠) م ثم نشر مرة أخرى في الرياض (١٩٨١) م بتحقيق د/ علي فودة نيل.

٤ ـ إعراب «لا إله إلا الله».

وهي رسالة صغيرة تقع مخطوطة في اثنتي عشرة صفحه في مكتبة عارف حكمت ضمن مجموع برقم (٢٨٨).

وقد حققها الدكتور حسن الشاعر ونشرها في مجلة الجامعة الإسلامية في العددين (٨١ ـ ٨٢)، سنة (١٤٠٩) هـ.

(١) الأشباه والنظائر (١٠٧/٧).

(٢) انظر: (ابن هشام الأنصاري) للدكتور علي فودة (٢٣).



٥ - إعراب ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقد أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر(١).

٦ - إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل.

وهي رسالة وضعها المصنف ردًّا على اعتراض ورد إليه لذكره أمثلة في التصريف. وهي تتعلق بالأبنية.

وقد نشر الرسالة د/ هاشم طه شلاش في مجلة كلية الآداب ببغداد العدد السادس عشر.

٧ - أنت أعلَم ومالُك

وهي رسالة صغيرة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر(٢).

٨ - الألغاز النحوية.

وهي رسالة صغيرة في أبيات من الشعر مصعبة المباني مغمضة المعاني، وقد ألغز قائلها إعرابها.

وقد طبع الكتاب مع حاشية الغزي عليه(٣).

ثم طبع مفردا بتحقيق أسعد خضير في دمشق سنة (١٣٩٣) هـ.

---

(١) الأشباه والنظائر (٨٤/٧).

(٢) الأشباه والنظائر (٦٨/٧).

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري للدكتور على فودة (١٨٧).

٩ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وهو كتاب مشهور متداول.

١٠ ـ التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل[١]

وهو كتاب كبير يقع في مجلدات.

١١ ـ تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة، ومنه نسخة خطية بمكتبة القرويين برقم(١٢١٠): (بركلمان الملحق ١٦/٢، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ص٣٨).

١٢ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.

وهو شرح شواهد ابن الناظم على الألفية، ولكنه لم يتمه، وقد نشره محققاً د/ عباس الصالحي في بيروت (١٤٠٦) هـ.

١٣ ـ التذكرة في العربية.

نسب هذا الكتاب لابن هشام أكثر من ترجموا له، وذكروا أنه يقع في خمسة عشر مجلداً[٢]. وطبع مختصر التذكرة لمحمد بن جلال التَّباني (٨١٨هـ) في مؤسسة الريان ببيروت.

١٤ ـ توجيه النصب في إعراب «فضلاً»، «خلافاً»، و«أيضاً» و«هلم جرًّا».

وهي رسالة صغيرة في توجيه النصب في ألفاظ مشهورة استعملها

---

(١) انظر: بغية الوعاة (٦٩/٢)، وشذرات الذهب (١٩٢/٦)، والبدر الطالع (٤٠١/١).

(٢) انظر: الدرر الكامنة (٤١٢/٦)، وبغية الوعاة (٦٩/٢)، والبدر الطالع (٤٠١/١).



الناس قديمًا وحديثًا.

وقد قام بتحقيق الرسالة د/ حسن موسى الشاعر، وصدرت طبعته الأولى في عمّان سنة ١٤٠٤ هـ.

١٥ ـ الجامع الصغير في النحو.

نشر الكتاب مرتين الأولى بتحقيق محمد شريف الزيبق في دمشق سنة (١٣٨٨) هـ والثانية في القاهرة بتحقيق د/ أحمد الهرميل سنة (١٤٠٠) هـ.

١٦ ـ حواشٍ على الألفية[١].

ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٨٧ ـ نحو ٢).

١٧ ـ حواشي التسهيل

ذكره السيوطي والشيخ خالد الأزهري[٢]، وكذلك ذكرها الشمني[٣] عند حديثه عن (قط).

قال الشيخ خالد في التصريح (١٢٨/١): «قاله الموضح في حاشيته على التسهيل، ومن خطه نقلت». وهذا يدل دلالة قاطعة على نسبة الكتاب لابن هشام، وإن كان مفقوداً.

١٨ ـ رسالة في الأسماء (أسماء خيل السباق)

تقع الرسالة في ثماني ورقات ضمن المخطوط رقم (٥٤٥) مجاميع

---

(١) بغية الوعاة (٦٩/٢) وشذرات الذهب (١٩٢/٦).

(٢) انظر: بغية الوعاة (٦٩/٢)، والتصريح (١٢٥/١ ـ ١٢٨).

(٣) المنصف من الكلام (١١/٢).



دار الكتب المصرية[1].

١٩ ـ رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم، ومنها نسخة بمكتبة برلين برقم (٦٨٨٤)[2].

٢٠ ـ رسالة في الشروط التي يتحقق بها التنازع، وقد أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[3].

٢١ ـ رسالة في الكلام على «إنما»، أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[4].

٢٢ ـ رسالة في قول السهيلي «أول ما أقول إني أحمد الله» بكسر همزة «إن» وأشار د/ أحمد عبد المجيد هريدي إلى أنها تقع في ورقتين بالمخطوط (١٠٢) مجاميع تيمور[5].

٢٣ ـ رسالة في قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ﴾ [النساء: ١٧٢]، أشار د/ هريدي إلى أنها تقع في ورقتين ضمن المخطوط رقم (١٠٢) مجاميع تيمور[6].

٢٤ ـ رسالة في كاد، وأخواتها.

لها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٩٧) نحو[7].

---

(١) مقدمة نزهة الطرف لابن هشام تحقيق د/هريدي (٣٧).
(٢) المرجع السابق (٣٨)..
(٣) الأشباه والنظائر (٧/٢٥٢ ـ ٢٦٢).
(٤) الأشباه والنظائر (٧/٢٤١ ـ ٢٤٧).
(٥) مقدمة نزهة الطرف لابن هشام (٣٧).
(٦) المرجع السابق.
(٧) مقدمة شرح اللمحة البدرية تحقيق د/هادي نهر (١/٨٢).

٢٥ ـ رسالة في معاني حروف الجر

لها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٦) نحو[١].

٢٦ ـ رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة[٢].

٢٧ ـ شذور الذهب، وهو مطبوع.

٢٨ ـ شرح التسهيل.

ذكره ابن حجر والسيوطي وابن العماد الحنبلي والشوكاني[٣]، وذكروا أنه لم يتمه، وقد طبع شرح خطبة التسهيل لابن هشام بتحقيق د/سعود عبد العزيز الخنين، ونشر ضمن المجلة الإسلامية عدد ١٤١.

٢٩ ـ شرح شذور الذهب.

وهو شرح على متن الشذور، وقد نشره الشيخ محيي الدين عبد الحميد بالقاهرة.

٣٠ ـ شرح قصيدة بانت سعاد.

وقد طبع الكتاب مراتٍ عدةٍ[٤]، وكان آخرها بتحقيق د/ محمود أبو ناجي في دمشق سنة (١٩٨٢) م.

٣١ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى.

وهو شرح لكتابه قطر الندى، وقد نشره الشيخ محيي الدين عبد الحميد.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الدرر الكامنة (٢/٤١٦)، وبغية الوعاة (٢/٦٩)، وشذرات الذهب (٦/١٩٢).

(٣) الدرر الكامنة (٢/٤١٦)، وبغية الوعاة (٢/٦٩) وشذرات الذهب (٦/١٩٢)، والبدر الطالع (١/٤٠١).

(٤) انظر في ذلك ابن هشام الأنصاري د/علي فودة (١٦٣).

٣٢ ـ شرح اللمحة البدرية لأبي حيان.

وقد حقق الكتاب مرتين، الأولى في بغداد سنة (١٩٧٧) م بتحقيق د/هادي نهر والثانية في القاهرة سنة (١٤٠٥) هـ بتحقيق د/ صلاح روّاي، وهي أفضل من الأولى.

٣٣ ـ شوارد الملح وموارد المنح ومنه نسخة ببرلين برقم (٢٠٩٧)، وثانية بمكتبة شستربتي برقم (٤٣٦٢)، وأُشير إليه في كشف الظنون ١٠٦٥/٢.

٣٤ ـ عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، في مجلدين.

نسبه له ابن حجر والسيوطي وابن العماد والشوكاني[1].

٣٥ ـ فوح الشذا بمسألة كذا.

وقد نشر الرسالة د/ أحمد مطلوب ببغداد سنة (١٩٦٣) م كما حققَتْها أيضا د/ سهير محمد خليفة بالقاهرة سنة (١٩٨٨) م.

٣٦ ـ قطر الندى وبل الصدى.

وهي مقدمة صغيرة في النحو، وقد شرحها ابن هشام كما سبق.

٣٧ ـ المباحث المرضيّة المتعلقة بـ«من الشرطية».

وهي رسالة صغيرة قام بتحقيقها د/ مازن المبارك سنة (١٤٠٨) هـ.

---

(١) الدرر الكامنة (٤١٦/٢)، وبغية الوعاة (٦٩/٢)، وشذرات الذهب (١٩٢/٦)، والبدر الطالع (٤٠١/١).



٣٨ ـ مختصر الانتصاف من الكشاف ، ومنه نسخة خطية بالمكتبة الأزهرية برقم [٢٥٢] ٤٢٥٠، وثانية بخزانه القرويين برقم (١٦٠٤)، وثالثة بمكتبة بودليانا بانجلترا برقم (٣٤٦/١).

٣٩ ـ مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى :﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق، د/ عبد الفتاح الحموز ، دار عمار ـ الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥.

٤٠ ـ المسائل السفرية.

وهي أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم، وقد حققها د/علي حسين البواب في الرياض (١٤٠٢) هـ.

٤١ ـ مسألة في إعراب «خير» في قول جابر «كان يكفي من هو أوفى منك شعرًا، وخير منك» أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[١].

٤٢ ـ مسألة في الاختلاف في قول القائل: (كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل) أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[٢].

٤٣ ـ مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته.

أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[٣]. ومنه نسخة بمكتبة خسرو باشا بتركيا، وقد طبع بعنوان : الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام بتحقيق

(١) الأشباه والنظائر (٥٨/٧).

(٢) الأشباه والنظائر (٤٢/٧).

(٣) الأشباه والنظائر (٤٢/٧).



د/عبد الفتاح سليم، ضمن أربع رسائل في النحو، ط/ مكتبة الآداب.

٤٤ ـ مسألة في تعدد ما بعد «إلا» على ثلاثة أقسام.

ومنه نسخة بمكتبة خسرو باشا بتركيا[١].

٤٥ ـ مسألة في تصغير ووزن «يحيى»

أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[٢].

٤٦ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وهو أشهر كتب ابن هشام وأعظمها، وقد طبع طبعات عدة آخرها نشرها الشيخ محي الدين عبد الحميد بالقاهرة، ثم حققه د/ مازن المبارك، وعلى حمد الله في دمشق سنة (١٩٦٤) م.

٤٧ ـ الموارد إلى عين القواعد.

وهو اختصار لكتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب» ويسمى أيضًا النكت المختصرة من قواعد الإعراب، والقواعد الصغرى وهي رسالة صغيرة، وقد نشرها حسن إسماعيل مروة تحت اسم (القواعد الصغرى) في ضمن كتابه (من رسائل ابن هشام النحوية).

٤٨ ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان.

وهو ألغاز نحوية وأدبية، وقد طبعت طبعات كثيرة.

---

(١) انظر: مقدمة المسائل السفرية تحقيق د/الضامن (٦).

(٢) الأشباه والنظائر (٧/٩٣).



وقام د/ علي فودة نيل بتحقيقها ونشرها في مجلة كلية الآداب بالرياض سنة (١٩٨٠) م، كما نشرها حسن إسماعيل مروة في ضمن كتابه (رسائل ابن هشام النحوية).

٤٩ ـ نزهة الطرف في علم الصرف

وقد ذكره السيوطي في كتابه (النكت على الكافية والخلاصة وشذور الذهب ونزهة الطرف) ونقل منه نصوصًا[١].

ذكره أيضًا ابن حميد المكي في كتابه (السحب الوابلة)[٢].

وقد قام د/ أحمد عبد المجيد هريدي بتحقيقه تحقيقًا علميًّا ونشره سنة (١٤١٠) هـ ـ (١٩٩٠) م.

وأنكر نسبته إليه بعض المحققين، بناء على أن المعروف أن هذا الكتاب للميداني[٣].

وقد نشر كتاب الميداني أيضًا وتصفحت الكتابين فاتضح لي أن بينهما فوارق جوهرية.

قال د/ السيد عبد المقصود: «تأكد لي بما لا يدع مجالاً للشك أن ما نقله السيوطي في النكت عن كتاب ابن هشام (نزهة الطرف) بعيد كل البعد عن (نزهة الطرف) للميداني...»[٤].

---

(١) انظر: مقدمة نزهة الطرف للميداني بتحقيق د/السيد عبد المقصود (٤).

(٢) السحب الوابلة لابن حميد (٢٧١).

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري للدكتور على فودة نيل (٣٥٠).

(٤) انظر: مقدمة نزهة الطرف للميداني تحقيق د/السيد عبد المقصود.



الفصل الثاني

ترجمة: «الخطيب الشربيني»

وتشتمل على اسمه ونسبه وكنيته، وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته ومولده وأسرته.

*** أولًا: اسمه ونسبه:**

هو الإمام العالم، الصالح الزاهد، الفقيه، النحوي الصرفي، شمس الدين محمد بن أحمد ـ أو محمد ـ القاهري بلدًا، الشافعي مذهبًا، الشهير بالخطيب الشربيني، نسبة إلى قرية (شربين) من مديرية الغربية على البحر الأعظم الشرقي.

*** ثانيًا: كنيته:**

كني رضي الله عنه بـ«الخطيب الشربيني» وقد اشتهر وعرف بها في القديم والحديث.

*** ثالثا: مولده ونشأته:**

لم تذكر كتب التراجم سنة مولده، وأما نشأته فقد نشأ في مدينة شربين، وهي مدينة مصرية بمحافظة الدقهلية بمصر المحروسة.

حفظ القرآن في صغره، وتلقى العلم على يد أكابر الشيوخ في الفقه

والنحو واللغة والتفسير والبلاغة.

*** رابعًا: شيوخه:**

قد أخذ العلامة الخطيب عن جملة من أهل العلم وأئمة العصر سنذكر جملة منهم مع تعريف مبسط لكل منهم.

شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

١/ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعيّ، أبو يحيى: شيخ الإسلام. قاض مفسر، من حفاظ الحديث. ولد في سنيكة (بشرقية مصر) وتعلم في القاهرة وكف بصره سنة (٩٠٦) هـ نشأ فقيرًا معدمًا، قيل: كان يجوع في الجامع، فيخرج بالليل يلتقط قشور البطيخ. فيغسلها ويأكلها. ولما ظهر فضله تتابعت إليه الهدايا والعطايا، بحيث كان له قبل دخوله في منصب القضاء كل يوم نحو ثلاثة آلاف درهم، فجمع نفائس الكتب وأفاد القارئين عليه علمًا ومالًا. وولاه السلطان قايتباي الجركسي (٨٢٦ ـ ٩٠١) قضاء القضاة، فلم يقبله إلا بعد مراجعة وإلحاح. ولما ولي رأى من السلطان عدولًا عن الحق في بعض أعماله، فكتب إليه يزجره عن الظلم، فعزله السلطان، فعاد إلى اشتغاله بالعلم إلى أن توفي. له تصانيف كثيرة، منها:

(فتح الرحمن ـ ط) في التفسير.

و(تحفة الباري على صحيح البخاري) ـ ط.

و(فتح الجليل ـ خ) تعليق على تفسير البيضاوي.



و(شرح إيساغوجي ـ ط) في المنطق.

و(شرح ألفية العراقي ـ ط) في مصطلح الحديث.

و(شرح شذور الذهب) في النحو.

و(تحفة نجباء العصر ـ خ) في التجويد.

و(اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم ـ ط) رسالة.

و(الدقائق المحكمة ـ ط) في التجويد.

و(فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام ـ خ) في خزانة الرباط (٩٦١ جلاوي).

و(تنقيح تحرير اللباب ـ ط) فقه.

و(غاية الوصول ـ ط) في أصول الفقه.

و(لبّ الأصول ـ ط) اختصره من جمع الجوامع.

و(أسنى المطالب في شرح روض الطالب ـ ط) فقه، أربعة أجزاء.

و(الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ـ ط) فقه، خمسة أجزاء.

و(منهج الطلاب ـ ط) في الفقه، و(الزبدة الرائقة ـ خ) رسالة في شرح البردة، في خزانة الرباط (١٥٣٧)[١].

* * *

(١) من مراجع ترجمته: الإعلام للزركلي (٤٦/٣)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان (١١٣)، والطبقات الكبرى للشعراني (١٠٧/٢)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر (١٢٢/١).



الشهاب الرملي

هو الشيخ العالم العلامة، الناقذ الجهبذ الفهامة، شيخ الإسلام، والمسلمين شهاب الدين الرملي، المنوفي، المصري، الأنصاري، الشافعي، وبلده كما قال الشيخ عبد الوهاب الشعراوي قرية صغيرة قريبًا من البحر بالقرب من منية العطار تجاه مسجد الخضر عليه السلام بالمنوفية، وهو أحد الأجلاء من تلاميذ شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري، وكان مقدمًا عنده حتى أذن له أن يصلح في مؤلفاته في حياته. وبعد مماته، ولم يأذن لأحد سواه في ذلك، وأصلح عدة مواضع من شرح البهجة، وشرح الروض لشيخ الإسلام، وكتب شرحًا عظيمًا على صفوة الزبد في الفقه، وكتبه الناس في حياته وقرأوه عليه، جمع فيه غالب ترجيحاته وتحريراته، وله مؤلفات أخر، وجمع الشيخ شمس الدين الخطيب الشربيني فتاويه، فصارت مجلدًا.

- من تلامذته:

(١) الشمس الرملي ولد الشهاب الرملي صاحب نهاية المحتاج.

(٢) الخطيب الشربيني، شارح القطر.

(٣) الشيخ نور الدين الطنتدائي.

(٤) الشيخ شهاب الغزي.

انتهت إليه الرئاسة في العلوم الشرعية بمصر، حتى صارت علماء الشافعية بها كلهم تلامذته إلا النادر، إما طلبته وإما طلبة طلبته، وجاءت

إليه الأسئلة من سائر الأقطار، ووقف الناس عند قوله، وكان جميع علماء مصر وصالحيهم حتى المجاذيب يعظمونه ويجلونه. حتى أقران شيوخه، وكذلك صار لولده سيدي محمد المنوفي على رأس القرن العاشر، وكان يخدم نفسه، ولا يمكن أحدًا يشتري له حاجة من السوق إلى أن كبر سنه وعجز. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في يوم الجمعة مستهلًا جمادى الآخرة سنة سبع وخمسين تسعمائة، وصلوا عليه في الأزهر. **قال الشعراوي:** وما رأيت قط في عمري جنازة اجتمع فيها خلائق مثل جنازته، وضاق الجامع عن صلاة الناس فيه ذلك اليوم حتى أن بعضهم خرج وصلى في غيره، ثم رجع للجنازة، ودفن بتربته قريبًا من جامع الميدان خارج باب القنطرة، فأظلمت مصر وقراها بعد موته رحمه الله تعالى.

من مؤلفاته:

١ ـ فتح الرحمن شرح زبد ابن رسلان[١].

٢ ـ غاية المأمول بشرح ورقات الأصول[٢].

٣ ـ شرح الأجرومية في النحو[٣].

٤ ـ حاشية على أسنى المطالب شرح روض الطالب.

٥ ـ مجموعة فتاوى جمعها الشارح الخطيب الشربيني.

٦ ـ مجموعة فتاوى جمعها ولده الشمس الرملي.

---

(١) طبع بتحقيقي والحمد لله تعالى، ولدي شرح مطول عليه، ولكنه لم يطبع.

(٢) طبع عدة طبعات.

(٣) طبع بتحقيقي والحمد لله تعالى.



العلامة عميرة البرلسي

أحمد البرلسي المصري الشافعيّ، شهاب الدين الملقب بعميرة: فقيه، كان من أهل الزهد والورع، وتوفي سنة (٩٥٧).

قال النجم الغزي: انتهت إليه الرياسه في تحقيق المذهب (الشافعيّ) يدرّس ويفتي حتى أصابه الفالج ومات به. له (حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلي ـ ط)

و(حاشية على جمع الجوامع لابن السبكي ـ خ)[1].

ناصر الدّين الطّبلاوي الشافعي

هو ناصر الدّين محمد بن سالم الطّبلاوي الشافعي، الإمام العلّامة أحد العلماء الأفراد بمصر.

أجاز العلّامة محمد البيلوني كتابة في مستهل جمادى الأولى سنة اثنتين وتسعين وتسعمائة. قال: فيها تلقيت العلم عن أجلّة من المشايخ، منهم قاضي القضاة زكريا، وحافظو عصرهم الفخر بن عثمان الدّيمي، والسيوطي، والبرهان القلقشندي بسندهم المعروف، وبالإجازة العالية مشافهة عن الشيخ شهاب الدّين البيجوري شارح «جامع المختصرات» نزيل الثغر المحروس بدمياط بالإجازة العالية، عن شيخ القراء والمحدّثين محمد بن الجزري.

(١) انظر: الأعلام للزركلي (١٠٣/١)، شذرات الذهب (٤٥٤/١٠)، الكواكب السائرة (١١٩/٢).

وقال الشعراوي: صحبته نحو خمسين سنة، فما رأيت في أقرانه أكثر عبادة لله تعالى منه، لا تكاد تراه إلّا في عبادة، وانتهت إليه الرئاسة في سائر العلوم بعد موت أقرانه، وكان مشهورًا في مصر بكثرة رؤية رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، وأقبل عليه الخلائق إقبالًا كثيرًا بسبب ذلك، فأشار عليه بعض الأولياء بإخفاء ذلك فأخفاه، قال: وليس في مصر الآن أحد يقرئ في سائر العلوم الشرعية وآلاتها إلّا هو، حفظًا، وقد عدّوا ذلك من جملة إمامته، فإنه من المتبحرين في التفسير، والقراآت، والفقه، والنحو، والحديث، والأصول، والمعاني، والبيان، والحساب، والمنطق، والكلام، والتصوف، وما رأيت أحدًا في مصر أحفظ لمنقولات هذه العلوم منه، وجمع على «البهجة» شرحين جمع فيهما ما في «شرح البهجة» لشيخ الإسلام وزاد عليها ما في «شرح الروض» وغيره.

وولي تدريس الخشابية وهي من أجلّ تدريس في مصر، وشهد له الخلائق بأنه أعلم من جميع أقرانه، وأكثرهم تواضعًا، وأحسنهم خلقًا، وأكرمهم نفسًا، لا يكاد أحد يغضبه.

وتوفي بمصر عاشر جمادى الآخرة، ودفن في حوش الإمام الشافعي رضي الله عنه، وعمّر نحو مائة سنة[(١)].

* * *

(١) انظر: شذرات الذهب (٥٠٦/١٠)، الكواكب السائرة (٣٣/٢)، معجم المؤلفين (١٧/١٠).



محمد المشهدي

محمد بن أبي بكر، الشيخ الإمام الفاضل، المسند الصوفي بدر الدين ابن الشيخ العلامة المسند بهاء الدين المشهدي المصري الشافعي.

ولد في سنة اثنتين وستين وثمانمائة، وسمع على المسند أبي الخير الملتوتي مسند الطيالسي عن أبي الفرج عبد الرحمن بن المبارك الغزي بلده، وسمع على عدد من أصحاب ابن الكويك، وابن الجزري، منهم والده، وعلى بعض أصحاب الشهاب الواسطي، وعلى قاضي القضاة بدمشق، القطب الخيضري، وأخذ عن الشهاب الحجازي الشاعر والرضى الأوجاقي، وعن غيرهم، وأجاز له ابن بلال المؤذن في آخرين من حلب، وسمع على جماعة من أصحاب شيخ الإسلام ابن حجر، وابن عمه شعبان، وغيرهما، ودرس وأسمع قليلًا، ناب في مشيخة سعيد السعدا الصلاحية عن ابن نسيبة، وكان عاقلًا، دمث الأخلاق دَيِّنًا صَيِّنًا، غير أنه كان ممسكًا حتى عن نفسه وفي مرض موته، كما قال العلائي.

وقال **الشيخ عبد الوهاب الشعراوي**: كان عالمًا صالحًا، كثير العبادة، محبًا للخمول، إن رأى أحدًا يقرأ عليه فتح له، وإلا أغلق باب داره، قال: فقلت له يومًا: ما أصبرك يا سيدي على الوحدة فقال: من كان مجالسًا لله فما ثَمَّ وحدة؟! وقد جاوزت الأربعين سنة، وما بقي يناسبنا إلا الجد والاجتهاد وعدم الغفلة عن الله تعالى، ثم قال لي: هكذا أدركنا الأشياخ خلاف ما عليه أهل هذا الزمان، يتعلم أحدهم مسائل، فيود أن لو عرف جميع أهل الأرض، قال: وكان يقول: مدح الناس للعبد قبل مجاوزته الصراط كله غرور انتهى[(١)].

(١) انظر: الكواكب السائرة (١/٢٧).



ناصر الدين اللقاني

هو محمد بن حسن اللقاني، ناصر الدين المالكي، علامة محقق أخذ عن علامة المعقولات أملا على العجمي وغيره، اشتغل بإقراء العلوم على اختلافها نحوًا من ستين عامًا لا يفتر عن ذلك على وجه لم يساوه غيره من تحرير العبارات والنظر فيها، ومن الكتب التي اشتهر بإقرائها مختصره الأصولي والطوالع، وتلخيص المفتاح، ومختصر ابن الحاجب بالتوضيح، ومختصر خليل وغيرها.

دارت عليه الفتوى بعد موت أخيه لإشارته له بذلك، وكان كما قال القرافي في التوشيح: آخر من انتهت إليه رياسة العلم بمصر، لم يبق من أهل المذاهب المخالفة وغيرهم إلا من طلبته وطلبة طلبته.

ولم يصنف شيئًا سوى ما كتب من الطرر على التوضيح فجمعت بعد موته في مجلد فعم نفعها، ونسب له تقييد على شرح السعد للعقائد، وشرحه خطبة مختصر الشيخ خليل.

عاش ما بين سنة (٨٧٣هـ و٩٥٨هـ)[1].

❊ تلاميذه:

أخذ عن الخطيب جملة كبيرة من العلماء والأئمة الكبار وسوف نذكر جملة من هؤلاء غير مستوعبين لهم بالذكر.

❊ ❊ ❊

(١) انظر: كفاية المحتاج (٢/٢٣٠)، توشيح الديباج (١٩١)، الطبقات الصغرى (٥٤).



ابن قاسم العبادي القاهري الشافعي

أحمد بن قاسم العبّاديّ شهاب الدّين، القاهريّ الشافعيّ الإمام العلّامة الفهّامة

أخذ العلم عن الشيخ ناصر الدّين اللقاني، ومحقّق عصره بمصر شهاب الدّين البرلسي المعروف بعميرة، والعلّامة قطب الدّين عيسى الصّفوي.

وبرع وساد، وفاق الأقران، وسارت بتحريراته الرّكبان، وتشنّفت من فرائد فوائده الآذان.

ومن مصنّفاته:

١ ـ «الحاشية على شرح جمع الجوامع» المسماة ب «الآيات البيّنات»[١].

٢ ـ وحاشيتان على الورقات وكلاهما مطبوع الأول باسم الشرح الكبير، والثاني مطبوع على هامش إرشاد الفحول للشوكاني.

٣ ـ و«حاشية على المختصر في المعاني والبيان[٢]».

٤ ـ و«حاشية على شرح المنهج»[٣].

٥ ـ فتح الغفار بكشف مخبئات غاية الاختصار[٤].

٦ ـ حاشية على تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي[٥].

---

(١) مطبوع عدة طبعات.

(٢) مخطوط، وقد حقق كرسالة علمية بجامعة الأزهر.

(٣) مخطوط في مكتبة الأزهر الخطية.

(٤) عندي منه نسخ وجارٍ تحقيقه إن شاء الله تعالى.

(٥) مطبوع عدة طبعات.

وأخذ عنه الشيخ محمد بن داود المقدسي وغيره.

توفي في سنة أربع وتسعين بتقديم التاء وتسعمائة عائدًا من الحج ودفن بالمدينة المنورة كما قرأ بخط تلميذه ابن داود رحمه الله تعالى(١).

محمد الخطيب الشربيني

عبد الرحمن بن محمد المنعوت زين الدين بن شمس الدين الخطيب الشربيني الفقيه الشافعي المصري الإمام العمدة ابن الإمام العمدة كان من أهل العلم والبراعة في فنون كثيرة حسن الأخلاق كثير التواضع أخذ عن والده وغيره، وكان كثيرًا ما يحج ويجاور بمكة، واجتمع به النجم الغزي بالمدينة في أواسط المحرم سنة اثنتين بعد الألف، قال: فسألته كم حججتم؟ فقال: أربعًا وعشرين مرة، فقلت له: أنتم يا مولانا معاشر علماء مصر يحج الواحد منكم مرات، وأما أهل الشام فلا يكاد الواحد منهم يحج إلا مرة فأنتم أرغب في الخير منا، فقال لي: يا مولانا الواحد منا يستأجر بعيرًا بعشرة ذهبًا، ويحمل تحته القريقشات ويحج، وأنتم إذا حج أحدكم يتكلف كلفة زائدة تكفي عدة منا وطريقكم أشد من طريقنا، والأجر يكون على قدر النصب والنفقة كما في الحديث، فحجة الواحد منكم تعدل حجات الواحد منا، وهذا دليل على إنصافه وحسن نظره، قال: ووصل خبر موته إلى دمشق في أوائل جمادى الآخرة سنة أربع عشرة بعد الألف، وحججت في تلك السنة وحررت وفاته عن بعض فضلاء مكة أنها كانت

---

(١) من مصارد الترجمة: الكواكب السائرة (٣/١١١)، وشذرات الذهب (١٠/٦٣٦)، ومعجم المؤلفين (٢/٤٨).

في صفر سنة أربع عشرة المذكورة[1].

علي الغزي

هو على الغزى القاهرى الشافعى الملقب علاء الدين، ذكره العرضى الكبير فى تاريخه، وقال فى حقه العالم: المحقق ولد بغزة سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة تقريبًا ونشأ بها، وقرأ على شيخنا الشمسّ بن المشرقى، ثم رحل الى مصر فقرأ على اللقانى يعنى الناصر القديم، وأكثر من ملازمة الشيخ نور الدين الطندتائى، ثم من بعده لازم الخطيب الشربينى شارح المنهاج، ولازم الاستاذ البكرى، والشهاب الرملى، وولده الشمس والشهاب بن قاسم والنجم الغيطى وآخرين، وصار من فضلاء المصريين، قدم حلب تاجرًا فى سنة تسع وستين وتسعمائة، وسأل شيخنا ابن الحنبلى عن مسئلة أن الاسم غير المسمى أو عينه فكتب شيخنا فى ذلك رسالته المسماة فتح العين عن الاسم غير أو عين، ثم إن صاحب العلائى استشكل عليه أشياء أبدع فيها، فأجاب عنها شيخنا، وسمعت الرسالة المذكورة على مؤلفها شيخنا بقراءة الشهاب أحمد بن المنلا ثم إن الشيخ علاء الدين قدم حلب مرة أخرى فى سنة اثنتين وثمانين، فاذا آثار الشيخوخة ظهرت عليه فاجتمعنا به فى الجامع وفى منزله ومنزلنا فاذا هو فاضل عجيب ذو ملكة حسنة وقدرة على البحث وثبات للمصادمة ولسن لطيف حسن الروية تام الصلاح والتقوى جرى بيننا وبينه مذاكرة فى أنواع من العلوم وبالجملة فهو من محاسن الزمان وأرانى فى خلال اجتماعنا به أيضًا كراريس ألفها على

---

(١) انظر: خلاصة الأثر (٢/٣٧٨).

تفسير الجلالين أبدع فيها وكانت وفاته فى سنة احدى بعد الألف[1].

نعمان العجلوني

هو نعمان العجلونى الحبراصى، الشيخ العالم العلامة الفقيه العارف بالله تعالى، ذكره النجم، وقال فى ترجمته: سافر الى مصر وقرأ على الخطيب الشربينى، والشمس محمد الرملى وغيرهما، وكان يستحضر مسائل الفقه من شرح المنهاج لشيخه الخطيب المذكور كأنه ينظر اليه، ولما رجع من طلب العلم الى بلاده كان يحج فى كل عام، ولم ينقطع عن الحج الا قليلًا، واجتمعنا به بدمشق ثم بطريق الحاج كثيرًا، ثم بالحرمين الشريفين، وكان لا يتقيد بملبس ولا مطعم، وكان يقبل من الناس ما يعطونه، ثم كان يعود على الفقراء بعوائد، وكان جوادًا سخيًّا بكيًّا من خشية الله تعالى، وبقى على حاله من الحج من سنة أربع عشرة بعد الألف إلى سنة تسع عشرة فمات فى مرحلة المعظم فى أواخر المحرم من هذه السنة ودفن بالأخضر[2].

البهوتي

عبد الرحمن بن يوسف بن علي الملقب زين الدين بن القاضي جمال الدين بن الشيخ نور الدين البهوتي الحنبلي المصري، خاتمة المعمرين البركة العمدة، ولد بمصر وبها نشأ، وقرأ الكتب الستة وغيرها من كتب الحديث وروى المسلسل بالأولية عن الجمال يوسف بن القاضي زكريا

(١) انظر: خلاصة الأثر (٣/٢٠٠).

(٢) انظر: خلاصة الأثر (٤/٤٥٥).

وعلوم الحديث عن الشمس الشامي صاحب السيرة تلميذ السيوطي.

ومن مشايخه في فقه مذهبه والده وجده والتقى الفتوحي الحنبلي صاحب منتهى الارادات، وأخوه عبد الرحمن ابنا شيخ الإسلام الشهاب أحمد بن النجار الفتوحي والشيخ شهاب الدين البهوتي الحنبلي وغيرهم.

وفي فقه الإمام مالك الشيخ زين الجيزي والشيخ محمد الفيشي والشيخ أبو الفتح الدميري شارح المختصر والشيخ محمد الخطاب المالكيون.

وفي فقه أبي حنيفة الشيخ شمس الدين البرهمتوشي وأبو الفيض السلمي وأمين الدين بن عبد العال وعلى بن غانم المقدسي الحنفيون.

وفي فقه الشافعي الشمس الخطيب الشربيني والشمس العلقمي شارح الجامع الصغير والشيخ ولي الدين الضرير شارح التنبيه في أربع مجلدات، وعنه أخذ جمع منهم منصور بن يونس البهوتي وعبد الباقي الحنبلي الدمشقي، وكان في سنة أربعين وألف موجودًا في الأحياء[1].

❊ مكانته وثناء العلماء عليه:

لقد وصف الخطيب بالعلم والعمل والزهد والورع وكثرة والعبادة، ومع إقباله على الطاعة والزهد في الدنيا والتفرغ لدراسة العلم وتدريسه ـ كان كثير التواضع شديد الحياء، على علم جم وفضل كبير؛ فكان يؤثر عل نفسه ولو كانت به خصاصة، فقد كان من عادته أن يعتكف من أول شهر رمضان، فلا يخرج من الجامع إلا بعد صلاة العيد، وكان إذا حج لا يركب

(١) انظر: خلاصة الأثر (٤/٤٥٠).



إلا بعد تعب شديد، وكان من بداية الطريق يعلم الناس المناسك وآداب السفر ويحثهم على الصلاة وكيفية القصر والجمع، وإذا كان بمكة أكثر من الطواف، وكان كثير الثناء على شيوخه، ولم يذكر أحدًا بسوء ولا يعيب أحدًا ولا يسفه رأيًا، وكان لا يكترث بأشغال الدنيا، فلا يسعى إلى شئ فيه رئاسة، ولا يزاحم أحدًا على صحبة أحد من الولاة والقضاة، بل ربما لا يعرف أحدًا منهم.

وكان كثير الزيارة لقبر سيدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يستخير ربه في الروضة الشريفة إذا هم بأمر من الأمور، فلم يكتب حرفًا في كتابه «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» إلا بعد أن ذهب إلى زيارة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصلى ركعتين بنية الاستخارة في الروضة الشريفة[1].

❊ مذهبه الكلامي:

كان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يسير على عقيدة أهل السنة والجماعة ـ عقيدة أبي حسن الأشعري ـ قال في شرحه على جمع الجوامع: (و) نرى (أن) الشيخ **(أبا الحسن)** على بن إسماعيل **(الأشعري)** نسبة إلى أبي موسى الأشعري الصحابي **(إمام في السنة)** أي: الطريقة المعتقدة **(مقدم)** فيها على غيره من أئمة أهل السنة[2].

وأيضا المطالع له في التفسير يظهر له عيانًا أنه قد تصدى لبعض الآيات وقرر فيها رأي أهل السنة، ورد فيها على المعتزلة.

---

(١) انظر: شذرات الذهب (٣٨٤/١)، والخطط الجديدة (٣٣٥/١٢)، كتاب الإقناع (٢٤٦).

(٢) انظر: البدر الطالع للخطيب (٥٣٠/٢، ٥٣١).



❊ مذهبه الفقهي:

كان على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، فقد شارك في شرح أكثر من كتاب من كتب المذهب حتى صارت كتبه الفقية من معتمدات التدريس والإفتاء.

❊ مصنفاته:

فقد أكثر الإمام الخطيب الشربيني رضي الله تعالى عنه من التأليف والتصنيف في علوم عديد وفنون مختلفة في التفسير وعلوم العربية والفقه والأصول والتصوف وغيرها مما وصل إلينا.

ـ في التفسير:

السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الخبير، طبع عدة طبعات، ومنها طبعة قديمة على هامشها فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، بولاق (١٢٢٩) هـ.

ـ في الفقه:

أ/ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع في الفقه، وهو من جملة الكتب المعتمدة قديمًا وحديثًا، وعليه حواش كثيرة متعددة.

ب/ شرح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي الفقيه (٤٧٦) هـ

ج/ مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، طبع عدة طبعات وهو كذلك من ضمن الكتب المعتمدة قديمًا وحديثًا إقراء وإفتاء.

د/ شرح على البهجة الوردية لابن الوردي.

ـ في المناسك:

له كتاب في المناسك الكبير وهو مطبوع وعليه حاشية للشيخ حسب الله، والثاني: المنسك الصغير وعليه شرح للعلامة محمد نووي الجاوي، اسمه فتح المجيب شرح مناسك الخطيب.

ـ في علوم العربية:

أ/ نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية.

ب/ فتح الخالق المالك في حل ألفية ابن مالك.

جـ/ مغيث الندى شرح قطر الندى لابن هشام، وهو محل التحقيق.

د/ شرح شواهد قطر الندى وبل الصدا لابن هشام.

هـ/ تقريرات على المطول في البلاغة للتفتازاني.

و/ الفتح الرباني في حل ألفاظ تصريف الزنجاني ، حقق د/عبد الحميد دومة ، في رسالة (ماجستير) بجامعة الأزهر.

ـ في التصوف:

سواطع الحكم، وهو شرح على حكم ابن عطاء الله.

ـ متنوع:

أ/ رسالة في البسملة والحمدلة.

ب/ المواعظ الصفية على المنابر العلية.

جـ/ رسالة في بر الوالدين وصلة الرحم.

د/ شرح منهاج الدين في شعب الإيمان، وهو للشيخ الإمام أبي عبد الله حسين بن الحسن الحليمي الشافعي (٤٠٣) هـ، وهو كتاب جليل في نحو ثلاث مجلدات، فيه أحكام كثيرة ومسائل فقهية، وغيرها مما يتعلق بأصول الدين.

*** *** ***



القطر ومنزلته بين الكتب

متن قطر الندى جمع فيه مؤلفه من النحو زبدته ومن القواعد جملته مع قوة الصياغة ولطافة العبارة، فانتفع به الصغير والكبير، والمبتدي والمنتهي، وسارع العلماء في شرحه ونظمه والتعليق عليه، واهتمت المدارس العلمية به اهتمامًا بالغًا، والمهتم بالكتاب المطلع على شروحه وتعليقاته البالغة الكثرة يدرك ذلك، وسوف نتعرض لجملة من ذلك.

أ ـ شروح القطر

١ شرح قطر الندى وبل الصدى[1] ـ لابن هشام الانصاري، وقد مرت ترجمته.

حواشيه:

١ ـ حاشية الحطابي، قال الحبشي: لعله أبا عبد الله محمد بن محمد الرعيني الحطاب بالحاء المهملة المتوفى سنة (٩٥٤) هـ.

٢ ـ بلوغ المرام حاشية شرح القطر لابن هشام، لعبد الملك بن

(١) وهو مطبوع، حققه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.



جمال الدين العصامي (ت ١٠٣٧) هـ خ، وعلى هذه الحاشية: تقرير لعبد الرحمن بن عبد الله السويدي البغدادي (ت ١٢٠٠هـ)، وعنوانه: القطر الهامي على شرح القطر للعصامي. خ

٣ ـ حاشية على شرح القطر ليوسف الفيشي المالكي (ت: ١٠٦١)هـ[١].

٤ ـ حاشية على شرح القطر لداود بن سليمان الرحماني (ت: ١٠٧٨) هـ.

٥ ـ حسن بيان الندى بشرح قطر الندى لابن هشام، لأحمد بن أحمد الدلجموني المالكي (ت بعد: ١١٧٨) هـ خ.

٦ ـ فرائد التبيين، حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام لمحمد المنهوري الهلباوي (ت: ١١٨٢) هـ خ.

٧ ـ حاشية على شرح القطر لأحمد بن أحمد السجاعي (ت: ١١٩٧) ط[٢]

وعليها عدة تقارير:

أ ـ حاشية على حاشية السجاعي لسليمان الشرشيمي الشرقاوي (ت بعد: ١٢٧٢) هـ خ.

(١) حققت هذه الحاشية كرسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة من قبل الباحث سهيل أسعد أبو زهير.

(٢) وقد حققت كذلك من قبل الباحث أحمد محمد بحر في رسالة دكتوراه سنة (٢٠٠٢) م.



ب ـ تقرير على حاشية السجاعي لمحمد بن محمد الأنبابي (ت: ١٣١٣) هـ، ط.

جـ ـ تقريرات على حاشية السجاعي لأحمد البابي الحلبي (ت: ١٣١٦ هـ) هـ.

٨ ـ حاشية لابن هشام، لحسن بن عبد الكبير المعروف بالشريف التونسي (ت: ١٢٣٤) هـ، ط.

٩ـ حاشية على شرح القطر لعبد الرحيم بن محمد السويدي البغدادي (ت: ١٢٣٧) هـ. طـ.

١٠ ـ حاشية على شرح القطر لمحمد بن عبد الرحمن الأهدل (ت: ١٢٥٨) هـ.

١١ـ حاشية على شرح القطر لمحمود بن عثمان الميرغني الحسني (ت: ١٢٦٨) هـ. خ.

١٢ـ حاشية على شرح القطر، لمحمود بن عبد الله الألوسي (ت: ١٢٧٠) هـ. طـ.

وعليه تكملة لابنه نعمان (ت: ١٣١٧) تسمى الطارق والتالد في إكمال حاشية الوالد. ط.

١٣ـ نور بدا لتفهيم إيضاح قطر الندى لعبد الله بن محمد النبراوي (ت: ١٢٧٥) هـ خ.

١٤ـ حاشية على شرح قطر الندى، لإبراهيم بن علي بن حسن السقا (ت: ١٢٩٨) هـ.



١٥- حاشية على شرح قطر ابن هشام لمحمد بن أحمد الأهدل (ت: ١٢٩٨) هـ.

١٦- جلاء الصدى على شرح قطر الندى، لمحمد بن أحمد بن أحمد عليش (خاتمة شرح قطر الندى) (ت ١٢٩٩) هـ. خ.

١٧- حاشية على شرح قطر الندى، لمحمد بن محميد الشنواني (ق: ١٧).

١٨ ـ حاشية على قطر الندى، لمحمد غوث بن محمد بن محمد المدراسي (ت: ١٢٣٨) هـ. ط

١٩- حاشية على شرح قطر الندى، لمحمد أبي الفرج بن عبد القادر الخطيب (ت: ١٣١) هـ

٢٠- حاشية على شرح القطر، لأسماعيل بن موسى الحامدي (ت: ١٣١٦) هـ

٢١- الذبالة الوهاجة في دياجي الديباحة (شرح ديباجة شرح القطر لابن هشام)، لنعمان بن محمود الألوسي (ت: ١٣١٧). ط

٢٢- غاية المراد على شرح القطر لابن هشام، لبدر الدين الحسني الدمشقي (١٣٥٤) هـ.

٢٣- حاشية على شرح القطر، لمحمد الجواد بن موسى بن حسين محفوظ العاملي (ت: ١٣٥٨) هـ.

٢٤- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (ت: ١٣٩٣) هـ ط.



٢٥- تعليقات وإضافات وإيضاحات وتطبيقات على شرح قطر الندى لطه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي.

٢٦- توضيح قطر الندى، لعبد الكريم بن حمادي الدبان (ت: ١٤١٣) هـ فرغ منه سنة (١٤٠٩) هـ.

٢٧- في العبور الحضاري لكتاب شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، للدكتور محمد على أبو حمدة.

٢٨- تقريب المدى باختصار شرح قطر الندى للشيخ الدكتور عبد القادر السعدي الاستاذ المشارك في كلية الآداب بجامعة الشارقة.

٢٩- أنواع التفسير اللغوي في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، للدكتور ماهر جاشم حسن الأومري، بحث منشور.

٣٠- تهذيب وإغناء شرح قطر الندى وبل الصدى لمؤلفه ابن هشام الأنصاري، أعده عدنان العظمة، ودققه وأغنى شواهده وقدم له الدكتور محمد سلطاني.

[٢] شرح قطر الندى، لمعمر ين يحيي المالكي (ت: ٨٩٧ هـ) خ

[٣] شرح قطر الندي، لمحمد بن أبي الصفا إبراهيم الأنصاري الخليلي المقدسي (ت: ٩٠٧) هـ

[٤] شرح قطر الندى، لمحمد بن أبي محمد المعروف بابن سبط المارديني (ت: ٩٠٧) هـ.



٥ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت: ٩٧٢ هـ) ط.

وعليه الحواشي الآتية:

١ـ حاشية على شرح قطر الندى، لأحمد بن محمد بن قاسم العبادي (ت: ٩٩٢) هـ كذا في بروكلمان (١٩٣/٨).

٢ـ حاشية على شرح القطر، لمنصور سبط ناصر الدين الطبلاوي (ت: ١٠١٤) هـ خ.

٣ـ منهاج الهدى إلى مجيب الندا، لأبي بكر بن إسماعيل بن عمر الشنواني (ت: ١٠١٩هـ). خ

٤ـ هداية مجيب الندا، له أيضًا خ

٥ـ حاشية على الفاكهي لمحمد بن موسى العسيلي (ت: ١٠٣١).

٦ـ شرح على الشرح للفاكهي، لعلي بن إبراهيم الحلبي القاهري صاحب السيرة (ت: ١٠٤٤ هـ).

٧ـ حاشية على شرح القطر للفاكهي، لعلي المعروف بالنجار الدمشقي (ت: ١٠٥٦) لم تشتهر.

٨ـ دليل الهدى في شرح الفاكهي على قطر الندى، لمحمد بن علي العاملي الحريري المعروف بالحرفوشي (ت: ١٠٥٩هـ) خ.

٩ ـ إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب الندا، لعلي بن عبد القادر النبتيتي (ت: ١٠٦١) ط.



١٠- حاشية على شرح القطر للفاكهي، لياسين بن زينْ الدين الحمصي الشهير بالعليمس نزيل القاهرة (ت: ١٠٦١). ط

١١- حاشية على شرح القطر للفاكهي، لإبراهيم بن منصور الفتال الدمشقي (ت: ١٠٩٨ هـ) خ.

١٢- حاشية على شرح قطر الندى للفاكهي، لأحمد بن عبد اللطيف التونسي. خ.

١٣- حاشية على شرح قطر الندى للفاكهي، لعبد الجليل بن محمد البعلي الدمشقي الحنبلي (ت: ١١١٩ هـ).

١٤- تعليقات على شرح الفاكهي على القطر، لمحمد بن عبادة العدوي (ت: ١١٩٣هـ) خ.

١٥- حاشية على شرح الفاكهي على قطر الندى، لمحمد بن حسن الهدة (ت: ١١٩٧ هـ).

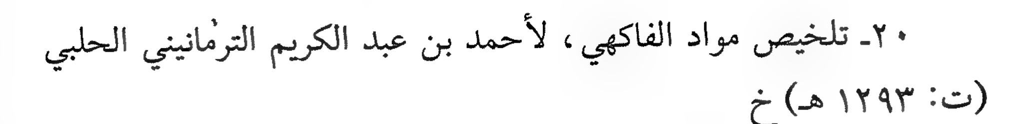
١٦ ـ حاشية على الفاكهي، لعبد الله بن محمد الكردي البيوشي (ت: ١٢١١) هـ. خ

١٧- الدرر الحلية في إيضاح غوامض العربية (حاشية على الفاكهي) لسليمان بن داود الحلي (ت: ١٢٤٧).

١٨ ـ حاشية على مجّيب الندا، لإبراهيم بن عبد القادر الرياحي التونسي (ت: ١٢٦٦ هـ) خ

١٩- هدية الأريب إلى أصدق حبيب (حاشية القطر للفاكهي)، لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت: ١٢٨٤ هـ). ط





٢٠- تلخيص مواد الفاكهي، لأحمد بن عبد الكريم الترْمانيني الحلبي (ت: ١٢٩٣ هـ) خ

٢١- حاشية على شرح القطر الفاكهي، لشهيدالدار عزاني (ت: ١٢٩٨هـ).

٢٢- التقريرات على مجيب النداعلى قطر الندى، لمحمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العلوي الهرري (معاصر). خ

٦- مغيث الندا إلى شرح قطر الندى، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (٩٧٧ هـ) خ هو كتابنا هذا.

٧- عين الهدى شرح قطر الندى لعثمان بن جمال الدين المعبري الفناني (ت: ٩٩١هـ).

٨- شرح القطر، لأحمد بن قاسم العبادي الصباغ العبادي (ت: ٩٩٢هـ) خ.

- ٩- شرح القطر، لمحمد بن عبد الله التمرتاشي الغزي (ت١٠٠٤هـ).

١٠- نور الهدى شرح قطر الندى، لعبد الرحيم بن عبد الباقي النزيلي اليمني (ق١١هـ)، خ

١١- شرح القطر، لعلي النجار الدمشقي الصالحي القادري (ت: ١٠٥٦هـ).

١٢- شرح قطر الندى، ليوسف بن عبد الله الفيشي المالكي (ت: ١٠٦١هـ). خ



١٣- شرح قطر الندى، لمحمد علي بن محمد علان البكري الصديقي (ت: ١٠٥٧هـ) خ

١٤- شرح قطر الندى، لمحمد بن محمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ). خ

١٥- حاشية على قطر الندى، لعبد الله بن سعيد السدويكشي الجربي الإباضي (ت بعد: ١٠٦٨هـ).

١٦- شرح القطر، لداود بن سليمان الرحماني (ت١٠٧٨هـ). خ

١٧- شرح القطر، لحسن بن محمد بن محمد الكردي الصهراني (ت: ١٠٧٨هـ).

١٨- شرح قطر الندى، لمحمد بن علي الحصفكي (ت: ١٠٨٨هـ).

١٩- بلوغ المرام في شرح ديباجة القطر لابن هشام، لإسماعيل بن غنم الجوهري (ت: ١١٦٥هـ). خ

٢٠- مسالك النجح إلى قطر الندى والشواهد والشرح، لإبراهيم إسحاق ابن الحاج على البنا السرقسطي الأندلسي. خ

٢١- الفتح الرباني شرح قطر الندى، لعبد الخالق بن علي المزجاجي اليمني (ت: ١٢٠١هـ). خ

٢٢- عين الهدى بشرح قطر الندى، لكليم الله بن فصيح الدين القنوجي.

٢٣- نكت على قطر الندى لابن هشام، لطه بن السيد أحمد القلعجي، فرغ منها سنة ١٢٦٨هـ. خ

٢٤- شرح على قطر الندى، لأحمد بن الكريم التمانيني الحلبي (ت: ١٢٩٣هـ).

٢٥- حاشية على قطر الندى، لأبي الفرج بن عبد القادر الخطيب (ت: ١٣١١هـ).

٢٦- شرح القطر، لأحمد الشيرازي المليباري (ت: ١٣٢٦هـ).

٢٧- شرح القطر، لمحمد بن حسن كبة (ت١٣٣٧هـ).

٢٨- شرح قطر الندى لمولوي ارتضا على خان. ط

٢٩- تاج الفخر على مختصر القطر، لعبد الرحمن بن علي القادري الجيلاني (ت: ١٣٤٥هـ).

٣٠- عين الهدى حاشية على قطر الندى، لمحمد بن محمد بكثير الحضرمي (ت: ١٣٥٥هـ).

٣١- النحو الحديث أو خلاصة القطر، لأحمد كامل الخضري. ط بمصر سنة (١٣٥٦هـ).

٣٢- نبراس الهدى في شرح قطر الندى، لعبد الرحمن بن يوسف الفارسي (سلطان العلماء) (ت: ١٣٦٠هـ). ط

٣٣- توضيح قطر الندى، لعبد العزيز بن سالم السامرائي (ت: ١٣٩٣هـ).

٣٤- تعجيل الندى شرح قطر الندى، لعبد الله بن صالح الفوزان (معاصر) ط.

٣٥- فوح الشذا شرح قطر الندى، لعبد الرحمن بن إسماعيل (معاصر). ط

٣٦- شرح قطر الندى، لأسامة القوصى (معاصر) ط.

٣٧- الهدى في شرح قطر الندى، لمحمد جعفر بن إبراهيم الدرازي (معاصر) ط.

ب - نظم الكتاب المذكور

١- النبات في نظم القطر، لمحمد بن محمد الفارسكوري المصري (ت: ١٠١٨هـ).

٢- نظم قطر الندى، لمحمد بن عبد العزيز الكاليكوتي (ت: ١٠٢٥هـ).

٣- نظم قطر الندى، لمحمد بن موسى القدسي المعروف بالعسيلي (ت: ١٠٣١هـ) وقد شرح هذا النظم.

٤- غاية المرام بنظم قطر ابن هشام، لأبي بكر أبي القاسم الأهدل (ت: ١٠٣٥هـ).

٥- نظم قطر الندى، لمحمد علي بن محمد المكي (ت: ١٠٥٧هـ).

٦- نظم شرح قطر الندى، لعبد العزيز الفرغلي الأنصاري (ت: ١٢١٦هـ) ط

٧- نظم قطر الندى، لسليمان بن عبد الله الشاوي العبيدي الحميري (ت بعد ١٣٠٩هـ). خ

٨- نظم قطر الندى، لمحمد بن محمد بن أبكر الحديدي (ت: ١٣٦٥هـ).



٩- نظم قطر الندى المسمى: نشأة الطلاب وبهجة الأحباب لمحمد سعيد البويصري العمري.

١٠- رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندى، للدكتور حاكم المطيري.

ج - شواهد القطر

١/ شرح شواهد القطر، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ).

٢- شرح شواهد قطر الندى، لأبي العباس أحمد بن قاسم العبادي (ت: ٩٩٢هـ). خ

٣- شرح شواهد القطر، لأبي القاسم بن محمد البجائي التونسي (ت ١٠٢٥هـ). خ

٤- شرح شواهد القطر لجمال الدين علوان القباني (ت نحو: ١٠٧٨هـ). ط

٥- تكميل المرام شرح شواهد ابن هشام، لمحمد بن عبد القادر الفاسي (ت: ١١١٦هـ).

٦- شرح شواهد القطر، لفتح الله علوان الكعبي العينائي الليثي (ت: ١١٣٠هـ).

٧- شرح شواهد القطر، لنظام الدين الأردبيلي.

٨- شرح شواهد القطر، لسعد الله (لعله الصغير الكردي). خ

٩- شرح شواهد القطر ن لصادق بن علي الحسيني الأعرجي المعروف بالفحام (ت: ١٢٠٤هـ). ط

١٠- شرح شواهد القطر، لمحمد بن جعفر بن محمد كاظم القائني.

١١- شرح شواهد قطر الندى، لتاج الدين بن أبي بكر الآجري القفصي.

١٢- شرح على شواهد قطر الندى، لعبد الوهاب بن محمد بن حميدان (ت: ١٢٢٧هـ).

١٣- شرح شواهد القطر، لمحمد أمين بن محمد صالح البغدادي الشهير بالمدرس (ت: ١٢٣٦هـ). خ

١٤- شرح شواهد القطر، لغنام بن محمد النجدي الزبيري الدمشقي (ت: ١٢٣٧هـ).

١٥- تنقيح الفوائد على أبيات الشواهد (شواهد القطر) على حروف المعجم، لمحمد بن أحمد الأهدل (ت: ١٢٩٨هـ). ط

١٦- تميم الفوائد بشرح أبيات الشواهد، لمحمد قطة العدوي. ط

١٧- مرقص الأخيار بإعراب شواهد القطر، لمجهول. خ

١٨- معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى وبل الصدى، لعثمان بن المكي الزبيدي، شيخ جامع الزيتونة الأعظم المعروف بابن المكي التوزين فرغ منه سنة (١٣١٢هـ) ط.

١٩- شفاء الصدر بتوضيح شواهد القطر، لعلي بن عبد الرحيم العدوي المالكي (ت بعد: ١٣٢١هـ). ط



٢٠- شواهد قطر الندى، لإبراهيم بن محمد الآلوسي (ت: ١٣٧١هـ. خ).

٢١- سبيل الهدى في شرح شواهد قطر الندى، لمحمد بن عبد العزيز التميمي (ت: ١٣٨٥هـ).

٢٢- إجازة الفرائد بثلاث شواهد لأبي محمد الويلتوري (معاصر). ط

٢٣- إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية في كتاب شرح قطر الندى، لرياض بن حسن بن حسن الخوام (معاصر). ط

٢٤- بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات، لبركات يوسف هبود (معاصر) ط.

د ـ جمعه مع كتاب آخر

ـ مطالع البدور في الجمع بين القطر والشذور، لعلي بن إبراهيم الحلبي (صاحب السيرة) (ت: ١٠٤٤هـ).

ـ مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور، وهو كتاب يشتمل على الأبواب التي قررتها إدارة الجامع الأزهر على طلبة السنة الرابعة الابتدائية بالمعاهد الأزهرية.

هـ ـ ترجمته إلى اللغات

ـ كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، مع ترجمة فرنسية لجوجوبيه، صادر في ليدن عام (١٣٠٤هـ ـ ١٨٨٧م).

مميزات مغيث الندى للخطيب

يمتاز مغيث الندا للخطيب الشربيني بعدة مميزات منهجية تجعله مقدمًا رتبة على غيره من الشروح، فالفضل مواهب، والله يعطي من يشاء، وإليك هذه النقاط:

١/ سعة الاطلاع، فقد أحاط واستقصى على قدر الكتاب فهو من مناهج المبتدئين فلم يترك بابًا في النحو إلا عرضه بحيث لم يبق زيادة لمستزيد، وأما استقصاؤه فيظهر في محاولته تتبع الحكم النحوي واستثناءاته وما شذ عنه، من ذلك ما أورده عند الحديث عن جزم الفعل المضارع فبعد أن استعرض أدوات الجزم كلها ذكر علامة جزمه، وما شذ عن القاعدة.

٢/مزج الشرح بالمتن، كعادة الخطيب في التأليف حيث أولع بالممزج وحل العبارة بأسلوب سهل التركيب، فقد مزج الشرح بالمتن حتى كأنك لا تستطيع أن تفرق بينهما لولا الأقواس، وهذه يدل على تمكن وفهم عميق، والمزج أقرب إلى حل المتن وإظهار ما فيه من محاسن وعيوب.

٣/ النقد، فلم يكتف بحل العبارة وشرحها وبيان أحكامها النحوية والاحتجاج لها من الأصول النحوية، بل ذهب إلى نقد العبارة وتتبعها



وضبط صحيحها من فاسدها، كما يظهر ذلك جليًا من خلال متابعة الشرح.

٤/ الإكثار من الشواهد بدءًا بالقرآن الكريم، والقراءات الشاذة، والحديث الشريف، وكلام العرب، شعره ونثره، حيث بلغت شواهده من القرآن ما يربو على (٨٠٠) موضعًا، ومن القراءات (٥٥) موضعًا، منها (١٥) قراءة شاذة، ومن الأحاديث الشريفة (٣٠) حديثًا، ومن الشعر ما يربو على (٢٥٠) شاهدًا كما مثل بأبيات قليلة من شعر المولدين لكنه لم يقصد بها الاستشهاد، بل التمثيل على القاعدة، أو ليحاكم هذا الشعر بالقاعدة، كما في قول أبي فراس (تعالي أقاسمك الهموم تعالي). فقد أتى بالبيت ليظهر لحن أبي فراس، وما رد به النحاة عليه.

٥/ كثرة النقل، كعادته يعزو العلم لقائله فقد أكثر الخطيب من النقل عن أهل الفن فقد نقل أكثر من (٣٠٠) نص عن نحاة سابقين بدءًا بسيبويه وانتهاء بخالد الأزهري، وقد تأثر به كثيرًا جدًا.

٦/ كثرة الأمثلة، فقد أكثر من التمثيل لكل قاعدة نحوية يأتي لها بالأمثلة المعينة على إيضاح القاعدة، فبالمثال يتضح المقال، بل يذكر الأمثلة الممتنعة.

٧/ التمرين فقد قام بإعراب بعض الأمثلة النحوية إعانة لطالب العلم على التدريب على خوض بحار الإعراب.

٨/ الاعتناء بشرح بعض الأبيات التي تحتاج إليها طالب العلم بما تكتمل معه الفائدة.

٩/ الاعتناء بضبط المصطلحات والكلمات المشكلات، بما يقوي



اللسان العربي ويجعله بعيداً عن اللحن.

١٠/ الاهتمام بذكر التعاليل، فقد أكثر من ذكر علل الأحكام النحوية ومع مناقشتها بطريقة علمية تدل على سعة اطلاعه وجودة فهمه.

** ** **

أصول النحوية في مغيث الندى

أصول النحو: هي الأسس التي بني عليها، يقول الأنباري: هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله[1]، وهي في الغالب أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[2]، وقد تزيد على أكثر من ذلك، لكنها ليست على درجة واحدة في القوة، وسوف نبين موقف الشارح منها.

* أولا: السماع:

يعد هو الأصل الأول من أصوله، وسمي بالنقل، وعرفوه بأنه هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حدة الكثرة[3]، وقال السيوطي: وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم وكافر[4].

---

(١) انظر: لمع الأدلة (٨٠).

(٢) انظر: الاقتراح للسيوطي (٢٧).

(٣) انظر: لمع الأدلة (٨١).

(٤) انظر: الاقتراح (٤٨).



موقف الشارح:

قد تمسك الشارح بهذا الأصل، وأكثر من الاعتماد علية، وقد ظهر ذلك جليًا في شرحه حيث اعتمد على كثير من الآيات والأحاديث والأشعار وأمثال العرب في تقرير الأحكام النحوية، وقد سلك في ذلك مسلك من سبقه من أئمة هذا الشأن، فرضي الله تعالى عنه، وأحسن إليه.

وفيما يلي بيان لذلك:

أ/ القرآن وقراءاته:

أجمع العلماء على أن القرآن الكريم هو المصدر الأول في تقعيد اللغة والاستشهاد به، فهو أصدق مرجع، وأصح مصدر يرجع إليه النحاة في تقنين واستخراج الأصول.

قال الراغب الأصفهاني: ألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم، وما عداها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمر[١].

ولقد وضع الشارح القرآن الكريم على رأس المصادر التي عول عليها، ولم يفرق في الاستشهاد بين قراءة متواترة وشاذة.

ب/ الاستشهاد بالحديث الشريف:

هو الأصل الثاني في الاحتجاج بعد القرآن الكريم وقد وقع جدل كبير

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن (٦).

بين النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف بين من يجيز الاستشهاد وبناء الأحكام النحوية من ألفاظه غير ملتفت إلى حجة من يمنع مستدلًا باحتمال نقله بالمعني ممن لم تستقم ألسنتهم بالعربية، ووقع اللحن من نقلة السنة، وبين مانع للاستشهاد به معتمداً على حجج ردها المجيز على الإطلاق، وبين مجيز بشرط اعتناء النقلة بنقل ألفاظها.

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقًا، وتبعه الرضي، وتبعهما ابن هشام رضي الله عنه[(١)].

موقف الشارح:

من يتتبع الشرح يجد أن الشارح قد تبع ابن مالك وابن هشام المجيزين للاستشهاد، لكنه كان مقللًا من ذلك.

جـ/ ما جاء من أقوال العرب وأمثالهم:

قد استشهد الشارح بكثير من أقوال العرب وأمثالهم، وبنى عليها كثيرًا من الأحكام النحوية، ولم يخرج بذلك عن مسلك من قبله.

د/ الشواهد الشعرية:

قسم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: وهم الشعراء الجاهليون، وهم ما قبل الإسلام كـ: امرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: وهي طبقة المخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية

(١) انظر: الاقتراح (٥٤) ن خزانة الأدب (١/١٠)، موقف النحاة (١٦، ١٧، ٧٧).



والإسلام كـ: لبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: وهي طبقة المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كـ: جرير، والفرزدق.

الطبقة الرابعة: وهي طبقة المولدين، ويقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا كـ: بشار، وأبي نواس.

فالطبقتان الاولى والثانية يستشهد بهما إجماعًا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بهذه الطبقة، وأما الرابعة فلا يستشهد بها مطلقًا على الصحيح[1].

موقف الشارح:

استشهد الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ بشعر شعراء الطبقة الأولى كـ: امرئ القيس، والنابغة والأعشى وغيرهم.

واستشهد كذلك بشعراء الطبقة الثانية، ومنهم حسان بن ثابت ولبيد بن أبي ربيعة والعباس بن مرداس والعجاج وأبي ذؤيب وسحيم بن وثيل وغيرهم.

واستشهد كذلك بشعراء الطبقة الثالثة كـ: جرير والفرزدق والأخطل وذي الرمة والكميت ورؤبة وغيرهم.

وأما شعراء الطبقة الرابعة فقد استشهد ببعض أبيات لهم كما يظهر للمتأمل في الشرح[2].

---

(١) انظر: الخزانة (١/٧، ٨).

(٢) انظر: الموشح للمرزباني (٧٤).

* ثانيا: القياس:

هو الأصل الثاني من أصول النحو، ويأتي بعد السماع، وعرفوه بأنه «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو من أعظم أدلة النحو، ويعول عليه في غالب مسائله كما قيل: النحو قياس يتبع، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[١].

** ** **

(١) انظر: الاقتراح (٩٤)، لمع الأدلة (٩٥).



ذكر النسخ الخطية المعتمد عليها في التحقيق

وفقني الله تعالى للعثور على أربع نسخ خطية للكتاب ثلاثة منها من مركز جمعة الماجد، والرابعة من دار الكتب المصرية، وقد اعتمدت الثلاثة الأول للعمل والمقابلة، وتركت الرابعة لما فيها من سقط في جملة كبيرة من الكتاب، وقد اخترت النسخة الأولى (أ) وجعلتها أصلًا إلا في بعض المواطن قد أثبت غيرها لسبب أوضحه في الحاشية، وهي أقدم النسخ كتابة حيث فرغ منها الناسخ سنة (٩٧٨هـ) أي: بعد وفاة الشارح الخطيب بعام واحد فهي قريبة العهد من الشارح وقد يكون الناسخ من تلاميذ الشارح رضي الله عنه، وهي مكونة من (١٠٣) لوحة ذات وجهين، الوجه مكون من (٢٣) سطر، في كل سطر تقريبًا من (١٠) كلمات إلى (١٢) كلمة، وأصل هذه النسخة المكتبة البديرية كما هو مثبت على أحد النسخ الخطية، وناسخها مثبت اسمه على آخر النسخة بخطها، وهو أحمد المناوي الشافعي الأزهري.

النسخة الثانية (ب) وهي دون الأولى في النسخ وقد نسخت سنة (١٠٤٤هـ) على يد سالم بن يوسف بن أبي الخير بن حراز المزيادي، وهي مكونة من (١٨٢) لوحة ذات وجهين في كل وجه تقريبًا (١٥) سطرًا، وفي كل سطر من (٩) إلى (١٢) سطر تقريبًا.

النسخة (ج) وكان الفراغ من نسخها سنة (١١٥٠) غير أنه لم يثبت فيها اسم الناسخ، وهي مكونة من (١٣٨) لوحة ذات وجهين، في كل وجه (٣٠) سطرًا تقريبًا، وفي كل سطر من (١٠) إلى (١٢) سطرًا تقريبًا.

النسخة الرابعة غير المعتمدة وهي من مصورات دار الكتب المصرية وقد فرغ ناسخها منها سنة (١١٨٥هـ) وهو غير مثبت اسمه على النسخة وهي مكونة من (١٢٩) لوحة ذات وجهين في وجه (٢٥) سطرًا، في كل سطر ما بين (١٠) إلى (١٢) كلمة تقريبًا.

وقد سقط منها أبواب: الترخيم، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، وبعض من الحال، ويظهر السقط في اللوحة (٨٢) منها.

* أهم الفروق بين النسخ الثلاثة المعتمدة (أ، ب، ج)

من خلال المقابلة بين النسخ الثلاثة ظهرت هذه الفروق

(١) النسخة (أ) وهي أقدمها حيث كتبت (٩٧٨ هـ) ووفاة المؤلف (٩٧٧هـ)، وبهذا تكون قد كتبت بعد عام من وفاته.

(٢) النسخة (ب) تتفق مع (ج) كثيرًا بخلاف (أ).

(٣) النسخة (ب) كثيرة السقط والتحريف.

(٤) وجد بهامش (٧٨) من النسخة (ب) (بلغ مقابلة على خط مؤلفه) وأظن هذا غير صحيح لما سبق من كثرة السقط والتحريف، ولعله غره ما في آخر النسخة من قوله (وكان الفراغ منه على يد مؤلفه).

في منهج المحقق في التحقيق

وفقني الله تعالى لقضاء وقت طويل مع الخطيب في عدة كتب ما بين تدريس وما بين تحقيق، وأكرمني الله تعالى بالحصول على أربع نسخ خطية للكتاب،

وسبق الكلام عليها فقمت بهذه الخطوات التالية:

١ ـ نسخ المخطوطة، (أ) لأنني جعلتها أصلاً لما بينته سابقًا.

٢ ـ والمقابلة بين النسخ المعتمدة للمقابلة وإثبات الفروق.

٣ ـ قمت بتخريج الآيات والأحاديث بعزو كل إلى مكان وجوده.

٤ ـ قمت بعزو أبيات الشعر ونسبتها إلى قائها وبيان موطن الشاهد وتركت إعراب الأبيات خوفًا من الإطالة.

٥ ـ قمت بضبط الشواهد بتشكيلها بالعودة إلى المراجع المعتمدة.

٦ ـ تتبعت في أكثر الكتاب أصل العبارة ونسبتها إلى أصحابها.

٧ ـ وضعت الفوائد والنكات ليستفيد طالب العلم به.

٨ ـ قمت بوضع متن قطر الندى مشكل في أعلى الصفحة مفصولاً

من الشرح حتى يستفيد القارئ من الشرح الممزوج ومن فصل المتن.

٩ ـ قمت بمقابلة المتن الذي شرح عليه الخطيب بنسخة للمتن قديمة ومضبوطة ومشكلة، ورصدت في الحاشية الفرق بينهما، وهي في غالبها فروق ليست جوهرية ولا تؤثر على السياق والعبارة ولا تغير المعنى.

١٠ ـ قمت بوضع بعض العناوين المفيدة وميزتها بقوسين هكذا [ ].

١١ ـ قمت بزيادات في الشرح لإقامة السياق، وذلك بمراجعة مصادر العبارة وضعته ما بين قوسين هكذا [ ].

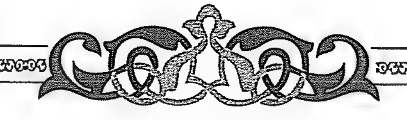
١٢ ـ قمت بوضع فهارس متعددة للكتاب، فهارس للموضوعات والآيات والأحاديث والشواهد والأمثال العربية.

١٣ ـ قمت بوضع معجم للأبيات الواردة في الكتاب مرتبًا له على القافية.

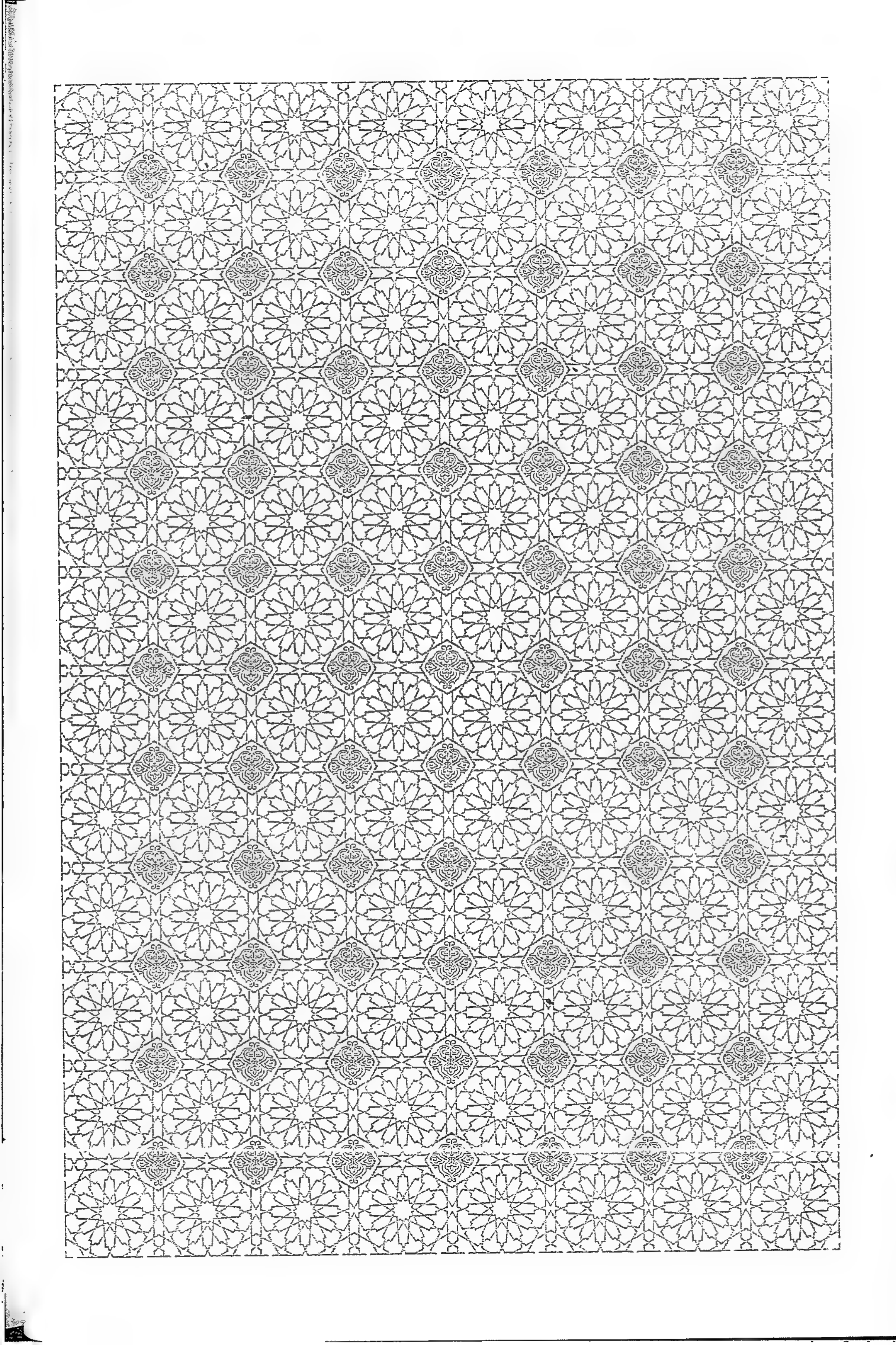
ختام المقدمة

وفي النهاية أسأل الله تعالى أن ينفع بالكتاب، وأن يجعل ما قمنا به في ميزان الحسنات وأن يرفع به عنا من السيئات، وأن يغفر لنا ولولدينا ولمشايخنا، وأن يصلى على النبي المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

** ** **



صُوَرُ المَخْطُوطَاتِ المُسْتَعَانِ بِهَا



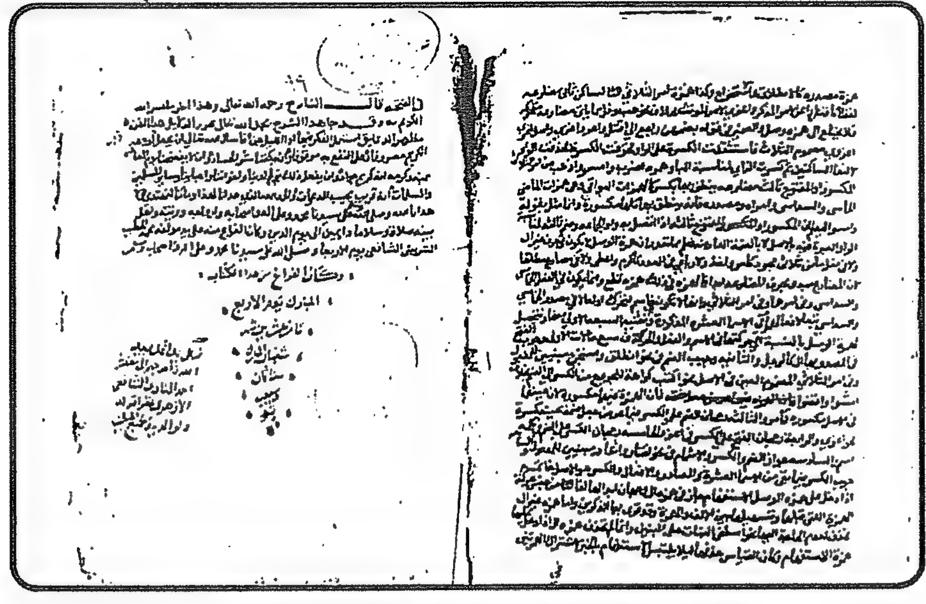


الورقة الأولى من النسخة (أ)

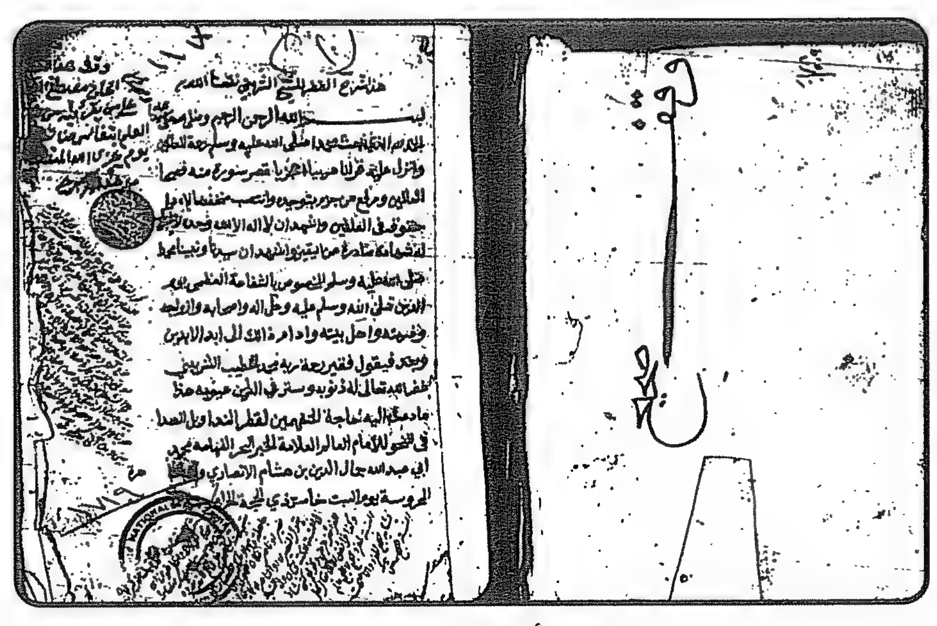
الورقة الثانية من النسخة (أ)







الورقة الأخيرة من النسخة (أ)



الورقة الأولى من النسخة (ب)

وسبعماية وولق وفاته خامس ذي القعدة ايضا
سنة اثنتين وستين وسبعماية وكان شافعي المذهب
ثم تحنبل [illegible] احمد ابن حنبل قبل وفاته بخمس سنين
طيب الله ثراه وجعل الجنة قراره من شرح يحل الفاظه و
يذلل صعابه ويبين مراده ويتمم مفاده ليكون ذلك عونا
لي وللقاصرين من امثالي واسأل الله من فضله وكرمه ان
يجعل خالصا لوجهه وان ينفع به كما نفع باصله وسميته
مغيث الندا الى شرح قطر الندا وما توفيقي الا بالله
عليه توكلت واليه انيب قال المولف رحمه الله بسم
الله الرحمن الرحيم بدا بالبسملة اقتدا بالقران العظيم
وعملا بقول النبي [illegible] كل امر ذي بال لا يبدا
فيه ببسم الله فهو اجزم اي مقطوع البركه والكلام
على البسملة وما يتعلق بها افردته بالذكر في مقدمة
فلا نطيل بذكره هنا اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم
على الوجه الاتم لابد ان يعرف حده وموضوعه وغايته
وفايده

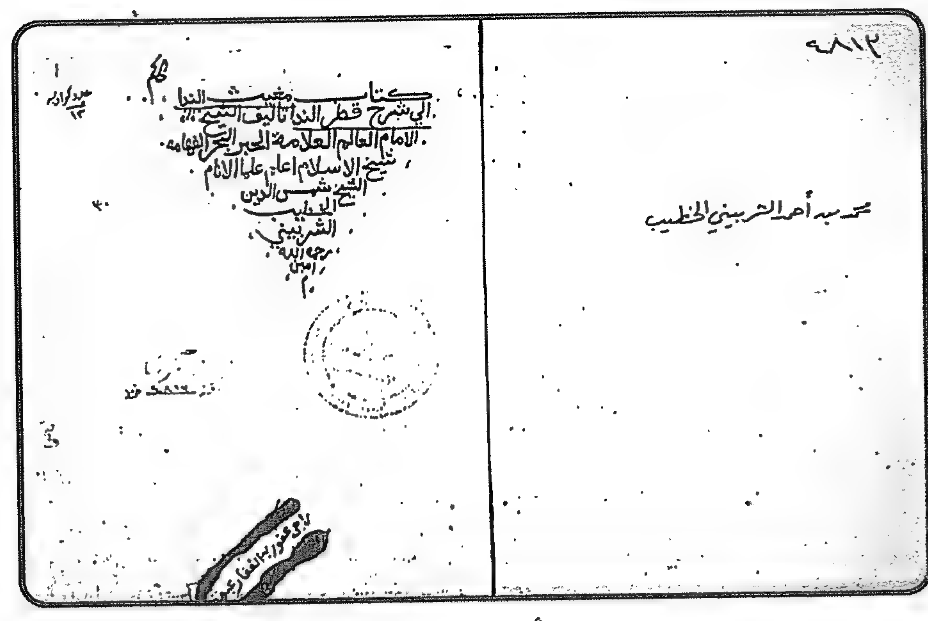
وغايته ليكون على بصيرة في طلبه فحد هذا العلم الذي
[illegible] علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم
اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيها
عن الحركات الاعرابية والبنائية وغايته الاستعانة به
على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه
وسلم والاحتراز عن الخطاية في اللسان وفايدته معرفة
صواب الكلام من خطائه وقد تظافرت الروايات على ان
اول من وضع النحو ابو الاسود الدولي اخذه اولا عن سيدنا
علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وكان ابو الاسود
كوفي الدار بصري النشا ولما كان موضوع هذا
العلم الكلمات العربية وكان البحث في كل علم بيان
الموضوع فقال الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح
من فتحها وكسر [illegible] واللام فيها
لماهية الجنس من حيث هي [illegible]
قلة ولا كثرة [illegible]

الورقة الثانية من النسخة (ب)



وكرمه انه كريم جواد وان يغفر لنا [illegible]
ولاحبابنا ولسائر المسلمين والمسلمات انه قريب مجيب
الدعوات والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا
ان هدانا الله وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله
واصحابه وازواجه وذريته [illegible]
[illegible] وكان الفراغ منه على يد مؤلفه [illegible]
الخطيب الشربيني [illegible]
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والسلام [illegible] وكان الفراغ منه
على يد كاتبه الفقير سالم ابن [illegible]

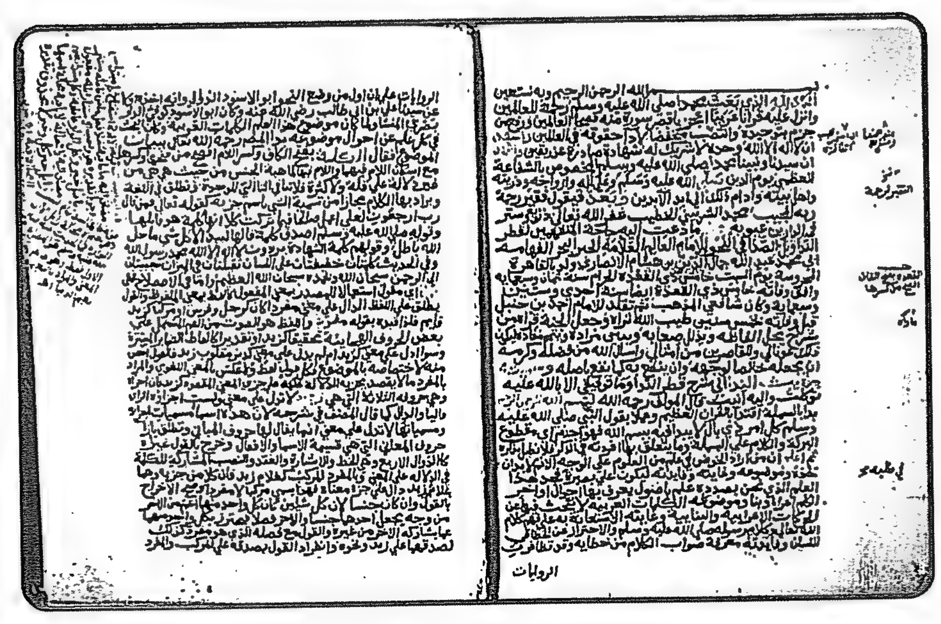
الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



كتاب مغيث الندا
الى شرح قطر الندا تاليف الشيخ
الامام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة
شيخ الاسلام اعلم علما الانام
الشيخ شمس الدين
الخطيب
الشربيني
رحمه الله
امين

محمد بن أحمد الشربيني الخطيب

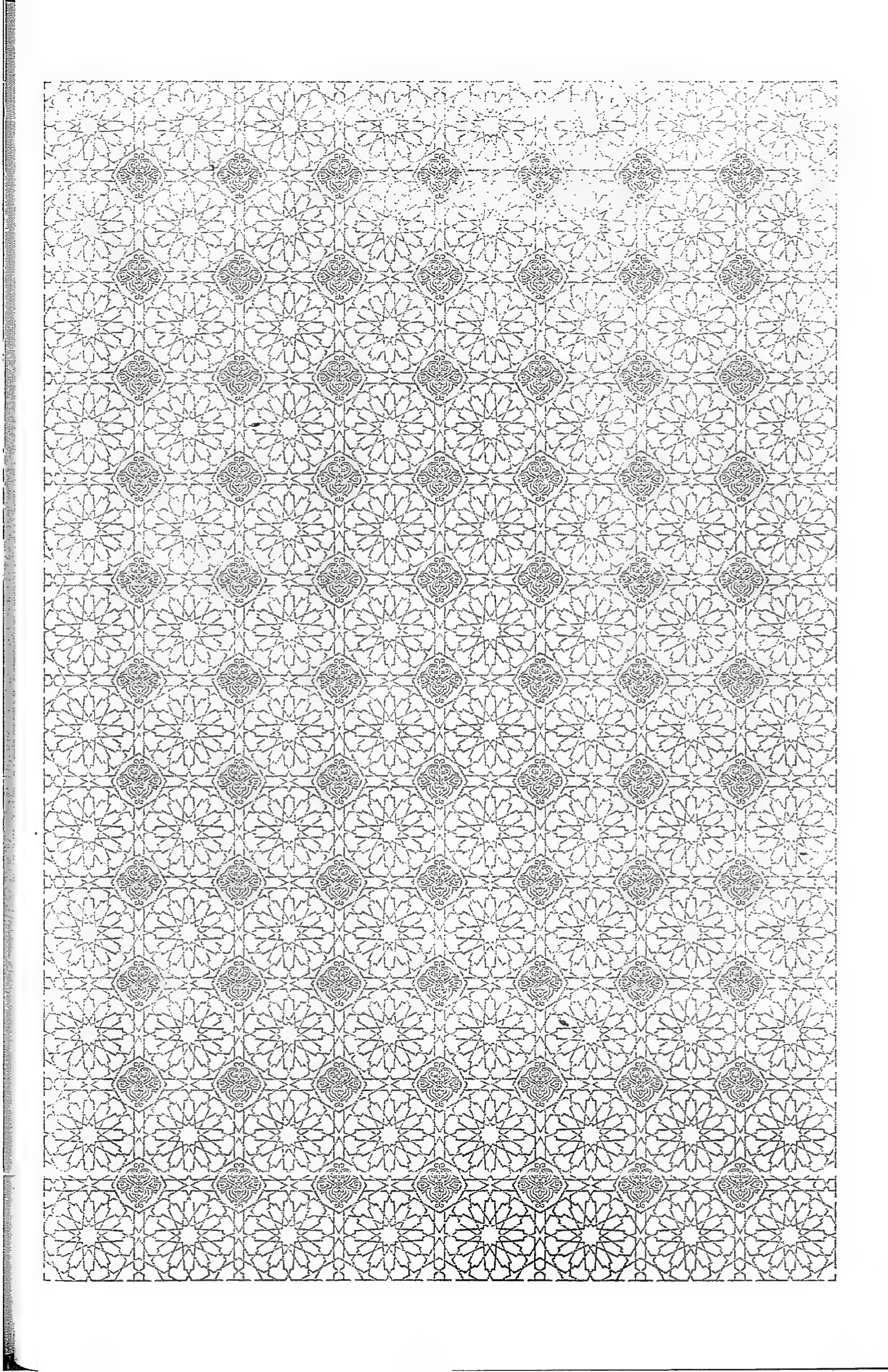
الورقة الأولى من النسخة (ج)

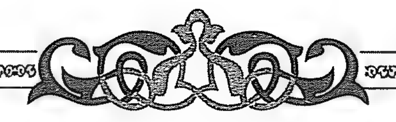


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي بعث محمدا صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين

الورقة الثانية من النسخة (ج)

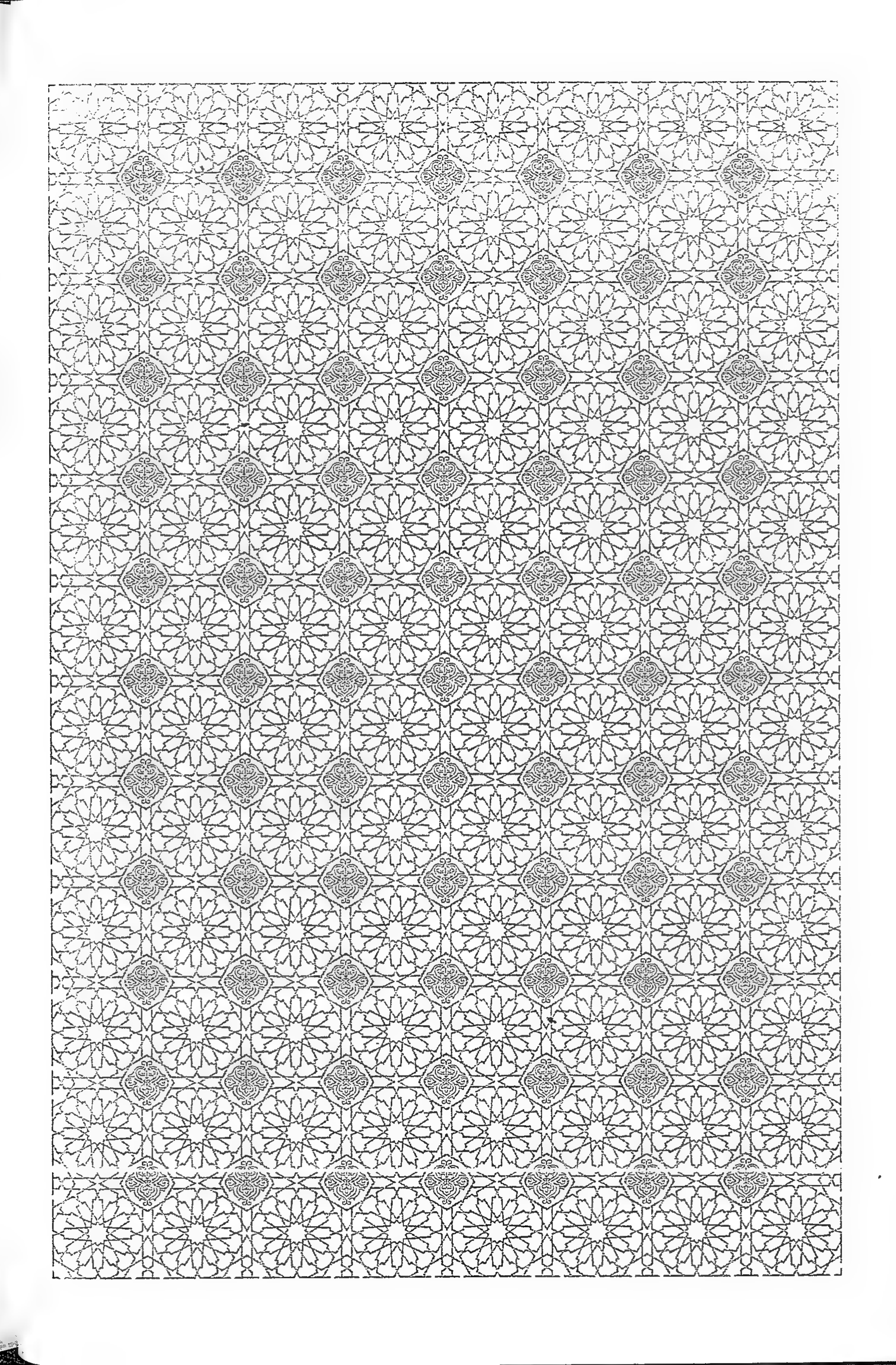
الورقة الأخيرة من النسخة (ج)





مَتْنُ
قَطْرِ النَّدَى

تأليفُ الإمامِ
جمال محمد بن يوسف بن هشام الأنصاريّ
(ت ٧٠٨ - ٧٦١ هـ)



الكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ. وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ.

فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ بِأَلْ كَـ «الرَجُل»، وَبِالتَّنْوِينِ كَـ «رَجُل»، وَبِالحَدِيثِ عَنْهُ كَتاءِ «ضَرَبْتُ».

وَهُوَ ضَرْبَان:

مُعْرَبٌ وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ كَـ «زَيْد».

وَمَبْنِيٌّ وَهُوَ بِخِلَافِهِ، كَـ «هَؤُلَاءِ» فِي لُزُومِ الكَسْرِ، وكَذَا حَذَامِ وَأَمْسِ فِي لُغَة الحجاز، وَكَـ «أَحَدَ عَشَرَ» وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الفَتْح، وَكَقَبْل وَبَعْدَ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُوْمِ الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ المُضَاف إِلَيْهِ وَنُوِيَ معناهُ، وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ السُّكُونِ وَهُوَ أَصْلُ البِنَاء.

وَأَمَا الفِعْل فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

مَاضٍ: ويُعْرَفُ بِتَاءِ التَأنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الفَتْح كَضَرَبَ، إِلَّا مَعَ وَاوِ الجَمَاعَةِ فِيضَمُّ كَـ «ضَرَبُوا»، وَالضَمِير المَرْفُوعِ المَتَحَرِّكِ فِيسَكَّنُ كَـ«ضَرَبْتُ». وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ فِي الأَصَحِّ.

وَأَمْرٌ: وَيُعْرَفُ بدِلَالَتِهِ عَلَى الطَلَب مَعَ قَبُوْلِ ياءِ المخاطَبَةِ. وَبِنَاؤُه عَلَى

السُّكُونِ كَـ«اضْرِبْ»، إِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ كَـ«اغْزُ وَاخْشَ وَارْمِ»، وَنَحْو: قَوْما وَقَوْموا وَقَوْمي فَعَلَى حَذْفِ النُّون.

وَمِنْهُ هَلَمْ فِي لُغَة تَمِيمٍ، وَهَاتِ وَتَعَالَ فِي الأَصَحِّ.

وَمُضَارِعٌ: وَيُعْرَفُ بِلَمْ. وَافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ نَأَيْتُ، نَحْو: نَقَوْم وَأُقَوْم وَيَقَوْم وَتَقَوْم. وَيُضَمُّ أَوْلُه إِن كَانَ مَاضِيهِ رُبَاعِيًّا كَـ«يُدَحْرِجْ وَيُكْرِمُ»، وَيَفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَـ«يَضْرِبُ وَيَسْتَخْرِجُ». وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُون النِّسْوَةِ، نَحْو: يَتَرَبَّصْنَ، وَ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾، ويُفْتَحُ مَعَ نُون التَّوْكِيدِ الْمُبَاشَرَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، نَحْو: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾، وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، نَحْو: يَقَوْم زَيْد، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧].

وَأَمَا الحَرْفُ: فِيعْرَفُ بِأَن لَا يَقْبَل شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتَ الاسْمِ وَالفِعْلِ، نَحْوُ: هَلْ وَبَلْ. وَلَيْسَ مِنْهُ مَهْمَا وَإِذْمَا، بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّة وَلَمَّا الرَّابِطَةُ فِي الأَصَحِّ. وَجَمِيْعَ الحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

وَالكَلَامُ: لَفْظٌ مُفِيدٌ. وَأَقَلُّ ائْتِلَافِهِ مِنْ اسْمَينِ كَـ«زَيْد قَائِمٌ»، أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ كَـ«قَامَ زَيْد».

وَأنوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ

رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْو «زَيْدٌ يَقَوْمُ» وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقَوْمَ»، وَجَرٌّ فِي اسْمٍ نَحْو «بِزَيْد»، وَجَزْمٌ، نَحْوُ «لَمْ يَقُمْ». فِيرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ



بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ، إِلَّا الْأَسْماءَ السِّتَّةَ، وَهِيَ أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ، فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِاليَاءِ، وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ الهَنِ كَغَدٍ.

وَالْمُثَنَّى كَالزَيْدَان فَيُرْفَعُ بالأَلِفِ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ كَالزَيْدونَ فِيرْفَعُ بِالوَاوِ، ويُجَرَّان وَيُنْصَبانِ بِاليَاءِ. وَكِلا وَكِلتَا مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى، وَكَذَا اثْنَان وَاثْنَتَانِ مُطْلَقًا وَإِن رُكِّبَا وَأُولُو وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ وَعَالَمُونَ وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَأَرَضُونَ وَسِنُونَ وَبَابُه وَبَنُونَ وعِلِّيُّونَ وَشِبْهُهُ كَالجَمْعِ.

وَأُوْلَاتُ وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيْدَتَيْنِ وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا فَيُنْصَب بِالكَسْرَةِ، نَحْوُ: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢٢]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣].

وَمَا لَا يَنْصَرِفُ فَيُجَرُّ بِالفَتْحَةِ، نَحْوُ «بِأَفْضَلَ مِنْهُ»، إِلَّا مَعَ أَلْ، نَحْوُ «بِالأَفْضَلِ» أَوْ بِالإِضَافَةِ، نَحْو «بِأَفْضَلِكُمْ».

وَالأَمْثِلَةُ الخَمْسَةُ؛ وَهِيَ يَفْعَلَان وَيَفْعَلُونَ بِاليَاءِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا، وَتَفْعَلِينَ، فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُونِ، وَتَجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، ـ وَالفِعْلُ الْمُضَارِعُ المَعْتَلُ الآخِرِ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَرْمِ».

تُقَدَّرُ جَمِيعُ الحَرَكَاتِ فِي نَحْوُ: «غُلَامِي وَالفَتَى» وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُورًا، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ «القَاضِي» وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا، والضَّمَّةُ



والفَتْحَةُ فِي نَحْوِ «يَخْشَى»، والضَّمَّةُ فِي نَحْو «يَدْعُو وَيَقْضِي». وتَظْهَر الفَتْحَةُ فِي نَحْوِ «إِن القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ».

يُرْفَعُ المُضَارِعُ خَالِياً مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، نَحْوُ «يَقُومُ زَيْدٌ»، ويُنْصَبُ بِـ«لَنْ» نَحْوُ ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ [طه: ٩١]، وَبِـ«كَيْ» المَصْدَرِيَّة نَحْو ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]»، وبـ«إِذَنْ» مُصَدَّرَة وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ منفَصْلٌ بقَسَمٍ، نَحْوُ «إِذَن أُكْرِمَكَ»، وَ:

إِذَنْ ـ وَاللهِ ـ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ....

وبـ«إِن» المَصْدَرِيَّة ظَاهِرَةً، نَحْوُ: ﴿أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢].

مَا لَمْ تُسْبَقْ بِـ«عَلِمَ» نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]»، ومُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ، نَحْو:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ....

وَبَعْدَ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] «إِلَّا فِي نَحْوِ» ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٦٥] فَتَظْهَرُ لَا غَيرُ، وَنَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، فَتُضْمَرُ لَا غَيرُ، كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ حَتَّى إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وَبَعْدَ «أَوْ» نَحْوُ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ....

وَكُنْـتُ إِذَا غَمَـزْتُ قَنَـاةَ قَـوْمٍ   كَسَـرْتُ كُعُوبَهَـاأَوْ تَسْـتَقِيمَا

وَبَعْدَ فاءِ السَّبَبِيَّةُ أَوْ وَاوِ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالفِعْلِ، نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿لَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾ [طه: ٨١]»، و«لَا تأكلِ السَّمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» فَإِنْ سَقَطَتِ الفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وقُصِدَ الجَزَاء جُزِمَ، نَحْوَ: قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وَشَرطُ الجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ «إِنْ لَا» محلَّه نَحو «لَا تدنُ من الأَسَدِ تَسْلَمْ»، بِخِلَافِ «يأْكُلُكَ»، وَيُجْزَمُ بِلَمْ نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ﴾ [الإخلاص: ٣]. وَلَمَّا نَحْو: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ [عبس ٢٣]، وباللَّام ولَا الطَّلَبِيَّتَيْنِ، نَحْوُ: ﴿لِيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقْضِ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣] ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ويَجْزِمُ فِعْلَينِ: إِنْ وإِذْمَا وأَيٌّ وأَيْنَ وأَنَّى وَأَيَّانَ وَمَتَى وَمَهْمَا وَمَا وَمَن وَحَيْثُمَا، نَحْوُ ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٩]، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

وَيُسَمَّى الأَوْل شَرْطًا، وَالثَّاني جَوَابًا وجَزَاء، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الأَدَاةِ قُرِنَ بِالفَاءِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، أَوْ بِإِذَا الفُجَائِيةِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].



فَصْلٌ

الاسْمُ ضَرْبَانِ: نكِرَةٌ، وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ كـ«رَجُل» أَوْ مُقَدَّرٍ كَـ«شَمْسٍ»، وَمَعَرفةٌ وَهِيَ سِتَّةٌ: الضَّمِيرُ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى متكَلَمْ أَوْ مخاطبٍ أَوْ غَائِب. وَهُوَ إمَا مُسْتَتِرٌ كالمُقَدَّرِ وجوباً فِي نَحْو «أَقْوَم» و«تقَوْم» أَوْ جَوَازًا فِي نَحْو «زَيْد يقَوْم»، أَوْ بارزٌ وَهُوَ إمَا مُتَّصِل كـ«تاء» «قُمْت» وَكَافِ «أَكْرَمَكَ» وَهَاءِ «غلَامِهِ»، أَوْ منفَصْلٍ كَـ«أَنَا وَأَنْتَ وَإِيايَ». ولَا فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ المُتَّصِلِ، إِلَّا فِي نَحْوِ الهَاءِ مِنْ «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و«ظَنَنْتُكَهُ» و«كُنْتَهُ» بِرُجْحَانٍ.

ثم العَلَمْ وَهُوَ: إمَا شخصيٌّ كـ«زَيْد» أَوْ جِنْسيٌّ كـ«أسامةَ»، وإمَا اسمٌ كمَا مِثْلنَا أَوْ لَقَب كـ«زينِ العَابِدِين» و«قُفَّة» أَوْ كُنْيَةٌ كـ«أَبِي عَمْرو» وَ«أُمِّ كُلثومٍ». ويُؤَخَّر اللَّقَبُ عَنِ الاسْم تَابعًا لَهُ مُطْلَقًا، أَوْ مَخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَ كَـ«سَعِيدِ كُرْزٍ».

ثُمَّ الإِشَارةُ وَهِيَ ذَا لِلمُذَكَّرِ، وَذِي وذِهِ وَتِي وَتِهِ وَتَا لِلمُؤَنَّثِ، وذَانِ وَتَانِ لِلمُثَنَّى بِالأَلِفِ رَفْعًا وَبِاليَاءِ جَرّاً وَنَصْبًا، وَأَوْلَاءِ لِجَمْعِهِمَا. وَالبَعِيدُ بالكَافِ مُجَرَّدَةً مِن اللامِ مُطْلَقًا أَوْ مُقْرُونَةً بِهَا، إِلَّا فِي المُثَنَّى مُطْلَقًا، وَفِي الجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ وفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ «هَا» التَّنْبِيهِ.

ثم المَوصُولُ، وَهُوَ الذِي وَالَّتِي، وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالأَلِفِ رَفْعًا وَبِاليَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا، وَلِجَمْعِ المُذَكَّرِ الذِينَ بِاليَاءِ مُطْلَقًا وَالأُلَى، وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثِ

اللَائِي وَاللَاتِي، وَبِمَعْنَى الجَمْع مَنْ ومَا وأيٌّ، وأَلْ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيرِ تَفْضِيلٍ كَالضَارِبِ وَالمَضْرُوبِ، وَذُو فِي لُغَةِ طَيٍّ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الاسْتِفَهَامِيَّتَيْنِ. وصِلةُ أَلِ الْوَصْفِ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلمُوصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا، وَقَدْ يُحْذَف، نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعلِّقَانِ بـ«اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفًا.

ثم ذُو الأَدَاةِ، وَهِيَ أَلْ عِنْدَ الخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ، لَا اللَّامُ وَحْدَها خِلَافًا للأخفش. وتَكُون لِلعَهْدِ، نَحْوُ ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، و«جَاءَ القَاضِي»، أَوْ للجِنْس كـ«أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَار والدِّرْهَم» ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أَوْ لاسْتِغْرَاق أفرادِه نَحْو ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أَوْ صِفَاتِه نَحْو «زَيْد الرَّجُل». وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيمًا لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

والمُضَاف إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، إِلَّا المُضَاف إِلَى الضَمِيرِ فَكَالعَلَمْ.

بَابٌ

المَبْتَدَأ والخَبَر مَرْفُوعَان: كـ«اللهُ رَبُّنَا»، وَيَقَعُ المُبْتَدَأُ نكِرَة إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْو «مَا رَجُلٌ فِي الدَّار» و﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ

خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وخَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ.

وَالخَبَرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ كَـ«زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ» وَ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ «زَيْد نِعْمَ الرَجُل»، إِلَّا فِي نَحْو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وَظَرْفًا مَنْصُوْباً، نَحْو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وَجَارًّا وَمَجْرُورًان كَـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وتَعَلُّقُهما بِـ«مُسْتَقِرٌّ» أَوْ «اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفَيْنِ.

وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَن الذَّاتِ، وَاللَّيْلَةَ الهِلَالُ مُتَأَوَّلٌ. وَيُغْنِي عَنِ الخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفَهَامٍ، أَوْ نَفْيٍ، نَحْوُ:

أَقَـــاطِنٌ قَـــوْمُ سَـــلْمَى ....

وَ«مَا مَضْرُوبٌ العُمَرَانِ».

وَقَدْ يَتَعَدَدُ الخَبَرُ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤] وَقَدْ يَتَقَدَّمُ، نَحْو «فِي الدَّار زَيْدٌ» و«أَيْنَ زَيْدٌ» وقَدْ يُحْذَفُ كَلٌّ مِن المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أَيْ: عَلَيْكُم أَنْتُم.

ويَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ قَبْلَ جَوَاب لَوْلَا وَالقَسَمِ الصَّرِيحِ وَالحَالِ المُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَرًا.

وَبَعْدَ الوَاوِ المُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] وَ«لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنْ» و«ضَرْبِي زَيْداً قَائِمًا» وَ«كُلُّ رَجُلٍ وضَيعَتُهُ».



بَابٌ

النَّوَاسِخُ لِحُكْمِ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَازَالَ وَمَا فَتِئَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ، فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ وَيَنْصِبْنَ الخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، وَقَدْ يَتَوَسْطُ الخَبَرُ نَحْوُ:

.... فلـيسَ سـوَاءً عـالِمٌ وجهُـولُ

وقَدْ يَتَقَدَّمُ الخَبَرُ إِلَّا خَبَر لَيْسَ ودَامَ وَتَخْتَصُّ الخَمْسَةُ الأُوَلُ بِمُرَادفَةِ صَارَ، وغيرُ لَيْسَ وفَتِئَ وزَالَ بِجَوَاز التَّمَامِ أيْ: الاسْتِغْنَاءِ عَنِ الخَبَرِ نَحْوُ:

﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، وكَانَ بِجَوَاز زِيَادَتِهَا مُتَوسِطَةً، نَحْوُ «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً» وَحَذْفُ نُونُ مُضارِعَها المَجْزُومِ وَصْلًا إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَنْصُوْبٌ، وَحَذْفها وَحْدَهَا مُعَوَّضًا عَنْهَا مَا فِي مِثْلِ:

...... أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ ....

وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ» و«التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ».

ومَا النَّافِيَةُ عِنْدَ الحِجَازيِّينَ كَلَيْسَ إِن تقَدَّمَ الاسْم، ولَمْ يُسْبَقْ بـ«إِنْ» وَلَا بِمَعْمُولِ الخَبَر إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، وَلَا اقْتَرَنَ الخَبَرِ بـ إِلَّا،

نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وَكَذَلِكَ لَا النَّافِيَةُ فِي الشِّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا، نَحْوُ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

ولَاتَ لَكِن فِي الحِينِ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، وَالغَالِبُ حَذْفُ المَرْفُوعِ، نَحْوِ: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

الثَّانِي: أَنَّ وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلَاسْتِدْرَاكَ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ الظَّنِّ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي أَوِ الإِشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ. فَيَنصِبْنَ المُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ، وَيَرْفَعْنَ الخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ، إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ مَا الحَرْفِيَّةُ: نَحْوُ ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] إِلَّا لَيْتَ فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ، كَإِنِ المَكْسُورَةِ مُخَفَفَةً فَأَمَّا لَكِن مخُفَفَةً فتُهمَلُ. وَأَمَّا أَنْ فَتَعْمَلُ، وَيَجِبُ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً ـ إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرَ دَعَاءٍ ـ بِـ«قَدْ أَوْ تنفِيسٍ أَوْ نَفِي أَوْ لَوْ» وَأَمَا كَانَ فَتَعْمَلُ وَيَقِل ذِكْرُ اسْمِهَا، ويُفْصَلُ الفِعْلُ مِنْهَا بِـ«لَمْ أَوْ قَدْ» ولَا يَتَوسط خَبَرُهُنَّ إِلَّا ظَرفًا أَوْ مَجْرُورًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾، وتُكْسَرُ إِن فِي الابْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وَبَعْدَ القَسَمِ، نَحْوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾؛ [الدخان: ١، ٢، ٣]، وَالقَوَلِ نَحْوُ ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣]، وَقَبْلَ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١]؛ وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِن خَبَرِ إِنَّ المَكْسُورَةِ، أَوْ اسْمِهَا، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الخَبَرِ، أَوْ الفَصْلِ،

وَيَجِبُ مَعَ المُخَفَفَةِ إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ المَعْنَى.

وَمِثْلُ إِنَّ «لَا» النَافِيَةُ لِلجِنْسِ. لَكِن عَمَلُهَا خَاصٌّ بالنَّكِّرَاتِ المُتَّصِلَةِ بِهَا، نَحْوُ «لَا صَاحِبَ عِلَمْ ممقوتٌ» وَ«لَا عِشْرِينَ دِرْهمًا عِنْدَي» وإِن كَانَ اسْمُهَا غيرَ مُضَاف وَلَا شِبْهَهُ بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَ» وَ«لَا رِجَالَ»، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الكَسْرِ فِي نَحْوَ «لَا مُسْلِمْاتِ»، وعَلَى اليَاءِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَيْنِ» و«لَا مُسْلِمَيْنَ». وَلَكَ فِي نَحْو «لَا حَولَ وَلَا قَوَّةَ» فَتْحُ الأَوَّلِ، وفِي الثَّانِي الفَتْحُ والنَّصْبُ والرفعُ، كالصِّفَةِ فِي نَحْو «لَا رَجُل ظَرِيفٌ» وَرَفْعُه فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ. وَإِنْ لَمْ تُكَرَّر لَا، أَوْ فُصِلَتِ الصفةُ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ، امْتَنَعَ الفَتْحُ.

الثَّالِثُ: ظَنَّ وَرَأَى وَحَسِبَ وَدَرَى وَخَالَ وَزَعَمَ وَوَجَدَ وَعَلِمَ القَلْبِيَّاتُ. فَتَنْصِبُهَمَا مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ:

رأيْــتُ اللهَ أكبَــرَ كُـــلِّ شَـــيءٍ ....

ويُلغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخرَنَ، نَحْو:

القَـوْمُ فـى أَثـرِى ظَنَـنْتُ........ ....

وَبِمُسَاوَاةٍ إِنْ تَوَسطْنَ نَحْوُ:

.... وَفِى الأَرَاجيزِ خِلتُ اللُّؤمَ والخَوَرَا

وَإِنْ وَلِيهُنَّ مَا وَلَا وَإِنِ النَّافِيَاتُ، أَوْ لَامُ الابْتِدَاءِ أَوْ لَامُ القَسمِ أَوْ الاسْتِفهَامُ بَطَلَ عَمَلَهُنَّ فِي اللَّفظِ وُجُوبًا، وسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْلِيقًا، نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢].



بَابٌ

الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ: كـ«قَامَ زَيْدٌ» و«مَاتَ عَمْرٌو». وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ «قَامَ رَجُلَانِ، وَرِجَالٌ، وَنِسَاءٌ» كَمَا يُقَالُ «قَامَ رَجُلٌ». وَشَذَّ «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ» «أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ» وَتَلْحَقُهُ عُلَامَةُ تَأْنِيثٍ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا، كـ«قَامَتْ هِنْدٌ» وَ«طَلَعَتْ الشَّمْسُ». وَيَجُوزُ الوَجْهَانِ فِي مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، وَفِي الحَقِيقِيِّ المُنْفَصِلِ نَحْوُ «حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ» فِي بَابِ نِعْمَ وَبِئْسَ، نَحْوُ «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَفِي الجَمْعِ، نَحْوُ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، إِلَّا جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا نَحْوُ «قَامَ الزَّيْدُونَ» وَ«قَامَتِ الهِنْدَاتُ»، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ «مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ» لأَن الفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ، كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، وَ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقر: ٢٤٠]، وَ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَه. وقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازًا، نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، و

.... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

وَوُجُوبًا، نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقر: ١٢٤] وَ«ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ المَفْعُولِ كـ«ضَرَبْتُ زَيْدًا» وَ«مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» وَ«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»، بَخَلَافِ «أرضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى»، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى



العَامِلِ جوَازًا، نَحْوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وَوُجُوبًا نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فَالفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِأَلِ الجِنْسِيَّةِ نَحْوُ «نِعْمَ العَبْدُ»، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ، نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلمَخْصُوصِ، نَحْوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

بَابُ

النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ

يُحْذَفُ الفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ مَجْرُورٌ، أَوْ مَصْدرٍ ويُضَمُّ أَوَّلُ الفِعْلِ مُطْلَقًا، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوُ: تُعُلِّمَ، وَثَالِثٌ، نَحْوُ: انْطُلِقَ. وَيُفْتَحُ مَا قَبْل الأَخِرِ فِي المُضَارِعِ، وَيُكْسَر فِي المَاضِي، وَلَكَ فِي نَحْوِ: قَالَ وَبَاعَ الكَسْرُ مُخْلَصًا وَمُشمًّا ضَماً وَالضَمُّ مُخْلَصاً.

بَابُ

الاشْتِغَالِ

يَجُوزُ فِي نَحْوِ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أَوْ «ضَرَبْتُ أَخَاهُ». أَوْ «مَرَرْتُ بِهِ» رَفْعُ زَيْدٍ بِالابْتِدَاءِ فَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ «ضَرَبْتُ» وَ«أَهَنْتُ» وَ«جَاوَزْتُ» وَاجِبَةَ الحَذفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَتَرَجَحُ النَّصْبُ فِي

نَحْوِ «زَيْدًا اضْرِبْهُ» ـ ونَحْو ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، مُتَأَوَّلٌ ـ وفِي نَحْو: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤، ٥]، لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوُ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤]، «ومَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ» لِغَلَبَةِ الفِعْلِ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: «إِن زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ» وَ«هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ» لِوُجُوبِهِ. وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» لِامْتِنَاعِهِ.

وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» وَ«عَمْرًا أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَافُؤِ وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، وَ«أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ».

بَابٌ
فِي التَّنَازُعِ

يَجُوزُ فِي نَحْوِ «ضَرَبَنِي، وَضَرَبْتُ زَيْدًا»، إِعْمَالُ الأَوَّلِ وَاخْتَارَهُ الكَوفِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوْ الثَّانِي وَاخْتَارَهُ البَصْرِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحْوُ:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ ....

ولَيْسَ مِنْهُ:

.... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

لِفَسَادِ المَعْنَى.



بَابٌ

المَفْعُولُ مَنْصُوبٌ وَهُوَ خَمْسَةٌ المَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ كَـ«ضَرَبْتُ زَيْدًا»، وَمِنْهُ المُنَادَى، وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا كَـ«يَا عَبْدَ اللهِ»، أَوْ شَبِيْهًا بِالمُضَافِ كَـ«يَا حَسَنًا وَجْهُهُ» وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا» وَ«يَا رَفِيقًا بِالعِبَادِ»، أَوْ نَكِرَةً غَيرَ مَقْصُوْدَةٍ كَقَوْلِ الأَعْمَى: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي».
والمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ، كَـ«يَا زَيْدُ، وَيَا زَيْدانِ، وَيَا زَيْدُونَ» وَ«يَا رَجُلُ» لِمُعَيَّنٍ.

فَصْلٌ

وَتَقُولُ: «يَا غَلَامُ» بِالثَّلَاثَةِ وَبِاليَاءِ فَتْحًا وَإِسْكَانًا وَبِالأَلِفِ، وَ«يَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ، وَيَا ابْنَ أُمِّ، وَيَا ابْنَ عَمِّ» بِفَتْحٍ وَكَسْرٍ، وَإِلحَاقُ الأَلَفِ أَوْ اليَاءِ لِلأَوَّلَينِ قَبِيْحٌ، وَلِلأَخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

فَصْلٌ

وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَلْ مِنْ نَعْتِ المَبْنِيِّ وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ المَقْرُونِ بِأَلْ عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحِلِّهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحَلِّهِ، وَنَعْتُ أَيٍّ عَلَى لَفْظِهِ، وَالبَدَلُ وَالمَنْسُوقُ المُجَرَّدُ مِنْ أَلْ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا. وَلَكَ فِي نَحْوِ:

يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ الـيَعْمَلَاتِ ....

فَتْحُهُمَا وَضَمُّ الأَوَّلِ.

فَصْلٌ

وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ المُنَادَى المَعْرِفَةِ، وَهُوَ حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا. فَذُو التَّاءِ مُطْلَقًا كَـ«يَا طَلْحُ» وَ«يَا ثُبُ». وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وعَلَمِيَّتِهِ وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ كَـ«يَا جَعْفُ» ضَمًّا وَفَتْحًا. ويُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ «سُلَيْمَانَ وَمَنْصُورٍ وَمِسْكِينٍ» حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ: مَعْدِيْ كَرِبَ الكَلِمَةُ الثَّانِيةُ.

فَصْلٌ

وَيَقُولُ المُسْتَغِيثُ: «يَا لَلَهِ لِلمُسْلِمِينَ» بِفَتْحِ لَامِ المُسْتَغَاثِ بِهِ، إِلَّا فِي المَعْطُوفِ الذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا، وَنَحْوُ «يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو» وَ:

...... يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ ....

وَالنَّادِبُ «وَا زَيْدَا، وَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَا، وَارَأْسَاهُ» وَلَكَ إِلحَاقُ الهَاءِ وَقْفًا.

والمَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كَـ«ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، أَوْ مَعْنَاهُ كَـ«قَعَدْتُ جُلُوسًا»، وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]، كَضَرَبْتُهُ سَوْطًا، ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ [النساء: ١٢٩] ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، ولَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥].

* * *



وَالمَفْعُولُ لَهُ

وَهُوَ المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتًا وَفَاعِلًا، كَـ«قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ». فَإِنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطًا جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة: ٢٩]

وَإِنِّــي لَتَعْرُونِــي لِــذِكْرَاكِ هِــزَّةٌ ....

و:

فَجِئْــتُ وَقَــدْ نَضَّــتْ لِنَــوْمٍ ثِيَابَهَــا ....

وَالمَفْعُولُ فِيهِ

وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى «فِي» مِنَ اسْمِ زَمَانٍ كَـ«صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ، أَوْ حِينًا، أَوْ أُسْبُوعًا»، أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، وَهُوَ الجِهَاتُ السِّتُّ كَالأَمَامِ وَالفَوْقِ وَاليَمِينِ وَعَكْسِهِنَّ، وَنَحْوُهُنَّ كَـ«عِنْدَ وَلَدَى»، وَالمَقَادِيرُ كَالفَرْسَخِ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ كَـ«قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

وَالمَفْعُولُ مَعَهُ

وَهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى المَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعنَاهُ، كَـ«سِرْتُ وَالنِّيلَ» وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ، كَقَوْلِكَ: «لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانِهِ».

وَمِنْهُ «قُمْتُ وَزَيْدًا» وَ«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا» عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا. وَيَتَرَجَّحُ



فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالأَخِ»، وَيَضْعُفُ فِي نَحْوِ «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

بَابٌ
الحَال

وَهُوَ وَصْفٌ فَضْلَةٌ فِي جَوَابِ كَيْفَ، كَـ«ضَرَبْتُ اللِّصَ مَكْتُوفًا»، وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ، وَشَرْطُ صَاحِبِهَا التَّعْرِيفُ أَوِ التَّخْصِيصُ أَوْ التَّعْمِيمُ أَوْ التَّأْخِيرُ، نَحْوُ: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الحجر: ٤].

لِمَيَّـــــةَ مُوحِشًـــــا طَلَـــــلُ ....

وَالتَّمْيِيزُ

هُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ نَكِرَةٌ جَامِدٌ مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِن الذَّوَاتِ، وَأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ المَقَادِيرِ كَـ«جَرِيبٍ نَخْلًا، وَصَاعٍ تَمْرًا، ومَنَوَيْنِ عَسَلًا» وَالعَدَدِ، نَحْوُ «﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ [يوسف: ٤]» إِلَى التِسْعِ وَالتِسْعِينَ، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ كَمِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ؟». وَأَمَّا تَمْيِيزُ الخَبَرِيَةِ فَمَجْرُورٌ، مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ المِئَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ العَشَرَةِ فَمَا دُونَهَا. وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ المَجْرُورَةِ بِالحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ، وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ مُحَوَّلًا كـ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[مريم: ٤]، ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]، وَ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف: ٣٤]، أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوُ «امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً»

وقَدْ يُؤَكِّدَانِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣].

وَقَوْلُهُ:

.... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِيْنَا

ومنه:

.... بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُم فَحْلَا ....

خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ.

وَالمُسْتَثْنَى بـ«إِلَّا»: من كَلامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، نَحْوُ ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فَإِنْ فَقَدْ الإِيجَابُ تَرجَّحَ البَدَلُ فِي المُتَّصِلِ، نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

وَالنَّصْبِ فِي المُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ـ وَوَجَبَ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ ـ نَحْوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ ....

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسْبِ العَوَامِلِ، نَحْوُ: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠] وَيُسَمَّى مُفَرَّغًا، وَيُسْتَثْنَى بِـ«غَيْرٍ وَسِوَى» خَافِضَيْنِ، مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاسْمِ الذِي بَعْدَ إِلَّا. وَبِـ«خَلَا وَعَدَا وَلَيْس وَحَاشَا» نَواصَبَ أَوْ خَوَافِضَ وَبِـ«مَا خَلَا» وَ«مَا عَدَا» وَ«لَيْسَ» وَ«لَا يَكُونُ» نَوَاصِبَ.



بَابٌ

يُخْفَضُ الاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ: وَهُوَ مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَفِي واللَّامُ وَالبَاءُ لِلقَسَمِ أَوْ لِغَيْرِهِ ـ وَمَا يَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ ـ وَهُوَ رُبَّ وَمُذْ وَمُنْذُ وَالكَافُ وَحَتَّى وَوَاوُ القَسَمِ وَتَاؤُهُ ـ أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ [إِلَيْهِ] عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كَـ«غُلَامِ زَيْدٍ» أَوْ مِن كَـ«خَاتَمِ حَدِيدٍ» أَوْ فِي نَحْوُ: «مَكْرُ اللَّيْلِ» وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً لِأَنَهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِيصِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ كَـ«﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]» وَ«مَعْمُورِ الدَّارِ» وَ«حَسَنِ الوَجْهِ» وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً لِأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ وَلَا تُجَامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِينًا وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقًا، وَلَا أَلْ إِلَّا فِي نَحْوِ «الضَّارِبَا زَيْدٍ، وَالضَّارِبُو زَيْدٍ، وَالضَّارِبُ الرَجُلِ، والضَّارِبُ رَأْسِ الرَجُلِ، وَبِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ».

بَابٌ

يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ:

اسْمُ الفِعْل كَـ«هَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَوَيْ» بِمَعْنَى بَعُدَ وَاسْكُتْ وَأَعْجَبُ. وَلَا يُحْذَفُ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ. وَ«﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤] مُتَأَوَّلٌ، وَلَا يَبْرزُ ضَمِيرُهُ، وَيُجْزَمُ المُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ، نَحْوُ:

.... مَكَانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَسْـتَرِيحِي

وَلَا يُنْصَبُ وَالمَصْدَرُ كَضَرْبٍ، وإِكرامٍ إِن حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ إِنْ أَوْ مَا،



وَلَمْ يَكُنْ مُصَغَّرًا وَلَا مُضمَرًا ولَا مَحْدُودًا وَلَا مَنْعوتًا قَبْلَ العَمَلِ وَلَا مَحْذُوفًا وَلَا مَفْصُولًا مِن المَعْمُولِ وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ ....

وَمُنَوَّنًا أَقْيَسُ، نَحْو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، وَبِأَلْ شاذٌّ نَحْوُ:

.... وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ؟

وَاسْمُ الفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ. فَإِن كَانَ بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقًا، أَوْ مُجَرَّدًا فَبِشَرْطَينِ: كَوْنُهُ حَالًا أَوْ استقبالًا، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ مُوصُوفٍ. وَ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ، و:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ ....

عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَتقَدِيرُهُ: خَبِيرٌ كَظَهِيرٍ خَلَافاً لِلاخْفَشِ.

وَالمِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ بِقِلَّةٍ، نَحْوُ «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ».

واسْمُ المَفْعُول، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ. وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُمَا كَاسْمِ الفَاعِلِ.

وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ: بِاسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، وَهِيَ الصِّفَةُ المَصُوغَةُ

لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ، كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ وَطَاهِرٍ وَضَامِرٍ. وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُها، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، وَيُرْفَعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ، وَالبَدَلِيَّةِ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالمُفْعُولِ بِهِ، وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي المَعْرِفَةِ، وَيُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ.

واسْمُ التَفْضِيلِ: وَهُوَ الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المُشَارِكَةِ-وَالزِّيَادَةِ كَأَكْرَمَ، وَيُسْتَعْمَلُ بِمِنْ وَمُضَافًا لِنَكِرَةٍ فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبِأَلْ فَيُطَابِقُ، ومُضَافًا لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ، وَلَا يَنْصِبُ المُفْعُولَ مُطْلَقًا، وَلَا يَرْفَعُ فِي الغَالِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ.

بَابُ
التَّوابِعِ

يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ:

النَّعتُ، وَهُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ المُبَايِنَ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ، وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ أَوْ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ أَوْ تَرَحُّمٌ أَوْ تَوْكِيدٌ، وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وُاحِدٍ مِنْ أَوْجهِ الإِعْرَابِ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفُرُوعِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالفِعْلَ، وَالأَحْسَنُ «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» ثُمَّ «قَاعِدٌ» ثُمَّ «قَاعِدُونَ» وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ المَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً، رَفْعًا بِتَقْدِيرِ هُوَ، وَنَصْبًا بِتَقْدِيرِ أَعْنِي أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَذُمُّ أَوْ أَرْحَمُ.

وَالتَّوْكِيدُ وَهُوَ إِمَا لَفْظِيٌّ نَحْوُ:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـن لَا أَخَـا لَـهُ ....

ونَحْوُ:

.... أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

ونَحْوُ:

لَا لَا أَبُــوحُ بِحُــبِّ بَثْنَــةَ إِنَّهَــا ....

ولَيْسَ مِنْهُ ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]؛ و﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، أَوْ مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ مُؤَخَّرَةً لَوْ إِنْ اجْتَمَعَتَا، وَيُجْمَعَانِ عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ غَيْرِ المُفْرَدِ، وَبِكُلٍّ لِغَيرِ المُثَنَّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، وَبِكِلَا وَكِلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ المُفْرَدِ مَوْقِعَهَ وَاتَّحَدَ مَعْنَى المُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ المُؤَكَّدِ، وَبِأَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَجَمْعِهِمَا غيرَ مُضَافَةٍ، وَهِيَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتْبَعْنَ نكِرَة، وَنَدَرَ:

.... يَـا لَيـتَ عِـدَّةَ حَـولٍ كلِّـهِ رَجَـبُ

وَعَطْفُ البَيَانِ

وَهُوَ تابعٌ مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ، فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ، كَـ«أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ» وَ«هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ». وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ



إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الأَوَّل، كَقَوْلِهِ:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ ....

وَقَوْلِهِ:

أَيَـا أَخَوَيْنَـا عَبْـدَ شَـمْسٍ وَنَـوفَلاً ....

وعطفُ النَسق

بِالوَاوِ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ وَالتَّعْقِيبِ، وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي وَحَتَّى لِلغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ لَا لِلتَّرْتِيبِ، وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَينِ أَوْ الأَشْيَاءِ مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوْ الإِبَاحَةِ وَبَعْدَ الخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوْ لِلتَّشْكِيكِ، وَأَمْ لِطَلَبِ التَّعْيين بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ المُسْتَوِيَيْنِ، وَلِلرَّدِّ عَنِ الخَطَإِ فِي الحُكْمِ «لَا» بَعْدَ إِيجَابٍ وَ«لَكِنْ وبَل» بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا «بلْ» بَعْدَ إِيجَابٍ.

«والبدلُ»

وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ. وَهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلٍّ، نَحْوُ ﴿مفازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢]، وَبَعْضٍ، نَحْوُ ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وَاشْتِمَالٍ، نَحْوُ ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وَإِضْرَابٍ وَغَلَطٍ، ونِسْيَانٍ، نَحْوُ «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ» بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبْقِ اللِّسَانِ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الخَطَأ.

بَابُ
العَدَدِ

مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ، وَيُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ دَائِمًا:

نَحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وَكَذَلِكَ العَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ وَمَا دُوْنَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ وَرَابعٍ عَلَى القِيَاسِ دَائِمًا، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ أَوْ لِمَا دُوْنَهُ أَوْ يُنْصَبُ مَا دُوْنَهُ.

بَابٌ

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعَةٌ، يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ المُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الجَمْعُ زِدْ تَأْنِيثَا

كأحمدَ وأحمرَ ويَعْلَبَكَّ وإبراهيمَ وعُمَرَ وأُخَرَ وأُحادَ وَمْوحَدَ إِلَى الأَرْبَعَةِ وَمَسَاجِدَ وَدَنَانِيْرَ وَسَلْمَانَ وسَكْرانَ وَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ وَسَلْمَى وَصَحَرَاءَ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالجَمْعِ الذِي لَا نَظِيْرَ لَهُ فِي الآحَادِ كَلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِر بِالمَنْعِ، وَالبَوَاقِي لَابُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كَلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ العَلَمِيَّةِ. فَتَتَعَيَّنُ العَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْنِيثِ وَالعُجْمَةِ، وَشَرْطُ العُجْمَةِ عَلَمِيَّةٌ فِي العَجَمِيَّةِ وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَالصِّفَةِ: أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُوْلِها التَّاءَ، فَعُرِيَانٌ، وَأَرْمَلٌ، وَصَفْوَانٌ، وَأَرْنَبٌ بِمَعْنَى قَاسٍ وَذَلِيلٍ مُنْصَرِفَةٌ.

وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: هِنْدٍ وَجِهَانٍ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرَ وبَلَخَ، وكعُمَرَ عِنْدَ



تَمِيمٍ بَابُ حَذَامِ إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارِ، وَأَمْسِ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا، وَسَحَرَ عِنْدَ الجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا.

بَابُ
التَّعَجُّبُ

لَهُ صِيغَتَانِ: «مَا أَفْعَلَ زَيْدًا» وَإِعْرَابُهُ: مَا مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٌ عَظِيمٌ، وَأَفْعَلَ فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ مَا، وزَيْدًا مَفْعُولٌ بِهِ، وَالجُمْلَةُ خَبَرُ مَا؛ و«أَفْعِلْ بِهِ» فَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ أيْ صَارَ ذَا كَذَا، كـ«أَغَدَّ البَعِيرُ» أيْ صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فغُيِّرَ اللَّفْظُ، وَزِيْدَتْ البَاءُ فِي الفَاعِلِ لإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُثْبَتٍ مُتَفَاوِتٍ تَامٍّ مَبْنِيٍّ لِلفَاعِلِ لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلَ.

بَابُ
الوَقْفِ فِي الأَفْصَحِ

عَلَى نَحْوِ: رَحْمَةٍ بِالهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ: مُسْلِمَاتٍ بِالتَّاءِ، وَعَلَى نَحْوِ: قَاضٍ رَفْعًا وَجَرًّا بِالحَذْفِ، وَنَحْوِ: القَاضِي فِيهِمَا بِالإِثْبَاتِ. وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

وَيُوقَفُ عَلَى «إِذاً» وَنَحْوِ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا» بِالأَلِفِ كَمَا يُكْتَبْنَ وَتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ واوِ الجَمَاعَةِ كـ«قَالُوا»، دُونَ الأَصْلِيَّةِ

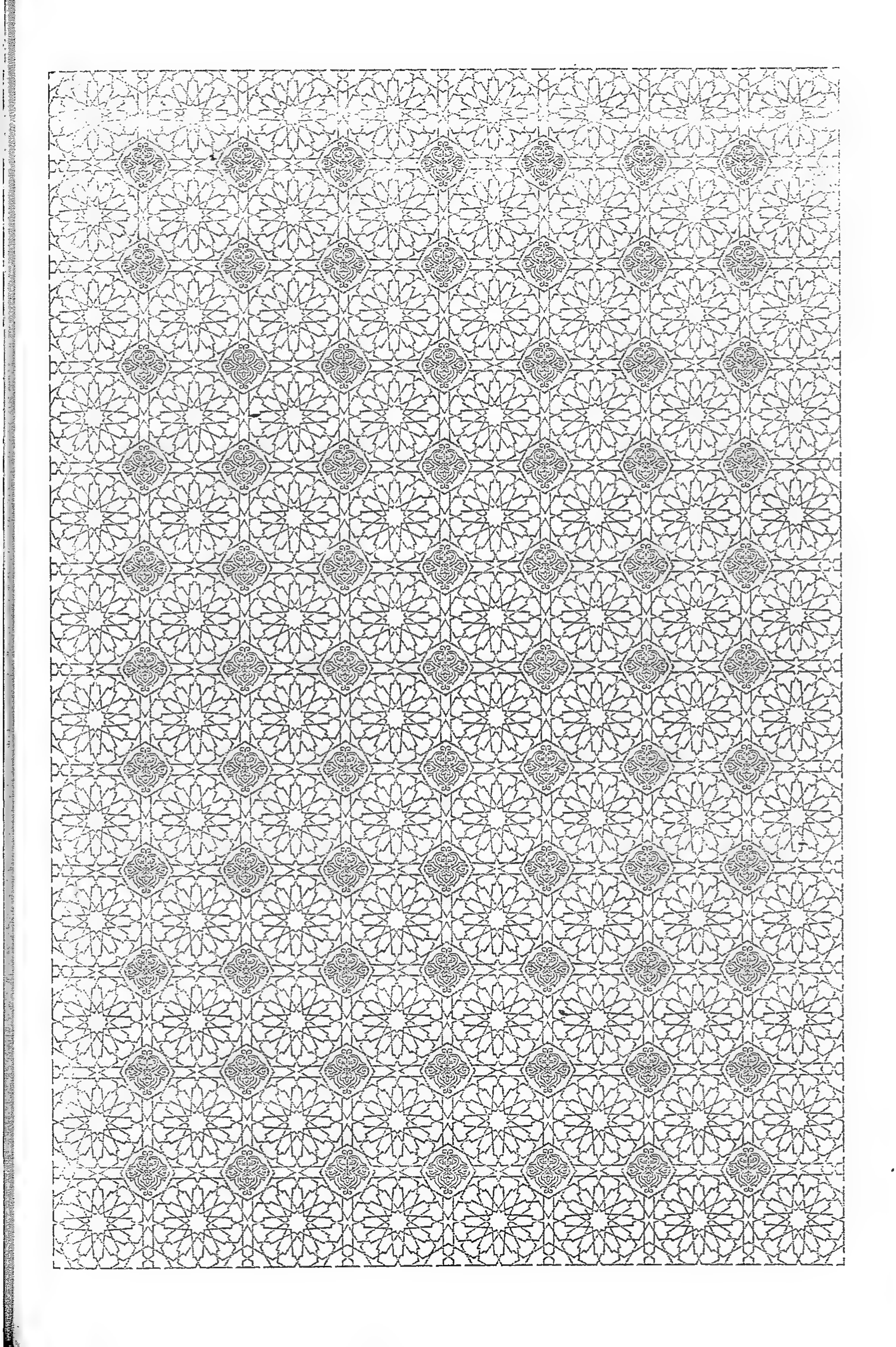


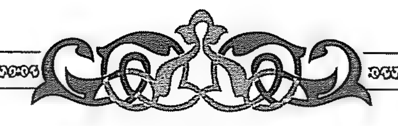
كَـ«زَيْدٌ يَدْعُو»، وَتُرْسَمُ الأَلِفُ ياءً إِنْ جَاوَزَتْ الثَّلَاثَةَ كَـ«اسْتَدْعَى وَالمُصْطَفَى» أَوْ كَانَ أَصْلُهَا اليَاءُ كَـ«رَمَى وَالفَتَى»، وَأَلِفاً فِي غَيْرِهِ كَـ«عَفَا» وَ«العَصَا»، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الفِعْلِ بِالتَّاءِ كَـ«رَمَيْتُ وَعَفَوْتُ»، وَالاسْمُ بِالتَّثْنِيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ.

فَصْلٌ

هَمْزَةُ اسْمٍ بِكَسْرٍ وَضَمٍّ، وَاسْتٍ ابْنٍ وَابْنِمٍ وَابْنَةٍ وَامرِئٍ وَامْرَأَةٍ وَتَثْنِيَتِهِنَّ، وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ، وَالغُلَامِ وَايْمُنِ اللهِ فِي القَسَمِ بِفَتْحِهِمَا، أَوْ بِكَسْرٍ فِي ايْمُنٍ: هَمْزَةُ وَصْلٍ، أَيْ: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلًا وَكَذَا هَمْزَةُ المَاضِي المُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةً، كَـ«اسْتَخْرَجَ»، وَأَمْرِهِ وَمَصْدَرِهِ، وَأَمْرِ الثلَاثِيِّ، كـ«اقْتُلْ وَاُغْزُ وَاغْزِي» بِضَمهِنَّ، و«اضْرِبْ وَامْشُوا وَاذْهَبْ» بِكَسْرٍ كَالبَوَاقِي.

** ** **





مُغِيثُ النَّدَا

شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى

تأليف

الإمَامِ العَلّامَة شَمْس الدِّين مُحَمَّد بْن أحْمَد الخَطِيب الشِّرْبِينِي

(ت ٩٧٧ هـ)

وَهُوَ شَرْح فَرِيدٌ عَلَى مَتْن قَطْر النَّدَى وَبَلّ الصَّدَى

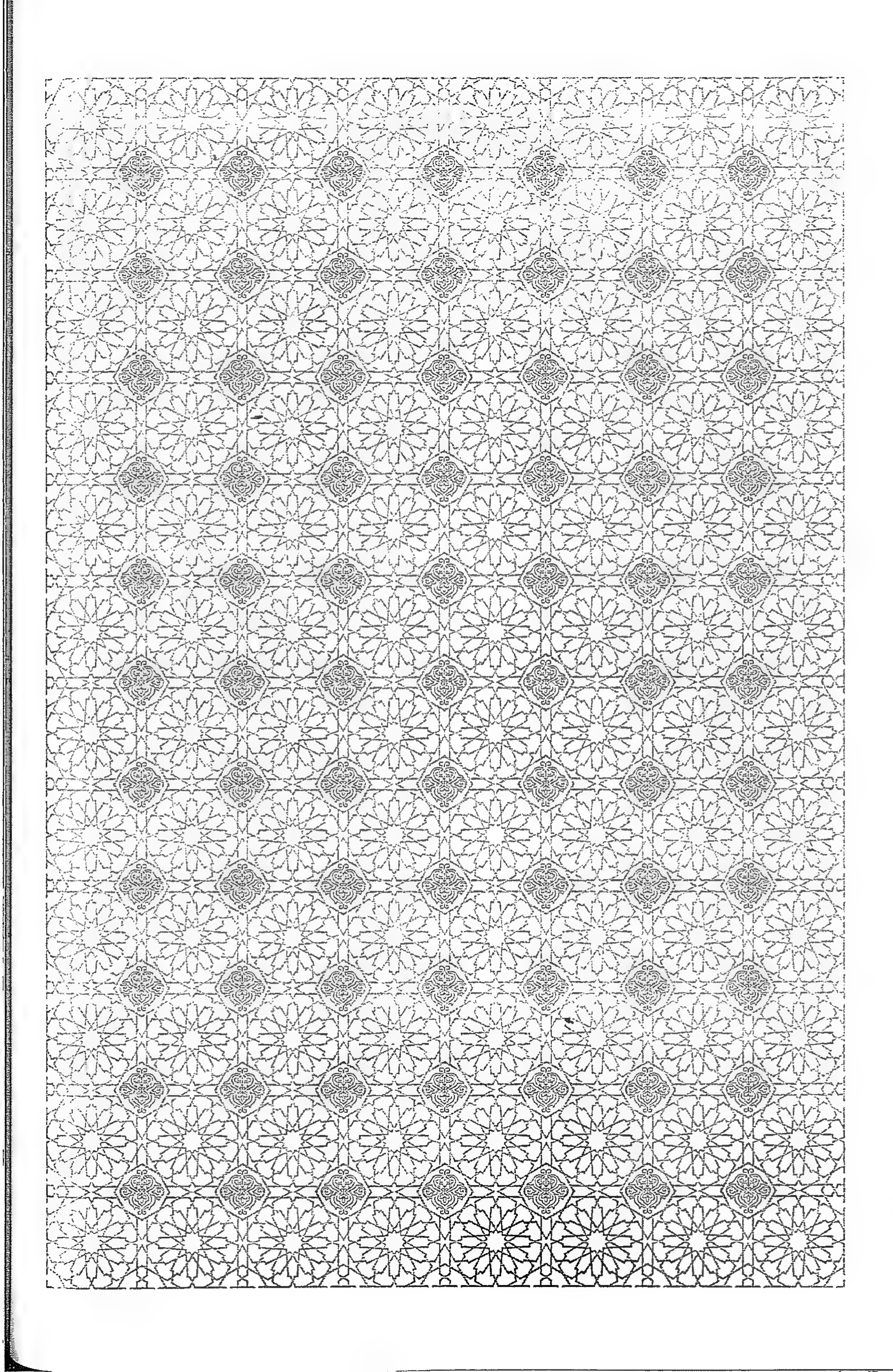
لِلعَلّامَة جَمَال الدِّين مُحَمَّد بن يُوسُف بن هِشَام الأنصَارِيّ

(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

دراسة وتحقيق

سَيِّد بن شَلْتُوت الشَّافِعِيّ

أمين الفتوى بلجنة الفتوى - دار الإفتاء المصرية





بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[1]

وصلى الله على سيدنا محمد وآله[2] وصحبه وسلم[3]

الحمد لله[4] الذي بعث محمداً ﷺ رحمة للعالمين، وأنزل عليه قرآناً عربيًّا، أعجز[5] بأقصر سورة منه[6] فصحاءَ العالمين، ورفعَ من جزم[7] بتوحيده، وانتصبَ منخفضاً لأداء حقوقه في العالمين.

---

(١) ليست في (أ)، ولا (ب).

(٢) ليست في (ب).

(٣) هذه الجملة ليست في (ج).

(٤) قوله: (الحمد لله... إلخ) هو حمد في مقابلة نعمة؛ لأن تعليل الحكم بالمشتق يؤذن بعليّة ما منه الاشتقاق، فكأنه قال: (الحمد لله لأجل أنزال القرآن العربي... إلخ)، والمراد بالتعليق الربط، وبالحكم ثبوت الحمد لله، ويحتمل قوله: (الحمد لله) أن يكون حمداً في مقابلة الذات، ويكون قوله: (الذي أنزل... إلخ) بياناً لصفة الله تعالى في الواقع، فكان قائلًا قال له: (ما صفة الله الذي أوقعت الحمد له؟) فقال: (الذي أنزل... إلخ)، ويحتمل أن يكون فيه حمدان: حمد في مقابلة الذات وهو ظاهر، وحمد في مقابلة الصفات يؤخذ من قوله: (الذي أنزل)، ووجهه: أنّ الموصول وصلته في تأويل المشتق، فكأنه قال: المنزل... إلخ، وإنما كان ذلك حمداً ثانياً؛ لأنه إخبار بوقوع حمد منه، والإخبار بالحمد حمد.

(٥) حقيقة الإعجاز كما في شرح المقاصد: إثبات العجز، استعير لإظهاره. انظر شرح المقاصد (١١/٥).

(٦) أقصر سورة هي الكوثر وهي ثلاث آيات.

(٧) الجزم: القطع بالأمر. انظر: القاموس المحيط (٤/٨٨).



وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة صادرة عن اليقين[١]، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً ﷺ، المخصوص بالشفاعة العظمى يوم الدين، صلى الله وسلم عليه[٢] وعلى آله وأصحابه[٣] وأزواجه وذريته وأهل بيته، وأدام ذلك إلى أبد الآبدين.

وبعد:

فيقول[٤] فقير[٥] رحمة ربه المجيب[٦][٧] محمد الشربيني الخطيب[٨]، غفر الله تعالى له[٩] ذنوبه، وستر في الدارين عيوبه، هذا ما دعت إليه حاجة المتفهمين لـ(**قطر الندا وبل الصدا**) في النحو، للإمام العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة، أبي محمد[١٠] عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري،

---

(١) في (ج): يقين.

(٢) في (ب) بدون لفظ السلام، وفي (ج): عليه وسلم.

(٣) ليست في (ج).

(٤) قوله: (فيقول) إشارة إلى أن الخطبة متقدمة على التأليف حيث أتى بصيغة المضارع.

(٥) قوله: (فقير) يحتمل أنه صفة مشبهة، فمعناه الدائم الفقر، أي: الحاجة، أو أنه صيغة مبالغة فمعناه كثير الفقر.

(٦) قوله: (المجيب) أي: دعاء من دعاه، والمراد بالإجابة ترتب نفع على الدعاء. إما بعين ما طلب، أو بغيره، وعلى كل إما في الحال أو الاستقبال، كل ذلك إن أراد الله الإجابة، وإلا فلا يجيب شيء من ذلك. والمجيب أصله المجوب؛ لأنه من الجواب، فهو واوي، نقلت حركة الواو إلى الجيم فصار مجوب وقعت الواو الساكنة إثر كسر قلبت ياء فصار مجيب.

(٧) ليست في (أ)، ولا (ب).

(٨) في (أ) و(ب): الخطيب الشربيني.

(٩) ليست في (أ).

(١٠) في (أ) و(ب): محمد أبي عبد الله، والمثبت من (ج)، وهو الصواب.

ولد بالقاهرة المحروسة، يوم السبت خامس ذي القعدة[1] الحرام سنة ثمان وسبعمائة، ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضًا سنة إحدى وستين وسبعمائة، وكان شافعي المذهب، ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين[2]، طيب الله ثراه، وجعل الجنة قراه، من شرح[3] يحل ألفاظه[4] ويذلل صعابه، ويبين مراده[5]، ويتمم مفاده[6]، ليكون ذلك عونًا

---

(١) في (ب): الحجة.

(٢) انظر: ترجمته في شذرات الذهب (٣٢٩/٨)، مع ما قدمنه في ترجمته في أول المقدمة.

(٣) قوله: (شرح) هو الكشف والإظهار.

(٤) قوله: (يحل ألفاظه) أي: تراكيبه ببيان فاعله ومفعوله ونحو ذلك، كالضمائر وقد شبه فك التراكيب بحل الشيء المعقود، ثم أطلق الحل على الفك، واشتق منه الفعل فصارت الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل تبعية، ويصح أن يكون استعارة مكنية، أو مجازًا مرسلًا؛ لأن التبيين لازم للحل، وقيل: فيه أن هذا من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المغيث اسم للألفاظ على ما هو المختار، لا يقال الإضافة بيانية، أي: ألفاظًا هي هو. لأنا نقول: قال الناصر اللقاني: الإضافة البيانية لا تأتي في الإضافة للضمير، وقد يقال: هو من إضافة كل من الجزئيات إلى كُلِّه؛ لأن المعنى يحل كل تركيب من تراكيب جملة الألفاظ على حد قولهم: أركان الصلاة، أركان البيع اهـ.

وقوله: (من إضافة كل من الجزئيات) الأولى أن يقول: من إضافة كل من الأجزاء كما يؤخذ من قوله: (إلى كله) ولم يقل إلى كل. انظر: حاشية البيجرمي على المنهج (٦/١).

(٥) قوله: (ويبين مراده) أي: المستفاد من تراكيبه، ولما كان النظر إلى المفردات سابقًا على النظر للمركبات، أشار إلى الأول بقوله: (يحل ألفاظه)، وإلى الثاني بقوله: (ويبين مراده) وبينهما عموم وخصوص وجهي.

(٦) قوله: (ويتمم مُفاده) بضم الميم اسم مفعول من أفاد مزيد الثلاثي، يعني الذي استفيد منه، ويصح أن يكون بمعنى المصدر، أي: فائدته، وجوز بعضهم فتح الميم أيضًا، ولا يخفى حسن ذكر التبيين في جانب المراد، والتتميم في جانب المفاد لاحتياج المراد إلى الكشف والإيضاح؛ لخفائه والمفاد إلى تكميل وتتميم النقص بذكر نحو قيد، والتمام ضد النقص.

لي وللقاصرين من أمثالي، وأسأل الله من فضله وكرمه أن يَجعله خالصًا لوجهه، وأن ينفع به[1] كما نفع بأصله، وسميته (**مغيث الندا إلى شرح قطر الندا**)، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

* * *

(١) مفعول ينفع محذوف للعموم وللعلم به وللاختصار، أي: أطلب من الله وحده أن ينفع به مؤلفه وغيره في الدنيا بنجو قراءته وفي الآخرة بإثباته.



[الكلام على البسملة]

قال المؤلف رحمه الله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم) بدأ بالبسملة اقتداء بالقرآن العظيم[1]، وعملًا بقول النبي الكريم[2] ﷺ: (كل أمر ذي بال[3] لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أجذم)[4] أي: مقطوع البركة، والكلام على البسملة وما يتعلق بها أفردته بالذكر في مقدمة فلا نطيل[5] بذكره.

[مبادئ علم النحو]

ثم اعلم أن من أراد الخوض[6] في علم من العلوم على الوجه الأتمّ،

(١) ولما لم يكن في الكتاب أمر عبر في جانبه بالاقتداء، ولما كان الحديث متضمنًا للأمر عبر في جانبه بالعمل؛ لأن الاقتداء معناه الاتباع في الفعل استحسانًا له من غير أن يؤمر به، وأما العمل فإنه الاتباع مع الأمر وما في معناه، وما هنا من الثاني. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٤٠).

(٢) في (ج): وعملًا بقول النبي ﷺ.

(٣) أي: يهتم به شرعًا بأن لا يكون محرمًا لذاته ولا مكروهًا كذلك، ولا ذكرًا محضًا، ولا جعل الشارع مبدأ له غير البسملة، فتحرم على المحرم لذاته كالزنا، بخلاف المحرم لغيره كالوضوء بالماء المغصوب فتسن، وتكره على المكروه لذاته كأكل البصل، بخلاف المكروه لغيره كالوضوء بالماء المشمس فتسن، ولا تطلب لذكر محض كالتهليل، وخرج بالمحض القرآن، فتطلب فيه التسمية؛ لاشتماله على القصص والأحكام، فتعتري التسمية الأحكام الأربعة فقط؛ لأن أصلها الندب. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٤١).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٤٨٤٠).

(٥) في (ج): أفردته في الذكر فلا نطيل.

(٦) قوله: (الخوض) أي: المشروع.



لا بد أن يعرف حده وموضوعه(١) وغايته وفائدته ليكون على بصيرة(٢) في طلبه(٣).

فحد هذا العلم

الذي نحن بصدده: علم بأصول(٤) يعرف بها أحوال أواخر الكلم

---

(١) موضوع كل علم ما يُبْحَث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له، والعارض الخارج عن الشيء المحمول عليه، والعوارض الذاتية التي تلحق الشيء لذاته كلحوق الإدراك للإنسان بالقوة، أو لجزئه سواء كان أعم كالتحيز اللاحق للإنسان؛ لأنه جسم، أو مساو له كالتكلم اللاحق للإنسان؛ لأنه ناطق، أو لأمر خارج عنه مساوٍ له كلحوق التعجب للإنسان؛ لأنه مدرك، أما ما يلحقه لأمر خارج أعم كالحركة اللاحقة للأبيض لأنه جسم، أو أو أخص كالضحك العارض للحيوان؛ لأنه إنسان، أو مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار فأعراض غريبة، ومعنى البحث عن أعراض الموضوع الذاتية حملها عليه، نحو: الكلمات الثلاث: اسم وفعل وحرف، أو على جزئه، نحو: الكلمة إما معربة أو مبنية، أو على نوعه نحو: الحروف كلها مبنية، أو على أعراض النوع، نحو: المعرب إما مرفوع أو منصوب أو مجرور. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/٩).

(٢) أي: على نفس بصيرة، أي: شديدة الإبصار، ويحتمل أنه مصدر بمعنى تبصر؛ إذ لو تصوره بأمر عام ككونه شيئًا نافعًا شمله وغيره. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨).

(٣) قوله: (في طلبه) أي: الشروع فيه، وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلًا بالتصور بوجه ما، فإن طلب ما لم يعلم بوجه محال. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨، ٩).

(٤) قوله: (علم بأصول... إلخ) المراد بالعلم الإدراك كما هو المعنى الأصلي له، وإن أطلق على الملكة والمسائل لقوله: (بأصول)، وأتى بالباء؛ لأنه يقال: علمه وعلم به، أو ضمنه معنى الإحاطة، وهي جمع أصل، وهو القاعدة والضابط والقانون، ألفاظ مترادفة، والمراد بأحوال الأواخر الأمور العارضة له، وخرج بذلك ما عدا النحو والصرف حتى اللغة؛=



إعرابًا وبناء[1].

وموضوعه

الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية.

وغايته

الاستعانة[2] على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، والاحتراز عن الخطأ في اللسان[3].

وفائدته

معرفة صواب الكلم من خطئه[4].

[أول من وضعه]

وقد تضافرت[5] الروايات على أن أول من وضع النحو ....

= لأنها يعرف بها نفس الأبنية لا أحوالها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٩).
والنحو لغة: القصد، والمراد بالأصول المذكورة الاسم والفعل والحرف، وأنواع الإعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك.

(١) ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط بها إدركات جزئية أي: معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٠).

(٢) في (ج): الاستعانة به.

(٣) الأولى تقديمه في الطلب على سائر العلوم؛ لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم، وقد لا يفهم أصلًا إلا به. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/١٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٢).

(٥) في النسخ الثلاث بالظاء وهو خطأ.



الكَلِمَةُ:

أبو الأسود[١]، وأنه أخذه أوَّلًا عن سيدنا على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وكان أبو الأسود كوفي الدار، بصري المنشأ[٢].

[الكلمة لغة واصطلاحا]

ولما كان[٣] موضوع[٤] هذا العلم الكلمات العربية وكان البحث في كل علم عن أحوال موضوعه[٥]؛ بدأ المصنف رحمه الله تعالى[٦] ببيان الموضوع فقال: **(الكلمة)** بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها، وكسرها مع إسكان اللام فيهما[٧]، واللام فيها لماهية الجنس من حيث هي هي من غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي للوحدة.

وتطلق في اللغة ويراد بها الكلام مجازًا من تسمية الشيء باسم جزئه[٨] كقوله تعالى فيمن قال: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ

---

(١) في (ج) الدؤلي.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥).

(٣) قوله: (ولما كان) بيان لسبب إيراد تعريف الكلمة في مفتتح هذه المقدمة.

(٤) سبق الكلام عن الموضوع.

(٥) في ق: عن أحواله، وسقط منها «موضوعه».

(٦) في (ب): بدأ المصنف ببيانه.

(٧) بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب (١/٣٠٧).

(٨) **قال الخضري**: وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة ألبتة، ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل: إنه من عيوب الألفية التي لا دواء لها، لكنه ذكره تبرعًا تنبيهًا على كثرته في نفسه وإن لم يستعمل عندهم، وقرر بعضهم أن المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظها، أي: بعض ما يسمى كلمة يُراد به الكلام، وذلك البعض كاف، كأحرف النداء النائبة عن ادعوا،=



....

﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، وقوله ﷺ: (أصدق كلمة قالها لبيد[1]:

أَلَا كُـلُّ شَـيءٍ مَـا خَـلَا اللهَ بَاطِـلُ) ....[2][3]

وقولهم كلمة الشهادة يريدون: (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وفي

= وأحرف الجواب النائبة عنه، كنعم في جواب: هل قام زيد؟، فلا مجاز أصلًا، وهو في غاية الحسن. حاشية الحضري على ابن عقيل (٢٠/١).

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره: والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (٢٥٦)، وجواهر الأدب (٣٨٢)، وخزانة الأدب (٢٥٥/٢ ـ ٢٥٧)، والدرر (٥/١)، وديوان المعاني (١١٨/١)، وسمط اللآلي (٢٥٣)، وشرح ابن الناظم (٧)، وشرح الأشموني (١١/١)، وشرح شذور الذهب (٢٦١)، وشرح شواهد المغني (١٥٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢)، وشرح المفصل (٧٨/٢)، والعقد الفريد (٢٧٣/٥)، ولسان العرب (٣٥١/٥) «رجز»، والمقاصد النحوية (٥/١، ٧، ٢٩١)، ومغني اللبيب (١٣٣/١)، وهمع الهوامع (٣/١)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٢٢١)، وأوضح المسالك (٢٨٩/٢)، والدرر (٤٩١/١، ٥٠١)، ورصف المباني (٢٦٩)، وشرح شواهد المغني (٥٣١/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٢٦٣)، وشرح قطر الندى (٢٤٨)، واللمع (١٥٤)، التصريح على التوضيح (٢١/١).

أورده شاهدا لإطلاق الكلمة على الكلام، وهو مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه. شرح الشواهد للعيني (٢٨/١، ٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٥٧).

(٣) في (ب):

.... وَكُـلُّ نَعِـيمٍ لَا مَحَالَـةَ زَائِـلُ
وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُم دُوَيْهِيَـةٌ تَصْـفَرُّ مِنْهَـا الأَنَامِـلُ
أَلَا إِنَّمَـا الـدُّنْيَا كَمَنْـزِلِ رَاكِـبٍ أَنَـاخَ عَشِـيًّا وَهْـوَ بِالصُّبْحِ رَاحِـلُ



قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

الحديث[1]: (كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم).

[معنى القول في الاصطلاح]

وأما في الاصطلاح فهي (قول) أي: مقول؛ استعمالًا للمصدر بمعنى المفعول، كاللفظ بمعنى الملفوظ، والقول يطلق على: اللفظ[2] الدال على معنى[3]، مفردًا كان كرجل وفرس، أو مركبًا كزيد قائم؛ فلذا قيده بقوله: (مفرد)، واللفظ هو الصوت[4] من الفم المشتمل على بعض الحروف[5] الهجائية تحقيقًا[6] كزيد، ....

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٤٣)، مسلم في صحيحه (٢٦٩٤).

(٢) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات القرآنية؛ لأنها ملفوظة بالفعل لغيره تعالى، والحكمي كالضمير المستتر، والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل، أو النوعي كالمركبات والمجازات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦).

(٣) قوله: (على معنى) أي: واحد أو أكثر فدخل المشترك، والمعنى مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أي: المقصود من اللفظ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦).

(٤) قوله: (صوت) يستعمل مصدرًا لصات يصوت، فيكون معناه فعل الشخص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠).

(٥) قوله: (مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادي كما قاله البعض، لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر، فإن كان حرفًا واحدًا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد، أو العام على الخاص. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠).

(٦) قوله: (تحقيقًا) تعميم في الصوت، فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف، أي: محقق=



. . . .

أو مقدرًا[1] كألفاظ الضمائر المستترة[2]، وسواء أدل على معنى كزيد، أم لم يدل على معنى كديز مقلوب زيد، فالقول أخص منه لاختصاصه بالموضوع، فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي، والمراد بالمفرد: ما[3] لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود كزيد؛ فإن أجزاءه وهي حروفه الثلاثة التي هي «ز ي د»[4] لا تدل على معنى[5]، وليست أجزاؤه الزاي والياء والدال كما قاله[6] المصنف في

= تحقيقًا، أو مقدر تقديرًا، أو بمعنى محققًا أو مقدرًا، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادًا محققة وأفرادًا مقدرة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٢٠).

(١) في (ب) و(ج): تقديرًا.

(٢) وإطلاق القول عليها وإن كان مجازًا لغويًّا لكنه حقيقة عرفية، ولا يلزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ولا الاشتراك في الحد، وتسمية ما في النفس قولًا في ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ﴾ [الملك: ١٣]، ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨] لغوية، والألفاظ إنما تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح، والقول فيه لا يطلق على ما في النفس فلا اشتراك في القول باعتباره، فلا يلزم استعمال المشترك في الحد. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/ ١٢).

(٣) قوله: (ما) أي لفظ موضوع لا يدل هذا تعريف للمفرد بالاصطلاح المنطقي وهو من أقسام اللفظ الموضوع، ويدخل فيه الأعلام المركبة، والمحققون من النحاة على أنها مركبات، والمفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد في العرف. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٣، ١٤).

(٤) صوابه: زه يه ده، بإلحاق هاء السكت على ما هو قاعدة الرسم المشتهرة. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/ ١٤).

(٥) قوله: (لا تدل على معنى) أي: باعتبار وضع اللغة، فلا يرد دلالة الحروف في بعض الاصطلاحات على الأعداد.

(٦) في (ج): قال.



....

شرحه[1]؛ لأن هذه أسماء مسميات أجزائه، ومسمياتها لا تدل على معنى، إنما يقال لها حروف المباني[2]، وتطلق بإزاء حروف المعاني[3] التي هي قسيمة الأسماء والأفعال[4].

وخرج بـ«القول» غيرُه كالدوال الأربع وهي: الخَط[5] والإشارة[6] والعقد[7] والنصب[8] المشارِكةُ للكلمة في الدلالة على المعنى[9].

---

(١) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (١٨).

(٢) سميت بذلك لأن الكلمات تبنى وتركب منها.

(٣) سميت بذلك لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء.

(٤) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١٤/١).

(٥) مثل الخط أن تكتب إلى شخص قام زيد، فإن المكتوب إليه فهم من الكتاب قيام زيد الذي هو الفائدة، وفهم أن الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر، فلا يسمى كلامًا عند النحاة.

(٦) قوله: (الإشارة) وهي وإن كانت تسمى كلامًا عند الفقهاء حيث يصح البيع بها، ويحنث إذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بإشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم فلا تسمى كلامًا عند النحاة.

(٧) قوله: (العقود) أي: التي اصطلحت عليها القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي بجميع أنواعها أي: فإنها وإن أفادت إلا أنها غير صوتٍ، أي: غير لفظٍ فلا تسمى كلامًا عند النحاة.

(٨) قوله: (النصب): هي بضم النون والصاد، وقد تسكن، وقد تفتح وتسكن الصاد، وهي مثل المحراب للقبلة، والخشبة التي توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها.

(٩) قوله: (المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى) أي: الذي هو مفرد وهذا بناء على أن المعنى ما يعنى من الشيء أعم من اللفظ وغيره، والمشهور أنه ما يعنى من اللفظ، أو ما يعنى بالفعل، ونبه بهذا على صحة الإخراج وأن المعنى مما يتناوله المفرد. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٣/١).



....

وبـ«المفرد»[1] المركب كغلام زيد؛ فإن كلًّا من جزأيه وهما غلام وزيد دال على جزء معناه، فهذا يُسَمَّى مركبًا لا مفردًا[2].

[حكم الإخرج بالجنس]

وصح الإخراج بالقول وإن كان جنسًا[3][4]؛ لأن كل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه[5] يجعل أحدهما جنسًا والآخر فصلًا،

---

(١) قوله: (بالمفرد) أي: وخرج بالمفرد... إلخ.

(٢) انظر: شرح القطر لابن هشام (١٧، ١٨).

(٣) الجنس هو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة، كالحيوان فإنه يصدق في جواب ما هو على كثيرين... إلخ بمعنى أنه يصح حمله على ما ذكر، فإذا قيل: الإنسان والحمار ما هو صلح لأن يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال: حيوان، أي: المذكور حيوان، وما في التعريف واقعة على كلي، الشامل لجميع الكليات، فهي جنس، والمراد بالكثيرين ما يشمل اثنين فأكثر، وخرج بقولنا: «في جواب» بقطع النظر عن الإضافة لما العرض العام؛ لأنه لا يقع في الجواب المصطلح عليه عند المناطقة، وإن وقع في الجواب عن السؤال بكيف كأن يقال: كيف زيد، فيقال: صحيح مثلًا، ومع النظر للإضافة لما الفصل والخاصة؛ لأن كلًّ منهما لا يقع في جواب ما، وإنما يقع في جواب أي شيء، وقولنا: «على كثيرين» الحد؛ لأنه لا يصدق في جواب ما هو على كثيرين، بل يصدق في جواب ما هو على واحد فقط، كأن يقال: الإنسان ما هو، فيقال: حيوان ناطق، وبقولنا: «مختلفين بالحقيقة» النوع، فإن وإن صدق في جواب ما هو على كثيرين لكن متفقين بالحقيقة. انظر: حاشية البيجوري على السلم (٣٨)

(٤) القول له اعتباران فهو جزئي باعتبار خصوص مادته وجزء باعتبار مفهومه، ومثله يقال في مفرد؛ لأن الفصل جزء، وبهذا الكلام يسقط أن فرد الشيء لا يكون جنسًا له؛ لأن الفرد خاص. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٣).

(٥) أي: وأخص منه من وجه آخر، فالكلام اكتفاء.



فيحترز[1] بكل واحد منهما عما يشاركه الآخر من غيره، والقول مع فصله الذي هو مفرد كذلك؛ لصدقهما على زيد ونحوه، وانفراد القول بصدقه على المركب، والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد[2].

[زيادة قيد الاستقلال في التعريف]

وزاد ابن مالك في التسهيل على مفرد: مستقل[3]؛ لإخراج أبعاض الكلمات الدالة على معنى، كحروف المضارعة[4] وياء النسب وتاء التأنيث؛ فإنها ليست بكلمات؛ لعدم استقلالها، وأسقطه المصنف لما قيل من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة[5]؛ لشدة الامتزاج فجعل الإعراب على آخره[6] كالمركب المزجي[7]، كما أسقط من التعريف الوضع المخرج للمهمل؛ لاستغنائه عنه بالقول[8]؛ لأنه

(١) في (ب): ويحترز.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/٧٤).

(٣) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٣).

(٤) قوله: (كحروف المضارعة) الإضافة لأدنى ملابسة، أي: الحروف التي هي سبب المشابهة، أو المعنى حروف الكلمة التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم. انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٤، ١٥).

(٥) الاقرب أن المصنف إنما أسقطه؛ لأن الأبعاض -ليست بكلمات؛ لعدم دلالتها بالوضع. انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٣).

(٦) قوله: (آخره) أي: آخر ما هي فيه.

(٧) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٣، ١٤).

(٨) قوله: (لاستغنائه عنه بالقول) فيه أن دلالة القول على الوضع إن سلمت التزامية مهجورة في التعاريف.



....

خاص بالموضوع.

وآثر القول هنا على اللفظ وإن كان عبر به في تعريف الكلام؛ لكونه جنسًا قريبًا[١] بالنسبة إلى اللفظ؛ إذ اللفظ يصدق بالمستعمل والمهمل كما مر، بخلاف القول، واستعمال الجنس القريب في الحدود أولى من البعيد، لا أنه معيب، وقوله في الشرح[٢]: (معيب) فيه نظر.

فإن قيل: القول يطلق لغة ويراد به الرأي والاعتقاد، نحو: قال الشافعي بحل كذا، أي: رأى ذلك واعتقده، فهو أيضًا جنس بعيد.

ربما يجاب بأن المتبادر من القول اللفظ، لا الرأي والاعتقاد.

[تقديم تعريف الكلمة على الكلام]

وقدم المصنف تعريف الكلمة على الكلام؛ لأنها جزؤه، والجزء مقدم على الكل طبعًا[٣]، فقدم وضعًا ليوافق الوضع[٤] الطبع، وأما من قدم الكلام فلأنه أهم؛ إذ به يقع التفاهم والتخاطب.

---

(١) الجنس القريب وهو ما لا جنسي فوقه، وتحته أجناس كالجوهر. انظر: حاشية البيجوري على السلم (٣٨).

(٢) انظر: شرح ابن هشام على القطر (١٧).

(٣) التقدم بالطبع ضابطه أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر من غير أن يكون علة فيه كالواحد بالنسبة للاثنين.

(٤) الوضع أي: عند الكتابة أو في التعليم أو أو نحو ذلك.



وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ.

[أقسام الكلمة]

(وهي) أي: الكلمة ثلاثة أنواع بالاستقراء والقسمة العقلية، (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها، إما الاستقراء[1][2] فلأن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا غيرها[3]، لكن نقل عن الفراء أن «كلًّا» ليست واحدًا من الثلاثة[4][5]، بل هي بين الأسماء والأفعال، وإما بالقسمة العقلية فلأن الكلمة إما أن تدل على معنى بنفسها[6] أو لا[7]،

(١) شروع منه في الدليل النقلي.

(٢) أي: بالاستقراء الناقص؛ لأن هذه الأمور ظنية يكتفى فيها بذلك؛ لأن الاستقراء الناقص يفيد غلبة الظن لا العلم؛ لجواز أن يكون أكثر من ذلك. حاشية عبادة على شرح شذور الذهب لابن هشام (٣١/١).

(٣) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١٧/١).

(٤) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة، وإنما توقف فيها؛ هل هي اسم أو فعل؟ لتعارض الأدلة، والقول بأنها أحدهما ليس حكمًا بأنها غيرهما. حاشية يس (٢٥/١).

(٥) التصريح على التوضيح للأزهري (١٧/١).

(٦) قوله: (إما أن تدل على معنى بنفسها) بحيث يفهم منها معنى بحسب الوضع بأن يكون تمام الموضوع له أو جزأه فشمل الفعل؛ لأن المعنى الذي يدل عليه بنفسه وهو الحدث جزء معناه لا خارج عنه، وإن كان بعض أجزائه، وهو النسبة الجزئية المخصوصة لا تدل عليه بنفسه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٨/١).

(٧) قوله: (أو لا) أي: أو لا تدل على معنى كذلك، أو التقدير: أو تدل على معنى لا يكون بنفسها، بل بغيرها، والمراد أن لا تدل إلا به بأن يحتاج فهم المعنى إلى ذكر متعلق خاص لا يحذف إلا نادرًا كما في الحروف الجوابية، وهذا وجيه وإن كان غير مشهور؛ لأن العبارة=

. . . .

الثاني الحرف[1]، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاث[2] أو لا، الثاني الاسم، والأول الفعل، وقدم الاسم في الذكر على قسيميه[3]؛ لأنه يخبر به وعنه[4]، والفعل على الحرف؛ لأنه يخبر به لا عنه[5]، وأخر الحرف لعدمهما فيه[6][7].

= عليه نص في المقصود، وهو ثبوت الدلالة، وأن لا يكون المعنى بنفسها بخلاف الأول، فأن لا تدل على معنى بنفسها يحتمل نفي الدلالة مطلقًا، لكن يحتاج إلى إذن إلى قيد فقط؛ لأن الفعل يدل على معنى لا بنفسه، وهو النسبة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٨).

(١) قوله: (الثاني الحرف) استئناف، كأن سائلًا قال: ما الأول والثاني فقال: الثاني الحرف، قوله: الأول... إلخ معطوف على الجملة الاستئنافية.

(٢) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٩).

(٣) قوله: (على قسيميه) أي: الفعل والحرف.

(٤) قوله: (لأنه يخبر به وعنه) أي: لصحتهما بحسب الوضع.

(٥) قوله: (للإخبار به) أي: وضعًا فلا يرد أن الأمر والنهي والتعجب وما ضاهاهما أفعال مع أنها لا تصلح لأن يخبر عنها، وصلاحية الفعل للإخبار به إنما هو باعتبار جزء معناه وهو الحدث لاستقلال هذا الجزء بالمفهومية، وأما مجموع معناه فغير مستقل، فلا يصلح لذلك كما لا يصلح للإخبار عنه ضرورة أن كل واحد من المحكوم عليه وبه يكون ملحوظًا بالذات، وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان؛ لأنه اعتبر في معنى الفعل على أنه قيد للحدث، والحدث الكائن في الزمان المخصوص اعتبر من حيث إنه منتسب إلى الغير. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٩).

(٦) قوله: (لعدمها فيه) معنى قولهم: الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبرًا عنه بمجرد لفظه، وإلا فلفظ الحرف يخبر به، كقولنا: الحرف في ولا، ولفظ الفعل يخبر عنه، كقولنا: ضرب فعل ماض. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٠).

(٧) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٧).



فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ بِأَلْ ....

وتقسيم الكلمة إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي إلى جزئياته، كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس، وتقسيم الكلام أو الكلم إليها من تقسيم الكل إلى أجزائه كانقسام السكنجبيل[1] إلى خل وعسل، وعلامة الأول صدق[2] اسم المقسوم على كل من أقسامه، بخلاف الثاني[3].

[علامات الاسم]

ثم شرع في العلامات المميزة بين الثلاثة، مبتدئًا منها بالاسم لما مر فقال: **(فأما الاسم فيعرف)** أي: يميز عن قسيميه **(بـ«أل»[4])** بجميع أقسامها

(١) السكنجبين: كلمة فارسية معربة، مركبة من كلمتي: (سك) و(انجبين) أي: خل وعسل، يراد به: كل حامض حلو.

(٢) الصدق في المفردات بمعنى الحمل، ويستعمل بعلى، وفي القضايا بمعنى التحقق، ويستعمل بفي، والتقسيم ضم قيود إلى أمر مشترك ليحصل أمور متعددة هي أقسام له، وكل من تلك الأمور بالقياس إلى الكلي الأعم يسمى قسمًا، وبالقياس إلى الأخص الحاصل من ضم قيد آخر قسيما، والكلي الأعم بالقياس إلى تلك الأمور المخصوصة يسمى مقسمًا، والتقسيم الذي أقسامه متباينة حقيقي كما هنا، وهو المتبادر عند الإطلاق، وما ليس كذلك اعتباري. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٩/١).

(٣) وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول، نحو: (الحج عرفة)، أي: معظم أركانه، ووجه إيراده علة ما هنا باعتبار استلزامه للإخبار عن عرفة بالحج، وأن يقال: عرفة الحج، وإلا فنفس التركيب إنما فيه حمل القسم على المقسم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٩/١).

(٤) قوله: (أل) المراد لفظ أل فهو حينئذٍ اسم، همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة، وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع، وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، والأقيس ـ على القول بأنه ثنائي ـ همزته وصل زائدة=



كـ«الرَّجُل» ، ....

غير الموصولة والاستفهامية من أوله (كالرجل) والفرس، وكاللام بدلها وهي الميم، وقد ورد عنه ﷺ[1] (ليس من امبر امصيام في امسفر) يريد: ليس من البر الصيام في السفر، رواه الإمام أحمد في مسنده[2].

فأما أل الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع كقول الفرزدق يخاطب رجلًا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان[3]:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلَا الأَصِيْلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

= معتد بها في الوضع كالاعتداد بهمزة نحو: استمع حيث لا يُعدّ رباعيًا نظرًا إلى الاعتداد بالهمزة، ويجوز على الثاني التعبير بالألف واللام نظرًا لزيادة الهمزة. أما على القول ـ بأن المعرف اللام وحدها ـ فاللائق التعبير بالألف واللام. انظر: شرح المرادي على الألفية (٣٧/١)، حاشية الصبان على الأشموني (٣٧/١).

(١) في (ب): أنه قال.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٥٥١٥) و(٢٤١٧٠)، و(٢٤١٧١).

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٣٢/١)، والدرر (١٥٧/١)، والإنصاف (٥٢١/١)، وتهذيب اللغة (٨٠/١٣)، وتاج العروس (٤٥٩/٣٣)،، وشرح الكافية الشافية (١٢٧/١)، الإنصاف (٥٢١/٢)، وجواهر الأدب (٣١٩)، وشرح شذور الذهب (١٧)، ولسان العرب (٩/٦ «أمس»، ٥٦٥/١٢) «لوم»)، والمقاصد النحوية (١١١/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٠/١)، وتخليص الشواهد (١٥٤)، والجنى الداني (٢٠٢)، ورصف المباني (٧٥، ١٤٨)، وشرح ابن الناظم (٦٣)، وشرح الأشموني (٧١/١)، وشرح ابن عقيل (١٥٧/١)، وشرح عمدة الحافظ (٩٩)، والمقرب (٦٠/١)، وهمع الهوامع (٨٥/١).

الشاهد فيه قوله: (الترضى) حيث دخلت أل الموصولة على الفعل المضارع، فدل ذلك على أن أل الموصولة ليست علامة اسمية ما تدخل عليه، لأنها كما تدخل على الاسم تدخل على الفعل كما في البيت. انظر: عدة السالك (٢١/١).



....

ودخولها على المضارع اضطرار[1] عند الجمهور حتى قال الجرجاني[2]: إنه من أقبح الضرورات[3]، واختيار عند ابن مالك وبعض الكوفيين[4]، وحجتهم في ذلك أن الشاعر متمكن من أن يقول: المرضي.

قال الجلال السيوطي: ورد بأنه لو قاله لوقع في محذور أشد من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث. انتهى[5].

و«الحَكَم» - بفتحتين - المُحَكَّم يُحَكِّمه الخصمان في الأمر، و«الترضي» بإدغام اللام في التاء، والبناء للمفعول، و«حكومته» مرفوع به على النيابة عن الفاعل[6].

وأما «أل» الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو: «أل فعلت»؟ يعني: هل فعلت؟ حكاه قطرب[7].

ومعلوم أن «أل» لا تدخل على جميع الأسماء؛ لأن كثيرًا من

---

(١) في (ب): اضطرارًا.

(٢) قوله: (قال الجرجاني) توقف فيه بعض الفضلاء؛ لأن تجويز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالدلالة الواردة عنهم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٣).

(٣) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (١٩).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨)، شرح الألفية للمرادي (١/٣٦).

(٥) البهجة المرضية (١٠٤).

(٦) والذي سوغ دخول أل على (ترضى) وهو فعل مضارع؛ كونه يشبه الوصف، نحو: مرضي. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣)، الأشموني على الألفية (١/٣٧، ٣٨).



وَبِالتَّنْوِينِ ....

الأسماء لا يدخله «أل»، كالمضمرات والمبهمات وأكثر الأعلام[١]، فمراده ما يمكن دخول «أل» عليه[٢].

[تعريف التنوين]

(و) يعرف أيضا (بالتنوين) من آخره وهو نون ساكنة أصالة تتبع الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد، فخرج بقيد السكون النون الأولى من «ضيفنن»[٣] للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلًا[٤]؛ لتحركها وصلًا، وخرجت[٥] بقيد الخط أيضًا لثبوتها خطًّا، وقيَّد السكون بـ«الأصالة» لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿مَحْظُورًا ۝٢٠ انْظُرْ﴾ [الإسراء: ٢٠، ٢١]، وبقيد «تتبع الآخر»، وبقيد عدم «الخط» أيضًا النون في نحو: «انكسر ومنكسر»؛ لأنها لم تلحق الآخر وتثبت في الخط، وبغير توكيد نون نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] على تقدير

---

(١) قوله: (أكثر الأعلام) يوهم أنها تدخل في بعض الأعلام، وليس كذلك؛ لأن الكلام في المعرفة، وأل في الأعلام. إما للمح أو لتنكير ما دخلته. انظر: حاشية يس على الفاكهي على قطر الندى (١/٢٢، ٢٣).

(٢) نور السجية للخطيب (٦٦)، الفاكهي على قطر الندى (١/٢٢).

(٣) في (أ) ضيفنن، وفي (ب) ضيفن، وفي (ج) ضيفنان.

(٤) قال الجوهري: مأخوذ من الطفل ن وهو إقبال الليل على النهار بظلمته. تهذيب اللغة للأزهري (١٣/٢٣٧).

(٥) بداية لوحة ساقطة من (ب).



كـ«رَجُل»، ....

رسمها في الخط ألفًا[1][2].

[أنواع التنوين]

وأنواع التنوين الخاصة بالاسم أربعة أنواع:

الأول: تنوين التمكين، ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف[3]، وهو اللاحق لفظًا لغالب الأسماء[4] المعربة المنصرفة، معرفة كـ«زيد»، ونكرة **(كرجل)** ورجال[5].

وفائدته:

الدلالة ـ بتثليث الدال ـ على خفة الاسم بكونه معربًا منصرفًا، وعلى تمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف شبهًا قويًّا فيبنى، ولا يشبه الفعل في علتين فرعيتين فَيُمْنَع من الصرف الذي هو التنوين[6].

---

(١) لوقوعها بعد الفتحة، بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فإنها تصور نونًا فتثبت في الخط.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٠٣/١).

(٣) سمي بذلك لأنه مصروف عن مشابهة الحرف والفعل.

(٤) قيد بالغالب لخروج بعض الأسماء المنصرفة؛ فإنها لا تنون، وذلك مثل ما جمع بألف وتاء والمضاف والعلم الموصوف بابن، والمعرف بـ«أل»، وكل وبعض على قول؛ فإنه لا يلحقهما.

(٥) أي: كتنوين رجل وتنوين رجال.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٠٣/١، ١٠٦).



....

[تنوين التنكير]

النوع الثاني: تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات؛ للدلالة على التنكير؛ إشعارًا بأن المراد به غير مُعَيَّنٍ، وهو معنى قولهم: (فرقًا بين معرفتها ونكرتها)، ويقع قياسًا في باب العلَم المختوم بـ«ويه»، وسماعًا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها، تقول: «سيبويه» بلا تنوين إذا أردت شخصًا معينا اسمه سيبويه، وتقول: «إيهِ» بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة التحتية وكسر الهاء بلا تنوين إذا طلبت من مخاطبك زيادة من حديث مُعَيَّنٍ، فإن أردت أيَّ شخص كان اسمه سيبويه، أو استزادة من أيِّ حديث كان، نَوَّنْتَهما[1][2].

[تنوين المقابلة]

النوع الثالث: تنوين المقابلة[3] وهو اللاحق لنحو: «مسلمات» مما جُمِعَ بألف وتاء؛ لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو: «مسلمين» مما جمع بالواو والنون، أو الياء والنون.

واختلف في معنى ذلك، **فقال الرضي:** معناه أنه قائم مقام التنوين

---

(١) فتقول: سيبويهٍ وإيهٍ بالتنوين فيهما، وسيبويه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي: الحديث المعهود كذا.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٠٦).

(٣) قوله: (تنوين المقابلة) من إضافة المسبب إلى السبب.

....

الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون ـ أي: في جمع المذكر السالم ـ قائم مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك. انتهى[(١)].

وقال شارح اللباب: معناه[(٢)] أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان، وفي المؤنث لم يزد إلا حرف واحد؛ لأن التاء موجودة في مفرده، فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما أن الحركة[(٣)] في «مسلمات» موازية لحرف العلة في مسلمين. انتهى.

وفيه كما **قال الشيخ خالد:** نظر؛ لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع، بدليل أن تاء المفرد يوقف عليها بالهاء، وتاء الجمع يوقف[(٤)] عليها بالتاء، ولو سُلِّم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء، بل قد يكون لمذكر كـ«إصطبلات»، وقيل غير ذلك[(٥)].

[تنوين العوض]

النوع الرابع: تنوين العوض وهو اللاحق لنحو: «غواشٍ وجوارٍ[(٦)]»

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (٤٣/١).

(٢) شروع من صاحب اللباب في توجيه التسمية بذلك الاسم.

(٣) في (ج): كما في الحركة

(٤) نهاية السقط في (ب).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٠٩/١).

(٦) قوله: (جوارٍ) جمع جارية، تطلق على السفينة والشمس، لجريهما في البحر، والفلك،=



....

من الجموع المعتلة[١] عوضًا عن الياء المحذوفة اعتباطًا، وهو الحذف لغير دليل، أو لغير علة، واللاحق لإذ في نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤][٢] عوضًا عن الجملة التي تضاف إذ إليها، ولم يذكر المصنف في الأوضح العوض عن مفرد[٣]، وهو اللاحق لـ «كل وبعض» إذا قُطِعَا[٤] عن الإضافة مع أنه ذكره في المغني[٥].

قال الشيخ خالد: لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها[٦]. انتهى، أي: يذهب مع الإضافة التي تقتضي إعراب المضاف إليه لفظًا، فلا يرد إذ من نحو: (يومئذٍ)؛ لأنها لا تضاف إلا إلى الجملة[٧]، وأيضًا هي ملازمة لإضافة الجملة، فإذا نَوَّنْتَ عُلِمَ أنه عوض عن المحذوف، ولا كذلك بعض وكل[٨].

= وعلى نعمة الله تعالى لجريها على عباده، وعلى فتنة النساء لجريها في حاجتها، فهي في الأصل صفة، ثم جرت مجرى الأسماء وغلبت في الأخيرة، وظاهر القاموس إطلاقُها على المرأة، وإن كانت حرة، وهو كثير في استعمال العرب، فتخصيصها بالأمة عرفٌ طاريء. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٣/١).

(١) أي: التي جاءت على وزن فواعل.

(٢) في (ب): ﴿بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤].

(٣) أوضح المسالك لابن هشام (١٥/١).

(٤) في (ج): قطع.

(٥) المغني لابن هشام (٤٤٦).

(٦) التصريح على التوضيح للأزهري (١١٥/١).

(٧) في (ب): الجمل

(٨) انظر: نور السجية للخطيب (٦٥).



وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم(١)، وزاد بعضهم على هذه الأربعة ستة أخر(٢)(٣)، وتسميتها تنوينًا مجازًا(٤) لا حقيقة؛ لعدم اختصاصها بالاسم، وجمع العشر(٥) بعضهم في قوله(٦):

مَكِّـنْ وَقَابِـلْ وَعَـوِّضْ وَالمُنَكَّـرَ زِدْ وَرَنِّـمِ اضْـطُرَّ غَـالٍ وَاحْـكِ مَـا هُمِـزَا

وقال بعضهم(٧):

أَقْسَـامُ تَنْـوِيْنِهِمْ عَشْـرٌ عَلَيْـكَ بِهَـا فَـإِنَّ تَقْسَـيْمَهَا مِـنْ خَيْـرِ مَـا حُـرِزَا

مَكِّـنْ وَعَـوِّضْ وَقَابِـلْ وَالمُنَكَّـرَ زِدْ رَنِّمْ أَوِ احْكِ اضْطَرِرْ غَـالٍ وَمَـا هُمِـزَا(٨)

---

(١) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معانٍ لا توجد في غيره. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٦٥).

(٢) انظر: المغني لابن هشام (٤٤٦).

(٣) في (ب): أخرى.

(٤) في (ب) و(ج): مجاز.

(٥) في (ب) و(ج): العشرة.

(٦) هو من البسيط. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١).

(٧) البيت من البسط، وقيل: أشار بـ«اضطرر» للضروري بقسميه، وبـ«ما همزا» للشاذ، وقوله: «زد» تكملة، ولا يبعد أن يكون قد أشار به إلى للتناسب، وذلك كقراءة ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾ [الإنسان: ٤] فتدبر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥).

(٨) في (ج):

مَكِّـنْ وَقَابِـلْ وَعَـوِّضْ وَالمُنَكَّـرِ زِدْ رَنِّمْ أَوِ احْكِ اضْطُرَّ غَـالٍ وَمَـا هُمِـزَا



وَبِالحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ «ضَرَبْتُ».

[الإسناد إليه]

(و) يعرف أيضا (بالحديث عنه[1]) أي: الإسناد إليه[2]، وهو أن تضم إليه[3] ما[4] تتم به الفائدة، كـ«قام زيد» و«زيد قائم»، فـ«زيد» اسم فيهما؛ لأنك حدثت عنه بالقيام، وهذه العلامة[5] معنوية، وهي أنفع علامات[6] الاسم؛ إذ بها يستدل على اسمية ما لا يقبل «أل» ولا التنوين (كتاء ضربت[7]) بتثليثها بالحركات[8]؛ لأنك حدثت عن التاء بالضرب فهي اسم، وكذا غير التاء من الضمائر؛ كـ«ضربنا» و«ضربتما»، و«ضربتم»، و«ضربتن».

ثم لا فرق في الإسناد بين المعنوي كما مر، واللفظي نحو: «زيدٌ» ثلاثي، و«ضرب» فعل ماض، و«من» حرف جر؛ إذ لا يسند إلى الفعل

---

(١) قوله: (عنه) أي: اللفظ أو القول.

(٢) قوله: (إليه) أي: الاسم.

(٣) قوله: (بأن تضم إليه) أي: اللفظ أو الشيء.

(٤) قوله: (ما) أي: لفظ.

(٥) ليست في (ب).

(٦) في (ب): العلامات.

(٧) قوله: (كتاء ضربت) أي: كالحديث عنه والإسناد إليه الذي في تاء ضربت، ففي التاء الإسناد إليه بمعنى أنه مسند إليه، أي: متصف بذلك، وإلا فالإسناد فعل الفاعل وهو ليس في التاء. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢٩/١).

(٨) قوله: (بتثليثهما) القرينة على ذلك النظر في المعنى المتبين به مساواة الحركات أو التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث في نفسها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢٩/١).



وَهُوَ ضَرْبَان: مُعْرَبٌ ....

والحرف إلا محكومًا باسميتها[1]، قال في الكافية:

وَإِنْ نَسَــــبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَــــا فَاحْـكِ أَوْ اعْـرِبْ وَاجْعَلْنَهَـا اسْـمَا

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون، فيكون الإعراب بضمة مقدرة على الآخر، منع من ظهورها حركة الحكاية، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء، فتقول: «ضَرَبٌ»، و«منٌ»، بضمة ظاهرة.

[المعرب والمبني]

ولما عرف الاسم شرع في تقسيمه إلى معرب ومبني فقال (وهو) أي: الاسم بعد التركيب (ضربان): ضرب (معرب) وهو الأصل في الأسماء ولهذا قدمه، ويسمى الاسم المعرب متمكنًا؛ [لتمكنه في باب الاسمية، ثم إن كان منصرفًا يسمى[2] أمكن، وإلا سُمِّيَ غير أمكن][3]، وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف، أما إذا أشبهه فإنه يبني كما سيأتي، وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه، كالفاعلية والمفعولية والإضافة[4]، يفتقر[5] في التمييز بينها ....

(١) انظر: نور السجية للخطيب (٦٦، ٦٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩/١).

(٢) في (ج): سمي.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٤) قوله: (والإضافة) أي: الإضافة على الاسم؛ لأنه لولا الإعراب لم يتميز بعض تلك المعاني عن بعض. انظر: شرح الكافية ليعقوب بن أحمد (٢٦٤).

(٥) في (ج): تفتقر.



وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ كَـ «زَيْد».

إلى الإعراب[1]، كقولهم[2]: «ما أحسن زيد»، بالرفع في النفي[3] وبالنصب في التعجب[4]، وبالجر في الاستفهام[5]، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني[6]، بخلاف الفعل إذ يمكن إزالتها بغيره كالزمان الماضي والمستقبل والحال.

ولما كان الفعل المضارع قد تتعاقب عليه المعاني[7] ـ كما إذا قلت: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، فإنك إن كسرت الباء كان النهي عنهما[8]، وإن فتحتها[9] كان النهي عن الأكل مع الشرب، وإن رفعتها[10] كان النهي عن الأول، والإباحة في الثاني ـ أعرب لذلك[11].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١).
(٢) في (ج): كقوله
(٣) فالمراد منه نفي الحسن.
(٤) نحو: ما أحسن زيداً، فالمراد منه التعجب من حسن زيد.
(٥) نحو: ما أحسنُ زيدٍ، برفع نون أحسن وجر زيد.
(٦) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٤٧)، شرح الكافية ليعقوب بن أحمد (٢٦٥).
(٧) أي: قوله: (المعاني) أي: المعاني التركيبية.
(٨) قوله: (عنهما) أي عن الأكل والشرب:
(٩) قوله: (فتحتها) أي: الباء.
(١٠) قوله: (رفعتها) أي الباء.
(١١) وقيل: إن تلك الحركات ليست مميزة لهذه المعاني، بل هي للدلالة على مميزها؛ لأن الجزم يدل على تقدير الجازم وهو «لا»، والنصب يدل على تقدير الناصب وهو «أن» والرفع يدل على عامله المعنوي، فالحركات من حيث هي غير مميزة، بل دالة على العوامل المقتضية لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعض، فلم تكن كالمعاني المعتورة على الأسماء؛=



. . . .

[تعريف المعرب]

والمعرب مشتق من الإعراب فينبغي الكلام عليه أوَّلًا؛ إذ معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه، فنقول: الإعراب لغة التحسين والتغيير والبيان، يقال: جارية عروبة أي: حسناء، وأعربت معدة البعير إذا تغيرت لفساد، وأعرب فلان عن حاجته إذا أبان عنها[1].

واصطلاحًا - على القول بأنه لفظيٌّ - قال ابن مالك: ما جيء[2][3] به لبيان مقتضى العامل[4] من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[5].

= لأن المميز بين تلك المعاني نفس الإعراب، وفي الأفعال ليس كذلك، بل الحركات فيها دالة على العوامل التي هي المميزة بين تلك المعاني، فالتمييز بالعوامل كالتمييز بالصيغ. انظر: شرح الكافية ليعقوب ابن أحمد (٢٢٦).

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (٢٨٦٣/٣٢) وما بعدها، ومختار الصحاح (٤٢١، ٤٢٢)، والهمع (١٤/١)، حاشية عبادة على الشذور (٥٣/١، ٥٤) والأشموني (٤٧/١)، الخصائص (٣٥/١) وما بعدها.

(٢) قوله: (ما جيء) أي: شيء نطق به وإن لم يكن طارئًا ليصدق على الواو من «جاء أبوك» لوجودها قبل دخول عامل الرفع. حاشية الصبان على الأشموني (٤٧/١).

(٣) في (ج): الإعراب ما جيء.

(٤) قوله: (لبيان العامل) أي: مطلوبه فالعامل كـ «جاء ورأى والباء»، والمقتضي الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٧/١).

(٥) شرح التسهيل للمرادي (٨٢).



....

وقال غيره: أثر(١) ظاهر أو مقدر يجلبه(٢) العامل(٣) في آخر الكلمة، كدال زيد(٤)، أو ما نزل منزلة الآخر كدال يد(٥)، والمراد بالكلمة هنا(٦) الاسم والفعل المعربان.

وعلى القول بأنه معنوي: تغيير(٧) آخر الكلمة(٨)، أو ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة عليها(٩) لفظًا(١٠) ....

(١) قوله: (أثر) أي: حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، وقد أجمل الشارح في الأثر وفصله ابن مالك في التعريف السابق.

(٢) قوله: (يجلبه) أي: يطلبه ويقتضيه، ولا يحدثه بعد أن لم يكن، واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين؛ فلا يكون إعرابًا؛ لأن العامل لم يجلبها.

(٣) قوله: (العامل) هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم.

(٤) فالدال من زيد آخر الكلمة حقيقة.

(٥) أصل يد، يدي فحذفت منه الياء، وجعلت الدال في حكم الآخر، بأن صارت محل الإعراب.

(٦) قوله: (هنا) أي: في هذا الحد.

(٧) في (ج): تغير.

(٨) المراد بآخر الكلم: ما كان آخرًا حقيقة؛ كدال زيد، أو مجازًا، كـ «دال» يد فإن أصلها يدي.

(٩) المراد بدخول العوامل على الكلمة طلبه إيَّاها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٩/١).

(١٠) قوله: (لفظًا) هو ما يظهر أثره في آخر الكلمة كما في آخر زيد من نحو: جاء زيد، ورأيت زيدًا ومررت بزيد، وآخر يذهب من «زيد يذهب»، ولن يذهب ولم يذهب. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢٠/١).



....

أو تقديرًا[(١)(٢)]، وهو ظاهر تعريف المصنف للمعرب بقوله: (وهو) أي: المعرب (ما) أي: شيء، أو الذي (تغير آخره) أي: هيئة آخره لفظًا[(٣)]، أو تقديرًا (بسبب العوامل) المختلفة (الداخلة عليه) لفظًا أو تقديرًا المقتضية رفعًا أونصبًا أو جرًّا، (كـ: زيد) وموسى، تقول: جاء زيدٌ وموسى، ورأيت زيدًا وموسى، ومررت بزيدٍ وموسى، فتغير آخر هيئة زيدٍ لفظًا، وآخر هيئة موسى تقديرًا[(٤)] بالضم في الأول، والفتح في الثاني، والكسر في الثالث بسبب ما دخل عليهما من «جاء» و«رأى» و«الباء».

وخرج بقوله: (آخره) ما إذا كان التغير في غير الآخر، كقولك في فِلْس إذا صغرته: فُلَيْس، وإذا كَسَّرْتَهُ[(٥)] أفلس وفلوس.

وبسبب العوامل[(٦)] ما تغير آخره بسبب غيرها كالإتباع والنقل

---

(١) قوله: (أو تقديرًا) وهو ما يظهر أثره في الآخر بل ينوي ويقدر كالحركات المقدرة في آخر الفتى من نحو: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢٠/١).

(٢) قوله: (لفظًا أو تقديرًا) حالان من تغيير؛ لأن تغيير أواخر الكلم تارة يكون في اللفظ، وهو ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو ما ناب عنها، وتارة يكون على سبيل الفرض والتقدير، وهو ما ينوى في ذلك، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو: الفتى وكما تنوى في مسلميَّ، وكما تنوى النون في ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]. انظر: نور السجية للخطيب (٧٥).

(٣) أي: بأن يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة آخر.

(٤) لتعذر ظهور الإعراب في آخره.

(٥) أي: جمعته جمع تكسير.

(٦) أي: وخرج بقوله: بسبب العوامل... إلخ.

وَمَبْنِيٌّ وَهُوَ بِخِلَافِهِ، ....

والحكاية والتقاء الساكنين.

ولا فرق في العامل بين أن يتقدم كما مرَّ، أو يتأخر كـ«زيدًا ضربت»، ولا فرق في ذلك بين أن يكون العامل ملفوظًا به كما مر، أو مقدرًا كما في نحو: «بكم درهم اشتريت»؛ إذ التقدير: بكمٍ من درهم، والعوامل جمع عامل، وهو ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب[1].

[تعريف المبني]

ثم شرع في الضرب الثاني الذي هو الفرع[2] في الأسماء فقال: **(و)** ضرب **(مبني وهو بخلافه)** أي: المعرب وهو[3] ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، وهو مشتق من البناء، فينبغي الكلام عليه أوَّلًا كما مرَّ في المعرب.

وهو لغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت[4]، واصطلاحًا ـ على القول بأنه لفظي ـ **قال ابن مالك**: ما جيء به لا لبيان[5]

---

(١) انظر: نور السجية (٧٥).

(٢) قوله: (الفرع) أي: من غير الغالب.

(٣) أي: المبني.

(٤) قوله: (صفة) أي: حال، والجار والمجرور حال من وضع، واحترز بقوله: (على صفة... إلخ) عن الوضع لا على تلك الصفة، فلا يسمى بناء لغة، كوضع ثوب على ثوب، وقوله: الثبوت أي: مدة طويلة، فأل للعهد، ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله في الدوام؛ لإيهامه الدوام الحقيقي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٩).

(٥) خرج به الإعراب.



....

مقتضى العامل من شبه[1] الإعراب وليس[2] حكاية[3] أو إتباعًا[4] أو تخلصًا[5] من سكونين[6].

وعلى القول بأنه معنوي: لزوم آخر الكلمة[7] حالة واحدة لغير عامل[8] ولا اعتلال[9][10].

وقد علم من كلام المصنف انحصارُ الاسم في هذين الضربين، لكن ذهب قوم إلى أن المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني، وسموه خصيًّا، وليس بشيءٍ[11].

---

(١) قوله: (شبه) بكسر فسكون أو بفتحتين أي: مشابهه في كون كل حركة أو سكونًا أو حرفًا أو حذفًا، ومن بيان لما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٩/١).

(٢) قوله: (ليس) أي: ما جيء به.

(٣) قوله: (حكاية... إلخ) أي: لأجل الحكاية كما في من زيدًا لمن قال: رأيت زيدًا.

(٤) الاتباع كما في (الحمدِ لله) بكسر الدال اتباعًا لكسر اللام.

(٥) النقل كما في ﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾ [الإسراء: ٧١] بنقل الهمزة إلى النون.

(٦) التسهيل لابن مالك (٣٤/١).

(٧) قوله: (لزوم آخر الكلمة) كان الأولى إسقاط آخر؛ لأن المبني قد يكون حرفًا واحدًا كتاء الفاعل، والمراد باللزوم عدم التغير.

(٨) قوله: (لغير عامل) متعلق بلزوم، وخرج به نحو: «سبحان»، والظرف غير المتصرف كـ «لدى» بناء على إعرابها والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فإن لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح في الأول، ومتعلق الظرف في الثاني، والابتداء في الثالث. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٥٠/١).

(٩) قوله: (أو اعتلال) خرج به نحو: الفتى.

(١٠) في (ب): إعلال.

(١١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٧/١).



تنبيه

لو قال المصنف بدل قوله: (وهو بخلافه): «وهو بضده»[١] لكان أولى؛ لأن الإعراب ضد البناء، والضدان لا يجتمعان كالقيام والقعود، والخلافان قد يجتمعان كالقيام والضحك.

[حكم الأسماء قبل التركيب]

وخرج بما بعد التركيب ما قبله؛ فقد اختلف في الأسماء قبل التركيب فقيل ـ وهو المختار كما اختاره ابن مالك ـ: إنها مبنية؛ لوجود الشبه الإهمالي فيها؛ لأنها لا عاملة ولا معمولة[٢].

وقيل: إنها معربة حكمًا[٣]، **وقيل:** إنها موقوفة[٤]؛ لعدم مقتضي الإعراب والبناء.

وإنما يبنى الاسم بعد التركيب إذا أشبه الحرف لا الفعل عند ابن

---

(١) قوله: (بضده) أي: الإعراب.

(٢) انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/١٥٣).

(٣) قوله: (قيل: معربة حكمًا) بناء على أن عدم التركيب ليس سببًا، والشبه المذكور ممنوع؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها، ومنه يعلم أن الكلام في أسماء لم تشبه الحرف شبهًا قويًّا مما اتفق على اقتضائه البناء، أما هي كالمضمرات وأسماء الإشارة فمبنية اتفاقًا. حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٤٣).

(٤) **عبارة المرادي:** وذهب قوم إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية، واختاره ابن عصفور. شرح المرادي على الألفية (١/٤٦) شرح جمل الزجاج (٣٣).



مالك شبهًا قويًّا يقربه منه[1]، واحترز بذلك عما لو عارضه ما يقتضي الإعراب كـ«أيٍّ» في الاستفهام والشرط، فإنها أشبهت الحرف في المعنى[2] لكن عارضه لزومها للإضافة[3].

ويكفي[4] في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد، بخلاف منع الصرف فلا بُدَّ من شبهه بالفعل من وجهين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وعلله ابن الحاجب في أماليه بأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة، إلا في الجنس الأعم، وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل، وإن كان نوعًا آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف[5].

وأنواع هذا الشبه ثلاثة:

[الشبه الوضعي]

أحدها: الشبه الوضعي وهو أن يكون الاسم موضوعًا على حرف

---

(١) انظر: الألفية (٧١).

(٢) قوله: (في المعنى) الذي هو الاستفهام إن كانت استفهامية، نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]؟ فأشبهت همزة الاستفهام، والشرط إن كانت شرطية، نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]؟ فأشبهت إن الشرطية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩).

(٣) والإضافة من خواص الأسماء، فألغي شبه الحرف. انظر: شرح المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (١/٣٩).

(٤) في (ب): ويكتفي.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣١، ٣٢).



....

واحد كتاء «قمت» مثلثة الحركات؛ فإنها في حال الكسر شبيهة بنحو: باء الجر، وفي حال الفتح[1] بنحو: واو العطف، وفي حال الضم شبيهة[2] بنحو[3]: مُ الله في القسم في لغة من ضم الميم إذا لم تكن مختصرة من «أيمن» جيء بها استغناء عن بقية أيمن، أو على حرفين كنا من «قمنا» فإنها شبيهة بنحو: قد وبل، ونحو: يد ودم وأب وأخ، أصلها[4] ثلاثة[5].

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُبْنَ الاسم الموضوع على ثلاثة أحرف لشبهه بالحرف الموضوع على ذلك[6]؟

أجيب: بأن هذا الشبه مهجور؛ لأن أكثر الأسماء موضوعة على ثلاثة أحرف، فيلزم أن يكون غالب الأسماء مَبْنِيًّا، وما وجد من الأسماء الثلاثية مبنيًّا كـ«نحن» فإنما هو بطريق التبع[7]؛ لأن المضمرات لما كان أكثرها موضوعًا على حرفٍ أو حرفين، طردنا البناء في البقية[8].

---

(١) في (ج): وبالفتح.

(٢) ليست في (ب).

(٣) في (ج): وفي حال الرفع بنحو.

(٤) فإنهما موضوعان على ثلاثة أحرف.

(٥) أي: أصلها قبل الحذف «أبوٌ وأخوٌ»، بدليل قولهم في التثنية: أبوان وأخوان، برد المحذوف، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها، فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف.

(٦) وذلك كـ «نعم وبلى».

(٧) وليس بناءه لهذا الشبه.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢، ٤٣).



....

[الشبه الاستعمالي]

النوع الثاني: الشبه الاستعمالي وهو[(١)] أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني[(٢)]، وله حالان:

الأول: أن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله، ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر[(٣)] فيه لفظًا أو محلًا، كـ«هيهات» و«صه» و«أوه»؛ فإنها[(٤)] نائبة عن «بَعُدَ» بضم العين، و«اسكت» و«أتوجع»[(٥)]، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل[(٦)] فتتأثر به فأشبهت من الحروف «ليت» و«لعل» مثلًا، ألا يُرى[(٧)] أنهما نائبان[(٨)] عن الفعل، فليت نائبة عن «أتمنى»، و«لعل» نائبة عن أترجى، ولا يدخل عليهما عامل. أما إذا ناب

---

(١) هذا ضابط كلي منطبق على جزئياته.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤).

(٣) قوله: (بلا تأثر)، التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب، فالمعنى: يبني الاسم لشيئين: النيابة وعدم قبول الإعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الإعراب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٣).

(٤) قوله: (فإنها) أي: فإن هيهات وصه وأوه... إلخ.

(٥) هذا الكلام على طريقة اللف والنشر على الترتيب، فـ«هيهات» نائبة عن بعد، و«صه» بمعنى اسكت، و«أوه» بمعنى أتوجع.

(٦) قوله: (من العوامل) أي: اللفظية أو المعنوية.

(٧) في (أ) و(ب) بالياء، وفي (ج) بالتاء والياء معًا.

(٨) معنى النيابة إفادتهما معناهما، لا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا، وأقيم مقامهما الحرفان كما في حرف النداء عن ادعوا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٤).



....

عن الفعل وتأثر بالعامل كالمصدر النائب عن فعله نحو: ضَرْبًا في قولك: «ضربًا زيدًا»؛ فإنه[1] يعرب[2] مع أنه نائب عن «اضرب»؛ لتأثره بالعامل، تقول: «أعجبني ضرب زيد»، و«كرهت ضرب عمرو»، و«عجبت من ضربه»[3].

الحال الثاني: أن يفتقر الاسم افتقارًا متأصلًا إلى جملة اسمية أو فعلية[4] كـ«إذ» و«إذا» من ظرف الزمان، و«حيث» خاصة من ظرف المكان، وكـ«الذي» و«التي» من الموصولات؛ لأنك لو قلت: «جئتك إذ» لم يتم معناها[5] حتى تقول: «جاء زيد»، ونحوه من الجمل وكذا الباقي[6]، فإنها أشبهت الحروف في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها[7] افتقارًا متأصلًا إلى جملة[8]، فإن لم يكن الافتقار متأصلًا بأن كان عارضًا[9] كقوله

---

(١) قوله: (فإنه) أي: ضربا.

(٢) فـ«ضربًا» منصوب بالفعل المحذوف، والتقدير: اضرب ضربًا.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٦/١).

(٤) قوله: (إلى جملة.... إلخ) أي: ما مقام مقامها، كالوصف في أل الموصولة أو عوض عنها، كالتنوين في إذ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٥٤/١).

(٥) قوله: (معناها) أي: إذ.

(٦) قوله: (وكذلك الباقي) أي: من الظروف والموصولات.

(٧) في (ب): متعلقاتها

(٨) لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٧/١).

(٩) قوله: (عارضًا) أي: يكون في بعض التراكيب دون بعض.



....

تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] فإنه[١] يعرب؛ لأنك تقول: «صمت يوما»، و«سرت يومًا»، وكذا لو كان متأصلًا إلى مفرد كـ«سبحان»، و«عند»، تقول: «سبحان الله»، و«جلست عند زيد»، فالأول منصوب على المصدرية[٢]، والثاني على الظرفية[٣].

[الشبه المعنوي]

النوع الثالث: الشبه المعنوي، وهو أن يضمن الاسم معنى[٤] من معاني الحروف[٥]، سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لا[٦].

---

(١) قوله: (فإنه) أي: يوم.

(٢) والناصب لـ «سبحان» فعل محذوف تقديره: أسبح، والمشهور أن «سبحان» ملازمة للإضافة، وقال الرازي: «سبحان» مصدر لا فعل له فيستعمل مضافًا وغير مضاف، وإذا لم يضف ترك تنوينه فقيل: سبحانَ من زيد، أي: براءة منه، وإنما منع صرفه لأنه معرفة، وفي آخره ألف ونون. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧).

(٣) والناصب لـ «عند» جلست.

(٤) قوله: (أن يتضمن الاسم معنى... إلخ) أي: زيادة على معناه الأصلي الموضوع له أولًا وبالذات، ولكون وضعه له أوّلًا وبالذات، ووضعه لمعنى الحرف ثانيًا، وبالعرض جعل اسمًا ولم يجعل حرفًا، ولذا قال: (تضمن)، ولم يقل وضع؛ لئلا يتوهم منه بالوضع الأولى، وإنما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي أيضًا، والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولًا فجعلناه اسمًا وما وضع له ثانيًا وفاء بحق المعنيين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٢).

(٥) أي: من المعاني التي تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٣).



....

الأول: كـ«متى»؛ فإنها تستعمل شرطًا[1] كـ«متى تقم أقم»، [وهي حينئذٍ[2] شبيهة في المعنى[3] بـ«إن» الشرطية، نحو: إن يقم أقم][4].

والثاني[5] كـ«هنا»؛ فإنها[6] متضمنة لمعنى الإشارة[7]، وهذا المعنى[8] لم تضع العرب له حرفًا يدل عليه، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف؛ لأن معنى الإشارة كالخطاب[9] الموضوع له الكاف[10] فـ«هنا» مستحقة البناء؛ لتضمنها[11] لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع[12].

فإن قيل: يرد على الأول «أي» الشرطية، نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ

---

(١) فـ«متى» تجزم فعلين.

(٢) قوله: (حينئذٍ) أي: حين إذا استعملت شرطًا.

(٣) قوله: (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٥) الثاني هو الذي وضع له اسم وتضمن معنى لم يوضع له حرف.

(٦) قوله: (فإنها) أي الكلمة.

(٧) قوله: (لمعنى الإشارة) الإضافة فيه بيانية، كشجر الأراك.

(٨) قوله: (وهذا المعنى) أي: الذي هو الإشارة.

(٩) فالخطاب نسبة مخصوصة بين المخاطِب والمخاطَب، والإشارة نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٣).

(١٠) قوله: (الموضوع له الكاف) أي: المسماة بكاف الخطاب.

(١١) قوله: (لتضمنها) أي: الكلمة.

(١٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤).



. . . .

قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨][1]، وأي الاستفهامية نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١][2]؛ فإنهما معربان مع شبههما الحرف، وعلى الثاني «هذان» و«هاتان»؛ فإنهما معربان مع تضمنها لمعنى الإشارة.

أجيب عن الأول: بأن «أي» فيهما[3] إنما أعربت لَضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للإضافة إلى المفرد كما مرت الإشارة إليه.

وعن الثاني[4] بأنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة على الأصح[5].

[أنواع البناء]

ولما كان أنواع البناء على أربعة أقسام لا زائد عليها: مبني على الكسرة[6]، ومبني على الفتح، ومبني على الضم، ومبني على السكون.

شرع[7] المصنف في ذكرها مبتدئًا منها بالقسم الأول فقال:

---

(١) فـ«أي» اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بـ«قضيت»، وقدمت؛ لأن لها الصدر، و«ما» صلة، و«الأجلين» مضاف إليها.

(٢) فـ«أي» اسم استفهام مبتدأ، و«الفريقين» مضاف إليها، وأحق خبر المبتدأ.

(٣) قوله: (فيهما) أي: الآيتين.

(٤) أي: أجيب عن الثاني.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤).

(٦) في (ب) و(ج): الكسر.

(٧) قوله: «شرع» جواب لقوله: (لما).



كَـ «هَؤُلَاءِ» فِي لُزُومِ الكَسْرِ، ....

[البناء على الكسر]

(كـ«هؤلاء» في لزوم الكسر) في الأحوال الثلاثة عند جمهور البصريين، وبعضهم يبنيه على الضم، وهو من أسماء الإشارة، والهاء فيه للتنبيه، وكلها مبنية حتى «ذين» و«تين» على الأصح كما مر؛ لتضمنها معنى الإشارة، وإنما قدم ما كان مبنيًّا على حركة مع أن الأصل[1] في المبني[2] السكون كما سيأتي جريًا على العادة في تقديمها، وخُصَّ الكسر بالتقديم؛ لأنه الأصل في تحريك البناء، فالاسم إن[3] خرج عن أصله ـ وهو الإعراب ـ إلى البناء يسأل عنه لم بني؟ ثم إن كان البناء على السكون فلا سؤال بعد ذلك؛ لأنه الأصل، وإن كان على حركة، فيُسْأل[4] لم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟

ـ **فإذا قيل لك:** ما سبب البناء في هؤلاءِ؟ فتقول: لتضمنه معنى الإشارة، فإنه من معاني الحروف، فيقال لك: ما سبب كونه على حركة؟ فتقول: التقاء الساكنين، فيقال: لم كانت كسرة؟ فتقول: لأنه الأصل في

---

(١) قوله: (الأصل) أي: الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب؛ إذ ليس غالب المبنيَّات ساكنًا. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٤٠)، الصبان على الأشموني (١/٦٢).

(٢) وسواء كان المبني فعلًا أو حرفًا، اسمًا، ففي الفعل، نحو: قم، والحرف، نحو: هل، والاسم، نحو: كم.

(٣) في (ب): إذا.

(٤) أي: سئل عنه سؤالان، كما وضح الشارح.

وكَذَا حَذَامِ وَأَمْسِ فِي لُغَة الحجاز، ....

التخلص من التقاء الساكنين، وقس على ذلك، فإن الفطن يعرف بالمثال الواحد ما لا يعرفه الغبي بألف شاهد، وسأبين لك ذلك بيانًا شافيًا.

[حذام مما جاء على فَعالِ]

ثم إن المصنف أتى بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله: (**وكذا** «**حذام**»، و«**أمس**») إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك (**في لغة الحجاز**) للإشارة كما قال في شرحه[1]: إن المبني على الكسرة نوعان: متفق على بنائه كهؤلاء ـ وقد علمت ما فيه ـ، ومختلف فيه كـ«حذام»، و«أمس»، فأما «حذام» ونحوها مما هو على وزن فَعَالِ بفتح أوله علَمًا لمؤنث كـ«وبار» اسم لقبيلة، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقًا تشبيهًا له بـ«فَعَالِ» الدال على الأمر، قال شاعرهم[2]:

إِذَا قَالَــتْ حَــذَامِ فَصَــدِّقُوهَا ... فَــإِنَّ القَــوْلَ مَــا قَالَــتْ حَــذَامِ

---

(١) في (ج): كما في شرحه.

(٢) البيت من الوافر، البيت للجيم بن صعب في شرح شواهد المغني (٢/٥٦٩)، والعقد الفريد (٣/٣٦٣)، ولسان العرب (٦/٣٠٦) «رقش»، والمقاصد النحوية (٤/٣٧٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٧)، وله أو لوسيم بن طارق في اللسان (٢/٩٩) «نصت»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٣١)، والخصائص (٢/١٧٨)، وشرح الأشموني (٢/٥٣٧)، وشرح شذور الذهب (٩٥)، والجمل للخليل (١٩٩)، وشرح قطر الندى (١٤)، وشرح المفصل (٤/٦٤)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٧٥)، ومغني اللبيب (١/٢٢٠).

الشاهد فيه قوله: «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية، وهي فاعل في الموضعين جميعًا.

....

فذكرها[١] في البيت مرتين مكسورة مع أنها فاعل فيهما، وأكثر بني تميم يوافقهم في كلِّ ما خُتِمَ براء فيبنيه على الكسر مطلقًا، ويعرب غيره إعراب ما لا ينصرف، وغير الأكثر منهم ذهب إلى الإعراب مطلقًا إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد، ورُجِحَ[٢] إذ لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره، وقد وجد اعتبار التأنيث، فلا وجه لتَكَلُّفِ غيره، فيقولون: «جاءت حذامُ» بالضم، و«رأيت حذامَ»، و«مررت بحذامَ» بالفتح فيهما.

[أمس]

وأما «أمس» فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقًا إذا أريد به معينٌ كما مر، ولم يضف، ولم يعرف بأل، ولم يُكسر، ولم يُصغر، وبني[٣] لتضمنه لام التعريف، وكان البناء على حركة ليعلم أن له أصلًا في الإعراب، وكانت كسرة لما مر في هؤلاء، وأما بنو تميم ففرقة تعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا للعلمية والعدل عن الأمس، فيقولون: «مضى أمسُ» بالضم، و«اعتكفت أمس»، و«ما رأيته مذ أمسَ» بالفتح فيهما، وأكثرهم

---

(١) قوله: (فذكرها) أي: حذام.

(٢) قوله: (ورجح) أي: ما ذهب إليه المبرد على ما ذهب إليه غيره.

(٣) في (ب): ويبنى.

وَكَـ «أَحَدَ عَشَرَ» وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الفَتْحِ ، ....

يخص إعرابه بحالة[1] الرفع ، ويوافق الحجازيين في غيرها ، فإن فقد شرطًا من الشروط ، كأن صُغِّر فقيل: أُمَيْس ، أو كُسِّرَ فقيل: أموس ، أو أضيف ، أو دخلته أل ، أُعرب وصرف بلا خلاف.

[البناء على الفتح]

ثم شرع في القسم الثاني فقال: (**وكـ«أحد عشر» وأخواته**) من «ثلاثةَ عشر» إلى «تسعةَ عشر» (**في لزوم الفتح**)؛ فإن الجزأين مبنيان على الفتح في الأحوال الثلاثة: الأول لافتقاره إلى الثاني ، والثاني لتضمنه معنى الحرف[2] وهو الواو؛ لأن أصل «أحد عشر» مثلًا: أحد وعشر ، ثم حذفت الواو قصدًا لمزج الاسمين وجعلهما اسمًا واحدًا ، وكان البناء على حركة لما مر ، وكانت فتحة قصدًا لتخفيف الثقل بالتركيب.

وأما اثنا عشر فإن الجزء الأول منه وهو «اثنا» يعرب بالألف رفعًا ، وبالياء نصبًا وجرًا[3] ، وقد نبه المصنف على هذا في المثنى ، وتركه هنا اختصارًا ، وإنما لم يبن الجزء الأول لوقوع الثاني موقع النون ، فكما أن الإعراب مع النون ثابت أثبت مع الواقع موقوعها[4] وبني الجزء الثاني لتضمنه حرف العطف كما مر.

---

(١) في (ب): بحال.

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (ب): جرًا ونصبًا.

(٤) في (ب) و(ج): موقعها.

وَكَقَبْل وَبَعْدَ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُوْمِ الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ الْمُضَاف إِلَيْهِ وَنُوِيَ معناهُ،

[البناء على الضم]

ثم شرع في القسم الثالث فقال: (وكقبل وبعد وأخواتها[1]) كأسماء الجهات الست وأول ودون وحسب (في لزوم الضم)، لكنْ (إذا حذف المضاف إليه) من اللفظ (ونوي معناه) دون لفظه كقراءة السبعة بالضم في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] أي: من قبل الغلب ومن بعده، فحذف لفظ المضاف إليه ونوي معناه فبُنِيَا لذلك، وقال الشاعر[2]:

لَعَمْــرُكَ مَــا أَدْرِي وَإِنِّــي لَأَوْجَــلُ   عَلَــى أَيِّنَــا تَعْــدُو المَنِيَّــةُ أَوَّلُ

بضم «أول»، وقال آخر[3]:

(١) في (ب): وإخوتهما. فما في «ب» هو الموافق للمطبوع. انظر: متن قطر الندى (٢)

(٢) البيت من الطويل وهو لمعن بن أوس في ديوانه (٣٩)، وخزانة الأدب (٨/٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤)، وشرح التصريح (٢/٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٢٦)، ولسان العرب (٥/١٢٧) «كبر»، (١١/٧٧٢) «وجل»؛ والمقاصد النحوية (٣/٤٩٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/١٤٠)، وأوضح المسالك (٣/١٦١)، وجمهرة اللغة (٤٩٣)، وخزانة الأدب (٦/٥٠٥)، وشرح قطر الندى (٢٣) وشرح المفصل (٤/٨٧، ٦/٩٨) ولسان العرب (٩/٢٦١) «عنف»، (١٣/٤٣٨) «هون»؛ والمقتضب (٣/٢٤٦)، والمنصف (٣/٣٥).

والشاهد فيه قوله: (أول) حيث بنى هذه الكلمة على الضم؛ إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة، وحذف لفظ المضاف إليه، ونية معناها سبب بنائها.

(٣) البيت من الطويل، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: نسبه أبو العباس المبرد في=

....

إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمَنْ عَلَيْكَ[1] وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

بالضم فيهما، فإن كان قبل وبعد مضافين، أُعْرِبَا إما نصبًا على الظرفية، تقول: «جئت قبل زيد وبعد عمرو»، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، وإما خفضًا بـ«من»، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص: ٤٣]، وإن حذف المضاف إليه منهما ونُوِيَ ثبوت لفظه أُعْرِبَا الإعراب المذكور، ولا ينونان؛ لنية الإضافة، قرأ الجحدري والعقيلي[2]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤] بالخفض بغير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده، فحذف المضاف إليه وقُدِّرَ وجودُه، وقال الشاعر[3]:

= الكامل (٣٨/١)، إلي عتبة بن مالك العقيلي، وحكي عن الفراء. منتهى الإرب بتحقيق شذور الذهب (١٠٢) وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥٠٤/٦)، والدرر (٤٤٨/١)، وشرح شذور الذهب (١٠٣)، وشرح المفصل (٨٧/٤)، ولسان العرب (٩٢/٣)، «بعد»، وهمع الهوامع (٢١٠/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢١/١).

الشاهد فيه قوله: (من وراء) فإن وراء ظرف مبهم، وهو في البيت مروي بالضم مع تقدم حرف الجر عليه، فدل ذلك على أنه مبني على الضم؛ إذ لو كان معربًا لجيء به مجرورًا بالكسرة الظاهرة، كما يقتضيه حرف الجر إذا دخل على اسم معرب منصرف والذي سبب بناء هذا اللفظ حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه. انظر: منتهى الإرب بتحقيق شذور الذهب (١٠٢).

(١) من أول البيت إلى قوله: «عليك» ليس في (ب) ولا (ج)

(٢) انظر: البحر المحيط (١٦٢/٧)، معاني القرآن للفراء (٣٢٠/٢).

(٣) البيت من الطويل، قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الشواهد التي لم=

....

وَمِنْ قَبْلٍ نَادَى كُلُّ مَوْلًى[1] قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

وإن قُطِعَا عن الإضافة لفظًا ولم ينو المضاف إليه فيعربان أيضًا إما نصبًا على الظرفية، وإما خفضًا بـ«من»، لكنهما ينونان؛ لأنهما غير مفتقرين لذكر المضاف إليه، تقول: «جئتك قبلًا وبعدًا»، و«من قبلٍ، ومن بعدٍ»، كما في قراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤]، بالخفض والتنوين[2]، وقال الشاعر[3]:

= نجد لها نسبة إلى قائل معين، مع كثرة استشهاد العلماء به اهـ. حاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على شرح قطر الندى (٢٦)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٤/٣)، والدرر (٤٨٨/١)، وشرح ابن الناظم (٢٨٥، ٢٨٨)، وشرح الأشموني (٣٢٢/٢)، وشرح التسهيل (٢٤٨/٣)، وشرح الكافية الشافية (٩٦٣/٢)، والمقاصد النحوية (٤٣٤/٣)، وهمع الهوامع (٢١٠/١)، التصريح على التوضيح (٦٦٤/١، ٧١٨).
الشاهد فيه: قوله: (من قبل) فإن الرواية بجر «قبل» بدون تنوين، وذلك لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وأصل الكلام: ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذي حذفه من الكلام مع أنه يقصده، ويشار به إليه إلى ما كان يتكلم به قبل هذا البيت. انظر: حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح القطر (٢٦، ٢٧).

(١) قوله: (كل مولى) أي: ابن عم، و«قرابة» مفعول «نادى» على قراءته بالنصب، أو مضاف إليه، والمفعول محذوف، تقديره: أقاربه على قراءته بالجر. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢٦٩/٢).

(٢) نظر هذه القراءة في أوضح المسالك (١٥٦/٣)، وشرح ابن الناظم (٢٨٥)، ومعاني القرآن للفراء (٣٢٠/٢)، ومغني اللبيب (١٣٦/١)، وشرح ابن عقيل (٧٢/٢)، التصريح على التوضيح (٧١٩/١).

(٣) البيت من الوافر وهو ليزيد بن الصعق خزانة الأدب (٤٢٦/١، ٤٢٩)، ولعبد الله بن يعرب=



وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ السُّكُونِ

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أُغَصُّ[1] بِالمَاءِ الفُرَاتِ

وإنما أعربا في هذه الأحوال الثلاثة ؛ لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الأصل وهو الإعراب، وبنيا في الحالةِ الأولى ؛ لشبههما بالحرف من حيث تضمنهما معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الإبهام[2].

[البناء على السكون]

ثم شرع في القسم الرابع فقال: **(وكـ«مَن»، و«كم» في لزوم السكون)**

= في الدرر (٤٤٧/١)، والمقاصد النحوية (٤٣٥/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسلك (١٥٦/٣)، وتذكرة النحاة (٥٢٧)، وخزانة الأدب (٥٠٥/٦، ٥١٠)، وشرح ابن الناظم (٢٨٦)، وشرح الأشموني (٣٢٢/٢)، وشرح ابن عقيل (٧٣/٢)، وشرح التسهيل (٢٤٧/٣)، والارتشاف (٥١٤/٢)، وشرح المرادي (٥٧٨/٢)، وشرح المفصل (٨٨/٤)، ولسان العرب (١٥٤/١٢)، «حمم»، وهمع الهوامع (٢١٠/١).

والشاهد فيه قوله: (قبلًا) فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه، وذلك لأن المنوي كالثابت، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه. انظر: تحقيق الشيخ محمد عبد الحميد على شرح قطر الندى (٢٨).

(١) قوله: (أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فَرِحَ، وجاء في لغة من باب قتل، ويتعدى بالهمزة فيقال: أغصصته، فعلي الثاني تضم الغين، وعلى الثالث تضم الهمزة. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢٦٩/٢).

(٢) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٥٢/١).



....

في الأحوال الثلاثة، تقول: «جاءني مَن قام»[1]، و«رأيت من قام»[2]، و«مررت بمن قام»[3]، و«كم[4] مالك»، و«كم[5] عبدًا ملكت»، و«بكم[6] درهم اشتريت[7]».

ولا فرق في من بين أن تكون استفهامية[8] أو شرطية أو موصولة أو نكرة موصوفة، وإنما بنيت مَن في[9] جميع ذلك لشبهها بالحرف[10] في الوضع، أو في المعنى فيما إذا[11] كانت شرطية أو استفهامية، أو في الافتقار فيما إذا كانت موصولة أو موصوفة.

ولا فرق في كم بين أن تكون استفهامية بمعنى أيّ عدد، أو خبرية بمعنى عدد كثير، وإنما بنيت في الحالين لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى.

---

(١) فمَن في موضع رفع على الفاعلية.

(٢) فمن في موضع نصب على المفعولية.

(٣) فمن في موضع جر بالباء.

(٤) فكم في هذا المثال في موضع رفع بالابتداء، أو على الخبرية، قيل: كل منهما، وهي ساكنة.

(٥) كم في هذا المثال في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها، وهي ساكنة.

(٦) كم في هذا المثال في موضع خفضٍ بالباء، وهي ساكنة.

(٧) قوله: (كم مالك... إلخ) مثال للاستفهامية وترك مثال الخبرية.

(٨) الاستفهامية بمعنى أيِّ عدد.

(٩) سقط من (ب).

(١٠) قوله: (الحرف) المقصود به حرف رُبَّ التي للتكثير.

(١١) في (ج): في المعنى إذا.



وَهُوَ أَصْلُ البِنَاء.

[السكون أصل البناء]

ولما أخر المصنف السكون ـ ربما يوهم أنه خلاف الأصل ـ أشار إلى رفع ذلك بقوله: (وهو) أي: السكون (أصل[١] البناءِ)؛ لخفته، وثقل البناء، واستصحابًا للأصل وهو عدم الحركة، فالحركة فرع عنه، ولما كان[٢] الأصل في البناء السكون دخل في الكلمات الثلاث، كـ«هل» و«قم» و«كم»، ولما كان الفتح[٣] أقرب الحركات إليه دخل فيه أيضًا كـ«سَوفَ» و«قامَ» و«أينَ»، ولما كان الكسر والضم ثقيلين[٤] اختصَّا بالحرف والاسم؛ لخفتهما، دون الفعل[٥]؛ لثقله[٦].

---

(١) قوله: (الأصل) أي: الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب؛ إذ ليس غالب المبنيَّات ساكنًا. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٤٠)، الصبان على الأشموني (١/٦٢).

(٢) سقط من (ب).

(٣) الفتح أخف الحركات ويليه الكسر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).

(٤) في (ب): ثقيلان.

(٥) قوله: (لا الفعل) وأما نحو: ضربوا فمبني على فتح مقدر، والضمة للمناسبة، وأما «رد» بضم الدال فمبني على سكون مقدر، وضمته للاتباع، وأما «ع وق» فمبني على الحذف، والكسرة كسرة بنية، وأما «رُد» بكسر الدال فمبني على سكون مقدر، والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).

(٦) أما ثقل الضم فلأنه إنما يأتي بإعمال العضلتين معًا، وأما الكسر فبإعمال العضلة السفلى، بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم، وأما ثقل الفعل فلتركيب معناه من حدث وزمان، قيل: ونسبة على ما بين في محله. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).



فائدة

تشتمل على ما تقدم: إذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء[١] مبنيًّا[٢] فلا يسأل عن سبب بنائه؛ لمجيئه على أصله، ثم إن جاء مبنيًّا على السكون فلا يسأل أيضًا عن سبب بنائه عليه كذلك، أو على حركة يسأل[٣] عنه سؤالان: لم عدل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا[٤]؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيًّا على السكون يسأل[٥] عنه سؤال واحد: لم بني؟ أو على حركة يسأل[٦] عنه ثلاث[٧] أسئلة: لم بني؟ ولم عدل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟[٨].

❊ ❊ ❊

---

(١) قوله: (مما الأصل فيه البناء) كالحروف والأفعال غير المضارع؛ لأن المضارع لما استحق الإعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه إذا بني على السكون: لم بني؟ ولم سكن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).

(٢) ليست في (ب).

(٣) في (ب): سئل.

(٤) في (ج): ولم كانت كذا.

(٥) في (ج): سئل.

(٦) في (ج): سئل.

(٧) في (ب) و(ج): ثلاثة.

(٨) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٣، ٦٤).



وَأَمَا الفِعْل فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

[علامات الفعل]

ولما فرغ من ذكر علامات الاسم وانقسامه إلى ما تقدم شرع في ذكر الفعل فقال[1]: (وأما الفعل) وهو ما دل على معنى في نفسه[2]، واقترن بأحد الأزمنة وضعًا[3] (فثلاثة أقسام) عند جمهور البصريين؛ لأن الفعل[4] إما متقدم على زمن الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه، فالأول الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال، واستدل بعضهم لذلك بقوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[5] [مريم: ٦٤][6]، وبقول زهير[7]:

(١) في (ب): ولما فرغ من ذكر المبني فقال: وأما الفعل.

(٢) قوله: (ما دل على معنى في نفسه... إلخ) أي: كلمة دلت على معنى بالتضمن وهو الحدث كائن ذلك المعنى في نفسها، أي: يفهم منها من غير احتياج إلى ذكر شيء معين معها، وذلك جزء معنى الفعل، وأما تمام معناه، وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة إلى فاعل معين، فلم يفهم منه وحده، ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٥٧).

(٣) انظر: شرح الفاكهي على القطر مع حاشية يس (١/٥٧).

(٤) قوله: (لأن الفعل) أي: وإنما انحصر الزمان في ثلاثة؛ لأن الفعل... إلخ.

(٥) ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾ [مريم: ٦٤] هذا المستقبل ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤] وهذا الماضي ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: ٦٤]، وهذا الحال، فإذا تقرَّر أن الأزمنة ثلاثة، فالمتكلم والمخبر بالحدث إما أن يخبر عن حدث وقع في زمن قبل زمن التكلم، وإما أن يخبر عن حدث يقع في زمن التكلم، وإما أن يخبر عن حدث يقع في الزمن المستقبل، فالأول الماضي، والثاني المضارع، والثالث الأمر. ويستأنس لهذا بالآية السابقة، وبقول الشاعر زهير الآتي.

(٦) في (ب): ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾ [مريم: ٦٤] أي: المستقبل ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤] أي: الماضي، ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: ٦٤] أي: الحال.

(٧) البيت من الطويل، وهو لزهير في المصباح الكبير (٢/٤٢٧)، وكشف اصطلاحات العلوم=

مَاضٍ: ويُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، ....



وَأَعْلَمُ عِلْمَ[1] اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي[2]

وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع[3] من المضارع، فهو عندهم معرب بلام[4] مقدرة[5].

[تعريف الفعل الماضي]

ولما كان الماضي متفقًا على بنائه بدأ به، فقال: (ماضٍ) وهو ما دل وضعًا على حدث وزمان انقضى.

[علامات الفعل الماضي]

(ويعرف) أي: يميز عن قسيميه (بتاء التأنيث الساكنة[6]) الدالة على تأنيث فاعله، كـ«قام» و«قعد» و«خرج»، فتقول: «قامت هند، وقعدت

= والفنون (٦٧٧/١)، فتح رب البرية (٢٢٨)، والبديع في نقد الشعر (٢٨٧)، والإيضاح في علوم البلاغة (١٧٨/٣)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٣٢٥/١، ٣٠٧/٣)، وجواهر البلاغة (٢٠٢)، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح (٣٢٨/٢).

(١) قوله: (علم اليوم والأمس) إما أن يجعل نصبًا على المصدرية، أي: أعلم علمًا متعلقًا بهذين اليومين، أو يجعل مفعولًا به بأن يقال: أعلم بمعنى أحصل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٥٩/١).

(٢) قوله: (عمي) صفة مشبهة، يقال: رجل عمي القلب، أي: جاهل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٥٩/١).

(٣) في (ج): منقطع.

(٤) في (ج): بلام الأمر.

(٥) انظر: الفاكهي على القطر بحاشية يس (٥٧/١، ٥٨، ٥٩).

(٦) وهذه خاصة بالماضي وقد تكسر لالتقاء الساكنين كـ ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ﴾ [القصص: ٩].

وَبِنَاؤُهُ عَلَى الفَتْحِ كَضَرَبَ، إِلَّا مَعَ وَاوِ الجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَـ«ضَرَبُوا»، وَالضَّمِير

وخرجت»، وخرج بـ«الساكنة» المتحركة؛ فإنها تدخل على الاسم كـ«قائمة»، وعلى الحرف كـ«ربت»، و«ثمت»، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب، وفي الحرف حركة بناء، وقد يكون في الاسم حركة بناء، نحو: «لا حول ولا قوة».

وخرج بـ«الدالة على تأنيث فاعله» قولهم: «ربتْ» و«ثمتْ» بالسكون على قلة، حيث دخلت على الحرف؛ لأنها إنما دلت على تأنيث اللفظ لا على تأنيث الفاعل.

[حكم الفعل الماضي]

ثم شرع في بيان حكمه فقال: **(وبناؤه على الفتح)** ثلاثيًّا كان **(كـ«ضرب»)** أو رباعيًّا، كـ«دحرج»، أو خماسيًّا كـ«انطلق»، أو سداسيًّا كـ«استخرج»، ولا يزيد على ذلك، وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة[1]، ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح؛ لخفته[2]، **(إلا)** إذا كان **(مع واو الجماعة فيُضَمُّ)** آخره ضمة بناء؛ **(كـ«ضربوا»[3])**؛ لمناسبة الواو، فهي عارضة، **(أو[4])** كان مع **(الضمير**

(١) أي: يشابهه من حيث إنه يقع شرطًا وصلة وصفة وخبرًا وحالًا. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢٢/١).

(٢) وسواء أكانت الفتحة ظاهرة كالأمثلة المذكورة، أو مقدرة: نحو: عفا ورمى فإن سكون آخرهما عارض، والفتحة فيهما مقدرة. انظر: الكواكب الدية للأهدل (٢٢/١).

(٣) فالباء في ضربوا آخر الفعل، وحقها أن تبنى على الفتح لكن ضمت لما ذكره الشارح.

(٤) في النسخة المطبوعة: «و» بدل من أو. انظر: متن قطر الندى (٢).

الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ كَـ«ضَرَبْتُ». وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ ....

المرفوع المتحرك فيسكن) آخره تسكين بناء[1] **(كـ«ضربت»)** بتثليث التاء[2]، فالسكون فيه عارض[3] أوجبه كراهة العرب توالي أربع متحركات، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل، فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء، وما قررت به عبارة المصنف[4] من أن السكون والضم عارضانِ وأنه مبني على الفتح مطلقًا هو ما جرى عليه في الأوضح[5]، وإن كان ظاهر عبارته هنا تخالفه[6].

[فعلية نعم وبئس]

(ومنه) أي: الفعل الماضي **(نعم وبئس)** في القول الأصح[7] كما سيأتي؛ لقبولهما التاء[8] المذكورة ففي الحديث: **(من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل)**[9]، أي: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء، وفيه أيضًا[10]: **(وأعوذ بك من**

---

(١) لأنه الأصل في البناء. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢٢/١).

(٢) في (ج) فالسكون عارض.

(٣) انظر: نور السجية للخطيب (١٠٨).

(٤) أي: هنا في القطر.

(٥) أوضح المسالك لابن هشام (٢١٢/١).

(٦) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٦٣/١).

(٧) وهو قول البصريين والكسائي، وقد ضعف الفاكهي المقابل حيث قال: على الصحيح. انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٦٤/١).

(٨) أي: لقبولهما ذلك عند جميع العرب. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٦٤/١).

(٩) ابن ماجه في سننه (١٠٩١)، ومالك في موطأه (٦٣)، أحمد في مسنده (٢٠١٧٤).

(١٠) أي: في الحديث.



الخيانة؛ فإنها بئست البطانة)[1].

والقول الثاني: أنهما[2] اسمان[3] لدخول حرف الجر عليهما[4] في قول بعضهم[5]: ـ وقد بشر ببنت ـ: (والله ما هي بنعم الولد)[6]، وقول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ـ: (نعم السير على بئس العَير)[7].

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٤٧)، والنسائي (٥٤٦٨)، وابن ماجه (٣٣٥٤)، والحاكم في المستدرك (١٩٥٧).

(٢) أي: نعم وبئس.

(٣) أي: اسمان بمعنى الممدوح والمذموم، وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء، وهو من معاني الحروف، ولا يرد أن المفيد له الجملة بتمامها؛ لأنها العمدة في إفادته، فهما مبتدآن، وما كان فاعلًا على القول الأول بدل على هذا، أو عطف بيان، والخبر مخصوص، ويحتمل العكس، والمعنى الممدوح الرجل زيد، ويبقى النظر في نحو: نعم رجلًا زيد، فيحتمل أن رجلًا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم، لكونها بمعنى الممدوح أي: الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال، ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به؛ لأنه تابع للمجرور أي: ما هي بالممدوح الولد، فإن كان مرويًّا بالرفع فلعله مقطوع عما قبله. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٦٦/٢)، حاشية الصبان على الأشموني (٢٦/٣).

(٤) أي: بكثرة واطراد كما قال الرضي، بخلافه على نام في بنام صاحبه أي: لأنه فعل متفق عليه بخلاف نعم وبئس. حاشية يس على الفاكهي (٦٥/١).

(٥) هو رجل من عقيل.

(٦) فأدخل الباء على نعم، قوله: (بِرها) بكسر الباء وبالراء المهملة، والمعنى أنها لا تَقْدِرُ على الكسب، فما تبر به والدها سرقة من زوجها، ويحتمل أنه بالزاي المعجمة أي: سلبها، والمعنى أنها لا تقدر على الغنيمة والجهاد. انظر: حاشية يس على التصريح (٣١٥/٣).

(٧) فأدخل على وهي حرف جر على بئس، ثم «العَير» بفتح العين المهملة وسكون التحتية=



وَعَسَى وَلَيْسَ فِي الأَصَحِّ.

وأجيب من جهة الأول بأن هذا مؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامهما، وتقديره: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه: نعم الولد، ونعم السير على عَيْرٍ مقول فيه: بئس العَير، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم محذوفا[1][2].

[عسى وليس أفعال ماضية]

(و) من الفعل الماضي: (عسى، وليس في) القول (الأصح[3])؛ لقبولهما التاء أيضًا، نحو: «عست هند أن تفلح»، و«ليست مفلحة»[4].

= هو الحمار، وجمعه أعيار، كبيت وأبيات والأنثى عيرة. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٩٦).

(١) قال الشيخ يس: قد يقال حذف الموصوف بالجملة إنما يكون في الضرورة، أو حيث يكون الاسم بعضًا من متقدم جر بـ«من» أو «في»، نحو: «منا ظعن»، ومنا أقام، وما في قومها يفضلها أي: فريق ظعن، وفريق أقام، وواحد يفضلها، وكلا الأمرين منتف في المثالين، وإنما احتيج إلى تقدير القول؛ لأن الجملة إنشائية لا تقع نعتًا إلا بالتأويل، بخلاف نحو: ما ليلي بنام صاحبه، فالتقدير: بليل نام صاحبه؛ لأن نام صاحبه جملة خبرية.
وحاصل الجواب: أن علامة الفعلية لا تقبل التأويل؛ لاطرادها بخلاف علامة الاسمية؛ لأن حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسمًا اتفاقا كما في بنام صاحبه. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/٦٥).

(٢) في (ب): اسم محذوف.

(٣) ودخول الضمير البارز لأنه ليس من خواص الفعل كما ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي، حيث يرى لحاق الضمير لما هو مشبه للفعل من اسم وحرف، فليست هذه العلامة متفقًا عليها. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/٦٦).

(٤) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٦٤).



وَأَمْرٌ:

والقول الثاني: أنهما حرفان[١]، الأول حرف ترج كـ«لعل»، والثاني حرف نفي كـ«ما» النافية؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزمان[٢].

وأجيب من جهة الأول بالمنع[٣]، ولو سُلِّمَ فعدم دلالتهما على ذلك عارض[٤][٥].

[الأمر وتعريف]

ثم شرع في القسم الثاني من أقسام الفعل فقال: (وأمر) وهو مستقبل أبدًا[٦]؛ إذ المقصود منه حصول ما ليس بحاصل[٧][٨].

(١) في (ج): عارضة.

(٢) دليل ذلك جواز ليس زيد بقائم غدًا، إذ لو دلت على المضي لم يجز ذلك كما لا يجوز: كان زيد قائمًا غدًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٦٦).

(٣) قوله: (بالمنع) أي: منع أنهما لا يدلان على الحدث والزمان، أي: لا نسلم أنهما لايدلان على الحدث والزمان. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٦٦).

(٤) في (ج): عارضة.

(٥) انظر: شرح الفاكهي للقطر بحاشية يس (١/٦٦).

(٦) قوله: (وهو مستقبل أبدًا) أي: مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه. انظر: حاشية يسٓ على الفاكهي على القطر (١/٦٧).

(٧) أي: «أو دوام ما حصل» نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، إلا أن يراد به الخبر، نحو: ارم، ولا حرج؛ فإنه بمعنى رميت والحالة هذه، وإلا لكان أمرًا له بتجديد الرمي، وليس كذلك. انظر: الفاكهي على القطر مع حاشية يس عليه (١/٦٧).

(٨) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٦٧).



وَيُعْرَفُ بَدِلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُوْلِ ياءِ الْمَخاطَبَةِ.

[علامات الأمر]

(ويعرف) أي: يميز عن قسيميه (بدلالته على الطلب[1]) بنفسه، نحو: «قم»، فخرج نحو: «لا تضرب»؛ فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت منه[2] فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك[3].

ولا بد (مع) ذلك من (قبول[4] ياء المخاطبة) أي: ياء الفاعلة[5]، وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور[6]، قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦][7]، أو نون التوكيد[8]، نحو: أقبلن[9].

---

(١) قوله: (على الطلب) أي: لحدثه.

(٢) قوله: (فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت... إلخ) الظاهر أن هذا التركيب على حد: زيد وإن كان غنيًّا، فهو بخيل. انظر: حاشية يس على الفكهي على قطر الندى (١/٦٨).

(٣) انظر: شرح الفاكهي بحاشية يس (١/٦٧، ٦٨).

(٤) في قطر الندى المطبوع: قبوله. (٢).

(٥) قوله: (ياء الفاعلة) أي: الموضوعة بطريق الأصالة للفاعلة، أو المراد ياء الفاعلة الخاصة، أو اللاحقة للفعل المضارع.

(٦) وقيل: إنها حرف، والفاعل مستتر في الفعل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٦٨).

(٧) الأولى التمثيل بالمجرد من الياء؛ لأنه هو الذي يقبلها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٦٨).

(٨) سواء نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة.

(٩) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٦٨).



وَبِنَاؤُه عَلَى السُّكُونِ كَـ«اضْرِبْ»، ....

[علامة اسم الفعل]

فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء والنون نحو: صه بمعنى اسكت[١] فهي اسم فعل، لا فعل أمر، أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل[٢] على الطلب، نحو: أنت تقومين وتقعدين، فهي فعل مضارع، وليست فعل أمر.

وإنما قال: «ياء المخاطبة» ولم يقل ياء المتكلم؛ لأن هذه تكون في الاسم والفعل والحرف، نحو: مر بي أخي فأكرمني[٣].

[حكم الأمر]

ثم شرع في بيان حكمه وهو مبنيٌّ على الأصح عند جمهور البصريين، فقال: (وبناؤه) على ما يجزم به مضارعه؛ فإن كان صحيح الآخر[٤] فـ(على السكون كاضرب) و«انطلق» و«استخرج»؛ فإن مضارعه يجزم بالسكون، نحو: «لم تضرب»، و«لم تنطلق»، و«لم تستخرج»[٥]، وإن كان معتلًّا فقد

(١) قوله: (بمعنى: اسكت) أي: مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٣٠).

(٢) في (ب): يدل.

(٣) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٦٨).

(٤) قوله: (إذا كان صحيح الآخر) أي: لفظًا، نحو: اضرب، أو تقديرًا، نحو: اضرب الرجل عض وهلم. انظر: حاشية يس على شرح الفاكهي على القطر (١/٦٨).

(٥) في (ب): يستخرج.

إِلّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ كَـ«اغْزُ وَاخْشَ وَارْمِ»، وَنَحْو: قَوْما وَقُومُوا وَقُومِي فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ.

وَمِنْهُ هَلُمَّ فِي لُغَة تَمِيمٍ،

ذكره بقوله: (إلا) الفعل (المعتل) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء [(فعلى) أي: فبناؤه على (حذف آخره) وهو حرف العلة، (كـ«اغزُ»، و«اخش» و«ارم») فإن مضارعه يجزم بحذف آخره][1] نحو: «لم تغزُ»، و«لم تخشَ»، و«لم ترمِ»، وإن اتصل به ألف الاثنين[2]، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة[3] فقد ذكره بقوله: (و) إلا (نحو: «قوما»، و«قوموا»، و«قومي» فعلى) أي: فبناؤه (على حذف النون) من آخره؛ فإن مضارعه يجزم بحذف النون، نحو: «لم تضربا»، و«لم تضربوا»، و«لم تضربي»[4].

[هلم فعل أمر]

(ومنه[5]) أي: فعل الأمر («هلم» في لغة) بني (تميم[6])؛ لأنهم[1]

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(٢) في (ب): اثنين.

(٣) في (ج): الجماعة، والمخاطبة.

(٤) انظر: نور السجية للخطيب (١٠٩).

(٥) فَصَلَه بمن لما فيه من خلاف.

(٦) لأنهم استعملوها على وجه فهم منه أنها فعل أمر لا يتصرف، ملتزم إدغامه، واستعملوا لها مضارعًا من قيل له: هلم قال: لا أهلم، وقيل: هي في لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح ميمها والإدغام ولو كانت فعلًا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والإظهار، ويجاب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٠).

وَهَاتِ ....

يلحقونها الضمائر البارزة كلها بحسب من تسند إليه[٢]، فيقولون: «هلم يا زيد»، و«هلما يا زيدان»، و«هلموا يا زيدون»، و«هلمي يا هند»، و«هلما يا هندان»، و«هلممن يا هندات» بفك الميم الأولى، وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة، ولا يختلف بحسب ما[٣] أسند إليه، وبلغتهم جاء التنزيل فهي الصحيحة، قال تعالى: ﴿چڍڍڌڌ﴾ [الأحزاب: ١٧] أي: ائتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿گ گ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: أحضروا شهداءكم.

[هاتِ فعل أمر]

(و) من فعل الأمر («هاتِ»[٤]) في الأصح كما سيأتي، وهو بكسر التاء ما لم يتصل به ضمير جماعة الذكور[٥] فتضم، قال الله تعالى[٦]: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

---

(١) في (ب): لأنها.

(٢) لا ينافي اسميتها لحوقها للضمائر البارزة كما مر.

(٣) في (ب): من.

(٤) هات بمعنى أعط، وتتصرف بحسب المأمور به إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا، تقول: هات، هاتيا، هاتوا، هاتي إلي، هاتين، وتصرفه دليل علي فعليته. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧١/١).

(٥) فإن اتصل به ضمير الاثنين، نحو: هاتيا يا زيدان، يا هندان استمر على كسر التاء وكان مبنيًا على حذف النون. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧١/١).

(٦) في (ب): قال تعالى.



وَتَعَالَ فِي الأَصَحِّ.

[تعال فعل أمر]

(و) منه («تعالَ» في الأصح) وهو بفتح اللام في جميع أحواله[1]، قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ومن ثَمَّ لحنوا من قال[2]:

.... تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

بكسر اللام فهما فعلا أمر؛ لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة[3]، كهاتي وتعالي، فإن أمرت بهما مذكرًا[4] كان بناؤهما على

(١) أي: وإن اتصل به ضمير الجماعة وغيره، ولم تضم الواو لخفة الفتحة.

(٢) ورد هذا البيت ضمن مقطوعة شعرية لأبي فراس الحمداني، أولها قوله:

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ   أَيَا جَارَتَا لَوْ تَعْلَمِينَ بِحَالِي

وأبو فراس ـ في رأي النحاة ـ لا يحتج بشعره، وإنما جاء البيت للتمثيل به فقط، وموضع التمثيل: أن الشارح يرى أن أبا فراس قد استخدم نطق العامة إذ جاء بالفعل (تعالي) مكسور اللام حين إسناده لياء المخاطبة.

والذي أراه أن أبا فراس لم يستخدم لغة العامة، وإنما كسرت اللام في الكلمة الأولى بتحريف الرواية، وفي الكلمة الأخيرة من أجل القافية، إذ إن اللام فيها مكسورة. هذا. وقد نقل عن أهل الحجاز أنهم ينطقون اللام مكسورة في هذا الفعل حين إسناده لياء المخاطبة. انظر: منتهى الأرب شرح شذور الذهب (٢٥).

(٣) قوله: (وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة) لم يقل أو نون التوكيد لعله لما فيه من التوقف. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧١/١).

(٤) قوله: (فإن أمرت بهما مذكرا) أي: مفردًا.



وَمُضَارِعٌ: ....

حذف حرف العلة[1]، تقول: «هاتِ» و«تعالَ» كـ«ارم» و«اخش»، وإن أمرت بهما مؤنثًا[2] كان [بناؤهما على حذف النون تقول: «هاتي» و«تعالي» كـ«ارمي» و«اخشي»؛ لأن][3] بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه.

ومقابل الأصح: أنهما اسما فعلين[4]، ورُدَّ بما تقدم مَن التعليل.

[المضارع]

ثم شرع في القسم الثالث من أقسام الفعل فقال: (ومضارع) وهو ما دل وضعًا[5] على حدث وزمان غير منقضٍ، حاضرًا كان أو

(١) قوله: (كان بنائهما على حذف حرف العلة) أي: إن لم تباشرهما نون التوكيد لفظًا وتقديرًا، وإلا كان بناؤهما على الفتح. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧١/١).

(٢) قوله: (وإن أمرت بهما مؤنثًا) أي: مفردًا، وأما إذا أمرت بهما جمع مؤنث فإنهما يبنيان على السكون، نحو: فتعالين وهاتين يا هندات، ومثل المفرد في البناء على حذف النون إذا أمرت بهما مثنى مطلقًا أو جمع مذكر، نحو: تعاليا وهاتيا يا زيدان، أو يا هندان في المثنى، وهاتوا وتعالوا في جمع المذكر، ولو قال: وحكم بنائهما علم من حكم بناء المعتل كان أولى. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧١/١).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(٤) قائله الزمخشري، واستدل بلزوم الأمر ولحوق الضمائر بهما لقوة مشابهتهما لفظًا للأفعال فألحقا بها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧١/١).

(٥) قوله: (ما دل وضعًا... إلخ) أي: فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذُكِرَ من غير احتياج إلى ذكر شيء معه، ولا يقتضي ذلك أنه تمام مدلوله لما عرف أن لمطلق الفعل الذي هذا من جزئياته مدلولًا ثالثًا وهو النسبة المعينة إلى فاعل معين، ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين، ودخل بقوله: «وضعًا» المضارع المنفي بلم مثلًا فإنه يدل بالوضع على حدث غير منقض وإن كانت لم تقلب معناه إلى الحصول فيما مضى ومثله المضارع في سياق لو، نحو:=



مستقبلًا[1]، سمي[2] مضارعًا من المضارعة، وهي المشابهة للاسم، وأحسن ما قيل في وجه الشبه أن كلًّا منهما يطرأ عليه بعد التركيب[3] معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة[4]، لكن الاسم أشد احتياجًا إلى الإعراب من

= ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ [الحجرات: ٧]، وخرج، نحو: نعم وبئس وعيسى وحبذا، وساوى الماضي في سياق الشرط فإن دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضي أمرٌ عارضٌ، والعبرة بأصل الوضع، وبذلك صار التعريف جامعًا مانعًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).

(١) قوله: (حاضرًا كان أو مستقبلًا) اسم كان مستتر فيها يرجع للزمان، و«حاضرًا» خبر مقدم، و«أو مستقبلًا» عاطف ومعطوف، والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر، وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل، ولهذا تسمعهم يقولون: يصلي من قول القائل: زيد يصلي مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).

(٢) قوله: (سمي... إلخ) عللت التسمية في هذا دون الأمر؛ للخفاء فيه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).

(٣) قوله: (بعد التركيب) احترز بذلك عن المعاني الإفرادية، فلا يرد «أن» نحو: «مِن» يحتمل معاني كبيان الجنس والتبعيض والابتداء، وأن الإلباس يحصل في بعض الحروف كلام الأمر ولام كي؛ لأن صورتهما واحدة، والمعنى مختلف. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).

(٤) قوله: (تتعاقب على صيغة واحدة) وذلك في الاسم نحو: ما أحسن زيدًا، وفي الفعل، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن كلًّا من التركيبين محتمِلٌ لمعانٍ تقريرُهَا واضح. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).



وَيُعْرَفُ بِلَمْ.

المضارع؛ لأن المضارع يميز معانيه غير الإعراب خلاف[1] الاسم[2]، فلذا كان الإعراب في الاسم أصلًا[3]، وفي المضارع فرعًا[4].

[مميزات الفعل المضارع]

(ويعرف) أي: يميز عن قسيميه **(بلم)** أي: بدخولها عليه، قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣][5].

ومما يميز به أيضًا دخول اللام ولا الطلبيتين[6] ودخول حرف التنفيس[7]، وإنما اقتصر المصنف على لم تبعًا لابن مالك[8]؛ لأن لها

---

(١) في (ب) و(ج): بخلاف.

(٢) أي: فإن المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب.

(٣) كون الإعراب أصلًا في الاسم وفرعًا في الفعل المضارع هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: أصل فيهما، وقال بعض المتأخرين: أصل في الفعل؛ لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته، بخلاف الاسم فهو فرع عنه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٣).

(٤) انظر: نور السجية للخطيب (١٠٨)، شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٧١، ٧٢، ٧٣).

(٥) قوله: (فـ«لم») حرف نفي وجزم، و(يلد) و(يولد) و(يكن) كل منهما فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون. انظر: نور السجية (١٢١).

(٦) قوله: (الطلبيتين) أي: الموضوعتين لطلب الفعل والكف، سواء استعملا فيه أو غيره، وانظر في التثنية هل هي من باب التغليب أو يكفي الاشتراك في مطلق الطلب؟. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٤).

(٧) كـ «سوف».

(٨) انظر: ألفية (٧٠).



وَافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ نَأَيْتُ، ....

امتزاجًا[1] بالفعل بتغير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه قاله الرضي[2].

[أحرف المضارعة]

(وافتتاحه) ـ بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح[3] ـ يكون (بحرف من) حروف (نأيت) أي: بعدت، أو أنيت[4]، أي: أدركت، وتسمى هذه الأحرف الأربعة ـ وهي النون والهمزة والياء المثناة من تحت، والتاء المثناة فوق بشرط[5] أن تكون النون للمتكلم ومن معه[6]، أو المعظم

(١) قوله: (لأن لها امتزاجًا) هذا إنما يتجه على قول المبرد من صرفها معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه، وأما على قول سيبويه أنها تصرف لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه فلا يتجه هذا التعليل، وأيضًا يتجه على القول بأن لما مركبة من لم، وما هو قول الأكثرين، وأما على القول ببساطتها فيحتاج إلى زيادة في التعليل، كأن يقال مثلًا: اقتصر على «لم» لما ذكر، ولأنها أقل حروفًا فهي كالأصل لـ «لما»، أو لأنها أدخل في الجزئية من لما بدليل حذف الفعل بعد لما دونها، وعلل بعضهم الاقتصار عليها بأنها أشهر عوامله. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٤).

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية (١/٤٣٢).

(٣) شرح ابن هشام على القطر بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (٤٠).

(٤) أو أتين أو نأتي فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد، وإنما زادوها فرقًا بينه وبين الماضي، فلا تحصل صيغة المضارع بدونها، وليست علامة للمضارع لكونها تدخل في الماضي.

(٥) قوله: (بشرط... إلخ) لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة؛ لأن أحرف نأيت صارت علمًا على ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها، وإنما قال الشارح ذلك؛ لأن الطالب قد يجهل ذلك ويغفل عنه سيما المبتدي.

(٦) قال الدماميني: والذي يظهر أن النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في الفعل منظورًا=



نَحْو: نَقُومُ ....

نفسه ولو ادعاء(١)، والهمزة(٢) للمتكلم وحده، والياء للغائب المذكر مطلقًا(٣)، ولجمع الغائبات(٤)، والتاء للمخاطب مطلقًا(٥)، أو للغائبة أو للغائبتين ـ أحرف المضارعة(٦)(٧)، وذلك (نحو) قولك: (نقوم) نحن،

= فيه للجمع بالأصالة مفردًا كان المشارك، أو غيره من الذكور أو الإناث، أو منهما، ومقتضي عبارة ابن مالك وكثيرين أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركًا، فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم، ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معًا على السواء في القصد، وبين المعنيين فرق، فليتأمل. انظر: يس على الفاكهي على القطر (١/٧٥).

(١) قوله: (أو للمعظم نفسه ولو ادعاء) أي: أو للمتكلم المعظم نفسه لكونه عظيمًا إما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٥).

(٢) في (ب): الهمزة.

(٣) قوله: (مطلقًا) أي: مفردًا أو غيره ظاهرًا أو غيره، والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ﴾ [الحج: ٦٩] وهو منزه عن التذكير والتأنيث، إذ هما من صفات الأجسام، وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحَيِّزٍ دون آخر، فيستحيل على من هو في كل مكان. انظر: يس على الفاكهي على القطر (١/٧٥، ٧٦).

(٤) قوله: (لجمع الغائبات) أي: ظاهرًا كان الاسم كـ «يقوم الهندات»، أو مضمرًا، كالهندات يقمن، عاقلًا كان المسمى أو غيره، نحو: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ [الشورى: ٥]، جمعًا سالمًا كالاسم كما مر، أو مكسرًا، نحو: الهنود يقمن، والأعين يدمعن. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٦).

(٥) قوله: (للمخاطب مطلقًا) أي: مفردًا كان أو غيره مذكرًا أو غيره.

(٦) قوله: (أحرف المضارعة) أي: المشابهة؛ لأن بزيادتها على الفعل المضارع يكتسب الاسم شبهًا من الاسم فيعرب؛ لأنه بها يوازن اسم الفاعل كـ «يضرب» فإن موازن لضارب، ويخرج فإنه موازن لخارج من حيث الحركات والسكنات. انظر: الكوكب الدرية للأهدل (١/١٨).

(٧) في (ب) قوله: «أحرف المضارعة» مقدمة على ما بين الاعتراضيتين



وَأَقُومُ وَيَقُومُ وَتَقُومُ.

(وأقوم) أنا، (ويقوم) زيد، (وتقوم) يا زيد[١].

قال المصنف في شرحه: وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطًا[٢] للحكم الذي بعدها[٣] لا لأُعَرِّفَ بها الفعل المضارع؛ لأنا وجدناها تدخل على الفعل الماضي، نحو: أكرمت زيدًا، وتعلمت المسألة، ونرجست الدواء، إذا جعلت فيه[٤] نرجسًا[٥]، ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرناء، وهو الحناء، وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول لم عليه. انتهى[٦]. ويندفع ما قاله بما قدمناه.

[حكم المضارع]

ثم شرع في ذكر حكمه[٧] وذكر له حكمين حكمًا باعتبار أوله وحكمًا باعتبار آخره.

---

(١) انظر: نور السجية (١١٠).

(٢) قوله: «بساطًا» أي: تمهيدًا وتوطئة.

(٣) قوله: (للحكم الذي بعدها) عني به قوله في شرح القطر: (فيضم تارة)، وقوله: (ويفتح أخرى... إلخ). شرح القطر لابن هشام (٤٠).

(٤) قوله: (فيه) الضمير يعود إلى الدواء.

(٥) قوله: (نرْجِسًا) ـ هو بسكون الراء وكسر الجيم ـ ورد أبيض مشرب بصفرة غالبًا طيب الرائحة. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٥٥).

(٦) شرح قطر الندى لابن هشام (٤٠).

(٧) في (ب): شرع في حكمه.

وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِن كَانَ مَاضِيهِ رُبَاعِيًّا كَـ«يُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ»، وَيَفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَـ«يَضْرِبُ ....

[حكم أول المضارع إن كان رباعيًّا]

وقد شرع في الأول فقال: (ويضم أوله[(١)]) أي: المضارع أي: الحرف المفتتح[(٢)] به وجوبًا (**إن كان ماضيه رباعيًّا**)، سواء أكانت حروف ماضيه كلها أصولًا[(٣)]، وهي التي تقابل بالفاء والعين واللام، (**كيُدَحْرِجِ**[(٤)])؛ إذ ماضيه دحرج[(٥)]، أم بعضها زائد كيجيب[(٦)] (**ويكرم**)، إذ ماضيهما أجاب وأكرم، فالهمزة فيهما زائدة[(٧)]؛ لأن وزنهما أفعل[(٨)].

[حكم المضارع إذا كان غير رباعي]

(**ويفتح**) أوله (**في غيره**)[(٩)] أي: في غير ما ماضيه رباعيًّا سواء أكان ثلاثيًّا أم خماسيًّا أم سداسيًّا، فالأول (**كيضرب**)، فإن ماضيه «ضرب» على

---

(١) إجماعًا، أي: ينطق بحرف المضارعة منه مضمومًا.

(٢) في (ب): المنفتح.

(٣) قوله: (سواء أكانت حروف ماضيه كلها أصولًا) ينحصر في الرباعي المجرد كما مثل، والملحق به، كتجورب وتجلبب. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧٦/١).

(٤) قوله: (يدحرج) بضم أوله، وفي القاموس: تدحرج: أي: تتابع حدور، والمدحرج المدور.

(٥) ووزنه: (فعلل).

(٦) وهو الثلاثي المزيد فيه وهو ثلاثة أبواب: باب الأفعال كيكرم، والتفعيل كيفرح، والمفاعلة كيقاتل. انظر: حاشية يس على الفاكهي (٧٦/١).

(٧) بدليل أنها تحذف في المضارع فتقول: يكرم ويجيب.

(٨) انظر: شرح الفاكهي بحاشية يس (٧٦/١).

(٩) أي: في اللغة المشهورة، وهي لغة أهل الحجاز.



وَيَسْتَخْرِجُ».

ثلاثة أحرف، والثاني كينطلق[1]، فإن ماضيه انطلق على خمسة أحرف، (و) الثالث كقولك: (يستخرج)؛ فإن ماضيه استخرج على ستة أحرف.

[إشكال وجواب]

وأورد على ضابط المصنف إخال؛ فإن الهمزة فيه مكسورة على الأفصح[2]، ونحو: أهريق[3] وأسطيع؛ فإن الهمزة[4] فيهما مضمومة[5] مع أن ماضيهما وهو أهراق واسطاع ليس برباعي[6].

وأجيب بأنهما من الشواذ[7] فلا إيراد[8].

---

(١) ينطلق بفتح أوله.

(٢) قوله: (فإن الهمزة منه مكسورة على الأفصح) قال الجوهري: الكسر أفصح من الفتح، والفتح لغة بني أسد، وهو القياس. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٧).

(٣) قوله: (أهريق) بسكون الهاء، وأما أهريق بفتحها فهو من هراق أبدلوا من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل؛ لأنها إنما حذفوها لكونها همزة في يريق فصارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج فهو مدحرج، قالوا: يهريق فهو مهريق. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/٧٧).

(٤) سقط من (ب).

(٥) احترز عن مضارع اسطاع الموصول الهمزة؛ لأنه خماسي، فإنه مفتوح حرف المضارعة؛ لأن أصل ماضيه استطاع حذفت تاءه لمجانسة الطاء كما يحذف أحد المثلين، نحو: ظلت ومست، ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٧).

(٦) قوله: (ليس برباعي) بل خماسي.

(٧) والشاذ لا يجب دخوله في القواعد.

(٨) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٧٧).



وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النُّسْوَةِ، نَحْو: يَتَرَبَّصْنَ، وَ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾،

[حكم آخر المضارع]

ثم شرع في اعتبار الحكم من آخره فقال: (ويسكن آخره مع نون النسوة)؛ فإنه مبني معها على الأصح[(١)].

وذهب السهيلي إلى أنه معها[(٢)] معرب تقديرًا[(٣)]، وذلك (نحو) قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ (يَتَرَبَّصْنَ)﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، (و) قوله تعالى: ﴿(إِلَّآ أَن يَعْفُونَ)﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ فإن الواو أصلية وهي واو «عفى يعفو» والنون فاعل مضمر عائد على المطلقات، فهي نون النسوة، والفعل مبني معها رجوعًا إلى الأصل من بناء الفعل؛ لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل، وبني[(٤)] على سكون آخره وهو الواو؛ لأنه الأصل في البناء كما مر، وإذا دخل عليه عامل، نحو: «لم يضربن»، و«لن يضربن» لم يؤثر فيه لفظًا[(٥)]، ويذلك ألغز بعضهم حيث قال[(٦)]:

---

(١) قوله: (على الأصح) فيه إشارة للقدح في قول ابن مالك في شرح التسهيل بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به نون الإناث. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧٧/١).

(٢) قوله: (معها) أي: نون النسوة.

(٣) قوله: (معرب تقديرًا)؛ لبقاء موجب الإعراب فيه، فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي.

(٤) سقط من (أ).

(٥) قوله: (لم يؤثر لفظًا) بل محلًا فيكون الفعل في محل جزم بـ«لم» ونصب بـ«لن». انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧٩/١).

(٦) لم أجد له نسبة في المصادر المعروفة.



ويُفْتَحُ مَعَ نُون التَّوْكِيدِ الْمُبَاشَرَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، ....

وَمَا نَاصِبٌ لِلفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ لَهُ وَلَا حُكْمَ لِلإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ

ووزنه[1] «يفعلن»، وليس هذا مثل «يعفون» في قولك: الرجال يعفون؛ فإن الواو فيها واو جماعة الذكور، كالواو في قولك: «يقومون» و«يقعدون»، وواو الفعل حذفت وأصله «يعفوون»[2]، والنون علامة الرفع[3] ووزنه «يفعون» بحذف اللام، وهذا يقال فيه: «إلا أن يعفوا» بحذف النون للناصب، كما تقول: «إلا أن يقوموا».

[حكم المضارع مع نون التوكيد]

(ويفتح) آخره فتحة بناء إن كان **(مع نون التوكيد المباشرة** له[4]، وهي المتصلة به من غير حاجز **(لفظًا و[5]تقديرًا)**[6] هذا مذهب الجمهور[7]، وعلة البناء تركيب الفعل معها تركيب خمسة عشر[8]

(١) أي: وزن يعفون.

(٢) وأصله يعفون: ليست في (ب).

(٣) والفعل في هذه الصورة معرب.

(٤) قوله: (له) أي: للمضارع.

(٥) في متن قطر الندى: «أو». (٣)

(٦) في (ب): أو تقديرًا.

(٧) وهذا ما جزم به ابن مالك وطائفة. انظر: الفاكهي على القطر بحاشية يس (٧٩/١).

(٨) قوله: (تركيب خمسة عشر) أي: ولا إعراب في الوسط، والنون لا حظ له في الإعراب، فبني الجزآن، ولم تعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما أعرب الاسم بالياء على التاء عنده، ولا على ما قبل النون، كما أعرب الاسم عند امتزاجه بالتنوين على ما قبلها؛=



نَحْو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾، ....

بدليل[1] أنه لو فصل بينه وبينها فاصل لم يحكم ببنائه؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء[2].

وذهب قوم إلى الإعراب مطلقًا، والصحيح الأول، وسواء أكانت ثقيلة، (نحو) قوله تعالى: ﴿لَيُنْبَذَنَّ) فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، وقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، أو خفيفة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

[التقييد بنون التوكيد المباشرة]

وإنما قيد نون التوكيد بالمباشرة، ولم يقيد نون النسوة بذلك لأنها لا تكون إلا مباشرة، بخلاف نون التوكيد فإنها تكون مباشرة، كالأمثلة المذكورة، وقد لا تكون[3] كما سيأتي.

= لأن الاسم لأصالته في الإعراب روعي إعرابه بقدر الإمكان، بخلاف الفعل فإنه يرجع إلى أصله بأدنى سبب، وبما تقرر ظهر الدليل، وإلا فمجرد التركيب ليس من أسباب البناء؛ لأنهم لم يعدوه فيها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٩، ٨٠).

(١) قوله: (بدليل أنه لو فصل... إلخ) يدل على أنه معرب عند عدم اتصال النون به رجوعُ علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة، تقول: هل تفعلن يا زيدون، وإذا وقفت على الفعل حذفت النون ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت: هل تفعلون، ولو كان مبنيًا لم يختلف حاله وصلًا ووقفًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨٠).

(٢) أي: ويجعلونها كالشيء الواحد.

(٣) قوله: (قد لا تكون) هذا التركيب يقع كثيرًا للمصنفين، واستعمله المناطقة في سور السالبة الجزئية، وفيه إدخال قد على المضارع المنفي، ونص في المغني على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبري المثبت، ومثله في الهمع فاحفظه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨٠).



وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، نَحْوُ: يَقُومُ زَيْد، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]،

[إعراب المضارع]

(ويعرب) المضارع (فيما عدا ذلك) المتقدم وهو ما إذا لم تباشره نونُ النسوة ولا نون التوكيد أصلًا، (نحو: يقومُ زيد) برفع الفعل، ولن يقومَ زيد، بنصبه، ولم يقمْ زيد بجزمه، وأما[1] إذا لم تباشره نون التوكيد لفظًا أو تقديرًا وإن اتصلت به لفظًا بأن فصل بينه وبينها فاصل، حسيًّا كان أو مقدرًا، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، أصله قبل التوكيد والنهي: «تتبعان» بتخفيف النون للرفع، فدخل عليه «لا» الناهية، فحذفت نون الرفع، فصار «تتبعا»[2] ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان: الألف ونون التوكيد المدغمة، فلم يُجَوِّزُوا حذف النون؛ لفوات المقصود منها، ولا الألف؛ لئلا يلتبس بالواحد، ولا تحريكها؛ لأنها لا تقبل الحركة، فحركت النون بالكسر[3] تشبيهًا بنون التثنية الواقعة بعد الألف[4] فهو معرب لفظًا، ولم يبن لأن نون التوكيد لم

---

(١) في (ب): وما.

(٢) في (ب): لا تتبعا.

(٣) قوله: (فحركت النون بالكسر) لا يخفى أن المحرك بالكسر إنما هو النون المدغم فيها لا المدغمة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨١).

(٤) ولا يتوهم أن التحريك لدفع التقاء الساكنين؛ لأنه باق مع التحريك؛ لأن الساكنين: الألف والنون الأولى لا هو والنون الثانية المحركة كما لا يخفى، والتقاء الساكنين هنا مغتفر. أما عند من أجازه حيث يكون الأول منهما حرف مد، والثاني مدغمًا في مثله كدابة، ولم يشترط كونه في كلمة فالأمر واضح، وأما عند من أجازه هناك لكن اشترط أن يكون=

تباشره لفظًا ولا تقديرًا؛ لوجود الفاصل بينهما وهو ألف الاثنين المذكورة، ونحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] مضارع «بلى يبلو» مبني للمجهول مسند للجماعة[١] الذكور من البلاء وهو التجربة[٢]، أصله قبل التوكيد: «لتبلوون» بواوين: الأولى لام الفعل، والثانية واو الجماعة[٣]، استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت؛ لاستثقالها فالتقى ساكنان؛ لأن الواو الثانية ساكنة فحذف أول الساكنين وهو الواو الأولى، فصار لتبلون بوزن «تُفْعَوْنَ»، ثم أكد بالثقيلة، فصار لتبلونن بثلاث نونات، حذفت نون الرفع لفظًا؛ لتوالي النونات، فالتقى ساكنان: واو الجمع[٤] ونون التوكيد المدغمة، وتعذر حذف أحدهما[٥]؛ لدلالة النون على التوكيد والواو على الجمع، فحركت الواو بحركة تجانسها وهي

= في كلمة فللضرورة؛ إذ لا يمكن حذف الألف؛ لأنه ربما يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات الغرض وهو التوكيد. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندي (٥٧/١).

(١) في (ب): لجماعة.

(٢) قوله: (التجربة) أي: والاختبار.

(٣) قوله: (لجماعة) أي: جماعة الذكور، أي: المخاطبين.

(٤) الواو هنا نائب فاعل.

(٥) قوله: (وتعذر حذف أحدّهما) قيل: لو قال: (وتعذر حذفهما) لكان أولى؛ أما الأولى فلفوات المقصود من الإتيان بها، وأما الواو فلعدم ما يدل عليها انتهى.
ولك أن تقول: إنه لو قال ما ذكر لتوهم أنه لا يتعذر حذف أحدهما فقط، إذ لا يلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكمُ على كل فرد، على أن المحكوم عليه بالتعذر إنما هو مفهوم أحدهما فقط، وهو أمر كلي متحقق في أفراده فتأمل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٨١/١).



﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧].

الضمة، فهو معرب؛ لأن واو الجماعة فاصلة بين الفعل وبين نون التوكيد، فلم تباشره أصلًا، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فهي مقدرة الثبوت؛ لأنها علامة للرفع بخلاف ما إذا حذفت للجازم؛ فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظًا[(١)]، نحو: ﴿(فَإِمَّا تَرَيِنَّ) مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، أصله قبل التوكيد: «ترأيين» كـ«تمنعين» نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها، ثم حذفت الهمزة فصار «تريين» براء مفتوحة وياءين[(٢)] الأولى: لام الفعل وهي مكسورة، والثانية: ضمير المخاطبة، وهي ساكنة، حذفت كسرة الأولى؛ لاستثقالها، التقى ساكنان حذف أولهما كما مر، فصار «تَرَيْن» بفتح الراء وسكون الياء، ثم دخل الجازم وهو «إن» الشرطية المتصلة بـ«ما» الزائدة فحذفت نون الرفع فصار «فإما تري» بسكون الياء المفتوح ما قبلها، ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان: ياء المخاطبة ونون التوكيد، وتعذر حذف أحدهما فحركت بحركة تجانسها وهي الكسرة، إلى آخر ما مر في «لتبلون»[(٣)].

والثاني نحو: ﴿(وَلَا يَصُدُّنَّكَ) عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، بضم الدال[(٤)]، أصله قبل التوكيد والنهي «يصدونك» حذفت النون للجازم، وهو

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٢).

(٢) في (ب): وبياءين.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣).

(٤) (يصدونك) فعل مضارع مسند لجماعة الذكور مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٥٨).



....

«لا» الناهية صار «يصدوك»، ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان[١]، حذفت الواو[٢] لدلالة الضمة عليها فصار: «ولا يصدنَّك»، فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظًا إلا أنها لم تباشره في الأصل؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرًا.

قال الشيخ خالد في شرح الأوضح: والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة فإنه إذا أكد بالنون يبنى، وإن كان يرفع بثبات النون فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظًا أو تقديرًا؛ لوجود الفاصل لفظًا أو تقديرًا[٣].

وقد علم مما تقرر أن إعراب «لتبلون» تقديري، وبقية الأمثلة المذكورة لفظيٌّ.

* * *

(١) الساكنان هما الواو والنون المدغمة.

(٢) أي: ولكون الواو حرف علة... إلخ.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣).



أَمَا الحَرْفُ: فِيعْرَفُ بِأَن لَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتَ الاسْمِ وَالفِعْلِ، نَحْوُ: هَلْ

[الحرف وعلامته]

ولما فرغ من ذكر ما يتعلق بالفعل، شرع في ذكر الحرف فقال: (**وأما الحرف**) وهو ما دل على معنى في غيره، (**فيعرف**) أي: يميز عن قسيميه (**بأن لا يقبل**[1] **شيئًا من علامة**[2] **الاسم**) المتقدمة ولا من غيرها، (**و**) لا شيئًا من علامات (**الفعل**) المتقدمة ولا من غيرها، فترك العلامة له علامة، فإذا لم تقبل الكلمة شيئًا من العلامات المذكورة تعين أن تكون حرفًا؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أنواع كما دل عليه الاستقراء[3].

[أقسام الحرف]

وهو[4] على قسمين: مشترك بين الأسماء والأفعال (**نحو: هل**) من حروف الاستفهام، ولا ينافي هذا ما سيأتي في باب الاشتغال من اختصاصها

(١) فعلامة الحرف عدمية.

(٢) في (ب) و(ج): علامات.

(٣) الاستقراء: تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات. وينقسم إلى: تام، وناقص. فالتام: إثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكلي على الاستغراق. وهذا هو القياس المنطقي المستعمل في العقليات، والناقص: إثبات الحكم في كلي لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياج إلى جامع. وهو المسمى في اصطلاح الفقهاء بـ(الأعم الأغلب). وهذا النوع اختلف فيه، والأصح أنه يفيد الظن الغالب، ولا يفيد القطع. انظر: البحر المحيط للزركشي (٦/٨).

(٤) أي: الحرف.



وَبَلْ.

بالفعل؛ لأن ذلك[1] حيث كان في حيزها فعل[2]، قاله الرضي[3].

وقد تكون بمعنى «قد» كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١][4]، وبمعنى «ما» كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [النحل: ٣٥]، (وبل) من حروف العطف[5].

ومختص بالأسماء كفي[6] نحو: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠].

ومختص بالأفعال كلم نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]،

والحرف المختص يعمل فيما دخل عليه[7]، والمشترك لا عمل له[8]،

---

(١) أي: الاختصاص.

(٢) أي: أنها إذا كان في حيزها فعل فتخص به، وقد يكون صريحًا، نحو: هل قام زيد؟، وهل يقوم زيد؟، وإما تقديرًا، نحو: هل زيد قام؟ فـ«زيد» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٣/١).

(٣) الرضي على الكافية (٢٣٤/١).

(٤) أي: قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقي؛ لأن الله تعالى عالم بكون الإنسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٧٥١/١).

(٥) قوله: (وبل من حروف العطف)، ومعناها الإضراب.

(٦) في (ب) و(ج): كفي، وفي (أ) في.

(٧) وإنما عمل المختص لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٤/١).

(٨) استظهر بعضهم أن حق المشترك عدمُ العمل الخاص، لا عدم العمل مطلقًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٤/١).



وَلَيْسَ مِنْهُ مَهْمَا ....

وقد يعمل كـ«ما»، و«لا» و«لات» المشبهات بـ«ليس»، وقد لا يعمل المختص بالاسم كـ«لام» التعريف، وقد لا يعمل المختص بالفعل كـ«قد» و«السين» و«سوف».

[مهما اسم]

(وليس منه) أي: الحرف **(مهما)** على الأصح، بل هي اسم عند الجمهور؛ لقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فالهاء في «به» عائدة على «مهما»، والضمير لا يعود إلا على الأسماء[١].

وقيل: إنها حرف[٢]، واستدل لذلك بقول الشاعر[٣]:

مَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

لأن «خليقة» اسم لـ«يكون»[٤]، و«مِن» مزيدة، فتعين[٥] خلو

(١) قوله: (والضمير لا يعود إلا على الأسماء) أي: بالاستقراء، ولا يرد نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] حيث عاد الضمير على فعل الأمر؛ لأن الضمير عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل على الفعل نفسه. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/٨٤).

(٢) هي حرف بمعنى إن بدليل أنها لا محل لها.

(٣) البيت من الطويل، وقائله زهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة. وهو في حاشية ابن حمدون على لمكودي (٢/١٦١)، وسبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٤٤، ٤٥، ٤٦)، والكامل (٢/٨٧٨)، والجُمل (٢١٥)، وأمالي ابن الشّجريّ (٢/٥٧١)، والمغني (٤٢٦)، والجنى الدّاني (٦١٢)، والهمع (٤/٣١٩)، والأشمونيّ (٤/١٠)، والدّيوان (٢٨) الملحة شرح اللمحة (٢/٨٧٠).

(٤) في (ب) و(ج): ليكن.

(٥) قوله: (تعين) اعترض هذا بأنه لا يلزم، من انتفاء المحل، وجود الحرفية.



وَإِذْمَا، ....

الفعل من ضميرٍ، وكون[1] مهما لا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها هنا لو كان لها محل لا تكون إلا مبتدأ، والابتداء هنا متعذر؛ لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبرًا له، وإذا ثبت[2] أنها لا موضع لها، تعين كونها حرفًا[3].

وأجيب بأن اسم يكن مستتر، و«من خليقة» تفسير لـ «مهما»، كما أن ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ تفسير لما في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] و«مهما» مبتدأ والجملة خبر[4].

[إذما اسم]

(و) ليس منه (إذما) على الأصح أيضًا عند الجمهور[5]، بل هي ظرف زمان بمنزلة متى، فإذا قلت: إذما تقم أقم، فمعناه: متى تقم أقم.

واحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت اسمًا، والأصل عدم التغيير[6]،

---

(١) قوله: (كون) معطوف على خلو.

(٢) قوله: (وإذا ثبت... إلخ) بناء على أن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (٦٤/١).

(٣) انظر: شرح قطر الندي لابن هشام (٤٦).

(٤) انظر: شرح قطر الندي لابن هشام (٤٧).

(٥) انظر: الكتاب (٥٦/٣، ٥٧)، والمقتضب (٤٦/٢، ٤٧)، والكامل (٣٧٩/١)، والأُصول (١٥٩/٢)، والإيضاح (٢٥٢)، وشرح المفصّل (٤٦/٧، ٤٧)، وشرح الرّضيّ (٢٥٣/٢، ٢٥٤)، وشرح الكافية الشّافية (١٦٢٠/٣ ـ ١٦٢٢)، والارتشاف (٥٤٧/٢)، وتوضيح المقاصد (٢٣٩/٤)، والجنى الدّاني (١٩١)، والتّصريح (٢٤٨/٢)، والهمع (٣٢١/٤).

(٦) أي: الأصل بقاء الشيء على ما كان. انظر: شرح الفاكهي على الفاكهي بحاشية يس (٨٤/١).



....

والأصح أنها حرف كما قاله[1] سيبويه[2] وصححه ابن مالك[3]، وجرى عليه المصنف في الأوضح[4] والشذور وشرحه[5] بمنزلة «إن» الشرطية، وأن المعنى في المثال المذكور وإن[6] تقم أقم.

وأجيب عما تقدم بأن «إذ» قد سُلِبَ منها معناها الأصلي بعد دخول ما، فالتغيير قد تحقق قطعًا؛ بدليل أنها كانت للماضي[7] فصارت للمستقبل، واستعملت مع «ما»[8] الزائدة استعمالَ «إنْ» فكانت حرفًا[9].

قال المصنف في شرحه: وفي هذا الجواب نظر[10]، أي: لأنه لا يلزم

(١) في (ج): قال.

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/٥٦، ٥٧).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٦٢٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٩٨).

(٥) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (٤٢٤).

(٦) في (ب): إن.

(٧) قوله: (للماضي) أي: موضوعة له.

(٨) قوله: (واستعملت مع ما... إلخ) أي: على القول بالحرفية. وأما على القول بالاسمية فما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم، ونظر فيه بأن إذا في معنى الشرط، وهو للمستقبل، ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل إذا الموضوعة للماضي. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨٤).

(٩) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٨٤).

(١٠) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٤٣).



بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّة ....

من تغيير[1] زمانها انسلاخُها عن الاسمية إلى الحرفية[2].

[ما المصدرية حرف]

(بل) من الحروف[3] (ما المصدرية) في الأصح، وهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر[4]، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] أي: ودوا عنتكم، وقول الشاعر:[5]

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ[6] اللَّيَالِي ... وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

أي: يسر المرء ذهابُ الليالي.

(١) في (ج): تغير.

(٢) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٨٥).

(٣) في (ب): الحرف.

(٤) قوله: (التي تسبك مع ما بعدها) الأولى تسبك هي وما بعدها، وبعض قال: المسبوك ما بعدها بواسطتها، فلا تغفل. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (٦٤).

(٥) هذا البيت من الوافر، وهو بلا نسبه في: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٢)، الأشباه والنظائر (٣/٣٧)، والجنى الداني (٣٣١)، والدرر (١/١٤٢)، وشرح التسهيل (١/٢٢٥، ٢/١٠٥)، وشرح قطر الندى (٤١)، وشرح المفصل (٨/١٤٢، ١٤٣)، وهمع الهوامع (١/٨١).

الشاهد فيه قوله: (ما) فإنها حرف تسبك مع ما بعدها، وزعم الأخفش وابن السراج أن «ما» اسم بمعنى الذي، والجملة التي لا محل لها من الإعراب صلة. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٤٧، ٤٨).

(٦) في (ب): ذهاب.



وَلَمَّا الرَّابِطَةُ ....

والقول الثاني: أنها اسم بمنزلة الذي واقع[١] على ما لا يعقل، وهو الحدث[٢]، والمعنى: ودوا الذي عنتموه، ويسر المرء الذي ذهب[٣] الليالي، أي: الذهاب الذي ذهبه[٤] الليالي.

ورُدَّ هذا القول بأنه لم يُسمع[٥] «أعجبني ما قمته وما قعدته»، ولو صح ما ذُكِرَ[٦] لجاز[٧] ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً[٨].

[ما الرابطة]

(و) منه («لمَّا» الرابطة[٩]) لوجود شيء بوجود غيره[١٠] نحو: لما جاءني زيد أكرمته فإنها رابطة وجود الإكرام بوجود المجيء، فهو[١١] ـ عند

(١) قوله: (واقع) بالرفع صفة لاسم.

(٢) قوله: (الحدث) أي: المفهوم من الفعل الدال عليه تضمناً.

(٣) في (ب): ذهبه.

(٤) في (ج): ذهب.

(٥) قوله: (لم يسمع) سند للرد، وفيه إشارة إلى إمكانه وهو كذلك.

(٦) في (ج): ذكرته.

(٧) قوله: (لجاز) الظاهر لسمع بدل لجاز.

(٨) انظر: شرح ابن هشام على القطر (٤٨).

(٩) لتحقق مضمون الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الأولى، ارتباط سببية كحرف الشرط.

(١٠) وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب بالباء بدل الدال. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٦٦).

(١١) في (ب): فهي.

فِي الأَصَحِّ. وَجَمِيعُ الحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

سيبويه وجماعة[١] ـ حرف وجود لوجود[٢]، وقال الفارسي[٣] وجماعة: إنها ظرف[٤] بمعنى حين[٥].

فقول المصنف: (في الأصح) راجع للكلمات الأربع كما تقرر، وقد علمت أن الأصح في «إذما» أنها حرف، وخرج بـ«لمَّا» الرابطة «لمَّا» النافية؛ فإنها بمنزلة «لم» نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، و«لما» الإيجابية فإنها بمنزلة «إلا»، نحو قولهم: «عزمت عليك لما فعلت كذا»، أي: إلا فعلت كذا، أي: ما طلبت منك إلا فعلك، فهما حرفان باتفاق.

[بناء الحروف]

(وجميع الحروف مبنية)؛ لأنها لا تتصرف ولا يتعقب[٦] عليها من المعاني[٧] ما يحتاج معه إلى إعراب[٨]، وتقدم تعريف البناء لغة واصطلاحًا.

---

(١) انظر: الجنى الدّاني (٥٩٣)، وتوضيح المقاصد (٤/٢٣٩)، والهمع (٤/٣١٣)، والأشمونيّ (٤/٨).

(٢) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٤٨، ٤٩).

(٣) قوله: (وقال الفارسي) أي: تبعًا لابن السراج، وكذا ابن ابن جنى تبعًا لهما. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٦٦).

(٤) قوله (أنها ظرف) وهو المصحح.

(٥) قوله: (بمعنى حين)، وليس فيها معنى الشرط.

(٦) في (ب): تتعقب.

(٧) قوله: (المعاني) أي: المعاني التركيبية، وأما المعاني الإفرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى «مِن» فتعتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٢).

(٨) في (ج): الإعراب.

وَالكَلامُ: لَفْظٌ مُفِيدٌ.

[تعريف الكلام]

ولما أنهى[1] الكلام على الكلمة المفردة وبيان أنواعها شرع في المقصود الذي هو الكلام فقال: (والكلام لفظ[2]) أي: ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق[3][4]، وقد تقدم تعريفه عند قوله: (والكلمة)، ولو عبر بالقول كما عبر فيها كان أولى لما مر.

وسمي الصوت لفظًا لكونه يحدث لسبب[5] رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها؛ إطلاقًا لاسم السبب على المسبب[6]، قاله الفخر الرازي[7].

[معنى الإفادة]

(مفيد) أي: دال على معنى يحسن سكوت المتكلم [على ذلك

---

(١) في (ب): انتهى.

(٢) اللفظ لغة: الطرح والرمي، كقولهم: أكلت التمرة .ولفظت بالنواة. الكواكب الدرية للأهدل (١/١١).

(٣) سقط من (ب).

(٤) فإن قلت: إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجازٌ، فلا يحسن دخوله في التعريف. قلت: صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه الأصلي وهو الرمي مطلقًا، أو من الفم فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته؛ لعدم هجر النحاة معناه الأصلي وهو الإيجاد إنما هو في مجرد إطلاق المصدر وإرادة المفعول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١).

(٥) في (ب): بسبب.

(٦) قوله: (اطلاقًا لاسم السبب على المسبب) السبب هو الرمي، واسم السبب اللفظ، والمسبب هو الصوت. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٦٩).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩).



....

اللفظ، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر[1]، فعُلِمَ من تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج إلى قولهم: «المركب»؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب[2]، ولا إلى قولهم: «المقصود»؛ لأن حسن سكوت المتكلم][3] يستدعي أن يكون قاصدًا لما تكلم به[4].

[العلاقة بين اللفظ والإفادة]

وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه[5]، فيجتمعان في مثل زيد قائم، ويوجد اللفظ بدون الإفادة كما في المفرد، وتوجد الإفادة بدون اللفظ كما في الإشارة[6]، فيحترز باللفظ عن الدوال الأربع وهي: الإشارة[7] ....

---

(١) وحصول الفائدة للسامع متوقف على كون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملًا على المحكوم عليه، وبه.

(٢) أي: لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١/١).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٩/١، ٧٢)، شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢١/١).

(٥) ضابطه: أن يجتمعا في مادة وينفرد كل منهما في مادة أخرى كما في الإنسان والأبيض. انظر: حاشية البيجوري على السلم (٤٠).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢/١).

(٧) قوله: (الإشارة) وهي وإن كانت تسمى كلامًا عند الفقهاء حيث يصح البيع بها، ويحنث إذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بإشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم فلا تسمى كلاما عند النحاة.

....

والكتابة[1] والعقد[2] والنصب[3]، إذ كل منها مفيد وليس بلفظ.

ويحترز بـ«المفيد» عن المفرد والمركب غير المفيد، كالإضافي في نحو:[4] غلام زيد، والمزجي كبعلبك، والإسنادي المسمى به، كبرق نحْرُهُ.

ودخل في التعريف ما لا يجهل معناه[5] كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا، إلا أن يراد بـ«مفيد» المفيد بالفعل فلا يسمى كلامًا، وجرى عليه الشيخ خالد في شرح الأوضح وقال فيه: صور تأليف الكلام ستة[6]: اسمان، اسم وفعل[7]، فعل واسمان، فعل وثلاثة أسماء، فعل وأربعة أسماء، جملة القسم وجوابه، أو الشرط وجوابه[8]. انتهى.

---

(١) مثل الخط أن تكتب إلى شخص قام زيد، فإن المكتوب إليه فهم من الكتاب قيام زيد الذي هو الفائدة، وفهم أن الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر، فلا يسمى كلامًا عند النحاة.

(٢) قوله: (العقود) أي: التي اصطلحت عليها القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي بجميع أنواعها أي: فإنها وإن أفادت إلا أنها غير صوتٍ، أي: غير لفظٍ فلا تسمى كلامًا عند النحاة.

(٣) قوله: (النصب): هي بضم النون والصاد، وقد تسكن، وقد تفتح وتسكن الصاد، وهي مثل المحراب للقبلة، والخشبة التي توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها.

(٤) في (ج): كالإضافي نحو.

(٥) في (ب): معناه بالفعل.

(٦) قوله: (ستة) بقي سابعة وهي تألفه من اسم وجملة، وثامنة وهي تألفه من حرف واسم، نحو: ألا ماء؛ لأن ألا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظًا ولا تقديرًا، وتم الكلام حملًا على المعنى وهو أتمنى ماء. انظر: حاشية يس على الفاكهي على قطر الندى (١/٩٠).

(٧) في (ب): فعل واسم.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٢).



....

[التأليف]

والتأليف: وقوع الألفة[١] بين الجزأين، فهو أخص من التركيب؛ إذ هو ضم كلمة لأخرى فأكثر، فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي[٢].

[بعض القيود الزائد في التعريف]

قال في شرح التسهيل: وزاد بعض العلماء في حد الكلام أن يكون من ناطقٍ واحدٍ، احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلًا أو مبتدأ، [ويذكر الآخر فاعلَ ذلك الفعل أو خبرَ ذلك المبتدأ][٣]؛ لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدًا[٤].

وأجاب المستغني عن ذلك بأن كل واحد من المصطلِحَيْن، إذ[٥] اقتصر على كلمة واحدة اتكالًا على نطق الآخر بالأخرى، فمعناها[٦]

(١) المراد بالألفة مجرد ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة، كارتباط الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره، هكذا ينبغي أن يفهم. انظر: حاشية الألوسي على شرح ابن هشام على القطر (٧٢/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٣/١).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/١).

(٥) في (ب): إنما.

(٦) في (ج): فمعناه.



وَأَقَلُّ ائْتِلَافِهِ مِنْ اسْمَيْنِ كَـ«زَيْد قَائِمٌ»،

مستحضر في ذهنه، فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام، كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا: زيد، أي: المرئي زيد[1].

[تأليف الكلام من اسمين]

(وأقل ائتلافه) أي: الكلام خبرًا كان أو إنشاء؛ لأنه إن احتمل الصدق والكذب[2] فخبر، وإلا فإنشاء **(من اسمين)** حقيقةً، «كهيهات العقيق»، أو حكمًا **(كـ«زيد قائم»)**؛ فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد؛ بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه[3].

قال الشيخ خالد: فسقط ما قيل: «إن زيدًا قائم» ثلاثة أسماء، لا اسمان فقط[4].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد للمرادي (١/١٨٤).

(٢) قوله: (وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب) أي: جوز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه، أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسبها، فلا نقض بالأخبار التي لا يجوز العقل صدقها أو كذبها، كالأرض فوقنا والنار حارة، والمراد في التعريف الكلام المطابق، أو المعنى البديهي الذي يعرفه كل أحد وإن لم يعرف معنى الخبر لا الخبر المطابق للواقع. انظر: حاشية الشيخ يس على الفاكهي على القطر (١/٩١).

(٣) مثل: قم ونقوم فإن الضمير فيه كلمة برأسها بدليل أنه يبرز في التثنية والجمع. انظر: الكواكب الدية للأهدل (١/١٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/١٥٤).

أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ كَـ«قَامَ زَيْدٌ».

[تأليف الكلام من فعل واسم]

(أو) من (فعل واسم[1] كـ«قام زيد») وكذا نحو: «استقم»؛ إذ لا يشترط في جزأي الكلام أن يتلفظ بهما معًا، بل قد يتلفظ بأحدهما كهذا المثال، وقد لا يتلفظ بهما معًا[2]، كالمقدر بعد «نعم» في جواب من قال: «أقام[3] زيد[4]»؟؛ إذ الكلام هو المقدر بعدها[5].

[الإعراب لغة واصطلاحًا]

وهو لغة: البيان، واصطلاحًا: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا على القول بأنه معنوي.

وعلى القول بأنه لفظي: أثر ظاهر[6] في اللفظ، أو مقدر فيه يجلبه العامل في آخر الاسم الذي لم يشبه الحرف، أو في آخر الفعل المضارع الذي لم يتصل به نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد، والمراد بالظاهر: ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وبالمقدر: ما ينوى من

---

(١) أي: من فعل واسم ظاهرين.

(٢) معية لفظ لآخر بمعنى البعدية أو مع لا تقتضي الاتحاد في الزمن كما صرح به بعضهم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٩٣).

(٣) في (ب): قام.

(٤) أي: نعم قام زيد.

(٥) انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٩٣).

(٦) في (أ): وهو أثر ظاهر، وفي (ب): فهو.



وَأَنوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ

رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْو «زَيْدٌ يَقُومُ» وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ»، وَجَرٌّ فِي اسْمٍ نَحْو «بِزَيْد»، وَجَزْمٌ، ....

ذلك، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو: الفتى، والمراد بالأثر الظاهر: نفس الحركات الثلاث والسكون، وبالعامل: ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب، وبآخر الكلمة: ما كان آخرًا حقيقة كدال زيد، أو مجازًا كدال يد، وقد تقدم بعض ذلك.

[أنواع الإعراب]

والإعراب جنس وتحته أنواع، شرع المصنف في بيانها فقال: **(وأنواع الإعراب أربعة[١])** بالاستقراء **(: رفع[٢] ونصب[٣])** يشتركان **(في اسم وفعل)** فالرفع **(نحو: «زيد يقوم»)** فـ«زيد» مرفوع بالابتداء، و«يقوم» مرفوع بالتجرد، **(و)** النصب، نحو[٤]: **(«إن زيدًا لن يقوم»)** فـ«زيدًا» منصوب بـ«إن»، و«يقوم» منصوب بـ«لن»، **(وجر)** مختص بمعنى **(في اسم، نحو:)** «مررت **(بزيد)**» فـ«زيد» اسم مجرور بالباء، **(وجزم[٥])**

---

(١) لا زائد عليها إجماعًا. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢٠/١).

(٢) قوله: (رفع) بحركة أو حرف، وقدّمه؛ لأن الكلام لا يستغنى عنها. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢٠/١).

(٣) قوله: (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢٠/١).

(٤) كلمة نحو سقط من (ج).

(٥) قوله: (بجزم) بسكون ـ أي: حذف حركة ـ، أو حذف لحرف العلة من المعتل، والنون من الأفعال الخمسة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٩٥/١).



نَحْوُ «لَمْ يَقُمْ». فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ، ....

مختص[(١)] بمعنى في فعل، (نحو: «لم يقم») فـ«يقم» فعل مجزوم بـ«لم».

واختص الاسم بالجر[(٢)] لثقل الجر وخفة الاسم، ولم يدخله الجزم؛ لأن كل مجرور[(٣)] مخبر عنه في المعنى، والمخبر عنه لا يكون إلا اسمًا[(٤)].

واختص الفعل بالجزم لثقله[(٥)] وخفة الجزم، وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة فيه، فيحصل لكل صنفي[(٦)] المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب[(٧)].

[العلامات الأصول]

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول، وعلامات فروع نائبة عنها، وقد بدأ بالقسم الأول فقال: (فيرفع) كل من الاسم والفعل (بضمة، وينصب بفتحة، ويجر) الاسم (بكسرة، ويجزم) الفعل (بحذف حركة) على الأصل كما تقدم في الأمثلة المذكورة.

---

(١) ليست في (ب).

(٢) قوله: (بالجر) ذكر الجر هنا لكونه نوعًا من أنواع الإعراب خاص بالاسم.

(٣) قوله: (ولأن كل مجرور) أي: بحرف أو بالمضاف.

(٤) انظر: الفاكهي على القطر (١/٩٤، ٩٥).

(٥) قوله: (لثقله) أي: الفعل، وجه ثقل الفعل تركبه من الحدث والزمان قيل: ونسبة.

(٦) في (ب) و(ج): من صنفي.

(٧) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٩٥).



....

[الفرق بين العلامة وصاحبها]

فإن قيل: ما الفرق بين العلامة وصاحبها في قوله: (فيرفع بضمة... إلى آخره)[1]؟

فالجواب: أن العلامة هي الحركات والسكنات البنائية، وهي الضم والفتح والكسر والسكون، وذا[2] العلامات[3] هي الحركات [والجزمات الإعرابية، وهي الرفع والنصب والجر والجزم، فافترقا وإن اتحدا في الخارج كما في الحد والمحدود][4] والحاصل أن العلامة وصاحبها[5] متحدان ذاتًا مختلفان اعتبارًا، كالكسر والانكسار[6].

[العلامات الفروع]

ثم شرع في القسم الثاني وهو العلامات الفروع وهي عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة وهي: الواو، والألف، والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة: وهي الكسرة[7] والألف والياء وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة

(١) في (ج):... الخ.
(٢) في (ب): وذو.
(٣) في (ب) و(ج): العلامة.
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).
(٥) في (ب): وصاحبها هنا.
(٦) أي: وكالإيجاب والوجوب. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/١٦٣، ١٦٤).
(٧) في (ج): الكسر.



إِلَّا الْأَسْمَاءَ السِّتَّةَ، وَهِيَ أَبُوهُ وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ،

وهما الفتحة والياء، وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة أو حذف النون[1]، وهي منحصرة في سبعة أبواب خمسة في الأسماء، واثنان في الأفعال.

[الأسماء الستة]

وقد بدأ منها بأحد الخمسة[2] فقال: (إلا الأسماء الستة[3]) المعتلة المضافة (وهي: «أبوه» و«أخوه» و«حموها» و«هنوه»[4] و«فوه» و«ذو مال») أي: صاحبه، والحم[5] أقارب الزوج أبًا كان أو غيره، فلهذا أنث الضمير، وقد يطلق على أقارب الزوجة.[6]

[تعريف الهن]

والهن اسم يكنى به عن أسماء الأجناس[7][8]، وقيل: يختص بما

(١) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٧).

(٢) أي: بأحد الأبواب الخمسة في الأسماء.

(٣) فائدة: الأسماء الستة: علم بالغلبة على هذه الأمثلة، كلفظ العبادلة، والعشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وإن أطلقت على غيرهم فتوسع.

(٤) قوله: (هنوه) بفتح الهاء.

(٥) في (ج): والحمو.

(٦) وعليه فيضاف للذكر، ويقال حموه، أي: أقارب زوجته. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٩٨).

(٧) في (ب): عن الأجناس.

(٨) قوله: (عن أسماء الأجناس) كان ينبغي حذف أسماء؛ لأن ما ذكر كناية عن الأجناس=



فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِاليَاءِ، ....

يستقبح التصريح به[1]، وقيل: عن الفرج خاصة[2].

[إعراب الأسماء الستة]

(فترفع) كلها **(بالواو)** نيابة عن الضمة، **(وتنصب بالألف)** نيابة عن الفتحة، **(وتجر بالياء)** نيابة عن الكسرة، تقول: «جاء أبوه»، و«رأيت أباه»، و«مررت بأبيه»، وكذا تقول في الباقي.

واحترز بـ«ذو» بمعنى صاحب عن «ذو» بمعنى الذي، فإن الأشهر فيها «ذو» بالواو في جميع الأحوال.

[شرط إعراب الأسماء الستة]

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة كونها مفردة، فلو كانت مثناة[3] أعربت إعراب المثنى[4]، أو مجموعة أعربت إعراب الجمع،

= نفسها، **قال الجوهري**: الهن كناية، ومعناه شيء، تقول: هذا هنك أي: شينك، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بـ«ينكنى» أي: بدلًا عن أسماء الأجناس فصح كلام الشارح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٩).

(١) قوله: (عما يستقبح التصريح به) أي: فرجًا كان أو غيره.

(٢) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٩).

(٣) نحو: أبوان وأخوان وحموان، وبه استدل على أن لامه واو، وقيل: ياء من الحماية؛ لأن أحماء المرأة يحمونها، وذوا مال وهنوان وفوا الزيدين. انظر: حاشية يس على الفاكهي على قطر الندي (١/١٠٠).

(٤) فتعرب بالألف رفعًا، وبالياء جرًا ونصبًا، نحو: هذان أبوا زيد، ورأيت أبويه، ومررت بأبويه.

....

فإن كان جمع تكسير فبالحركات[(١)(٢)] على الأصل، تقول: «جاءني آباؤك» و«رأيت آباءك ومررت بآبائك»، وإن كان جمع تصحيح أعرب بالواو رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا، تقول: «جاءني أبون»، و«رأيت أبين»، و«مررت بأبين».

(قال المصنف في شرحه: ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم[(٣)(٤)(٥)].

وأن تكون مكبرة، فلو صغرت، أعربت بالحركات الظاهرة[(٦)]، [تقول: «هذا أبيك»، و«رأيت أبيك»، و«مررت بأبيك»][(٧)].

وأن تكون مضافة، فلو[(٨)] كانت غير مضافة، أعربت أيضًا بالحركات

---

(١) في (ج): فالحركات.

(٢) أي: الحركات الظاهرة.

(٣) قوله: «(ولم يجمع من هذا الجمع إلا الأب... إلخ») أي: في المشهور، وإلا فقد حكى هنون وذون، وثعلب في فم: فمون، قوله: «الحم» أي: فيقال: حمون، قال ابن مالك: لو قيل لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع، وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/٨٤).

(٤) انظر: شرح قطر الندي لابن هشام (٥٣).

(٥) في (ج): والحمو.

(٦) نحو: جاءني أُبَيُّكَ، ورأيت أُبَيَّكَ، ومررت بُأبَيِّك. انظر: شرح قطر الندي لابن هشام (١/٥٣).

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٨) في (ج): فإن.



....

الظاهرة[١]، تقول: «هذا أب»، و«رأيت أبًا»، و«مررت بأب».

ولهذا الشرط الأخير شرط وهو: أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم، فإن كان ياء المتكلم[٢]، أعربت أيضًا بالحركات، لكنها تكون مقدرة، تقول: «هذا أبي»، و«رأيت أبي»، و«مررت بأبي»، فيكون آخرها مكسورًا في الأحوال[٣] الثلاثة، والحركات مقدرة فيه، كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء، نحو: «أخي» و«غلامي».

(المذاهب النحوية في إعراب الأسماء الستة)

وقد ذكر في إعراب هذه الأسماء عشرة مذاهب بينها المرادي[٤] وغيره قال: وأقواها مذهبان:

أحدهما: ـ وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين: ـ أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف المذكورة، وأتبع منها ما قبل الآخر

---

(١) سقط من (ج).

(٢) قوله: (ياء المتكلم) التقييد بالمتكلم للإيضاح؛ لأن ياء المضاف لا تكون إلا له، قيل: وهذا الشرط بالنسبة لغير ذي؛ إذ هي ملازمة للإضافة لغيره، أعني اسم الجنس غالبًا، فلا حاجة إلى الاشتراط؛ لأنه تحصيل ما لم يحصل ولا يتأتى هنا، والسر في لزومها الإضافة إبهامها، وقيل: لأن في اسم الجنس نوع إبهام فيوافق شن طبقه، ثم اعلم أن المراد بالإضافة إلى غير الياء الإضافة ولو تقديرًا ليدخل نحو: خياشيم وفا أي: خياشم وفاها. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (٨٤/١).

(٣) ليست في (ب): الأحوال.

(٤) شرح المرادي على الألفية (٦٢/١، ٦٣).

وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ هَنٍ كَغَدٍ.

للآخر[(١)][(٢)].

ومذهب قطرب والزجاج وغيرهما أنها معربة بالحروف، **وقال ابن مالك في شرح التسهيل**: إن الأول أصحها، والثاني أسهلها وأبعدها[(٣)] عن التكلف[(٤)][(٥)].

[لغة النقص في هن]

(**والأفصح استعمال هنٍ**) منقوصًا (**كغدٍ**) فتحذف لامه[(٦)]، ويعرب بالحركات على النون، ولذلك أسقطه بعض النحاة وعد الأسماء خمسة،

---

(١) في (ب): الآخر.

(٢) فإذا قلت: قام أبو زيد فأصله أبوُ زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار أبُوُ زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت: رأيت أبَا زيد فأصله: أبَوَ زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وقيل: ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعًا لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفًا، قيل: وهذا أولى؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الإتباع، وإذا قلت: مررت بأبي زيد فأصله: بأبَوِ زيد فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصارت بأبِوِ زيد، فاستثقلت الكسرة على الواو، فحذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء؛ لسكونها بعد كسرة، كما قلبت في نحو: ميزان. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٦٢، ٦٣).

(٣) في (ب): فأبعدها.

(٤) انظر: شرح المرادي على التسهيل (١/٤٤).

(٥) قوله: (وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبَويه؛ فإن فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف؛ لحصول فائدة الإعراب بها مع بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعل الإعراب حرفًا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٧٤).

(٦) أي: وهي الواو. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦١).



تقول: «هذا هنُك»، و«رأيت هنَك»، و«نظرت إلى هنِك»، بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث.

[لغة النقص في الأب والأخ والحم]

ويجوز النقص في الأب والأخ والحم ومنه[1][2]:

بِأَبِـهِ اقْتَـدَى عَـدِيٌّ فِـي الكَـرَمْ وَمَـنْ يُشَـابِهْ أَبَـهُ فَمَـا ظَلَـمْ

ويجوز القصر[1] فيهن أيضًا، وهو أولى من النقص، كقول الشاعر[2]:

---

(١) في (ج): ومنه قوله.

(٢) قال العيني: قاله رؤبة، وأراد به عدي بن حاتم الطائي الصحابي الجليل رضي الله تعالى عنه، والمعنى أن عديًّا اقتدى بأبيه حاتم في الجود والكرم، فمن يشابه أباه ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء، لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء في محله، والظلم وضع الشيء في غير محله، وقد اقتبس الراجز فيه المثل السائر: (من أشبه أباه فما ظلم)، ثم قال: والباء في «بأبه» تتعلق بـ«اقتدى» قدم للاختصاص، و«أبه» منصوب بـ«يشابه»، والفاء جواب الشرط، وروي فمن بالفاء، ووجهه إن صح أن تكون للتعليل.

والشاهد فيه: أن الأب في الموضعين استعمل بحذف اللام معربًا بالحركات، وهذه لغة بعض العرب فعلى هذه التثنية: أبان والجمع أبون، وقيل: إن الأصل بأبيه وأباهن فحذفت الياء، والألف للضرورة. شرح الشواهد للعيني (١/٧٠)، وانظر ملحق دوان رؤبة (١٨٢)، والدرر (١/١٠٦)، وشرح التصريح (١/٦٤)، والمقاصد النحوية (١/١٢٩)، وتخليص الشواهد (٥٧)، وشرح ابن عقيل (٣٢)، وهمع الهوامع (١/٣٩)، وشرح الأشموني (١/٥٠)، وشرح الكافية الشافية (١/١٨٤)، واللمحة شرح الملحة (١/١٦٩)، وكتاب الأمثال لابن سلام ١٤٥، ٢٦٠، وجمهرة الأمثال (٢/٢٥٥)، وفصل المقال (١٨٥)، والفاخر (١٠٣، ٢٢٧)، والمستقصى (٢/٣٥٣).



....

إِنَّ أَبَاهَـــــا وَأَبَـــــا أَبَاهَـــــا قَــدْ بَلَغَــا فِــي المَجْــدِ غَايَتَاهَــا

وقول بعضهم(٣): «مكره أخاك لا بطل(٤)»، وصار هذا مثلًا يضرب لمن يحمد على ما ليس من شأنه، قيل: أول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة عليّ رضي الله(٥) عنهم فلما التقيا قال عمرو: «مكره أخاك لا بطل»، فأعرض عنه، فـ«أخاك» مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على الألف، و«بطل» معطوف على [«مكره»، و«مكره» اسم

---

(١) القصر بأن يكون بالألف مطلقًا.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٦٨)، ولأبي النجم العجلي في ديوانه (٢٢٧)، ولهما معا في شرح ابن الناظم (٢٠)، وشرح شواهد المغني (١/١٢٧)، والمقاصد النحوية (١/١٣٣، ٣/٦٣٦)، والدرر (١/٣٢)، ولرؤبة أو لرجل من بني الحارث في الخزانة (٧/٤٥٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٤٦)، وأسرار العربية (٤٦)، والإنصاف (١٨)، وتخليص الشواهد (٥٨)، والخزانة (٤/١٠٥، ٧/٤٥٣)، ورصف المباني (٢٤، ٢٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٠٥)، وشرح الأشموني (١/٢٩)، وشرح شذور الذهب (٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٨٥)، وشرح ابن عقيل (١/٥١)، وشرح المفصل (١/٥٣)، ومغني اللبيب (١/٣٨)، التصريح على التوضيح (١/٦٣).
الشاهد في موضعين: الأول أنه استعمل الأب مقصورًا وهو الذي أراد به الشراح هنا، الثاني: فيه استعمال المثنى بالألف في حالة النصب وهو قوله: (غايتاها)، وكان القياس أن يقال: (غايتيها)؛ لأنه مفعول بلغا. شرح الشواهد للعيني (١/٧٠).

(٣) الشاهد من الأمثال، وهو في الدرر (١/٣٢)، همع الهوامع (١/٣٩)، مجمع الأمثال (٢/٣١٨)، الفاخر (٦٢)، جمهرة الأمثال (٢/٢٤٢)، المستقصى (٢/٣٤٧)، كتاب الأمثال لابن سلام (٢٧١)، البيان والتبيين (١/١٦٢).

(٤) ذكر الأخ للاستعطاف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧١).

(٥) في (ب): الله تعالى.



وَالْمُثَنَّى ....

مفعول خبر مقدم، ولا يجوز أن يكون «مكره» مبتدأ، و«أخاك» نائب عن الفاعل سد مسد الخبر؛ لعدم اعتماده على][1] نفي أو استفهام عند جمهور البصريين، وإن أجازه الأخفش والكوفيون[2].

ضابط

ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو لازمة قبلها ضمة، ولا يحتاج أن يقال[3] إلا الأسماء حالة[4] الرفع؛ لأن الواو فيها ليست لازمة[5].

[المثنى]

ثم شرع في الباب الثاني من الخمسة فقال: (و) إلا (المثنى) وهو[6] «ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين[7]»، فـ«ما وضع» جنس، و«لاثنين» فصل أول مخرج لما وضع لأقل كـ«رجلان»[8] أو أكثر

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣).

(٣) في (ج): إلى أن يقال.

(٤) في (ب): الأسماء الستة حال.

(٥) انظر: نور السنجية (٨٨).

(٦) هذا تعريف المثنى اصطلاحًا، وأما لغة فهو المعطوف كثيرًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٥).

(٧) المراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ، فسقط ما قيل من أن هذا الحد غير مانع؛ لشموله، نحو: العمرين فإنه لا يغني عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال: أبو بكر وعمر. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٧).

(٨) في (ج): كرجل.

كَالزَّيْدَان ....

كـ«صنوان[1]»، و«أغنى عن المتعاطفين» فصل ثان مخرج لنحو: «كلا» و«كلتا» و«اثنين» و«اثنتين»[2] و«شفع» و«زوج» و«زكًا» بالتنوين اسم لشيئين[3].

ودخل فيه تثنية المفرد المذكر اسمًا كان أو وصفًا، (كـ«الزيدان المسلمان»)، والمؤنث كذلك نحو: «الهندان المسلمتان»، وتثنية الجمع المكسر كـ«الجمالان»، وتثنية اسم الجمع كـ«الركبان»، وتثنية اسم الجنس كـ«الغنمان»، وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء[4] أول أحواله وهو الرفع[5].

[شرط التثنية]

ويشترط في كل ما ثني عند الأكثرين ثمانية شروط[6]:

---

(١) ومنه: ﴿ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤]؛ لأن المعنى كرات كثيرة إذ البصر لا ينقلب خاسئًا وهو حسير من مرتين بل مرات فليس مثنى بل ملحق بالمثنى كلبيك وسعديك. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٧).

(٢) في (ب): واثنتين.

(٣) قال يس: بناء على قول البدر ابن مالك أنهما يدلان على اثنين، وفيه نظر؛ لأنهما يصدقان على اثنين لا يدلان عليهما؛ لأن شفعًا مقابل لفرد، وهذا أعم من اثنين، والأعم يصدق على الأخص ولا يدل عليه، فخرجا بالفصل الأول. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٧).

(٤) في (ب) و(ج): الشيء في.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٤).

(٦) قيل بقي عليه شرطان آخران: =

....

أحدها: الإفراد، فلا يثنى المثنى ولا المجموع جمع تصحيح[1] ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد كـ«مساجد» و«مصابيح».

الثاني: الإعراب، فلا يثنى المبني، وأما نحو: «ذان» و«تان» و«اللذان» و«اللتان» فصيغ موضوعة للمثنى[2]، وليست مثناة حقيقة[3] على الأصح عند جمهور البصريين[4].

الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد[5] اتفاقًا، ولا

= أحدهما: أن يكون فيه فائدة، فلا يثنى كل ولا يجمع؛ لعدم الفائدة فيهما، وكذا الأسماء المختصة بالنفي كأحد وغريب؛ لإفادتهما العموم، وكذا اسم الشرط وإن كا معربًا؛ لإفادته ذلك.

ثانيهما: أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع «أفعل من»؛ لأنه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون إلا على لغة: أكلوني البراغيث. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٧).

(١) لأن ذلك يستلزم اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، ومنهما ما يسمى بهما إذا أعرب إعرابهما للزوم المحذور فيه، فإن أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف فنقول: رجلان ويدان، رجلانان ويدانان؛ لأنه لا يخرج عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة أحرف، وإن اجتمع في آخره أربع زوائد، بخلاف ما تجاوز خمسة أحرف، فإنه يخرج عن منهاج كلامهم مع اجتماع ما ذكر، نحو: مستخرجان، وإن جاوز الأصول لم يجتمع في آخره ذلك. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٨).

(٢) أي: موضوعة للاثنين. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٢٢١)

(٣) وإنما هي على صورة المثنى.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٢٠).

(٥) نحو: تأبط شرًا.



مزج على الأصح[١]، وأما المركب تركيب إضافة من الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه[٢].

الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم باقيًا على علميته، بل يُنَكَّر ثم يثنى[٣][٤].

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب، **قال النووي**: التغليب يقع في شيئين مختلفي اللفظ، فيغلب

---

(١) المخالف في ذلك هم الكوفيون ومن تبعهم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٠٨/١).

(٢) وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فيقولون: أبو البكرين، وآباء البكرين، وتوصل إلى تثنية ما منع منه وجمعه بذوا وذوو.
قال الرضي: وإضافة ذو ههنا ومتصرفاته من إضافة المسمى إلى الاسم كما في ذات مرة، واستشكل بما تقرر من أن ذو لا تضاف إلا إلى اسم جنس، فينبغي التوصل بتثنية صاحب وجمعه، وذكر الجوهري أنه يتوصل إلى التثنية بـ«كلا» وإلى الجمع بـ«كل». انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٠٨/١).

(٣) ولذلك لا تثنى الكنايات عن الأعلام، نحو: فلان وفلانة؛ لأنها لا تقبل التنكير. انظر: شرح الألفية للمرادي (٧٠/١).

(٤) ولهذا كان الأجود أن يحلى بأل عوضًا عما سُلِبَ من تعريف العلمية وإن اختلف التعريفان؛ لأن غاية المجهود في الخلاص من التنكير الشنيع، وطريق تنكيره أن يؤول بواحد من الأمة المسماة به، أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك نحو: قولهم لكل فرعون موسى، والطريق الثاني: لا يجري في أعلام الأجناس؛ لأن من شرطه أن يوجد اشتراك في التسمية، والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه إلا أن يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ثم ورد الاستعمال فيه مراد به واحد من المسميين به. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٠٩/١).



فَيْرفَعُ بالأَلِفِ، ....

أحدهما على الآخر إما لشرف[1]، أو خفة[2]، أو شهرة، أو غير ذلك.

السادس: اتفاق المعنى، فلا يثنى المشترك[3] ولا الحقيقة والمجاز، وأما قولهم: «القلم أحد اللسانين» فشاذ[4].

السابع: أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته[5]، فلا يثنى سواء؛ لأنهم استغنوا بتثنية «سِي» عن تثنيته، فقالوا: «سِيَّان»، ولم يقولوا: «سواءان»[6].

الثامن: أن يكون له ثان في الوجود، فلا تثنى «الشمس» ولا «القمر»، وأما قولهم: «القمران» للشمس فمن باب التغليب كما مر[7].

[لغات أخرى في المثنى]

فإذا اجتمعت هذه الشروط فهو مثنى حقيقة، **(فيرفع بالألف)** نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء، كما سيأتي نيابة عن الكسرة والفتحة على اللغة المشهورة.

---

(١) أي: فضل إحدى الكلمتين على الأخرى.

(٢) أي: خفة لفظ إحدى الكلمتين على الأخرى.

(٣) كعين الذهب وعين الإنسان.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٢٠).

(٥) الأولى أن يقال: وأن لا يستغنى بغيره عن تثنيته. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٩).

(٦) أي: في الكثير فلا ينافي أنه سمع سواءان. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (١/٢٢٢).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٢٠، ٢٢١).



وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ ....

ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال الثلاثة[1]، ويعربه بحركات مقدرة على الألف.

ومنهم من يلزمه الألف دائمًا، ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراء للمثنى مجرى المفرد[2]، حكى[3] الشيباني[4]: «هذانُ خليلانُ» بضم النون فيهما، وعليه قول الشاعر[5]:

.... مِـــنْ بَعْـــدِهَا لَـــمْ تَـــنَمِ العَيْنَـــانُ

بضم النون.

[الباب الثالث: جمع المذكر السالم]

ثم شرع في **الباب الثالث** من الخمسة فقال: (و) إلا (**جمع المذكر السالم**) وهو ما سلم[6] فيه بناء مفرده مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون

(١) وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى، وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل أئمة اللغة. انظر: شرح المرادي على الألفية (٧٤/١).

(٢) تقول: جاء الزيدان بضم النون، ورأيت الزيدان بفتحها، ومررت بالزيدان بكسرها، وهي لغة قليلة جدًا، والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى كالوصفية في نحو: صالحان. الصبان على الأشموني (٧٩/١).

(٣) في (ج): وحكى.

(٤) هو أبو عمرو الشيباني كما في شرح التسهيل لابن مالك (٧٣/١).

(٥) البيت لم أعثر عليه، مع طول البحث عنه.

الشاهد فيه قوله: (العينان) حيث ضم النون، وخرجت على لغة لزوم الألف وإجراء الحركات على النون إجراء له مجرى المفرد.

(٦) قوله: (ما سلم) أي: سلم لفظًا أو تقديرًا، فخرج به جمع التكسير المتغير واحده لفظًا=



كَالزَيْدونَ فِيرْفَعُ بِالوَاوِ، ويُجَرَّان وَيُنْصَبَانِ بِاليَاءِ.

في حالة الرفع، والياء والنون في النصب والجر، وذلك **(كالزيدون)** من الأسماء والمسلمون من الصفات، وأتى بالمثال مع الجار مرفوعًا؛ لأنه أول أحواله وهو الرفع كما مر، ومن ذلك القراءة الشاذة: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبُولَهَبٍ﴾ [المسد: ١][(١)].

(فيرفع بالواو[(٢)]) المضموم ما قبلها لفظًا، كالمثال المذكور، أو تقديرًا نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥][(٣)] نيابة عن الضمة.

ولما اشترك المثنى والجمع في حالتي الجر والنصب جمعهما فقال: **(ويجران وينصبان بالياء)** لكن في المثنى ما قبل الياء مفتوح، وفي الجمع مكسور لفظًا كالزيدين، أو تقديرًا، كالمصطفين، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، وإنما جعلت الياء علامة لهما حملًا

= كرجال أو تقديرًا؛ كصنوان، والمراد مع سلامة ما ذكر لغير إعلال؛ لئلا يخرج منه ما تغير فيه واحده للإعلال، نحو: قاضون والأعلون. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١١٠).

(١) قال السمين الحلبي: وقُرِئ: يدا أبو لَهَبٍ بالواوِ في مكانِ الجرِّ. قال الزمخشري: كما قيل: عليُّ بن أبو طالب، ومعاويةُ بنُ أبو سفيان، لئلا يتغيَّرَ منه شيءٌ فيُشْكِلَ على السامعِ. انظر: الدر المصون (١٣/١٤٣).

(٢) قوله: (وارفع بواو) أي: ظاهرة كما في الزيدون، أو مقدرة كما في صالحوا القوم، أو منقلبة إلى الياء كما في مسلمي على التحقيق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٩).

(٣) الأعلون أصله الأعليون، والياء مبدلة من الواو؛ لأنه من العلو. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/٩٣).



للنصب على الجر دون الرفع ؛ لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة يستغنى عنه ، بخلاف الرفع فإنه عمدة الكلام ، وإنما خصوا المثنى بالألف والجمع بالواو في الرفع ؛ لأن المثنى أكثر دورانًا في الكلام من الجمع ، والألف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليها ، فجعلوا الخفيف في الكثير ، والثقيل في القليل.

[شرط الجمع]

ويشترط في كل ما جمع هذا الجمع من اسم أو صفة ثلاثة شروط:

أحدها: الخلو من تاء التأنيث[1] ، فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء نحو: طلحة ، ولا من الصفات نحو علَّامة[2] ؛ لئلا يجتمع فيها[3] علامتا التأنيث والتذكير ، ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها.

الثاني: أن يكون لمذكر[4] ، فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو:

---

(١) قوله: (الخلو من تاء التأنيث) ما لم تكن عوض فاء أو لام ، وأما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة ، فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همز الممدودة واوًا ، وإنما اشترط الخلو من تاء التأنيث ؛ لأنها إن حذفت في الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه ، وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ، ووقوع تاء التأنيث حشوًا ، وإنما اغتفروا وقوعها حشوًا في التثنية ؛ لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها ، فلو حذفوا التاء لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه ، بخلاف جمعه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٠ ، ٨١).

(٢) قوله: (علَّامة) بتشديد اللام.

(٣) في (ب) و(ج): فيهما.

(٤) قوله: (لمذكر) أي: مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ ، فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين ، وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنث.



زينب ولا صفة المؤنث[1] نحو حائض؛ لئلا يلتبس جمع المذكر السالم بجمع المؤنث، فلو كان[2] نحو: زينب علمًا لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس، ولو كان نحو زيد علمًا لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم.

الثالث: أن يكون لعاقل[3]، فلا يجمع هذا الجمع نحو: واشق علمًا لكلب، وسابق صفة لفرس؛ لعدم العقل، فلو كان واشق علمًا لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع[4].

فهذه الشروط الثلاثة للاسم والصفة وينفرد كل منهما بزيادة على ذلك، فيشترط في الاسم: أن يكون علمًا غير مركب تركيبًا إسناديًّا[5]، ولا مزجيًّا فلا يجمع الإسنادي نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ» علمًا[6]، ولا المزجي نحو: معدي كرب وسيبويه[7]، وأما المركب تركيب إضافة فإنه يجمع أول

---

(١) في (ج): ولا صفته.

(٢) في (ج): كان علم المؤنث.

(٣) المراد مذكر عاقل ولو تنزيلًا، والمراد ما شأن جنسه العقل، فدخل الصبي غير المميز والمجنون.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨).

(٥) فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي بالإسنادي أو المزجي قيل: ذوا كذا، وذوو كذا من إضافة المسمى للاسم كذات مرة وذات يوم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨١).

(٦) قال في التصريح: اتفاقًا؛ لأن المحكي لا يغير. (١/٦٨).

(٧) قال في التصريح: على الأصح فيهما. (١/٦٨).



المتضايفين ويضاف للثاني، فيقال في غلام زيد علمًا: غلامو زيد، وغلامي زيد[1].

وفي الصفة[2]: أن تقبل التاء[3]، كقائم ومذنب، تقول: قائمون ومذنبون، فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة؛ لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة، لا لقصد معنى التأنيث، أو لا[4] تقبل التاء، ولكنها تدل على التفضيل، نحو: أفضل، تقول: أفضلون، فلا يجمع هذا الجمع نحو: جريح[5] وصبور[6]، وسكران وأحمر؛ لأنها لا تقبل التاء، ولا تدل على تفضيل؛ لأن جريح وصبور مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وسكران مؤنثه سكرى، وأحمر مؤنثه حمراء[7]، لكن سمع عانسون، جمع عانس، مع أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوج[8]، وسمع أيضًا أسودون وأحمرون، وقرأ الحسن: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ

---

(١) بكسر الدال فيهما. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨).

(٢) قوله: (وفي الصفة) أي: فيشترط في الصفة.

(٣) قوله: (التاء) أي: الموضوعة للتأنيث.

(٤) أي: أو صفة لا تقبل التاء... إلخ.

(٥) قوله: (جريح) أي: بمعنى مجروح.

(٦) قوله: (صبور) أي: بمعنى صابر.

(٧) فلا يقال: جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون، كما لا يقال: جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات، فلو جعلت أعلامًا جاز الجمعان. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨).

(٨) سواء كان ذكرا أو أنثى.



وَكِلا وَكِلتَا مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى ،

الشَّيَاطُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٠][١] ، فهذه على خلاف القياس تحفظ[٢] ولا يقاس عليها.

[ملحقات المثنى والجمع]

وقد ألحق بكل من المثنى والمجموع في الإعراب ألفاظٌ تشابههما في الدلالة على معناهما ، وإن لم تكن[٣] منهما ؛ لفقد ما شُرِطَ فيهما ، فألحق بالمثنى أربعة ألفاظ ، اثنان بشرط ، واثنان بغيره.

[إعراب كلا وكلتا]

وقد بدأ بالأول فقال: (وكلا وكلتا[٤] مع المضمر[٥] كالمثنى) ، تقول: جاءني الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، ورأيت الرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما ، ومررت بالرجلين كليهما ، وبالمرأتين كلتيهما ، فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة[٦] ، وكانا معربين

---

(١) انظر: البحر المحيط (٨/١٩٦).

(٢) في (ب): يحفظ.

(٣) في (ب): يكن.

(٤) هما مفردان لفظًا مثنيان معنى ، وألف «كلا» من أصل الكلمة ، وألف «كلتا» للتأنيث ، كـ «حبلى» وتاؤها بدل من الواو المبدلة ألفًا في «كلا» ، والأكثر مراعاة لفظهما في الإفراد ، وقد يراعي معناهما وتجب إضافتهما إلى كلمة معرفة دالة على اثنين. انظر: الكواكب الدرية (١/٣٨).

(٥) في القطر المطبوع: الضمير. (٤)

(٦) قوله: (في الأحوال الثلاثة) أي: في حال الرفع والنصب والجر ، فالإعراب بحركة مقدرة=



وَكَذَا اثْنَان وَاثْنَتَانِ مُطْلَقًا وَإِن رُكِّبَا، ....

بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور، تقول: جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين، وكلتا[1] المرأتين، ومررت بكلا الرجلين، وبكلتا[2] المرأتين.

[اثنان واثنتان]

ثم شرع في الثاني فقال: (**وكذا اثنان**[3] **واثنتان**[4]) في لغة الحجازيين، وثنتان في لغة التميمين، فيعربان[5] كالمثنى بالألف والياء (**مطلقًا**[6]) سواء أفردا[7]، أو ركبا مع العشرة كما قال: (**وإن رُكِّبَا**) أو أضيفا[8] إلى ظاهرٍ، أو مضمر، تقول: جاءني اثنان واثنتان، ورأيت اثنين

= في تلك الألف مراعاة لجانب لفظهما الذي هو الأصل، وأعربا في حالة الإضافة إلى الضمير بالحروف مراعاة لمعناهما. انظر: الكواكب الدرية (٣٩/١).

(١) في (ب): وكلا.

(٢) في (ج): وكلتا.

(٣) اثنان للمذكر.

(٤) اثنتان بالألف قبل المثلثة لغة أهل الحجاز للمؤنثين، وثنتان بحذف الألف من أوله لغة على لغة أهل تميم. انظر: الكواكب الدرية (٣٨/١).

(٥) في (ب) و(ج): يعربان.

(٦) لأن وضعهما وضع المثنى لفظًا ومعنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد؛ إذ لا يقال: اثن، ولا اثنة. انظر: الكواكب الدرية (٣٨/١).

(٧) قوله: (سواء أفردا) هذا إما من استعمال المشترك في معنييه وهو جائز عند الإمام الشافعي أو بالمعنى اللغوي، أي: أفردا عن العشرة والمضاف إليه، أو عمومِ المشترك بقرينة ما بعد، أي: أنهما معربان بهذا الإعراب في جميع استعمالاتها، وليس إعرابها مشروطًا بأي شرط.

(٨) في (ب): وأضيفا.



وَأُولُو وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ ....

واثنتين، ومررت باثنين واثنتين، وتقول: جاءني اثنا عشر رجلًا، واثنتا عشرة امرأة، ورأيت اثني عشر رجلًا، واثنتي عشرة امرأة، ومررت باثني عشر رجلًا، وباثنتي عشرة امرأة، وتقول: اثنا أخويك، واثنتا أختيك، فيما[1] أضيفا إلى ظاهر، أو اثناهم واثنتاهن[2] فيما إذا أضيفا[3] إلى مضمر[4].

[ملحقات الجمع]

وألحق بالجمع أربعة أنواع أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح:

النوع الأول: أسماء جموع

(و) هي **(أولوا)** بمعنى أصحاب اسم جمع[5] لا واحد له من لفظه، بل من معناه، وهو ذو بمعنى صاحب، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

(وعشرون وأخواته) وهو سائر العقود إلى التسعين[6]، وكلها في

---

(١) في (ب) (ج): فيما إذا.

(٢) في (ج): واثناهن.

(٣) ليست في (ب).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٧).

(٥) قوله: (لأنه اسم جمع) أي: لذي، ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين إلى الجارة في الرسم نصبًا وجرًا، وحمل عليهما الرفع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٣/١).

(٦) قوله: (إلى التسعين) الغاية داخلة.



وَعَالَمُونَ ....

التنزيل قال الله تعالى[1]: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ﴾ [ص: ٢٣][2].

قيل: لو كان عشرون وأخواته جمعًا[3] للزم إطلاق ثلاثين مثلًا على تسعة؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، فيكون[4] ثلاث ثلاثات، ووجوب[5] دلالة عشرين[6] على ثلاثين كذلك.[7]

(وعالمون) اسم جمع عالَم بفتح اللام فيهما، وليس جمعًا له؛ لأن العالم عامٌّ في العقلاء وغيرهم، والعالِمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعًا لما هو أعم منه، قاله ابن مالك[8]، وتبعه المصنف[9]، وذهب

---

(١) في (ج): قال تعالى.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩).

(٣) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا معناه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٣).

(٤) في (ب) و(ج): فتكون.

(٥) في (ب): ووجود.

(٦) في (ج): عشرون.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٩).

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٩٣).

(٩) أوضح المسالك لابن هشام (١/٥٢).



وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ ....

كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع، ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع، فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم، وهو ظاهر كلام الجوهري، وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط، وهم الإنس والجن والملائكة(١).

والنوع الثاني: جموع تصحيح لم تستوف(٢) الشروط المتقدمة

في الاسم والصفة، (و) هي (أهلون) جمع أهل(٣) وهو العشيرة.

(ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير(٤)؛ لأن أهلًا ووابلًا ليسا علمين ولا صفتين، ولأن وابلًا لغير عاقل، وقد تقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعَلَم من يعقل أو صفته.

فائدة

وقع جمع أهل في التنزيل دون وابل، قال الله تعالى(٥): ﴿شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ﴾ [المائدة: ٨٩]،

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩).

(٢) في (ب): يستوف.

(٣) وليس بعلم ولا بصفة، وأما قولهم في وصف الله تعالى: الحمد لله تعالى أهل الحمد، فأهل فيه بمعنى المستحق. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/٤٠).

(٤) الغزير: الكثير.

(٥) في (ب): قال تعالى.



وَأَرَضُونَ وَسِنُونَ وَبَابُه ....

﴿إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا﴾ [الفتح: ١٢].

والنوع الثالث: جموع تكسير

وهي ما تغير فيها واحدها[١] (و) هي (أرضون) ـ بفتح الراء، ويجوز إسكانها في الشعر[٢] ـ جمع أرض بسكونها[٣] وعلى كلا الحالين هي جمع لما لا يعقل.

(وسنون) ـ بكسر السين ـ جمع سنة ـ بفتحها ـ اسم للعام، ولامها واو أو هاء؛ لقولهم: سنوات وسنهات[٤]، قال تعالى: ﴿كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢][٥]، فجر بإضافة عدد إليه، وعلامة جره الياء.

(وبابه) الجاري على سننه، وهو كل اسم ثلاثي[٦] حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسّر[٧]، كعضة وعضين، قال الله

---

(١) في (ب) و(ج): بناء واحدها.

(٢) قال الصبان: قال شيخنا: وتسكينها ضرورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٠).

(٤) قوله: (سنوات أو سنهات) أو للتخيير لا للشك لثبوت أصالة كل منهما بدليل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٤).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٠).

(٦) قوله: (اسم ثلاثي) ذكر ستة قيود: كون الاسم ثلاثي، الحذف منه، وكون المحذوف لام، والتعويض عنه، وكون العوض هاء التأنيث، وعدم التكسير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٤).

(٧) قوله: (ولم تكسر) أي: تكسيرًا تعرب معه بالحركات وإلا فسنون جمع تكسير،=



. . . .

تعالى[1]: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، فهو مفعول ثان لـ «جعلوا»، وعلامة نصبه الياء، إذ أصل «عضة» عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان، فلامها هاء.

وعزة وعزين وهي ـ بكسر العين المهملة وفتح الزاي ـ الفرقة من الناس، أصلها عزي فلامها ياء قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]، وهو منصوب صفة لـ ﴿مُهْطِعِينَ﴾، وعلامة نصبه الياء[2].

وثبة وثبين وهو ـ بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة ـ الجماعة[3] أصلها: «ثبو» فلامها واو[4]، وخرج بذلك نحو: تمرة؛ لعدم الحذف، ونحو: عدة وزنة؛ لأن المحذوف الفاء[5]، أصلها وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها، ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء[6].

= وإنما اشترط انتفاء التكسير؛ لأنه إذا كسر ردت لامه المحذوفة، والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جَبْرُ حذف لامه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٤).

(١) في (ب): قال تعالى.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧١).

(٣) قوله: (الجماعة) أي: لا وسط الحوض؛ لأن ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح؛ لأنها محذوفة العين، لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٥).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧١).

(٥) أي: لا اللام.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧١).



....

ونحو: اسم وأخت وبنت؛ لأن العوض فيهن غير الهاء[1]؛ إذ المعوض في الأول الهمزة؛ إذ أصله سمو، وفي الثاني والثالث تاء التأنيث؛ إذ أصلهما أخو[2] وبنو[3][4].

[الفرق بين تاء التأنيث وهائه]

والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن الأولى لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة، والثانية يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة[5].

ونحو: شاة وشفة؛ لأنهما وإن كانا محذوفي اللام معوضًا عنها هاء التأنيث قد كسر[6] الأولى على شياه بالهاء؛ إذ أصل شاه شَوْهَه بسكون الواو، فلما التقت الواو والهاء[7] لزم انفتاحها، فانقلبت ألفًا، فصارت شاهه، فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث، وأصل شياه شواه، قلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها[8].

---

(١) أي: العوض عن اللام المحذوفة غير الهاء.

(٢) قوله: (أُخْو) بضم الهمزة وسكون الخاء، وقيل: بفتحتين كالمذكر.

(٣) قوله: (بِنْو) بكسر فسكون، وقيل: بفتحتين كالمذكر.

(٤) أي: فحذفت لامهما، وعوض منها تاء التأنيث لا هاء التأنيث.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٢).

(٦) أي: كسرًا يعرب بالحركات.

(٧) في (ب): لقيت الواو الهاء.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٢).

وَبَنُونَ وعِلِّيُّونَ ....

والثانية على[1] شفاه بالهاء؛ إذ أصل شفة شفهة؛ حذفت لامها وهي الهاء أيضًا، وعوض عنها هاء التأنيث[2].

(وبنون) جمع ابن، وقياس جمعه جمع السلامة ابنون، كِما يقال في تثنيته: ابنان[3].

(و) النوع الرابع: ما سمي به من هذا الجمع

المستوفي للشروط ومما ألحق به، فمن الثاني **(عليون)**، سمي به أعلى الجنة قال الله تعالى: قال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨][4][5]، وهو في الأصل جمع عِلِّي بكسر العين واللام مع تشديدها[6].

---

(١) أي: كسرت على... إلخ.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٢).

(٣) ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية، ولعلها ثقل الانتقال من الكسر إلى الضم؛ لأن السكن غير حصين، وفيه نظر؛ لأن الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو امشوا، وأجيب بأن الضمة في امشوا عارضة ليس بها اعتداد، وقيل: لو حذف الألف من ابنان، وقيل: بنان لالتبس ببنان الأصابع. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١٠١).

(٤) وعلى هذا التفسير يحتاج إلى تقدير مضاف في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ﴾ [المطففين: ٢٠] أي: في محل كتاب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٣).

(٥) في (ج): ﴿إن الأبرار لفي عليين﴾.

(٦) وكذالك بتشديد الياء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٣).



وَشِبْهُهُ كَالجَمْعِ . وَأَوْلَاتُ ....

(وشبهه) أي: عليون مما سمي به، ومن الأول زيدون[1] وشبهه مسمى به شخص، فجميع هذه الأنواع الأربعة (كالجمع) السالم[2] في إعرابه بالحروف.

[جمع المؤنث السالم والملحق به]

ثم شرع في الباب الرابع من الخمسة وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين[3] وما ألحق به.

وقد بدأ بالثاني وكان الأولى أن يبدأ بالأول، فقال: (و) إلا (أولات) يعني مما ألحق بما جمع بألف وتاء: أولات، وهو اسم جمع بمعنى ذوات، لا واحد له من لفظه، بل من معناه وهو ذات[4]، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ[5] حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦] فأولات خبر كان[6] وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها.

---

(١) في (ب): نحو زيدون.

(٢) في (ب) و(ج): للمذكر السالم.

(٣) ليست في (ب) ولا (ج).

(٤) فذات هو المؤنث نظير أولي في المذكر إلا أن أولي مختص بالعاقلين، بخلاف أولات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٣).

(٥) قوله: (أُوْلَٰتِ) أصله بفتح الواو ثم نقل إلى فعل بالضم توصلًا لما يأتي، ثم نقلت ضمة الواو إلى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٣).

(٦) في (ج): كنّ.



وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيْدَتَيْنِ وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا فَيُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ، نَحْوُ: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢٢]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣].

ثم شرع في الأول فقال: (وما جمع بألف وتاء مزيدتين) وبعضهم يعبر عن ذلك بجمع المؤنث السالم، وهذه العبارة أولى لشمولها ما كان مسمى به مؤنثًا بالمعنى فقط، كهندات، أو بالتاء دون المعنى كطلحات، أو بالتاء والمعنى كفاطمات، أو بالألف المقصورة، كحبليات أو الممدودة، كصحراوات، أو مذكرًا، كإصطبلات[1]، سلمت فيه بنية واحده، كضخمة وضخمات، أو تغيرت، كسجدة وسجدات.

(و) مما ألحق به أيضًا (ما سمي به منهما) أي: من أولات ومما جمع بألف وتاء مزيدتين، كعرفات فإنه علم لموضع الوقوف، وأذرعات[2] فإنه علم على قرية من قرى الشام، (فينصب) كل ذلك (بالكسرة) على خلاف الأصل نيابة عن الفتحة، مثال ما جمع بألف وتاء[3] (نحو: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢٢]، (و) قوله تعالى: (﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾) [الصافات: ١٥٣]، فـ«السماوات والبنات»: مفعولان منصوبان بالكسرة، وأما الرفع

---

(١) «الإصطبل» للدواب معروف عربيي، وقيل: معرب وهمزته أصل؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربع من أولها إلا إذا جرت على أفعالها، والجمع إصطبلات. انظر: المصباح المنير (١/١٦).

(٢) قوله: (أذرِعات) بكسر الراء وفتحها، وهما لغتان، والكسر أشهر. انظر: القاموس: ذرع (٩٢٦).

(٣) في (ب): والتاء.

وَمَا لَا يَنْصَرِفْ ....

والجر[١] فبالضمة والكسرة على الأصل، مثال[٢] ما ألحق به: رأيت عرفات، وسكنت أذرعات، فهما منصوبان بالكسرة، خرج بذلك ما إذا كانت التاء أصلية والألف زائدة كـ«أبيات» جمع بيت، أو كانت الألف أصلية والتاء زائدة، كقضاة جمع قاض؛ إذ أصله قضية تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فالألف فيه أصلية لكونها منقلبة عن أصل؛ فإنه ينصب بالفتحة على الأصل، نحو: رأيت قضاةً وسكنت أبياتًا.

وقوله: (بألف وتاء) يغني عن قوله: (مزيدتين)؛ لأن ما ألفه أصلية جمع بالتاء وحدها، وما تاؤه أصلية جمع بالألف وحدها، ولكنه أتى بذلك للتأكيد والإيضاح.

[إعراب ما لا ينصرف]

ثم شرع في الباب الخامس فقال: (و) إلا (ما لا ينصرف) أي: ما لا يدّخله تنوين الصرف، وهو ما فيه علتان[٣] فرعيتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي آخر الكتاب، وقد جمعها ابن النحاس في قوله[٤]:

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في (ب) و(ج): ومثال.

(٣) العلة اصطلاحًا: ما يترتب عليه الحكم، والحكم هنا هو المنع من الصرف إنما يترتب على اثنتين من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما، فالعلة على الأول في الحقيقة مجموع الاثنين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء بالكل، أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٥).

(٤) هو من البسيط، وقد نسبه لابن النحاس ابن هشام في شرح القطر (٣٣٩)، والتصريح=



فِيجَرُّ بِالفَتْحة، نَحْوُ «بِأَفْضَلَ مِنْهُ»، إِلَّا مَعَ أَلْ، نَحْوُ «بِالأَفْضَلِ» ....

أَجْمِعِ وَزْنَ عَادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

(فيجر بالفتحة) على خلاف الأصل نيابة عن الكسرة حملًا للجر على النصب؛ لأنه أقرب إليه من الضم، مثال ما فيه علتان (نحو): زيد مررت (بأفضل منه)؛ فإن فيه الصفة ووزن الفعل، ومثال ما فيه علة تقوم مقامهما نحو: مساجد وصحراء؛ فإن صيغة منتهى الجموع، أو ألف التأنيث قائم مقام علتين (إلا مع أل) معرفة كانت نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو موصولة[1] كقول الشاعر[2]:

....وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمِ[3]

بخفض الحوائم بالكسرة.

أو زائدة (نحو): زيد مررت (بالأفضل) منه.

قال المصنف في شرحه[4]:

= على التوضيح للأزهري (١/٨٤).

(١) في (ب): موصوفة.

(٢) هذا الشاهد من كلام الفرزدق في ديوانه (١/٣١٠)، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته، فقتله وكيع بن حسان بن قيس، وبعث رأسه إلى سليمان، والذي ذكره الشارح هنا عجز بيت من الطويل.

الشاهد فيه قوله: (الشافيات الحوائم) حيث خفض الحوائم بالكسرة مع أنه صيغة منتهى الجموع لدخول أل عليه. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٩٢)، خزانة الأدب (٧/٣٣٧)، وشرح الأشموني (٢/٣٠٨)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٤).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر: شرح قطر الندى (٦٠).



....

وهذا أولى من تمثيل بعضهم بقوله[1]:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا ....

بخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه؛ إذ يحتمل أن يكون قد قدر فيه الشيوع[2] فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف فلا شاهد فيه[3]، ويحتمل أن يكون باقيًا على علميته وأل فيه زائدة[4][5]، فيصح الاستشهاد به فما لا

(١) قال العيني: قاله ابن ميادة الرماح ابن أبرد وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية، ورأيت بمعنى أبصرت أو علمت.
الشاهد فيه: إدخال الألف واللام في العلمين بتقدير: التنكير فيهما. شرح الشواهد للعيني (٩٦/١) وانظر: الدرر (١٧/١)، وسر صناعة الإعراب (٤٥١/٢)، وشرح شواهد الشافية (١٢)، وشرح شواهد المغني (١٦٤/١)، ولسان العرب (٢٠٠/٣) «زيد»، والمقاصد النحوية (٢١٨/١، ٥٠٩)، ولجرير في لسان العرب (٣٩٣/٨) «وسع»، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٢٢/١)، والأشباه والنظائر (٢٣/١، ٣٠٦/٨)، والإنصاف (٣١٧/١)، وأوضح المسالك (٧٣/١)، وخزانة الأدب (٢٤٧/٧، ٤٤٢/٩)، وشرح الأشموني (٨٥/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٦/١)، وشرح قطر الندى (٥٣)، ومغني اللبيب (٥٢/١)، وهمع الهوامع (٢٤/١).

(٢) أي: كشيوع رجل ونحوه من النكرات.

(٣) فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في يزيد علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل؛ لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعًا من الصرف؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه. انظر: سبيل الهدى (٦٢).

(٤) أي: زيدت «أل» فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت «أل» عليه للمح الأصل، وإذا كانت «أل» زائدة كانت العلمية باقية، فيكون فيه العلتان: العلمية ووزن الفعل، فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول «أل» عليه. انظر: سبيل الهدي (٦٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٥/١).



أَوْ بِالإِضَافَةِ، نَحْو «بِأَفْضَلِكُمْ» وَالأَمْثِلَةُ الخَمْسَةُ؛ ....

احتمال فيه أولى.

(أو مع الإضافة[١]، نحو:) مررت (بأفضلكم) وكقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وإذا دخلت عليه أل أو أضيف هل يعود منصرفًا أو لا؟ فيه أقوال ثالثها[٢] ـ وهو المختار: ـ إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه[٣] لكنه يجري مجرى المنصرف في الإعراب فيجر بالكسرة وإلا صرف[٤].

[إعراب الأمثلة الخمسة]

ثم شرع في **الباب السادس** من أبواب النيابة وهو الباب الأول من الأفعال فقال: (و) إلا (**الأمثلة الخمسة**).

قال الشيخ خالد: سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالًا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى[٥] بها عن كل فعل كان

(١) في المتن المطبوع: بالإضافة (٦).

(٢) القول الأول: أن ما ينصرف إذا أضيف أو تبع أل يكون باقيًا على منعه من الصرف، وهو اختيار جماعة، ووجه ذلك المذهب أن الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود «أل» والإضافة، القول الثاني: أنه يكون منصرفًا مطلقًا، وهو ما ذهب إليه المبرد والسيرافي وابن السراج. انظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان (١/٩٧).

(٣) مثال الباقي على المنع من الصرف مع وجود العلتين: بأحسنكم.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٥)، الأشموني على الألفية (١/٩٧).

(٥) قوله: (يكنى) أي: يعبر بها، فالمراد اللغوية لا الاصطلاحية؛ لأنها لا تظهر هنا كما لا يخفى.



وَهِيَ: يَفْعَلَان وَيَفْعَلُونَ بِاليَاءِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا، وَتَفْعَلِين، فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ،

بمنزلتها[1] كـ«تذهبان»[2].

[نكتة التسمية]

قال المصنف في شرح اللمحة: وسميت خمسة[3] على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين والأحسن أن تعد ستة[4].

[ضابط الأمثلة الخمسة]

(وهي) أي الأمثلة الخمسة: كل فعل اتصل به ألف اثنين، نحو: (يفعلان)، أو واو جماعة، نحو: (ويفعلون بالياء) التحتية في أولهما (و) بـ(التاء) الفوقية (فيهما)، أو ياء المخاطبة[5]، نحو: (وتفعلين) بالتاء في أوله للمخاطبة.

[حكم الأمثلة الخمسة]

(فترفع) الخمسة (بثبوت النون) في آخرها؛ لخلوها عن الناصب والجازم، أمثلة ذلك: الزيدان يقومان، أنتما تقومان، الزيدون يقومون، أنتم تقومون، أنت تقومين.

---

(١) فإن «يفعلان» كناية عن «تذهبان أو يستخرجان» ونحوهما وكذلك البواقي.

(٢) في (ب): كيذهبان.

(٣) قوله: (سميت خمسة)، الأولى أن يقول عدت خمسة؛ لأنه المطابق للمراد، والموافق لقوله بعد: (والأحسن أن تعد ستة). انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٣١).

(٤) شرح اللمحة البدرية (٣٢٣)، انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٥).

(٥) في (ب) و(ج): مخاطبة.



وَتَجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

(وتجزم) الخمسة (وتنصب بحذفها) أي: النون نيابة عن السكون والفتحة (نحو) قوله تعالى: (﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾) [البقرة: ٢٤]، الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب حذف النون[(١)].

تتمة

إذا اتصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفًا، وإدغامها في نون الوقاية والفك، وقرئ بالثلاثة: ﴿تَأْمُرُونِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤]، وقد تحذف النون مع عدم الناصب والجازم[(٢)] كقوله[(٣)]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٥/١).

(٢) **قال الفاكهي على القطر**: وأما حذفها ـ أي: النون ـ لغير ذلك فشاذ نثرًا ونظمًا. اهـ
قوله: (فشاذ) أي: فلا يقاس عليه في الاختيار، قوله: (نثرًا) كقوله تعالى في قراءة: ﴿سَاحِرَانِ تَظَّـٰهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] أي: أنتما ساحران تتظاهران، فحذف المبتدأ وأدغمت التاء في الظاء، وفي الصحيح: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا) فحذفت من «لا تدخلوا ولا تؤمنوا». انظر: الفاكهي على القطر مع يس (١٣٤/١).

(٣) الرجز بلا نسبة في الارتشاف (٤٢٠/١)، والأشباه والنظائر (٨٢/١، ٩٥/٣)، وخزانة الأدب (٣٣٩/٨، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص (٣٨٨/١)، والدرر (٧٠/١)، ورصف المباني (٣٦١)، وشرح التسهيل (٥٢/١، ٥٣)، ولسان العرب (٤٢٦/١٠) «دلك»، (٢٣٧/١٢) «ردم»، والمحتسب (٢٢/٢)، وهمع الهوامع (٥١/١)، شرح الشافية الكافية (٢٠٧/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢١٧/١).
قال يس على الفاكهي: **الشاهد في** «تبيتي وتدلكي» إن كان المقصود مجرد الإخبار، وإن كان المقصود إنكار حالها أو التعجب، وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله: (تبيتي) منصوبًا بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام، والتقدير: أأبيت أسري وتبيتي=



وَالفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ فَيجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَرْمِ».

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمَسْكِ الزَّكِي

فحذف النون من «تبيتي».

[إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر]

ثم شرع في الباب السابع وهو الباب الثاني من الأفعال فقال: (و) إلا (الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء، (فيجزم بحذفه[1]) أي: حرف العلة نيابة عن السكون وهو حذف الحركة؛ لأن أحرف العلة لما سكنت ضعفت فسلط عليها العامل تسلطه على الحركات، (نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم)، فالمحذوف مِن «يغزُ» الواو، والضمة قبلها دليل عليها، ومِن «يخشَ[2]» الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، ومِن «يرمِ» الياء[3]، والكسرة قبلها دليل عليها.

= تدلكين، أنكر قضية الجمع بين الحالين أو التعجب منها فالشاهد إن في تدلكي فقط إذ هو مرفوع قطعًا.

قال شيخنا الغنيمي: لم لا يجوز أن يكون بدلًا من الفعل المنصوب، فلا شاهد فيه قطعًا فتأمل بلطف (١/١٣٤).

(١) في القطر المطبوع: بحذف آخره (٧).

(٢) أي: والمحذوف من «يخش».

(٣) أي: والمحذوف من «يرم».



....،..

[تنبيه: جزم المعتل]

وما جرى عليه المصنف تبعًا لابن السراج من أنه مجزوم[(١)] بحذف حرف العلة هو المشهور من أن الضمة والفتحة لا يقدران في حالة الرفع والنصب على الألف؛ لأن الإعراب في الفعل فرع، فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم، وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوي[(٢)] البدن.

ومذهب سيبويه أنهما مقدران، والجازم إنما حذف الحركة المقدرة لكن لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة، فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلة، فهو محذوف عند الجازم لا به، بخلافه على الأول[(٣)].

وأورد على المذهبين قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء في «يتقي»، وتسكين «يصبر» في قراءة قنبل[(٤)]، وقول الشاعر[(٥)]:

---

(١) في (ج): من أنه مجزوم تبعًا لابن السراج.

(٢) في (ب): أقوى.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٦/١، ٨٧).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢٧٢/٢):

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٩)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٨، ٣٦٠)، الخصائص (٣٠٧/١)، والمنصف (١١٥/٢)، والإنصاف (١٦)، والمفصل (٣٨٨)، وشرحه لابن الحاجب (٤٦٠/٢ ـ ٢٧٤)، وشرح الشافية للرضي: (١٨٥/٣ ـ ١٥٥)، وشرح الشواهد للبغدادي: (٤٠٩ ـ ١٩٤). =



....

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِي ... وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

وقوله[1]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تُنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[2]

وأجيب عن الآية بأن «من» فيها موصولة لا شرطية[3]، وأما تسكين ﴿يصبر﴾[4] في الوصل فعلى نية الوقف، كقراءة الحسن البصري: ﴿وَلَا تَمْنُن

= الشاهد فيه قوله: (ولا ترضاها) حيث أثبت الألف. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٨٠).

(١) قال العيني: قاله قيس بن زهير العبسي جاهلي، وهو من قصيدة من الوافر، و«الأنباء» جمع نبأ وهو الخبر، وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث أنميه إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، وإذا بلغته على وجه الفساد والنميمة قلت: نميته.
الشاهد فيه: (يأتيك) حيث أثبت الياء مع الجازم. شرح الشواهد للعيني (١/١٠٣)، وانظر: المحتسب (١/٦٧) والمنصف (٢/٨١)، وسر صناعة الإعراب (١/٨٨)، والأغاني (١٦/٢٨)، وشرح السيرافي (١/٢٠٩) وأمالي ابن الشجري (١/٨٤) والحجة لأبي على (١/٢٤٤)، والخصائص (١/٣٣٣)، والجمل للزجاجي (٢٥٧)، ومعاني القرآن (٢/١٨٨)، شرح الكافية الشافية (٢/٥٧٨)، اللمحة اشرح الملحة (٢/٧٧٩)، الجنى الداني في حروف المعاني (٥٠)، ومغني اللبيب لابن هشام (١٤٦)، وشرح ابن عقيل (٢/٩٥)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١/٢١٢)، وشرح الأشموني (١/٨٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٧)، وهمع الهوامع (١/٢٠٥).

(٢) الشطر الثاني ليس في (ب) ولا (ج).

(٣) و (يتقي) مرفوع لا مجزوم.

(٤) أي: مع أن «يصبر» معطوف على مرفوع، وحقه الرفع.



تُقَدَّرُ جَمِيعُ الحَرَكَاتِ فِي نَحْوُ: «غُلَامِي ....

تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦][1] مع أنه مرفوع بإجماع السبعة[2]، وعن الشعر بأنه ضرورة[3]، وقد يحذف حرف العلة في غير الجزم حذفًا غير لازم، نحو: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨].

فصل

في بيان ما يقدر فيه حركات الإعراب من الأسماء والأفعال، وذلك أربعة أقسام: ما يقدر[4] فيه الحركات الثلاث[5]، وما يقدر فيه الضمة والكسرة، وهذان مختصان بالأسماء، وما يقدر فيه الضمة والفتحة، وما يقدر فيه الضمة فقط، وهذان مختصان بالأفعال، وقد بدأ بالقسم الأول فقال: (**تقدر جميع الحركات الثلاث في نحو: غلامي**) من كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم[6]، كأبي وأخي وصاحبي، تقول[7]: جاء غلامي، ورأيت

---

(١) انظر: الإتحاف (٤٢٧)، ومعاني القرآن للفراء (٣/٢٠١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٩).

(٣) قوله: (ضرورة) أي: حيث أثبت حرف العلة فيهما مع الجازم، وقيل: هذه الأحرف إشباع والحروف الأصلية محذوفة للجازم، وقيل: هذه أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حذف العلة على حاله. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٨).

(٤) في (ج) في هذا الموضع والمواضع الثلاث التالية: تقدرَ.

(٥) قوله: (الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة.

(٦) قوله: (إلى ياء المتكلم) سواء كانت مفتوحة وهي الأصل فيها ككل ما كان على حرف واحد، أم ساكنة للتخفيف. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/٤٥).

(٧) في (ج): نحو.



وَالفَتَى» ....

غلامي، ومررت بغلامي، فتقدر الضمة على الميم في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لاشتغال آخر الكلمة بكسرة المناسبة[1]؛ لأن كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم يجب كسر آخره لمناسبة الياء، فيتعذر الإتيان بحركة الإعراب.

وقول ابن مالك: ـ المقدر فيه إنما هو الضمة والفتحة، وأما الكسرة فهي ظاهرة فيه[2]، ـ مردود بأنها مستحقة قبل التركيب، وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها.

[ما تقدر فيه جميع الحركات]

(و) يقدر[3] جميع الحركات أيضًا في نحو: (الفتى) من كل اسم[4] معرب[5] آخره ألف لازمة[6]، كموسى وعيسى، تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى[7]، فتقدر حركات الإعراب الثلاث على الألف[8]؛

(١) لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/٤٥).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/٥٥).

(٣) في (ج): وتقدر.

(٤) قوله: (اسم) خرج بذلك الفعل وسيأتي التصريح به في كلام الشارح.

(٥) قوله: (معرب) خرج المبني كإذا.

(٦) قوله: (لازمة) أي: في الأحوال الثلاثة لفظًا أو تقديرًا كما في المقصور المنون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٩).

(٧) فيُقَدَّر في آخره في المثال الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة.

(٨) قوله: (على الألف) موجودة كالفتى، ومقدرة كفتى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٠)

وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُورًا، ....

لتعذر تحريكها[١]، وهذا ظاهر في المنصرف، أما غيره، كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة؛ لعدم دخولها فيه، وهذا مذهب الجمهور، وأجرى بعضهم الكلام على إطلاقه، وهو ظاهر عبارة المصنف، ووجهه أن الكسرة إنما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل، ولا ثقل في المقدر، ولذلك[٢] قال: (ويسمى) الثاني وهو نحو: الفتى (مقصورًا)؛ لأنه حُبس عن الحركات كلها، والقصر الحبس[٣]، أو لأنه غير ممدود[٤].

قال الرضي: وهو أولى لما يلزم على الأول من إطلاقه على المضاف إلى الياء، ومعتلًّا لكون آخره حرف علة[٥].

وخرج بذكر الاسم فيه[٦] الفعل، نحو: يخشى، والحرف، نحو: «على» مما في آخره ألف لازمة، وباللزوم في الألف، نحو: رأيت أخاك[٧].

---

(١) قوله: (لتعذر تحريكها)؛ لأن الألف لو حركت لخرجت عن جوهرها، وانقلبت حرفًا آخر وهو الهمزة، ولا يمكن تحريك الألف مع بقائه أيضًا. انظر: حاشية عبادة على شرح الشذور (١/١٣٧).

(٢) في (ج): ولذا.

(٣) قوله: أي: في اللغة.

(٤) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٠٠).

(٥) شرح الكافية للرضي (١/٧٣).

(٦) قوله: (فيه) أي: في التعريف السابق.

(٧) فالألف غير لازمة بدليل أنها في المثنى في حالة النصب تقلب ياء.



وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ فِي نَحْوِ «القَاضِي» وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا، ....

[ما تقدر فيه الضمة والكسرة]

ثم شرع في القسم الثاني فقال: (و) تقدر (الضمة والكسرة في نحو: القاضي) من كل اسم معرب[1] آخره ياء لازمة قبلها كسرة[2]، كالوالِي والداعِي؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان[3] على الياء المكسور ما قبلها فقدرتا استثقالًا.

[المنقوص]

(ويسمى) هذا معتلًّا لكون آخره حرف علة، و(منقوصًا)، لأنه نقص بعض الحركات وظهر فيه بعضها، أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين، نحو: مرتقٍ وقاضٍ، والحذف نقص.

وخرج بذكر الاسم في هذا[4] الفعل، نحو: يرمي، والحرف نحو: في، مما في آخره ياء لازمة، وباشتراط[5] الكسرة نحو: ظبي[6] مما آخره ياء قبلها ساكن.

ولو قدم[7] المنقوص على المقصور كان أولى؛ لأنه أقرب إلى المعرب

(١) قوله: (المعرب) خرج به المبني نحو: الذي.

(٢) قوله: (لازمة) أي: لفظًا أو تقديرًا، كقاض وعاص وماض.

(٣) في (ج): ثقيلان.

(٤) أي: في التعريف السابق.

(٥) قوله: (باشتراط... إلخ) أي: خرج باشتراط... إلخ.

(٦) قوله: (ظبي) في حكم الصحيح في ظهور الحركات ما لم يضف، نحو: جواري.

(٧) في (ب): وقدم.

والضَّمَّةُ والفَتْحة فِي نَحْوِ «يَخْشَى»، والضَّمَّةُ فِي نَحْو «يَدْعُو وَيَقْضِي».



لدخول بعض الحركات عليه.

[ما تقدر فيه الفتحة والضمة]

ثم شرع في القسم الثالث فقال: (و) تقدر (الضمة والفتحة في نحو: يخشى) من كل فعل مضارع معتل الآخر بالألف، كيرضى ويسعى، تقول: الحرب يخشاها زيد، ولن يخشاها عمرو، فـ«يخشى» في الأول مرفوع، وفي الثاني منصوب تقديرًا فيهما.

[ما تقدر فيه الضمة]

ثم شرع في القسم الرابع فقال: (و) تقدر (الضمة) فقط (في نحو: يدعو ويقضي) من كل فعل مضارع معتل الآخر بالواو والياء[1] نحو: هو يدعو، وهو يرمي، فهما مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء[2].

[تنبيه: مذاهب النحويين في المسألة]

وما ذكره المصنف من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه[3] ومن تابعه كابن مالك وهو الأصح[4]، وقال ابن السراج ومن تابعه: لا

(١) في (ب): أو الياء.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٩٢/١).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٣١٢/٣).

(٤) انظر: الأشموني على الألفية (١٠٠/١).



وتَظْهَر الفَتْحةُ فِي نَحْوِ «إِن القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ».

تقدير؛ لأنا إنما قدرنا في الأسماء؛ لأن الإعراب فيها أصل، فتجب[1] المحافظة عليه[2].

وقد علمت مما تقدم أن من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى أن جزمه بحذف الحركة، ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى أن جزمه بحذف آخره، والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم، وهو في ذلك مخالف للقولين[3] فليتأمل[4].

[ما تظهر فيه الفتحة]

(**وتظهر الفتحة**)؛ لخفتها على الياء في الأسماء المنقوصة والأفعال، وعلى الواو (**في**) الأفعال (**نحو: إن القاضيَ، لن يقضيَ، ولن يدعوَ**)، بفتح الياء من القاضي، ومن يقضي، وفتح الواو من يدعو، قال الله تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وقال: ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًاۖ﴾ [هود: ٣١]، وقال: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًاۖ﴾ [الكهف: ١٤].

فصل [إعراب الفعل المضارع]

في معرفة إعراب الفعل المضارع من رفعٍ ونصبٍ وجزمٍ، وقد بدأ

---

(١) في (ب) و(ج): فيجب.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٩٢).

(٣) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٤٠).

(٤) في (ب): فيتأمل.



يُرْفَعُ المُضَارِعُ خَالِياً مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، نَحْوُ «يَقُومُ زَيْدٌ»،

منها بالقسم الأول فقال: (**يرفع**) الفعل (**المضارع**) المعرب وجوبًا حال كونه (**خاليًا من ناصب وجازم**) أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني[1] التوكيد والإناث كان مرفوعًا (**نحو: يقوم زيد**)، ويقعد عمرو.

[رافع المضارع]

وإنما اختلف في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال أصحها: تجرده عن[2] الناصب والجازم[3].

واعترض دعوى الإجماع بقول علي ﷺ[4]:

مُحَمَّـــدُ تَفْــدِ نَفْسَـــكَ كُـــلُّ نَفْــسٍ ....

(١) في (ب): نون.

(٢) في (ب) و(ج): من.

(٣) قوله: (الجازم): لأن الرافع دائر معه وجودًا وعدمًا، والدوران مشعر بالعلية؛ لأن الدوران من مسالكها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٠٥).

(٤) البيت من الوافر، هو لأبي طالب في شرح شذور الذهب (٢١١)، وله أو للأعشى في خزانة الأدب (٩/١١)، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر (٢/٧٥)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٣١٩، ٣٢١)، وأمالي ابن الشجري (١/٣٧٥)، والإنصاف (٢/٥٣٠)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٩١) وشرح ابن الناظم (٤٩٢)، وشرح الأشموني (٣/٥٧٥)، وشرح التسهيل (٤/٦٠)، وشرح شواهد المغني (١/٥٩٧)، وشرح المفصل (٧/٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/٢٤)، والكتاب (٣/٨)، واللامات (٩٦)، ومغني اللبيب (١/٢٢٤)، والمقاصد النحوية (٤/٤١٨)، والمقتضب (٢/١٣٢)، والمقرب (١/٢٧٢)، وهمع الهوامع (٢/٥٥).



ويُنْصَبُ بِـ«لَنْ» ....

بحذف الياء من «تفد»، والقول بأن التجرد هو العامل [و][1] بأن التجرد[2] أمر عدمي، والعدم[3] لا يكون سببًا لوجود غيره.

وأجيب عن الأول بأن الجازم مقدر أي: لتفد، وعنِ الثاني بأن التجرد وجودي، وهو كونه خاليًا من ناصب وجازم، لا عدم الناصب والجازم[4].

[ناصب الفعل المضارع]

ثم شرع في القسم الثاني من أحوال إعراب الفعل وهو النصب، وناصبه أربعة عند البصريين، وعشرة عند الكوفيين[5]، فالأربعة: (لن وكي وإذا وأن بفتح الهمزة وتخفيف النون) وهي أم الباب، لكن المصنف بدأ منها بـ«لن» لقلة الكلام فيها وأخر أنْ لكثرته فيها، فقال:

[من نواصب الفعل المضارع لن]

(وينصب) الفعل المضارع **(بلن)** وهي لنفي الفعل المستقبل[6] إما

(١) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق إليه.

(٢) قوله: (التجرد) أي: التجرد عن عامل الناصب والجازم.

(٣) في (ب): والعدمي.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٦).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٧).

(٦) ولن تخلص المضارع للاستقبال حيث كان قبل دخولها يحتمل للاستقبال والحال فلما دخلت خلصت المضارع للاستقبال (٢/١٤٤).

نَحْوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ [طه: ٩١]، ....

إلى[١] غاية ينتهي إليها، (نحو) قوله تعالى: ﴿(لَن نَّبْرَحَ) عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١][٢]، وقولك: لن أبرح[٣] اليوم حتى يرجع إليَّ زيد[٤]، وإما إلى غير غاية نحو قوله تعالى[٥]: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]؛ لأن خلقهم الذباب محال، وانتفاء المحال مؤبد.

[وضع لن اللفظي]

وهي بسيطة على وضعها الأصلي[٦]، وليس أصلها لا النافية، فأبدلت الألف نونًا[٧]، ولا أصلها «لا[٨] أن[٩]» فحذفت الهمزة تخفيفًا، والألف للساكنين[١٠].

[«لن» لا تقتضي تأبيد النفي]

ولا تقتضي تأبيد النفي إذ لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في

(١) في (ج): على.

(٢) فإن نفي البراح مستمر إلى رجوعه، أي: رجوع موسى.

(٣) في (ب): نبرح.

(٤) فنفي البراح مستمر إلى رجوع زيد.

(٥) ليست في (ج).

(٦) الكتاب لسيبويه (٣/٥).

(٧) قوله: (فأبدلت الألف نونا... إلخ)؛ لأن المعهود إبدال النون ألفا كـ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] لا العكس. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٠٧).

(٨) أي: لا النافية.

(٩) أي: أن المصدرية.

(١٠) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥).



....

قوله تعالى[1]: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولزم التكرار بذكر أبدًا في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ[2] أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥].

[حصول التأبيد بقرينة خارجية]

وأما تأبيد النفي في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] الذي تمسك به الزمخشري[3] لمذهبه الباطل وهو عدم رؤية الله تعالى في الآخرة، وفسر به قوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣][4]، فلأمر خارجيّ لا من مقتضيات لن.

[لن لا تقتضي تأكيد النفي]

ولا تقتضي تأكيد النفي فقولك[5]: لن أقوم يحتمل أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، فهو مساوٍ لقولك: لا أقوم في عدم إفادة التأكيد.

[لن لا ترد دعائية]

ولا تقع دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء، وأما قوله تعالى حكاية عن موسى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، لا حجة فيه لإمكان

---

(١) ليست في (ب).

(٢) في (ب): يتمنونه.

(٣) انظر: الكشاف للزمخشري (٩١١/٢).

(٤) وافقه على التأكيد كثيرون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٠٧/٢).

(٥) في (ب) و(ج): لأن قولك.



وَبِـ«كَيْ» المَصْدَرِيَّة نَحْو «﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]»، ....

حمله على النفي المحض[١]، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرمًا جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله تعالى بها عليه[٢].

[كي المصدرية]

ثم شرع في القسم[٣] الثاني من النواصب فقال: (و) ينصب المضارع (بكي المصدرية[٤]) وهي الداخلة عليها اللام لفظًا[٥]، (نحو) قوله تعالى: (﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾) [الحديد: ٢٣]، أو تقديرًا، نحو: جئتك كي تكرمني، إذا قدرت أن الأصل لكي، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيّتها، فإن لم تقدر اللام كانت كي تعليلية[٦] بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل[٧]، والناصب بعدها[٨] أن مضمرة[٩]، بخلاف المصدرية؛ فإنها ناصبة بنفسها كما أن أن المصدرية كذلك.

---

(١) انظر: مغني اللبيب (٢/٢٨٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٨)، شرح الأشموني على الألفية (٣/٤٠٨).

(٢) شرح قطر الندى لابن هشام (٥).

(٣) ليست في (ب).

(٤) هي التي تؤول مع الجملة بعدها بمصدر.

(٥) أي: لام التعليل.

(٦) وعملها الجر حينئذٍ.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٩).

(٨) (قوله: بعدها) أي: بعد كي.

(٩) قوله: (مضمرة) أي: وجوبًا لا تظهر إلا في الشعر. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٧١).



وبـ«إِذَنْ» ....

[تعين المصدرية]

وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ لئلا يدخل الجار على الجار[1].

[تعين التعليلية]

وتتعين التعليلية إن تأخرت عنها أن المفتوحة أو اللام، فالأول نحو: جئتك كي أن تكرمني، والثاني نحو[2] جئتك كي لتكرمني؛ إذ لا يجوز جعلها حينئذ مصدرية. أما في الأول فلوجود أن المصدرية بعدها، والحرف المصدري لا يباشر مثله[3]، وأما في الثاني فلئلا[4] يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام[5].

[إذن]

ثم شرع في الثالث منها فقال: (و) ينصب (بإذن) والأصح: أنها

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٠).

(٢) ليست في (ج).

(٣) قوله: (والحرف المصدري... إلخ) أي: إمكان الاحتراز عنه. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٤٨).

(٤) قوله: (فلئلا يلزم إلخ) ودعوى زيادة كي مردودة بأنه لم يعهد زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل عليه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٤٦).

(٥) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٤٩).



....

بسيطة لا مركبة من إذ[1] وأن[2]، وأنها ناصبة بنفسها لا بأن مضمرة بعدها، وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه وأتباعه[3]، والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام[4] يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر[5]، سواء وقعت في صدره، أم في حشوه أم في آخره، والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر.

وهل تكون للجواب والجزاء في كل المواضع أو في الأكثر؟ قال بالأول الشلوبين، وقال بالثاني[6] الفارسي وهو الظاهر؛ لأنها قد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقًا؛ إذ لا مجازاة هنا[7].

---

(١) في (ب): إذا.

(٢) اختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة، فالجمهور على أنها بسيطة، وقيل: مركبة من إذ أن، وقيل: من إذا أن، والجمهور على أنها حرف، وقيل: هي اسم، والتنوين عوض عن جملة، والأصل: إذا جئتني أكرمك فحذف جملة وعوض عنها التنوين،، فالجمهور أنها تكتب بالألف، وقيل بالنون حتى قال البعض: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل أن ولن، وإنما اشترطوا أن لا يكون حالًا؛ لأن النواصب تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحال فتنافيا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٦).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/١٢، ١٣)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٧)، شرح الرضي (٤/٤٢)، مغني اللبيب (١/٢٧).

(٤) في (ب): الكلام.

(٥) فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب لا لفظًا ولا تقديرًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٤٧).

(٦) في (ج): في الثاني.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٧).

مُصَدَّرَة وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ منفَصْلٌ بقَسَمٍ، نَحْوُ «إِذَن أُكْرِمَكَ»، وَ:

قال الرضي: لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أوفي الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال[1].

[شروط النصب]

وإنما تنصب المضارع في حال كونها **(مصدرة)** في أول الجواب[2]؛ لأنها حينئذ في أشرف محالها.

(وهو) أي: الفعل **(مستقبل)** قياسًا على بقية النواصب[3]، **(متصل)** أي: الفعل بها؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، **(أو منفصل)** عنها **(بقسم**[4]**)**، فهذه ثلاثة شروط لعملها، **(نحو)** أن يقال لك: غدًا أزورك، فتقول **(إذن أكرمَكَ)** بنصب أكرم، أو إذن والله أكرمك، **(و)** مثل ذلك قول الشاعر[5]:

---

(١) شرح الرضي (٤/٤٢).

(٢) قوله: (في أول الكلام)، أي: بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما قبلها، وإنما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها للعمل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٢١).

(٣) أي: إجراء لها مجرى سائر النواصب، وإنما لم تعمل النواصب في فعل الحال؛ لأن له تحققًا في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال.

(٤) قوله: (أو منفصل عنها بقسم) وكذا بلا النافية؛ لأن القسم تأكيد لربط إذن، و«لا» لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في إذن. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٤/١٠٥).، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/١٤٧).

(٥) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه (٣٧١)، والأشباه والنظائر (٢/٢٣٣)، والدرر (٤/٧٠)، وشرح شواهد المغني (٩٧)، والمقاصد النحوية=



إِذَنْ ـ وَاللهِ ـ نَرْمِيَهُـــمْ بِحَــرْبٍ ....

(إِذَنْ ـــ وَاللهِ ـــ نَـرْمِيَهُمْ بِحَـرْبٍ) يَشِـيبُ الطِّفْـلُ مِـنْ قَبْـلِ المَشِـيبِ

فنصب نرميهم بإذن مع وجود الفصل بالقسم؛ لأنه زائد مؤكد، فلم يمنع الفصل به من النصب(١).

[حكم إذن الواقعة حشوًا]

فإن فقد الشرط الأول بأن وقعت حشوًا في كلام(٢) بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها بأن يكون ما بعدها خبرًا عما قبلها(٣)، نحو: أنا إذن أكرمك، أو يكون [جوابًا لشرط(٤) قبلها، نحو: إن تأتني إذن أكرمك، أو يكون](٥) جواب قسم قبلها، نحو: والله إذن لا أخرج ـ

= (١٠٦/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٦٨/٤)، وشرح التصريح (٢٣٥/٢)، وشرح شذور الذهب (٣٧٦)، وشرح قطر الندى (٥٩)، ومغني اللبيب (٦٩٣)، وهمع الهوامع (٧/٢).

الشاهد فيه: (نرميهم) حيث نصب المضارع بـ«إذن»، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: (والله).

(١) كما لم يمنع من الجر في قولهم: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت ـ والله ـ ربها. حكاه أبو عبيدة. و«اشتريته ـ بوالله ـ ألف». حكاه ابن كيسان عن الكسائي، بخلاف الفصل بغير القسم، ولو كان ظرفًا أو عديله فإنه جزء من الجملة، فلا تقوى «إذن» معه على العمل فيما بعدها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٦٧/٢).

(٢) في (ب) و(ج): الكلام.

(٣) قوله: (خبرا عما قبلها) أي: في الأصل أو في الحال.

(٤) في (ج): للشرط.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).



....

أهملت[1]، وأما قوله[2]:

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيرًا　　　إِنِّي إِذن أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

بفتح أهلَك بإذن[3] مع أنها وقعت حشوًا بين اسم إن وخبرها فضرورة، أو خبر إن محذوف، أي: إني لا أستطيع ذلك، و«الشطير» - بشين معجمة - الغريب[4].

[ما يجوز فيه النصب والرفع]

فإن كان السابق على إذن واوًا أو فاء جاز النصب والرفع[5] باعتبارين، فالنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة، والفعل فيها

---

(١) قوله: (أهملت) لضعفها بسبب وقوعها حشوًا.

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٤/٤٠٨) «شطر»، وتهذيب اللغة (١١/٣٠٨)، وتاج العروس (١٢/١٧٢) «شطر»، ومقاييس اللغة (٣/١٨٧)، ومجمل اللغة (٣/١٨٥)، وأساس البلاغة «شطر»، والإنصاف (١/١٧٧)، وأوضح المسالك (٤/١٦٦)، والجنى الداني (٣٦٢)، وخزانة الأدب (٨/٤٥٦، ٤٦٠)، والدرر (٢/١٣)، ورصف المباني (٦٦)، وشرح ابن الناظم (٤٧٧)، وشرح الأشموني (٣/٥٥٤)، وشرح شواهد المغني (١/٧٠)، وشرح المفصل (٧/١٧)، ومغني اللبيب (١/٢٢)، والمقاصد النحوية (٤/٣٧٣)، والمقرب (١/٢٦١)، وهمع الهوامع (٢/٧).

الشاهد فيه قوله: (أهلَك) حيث إنه منصوب بإذن مع أنها وقعت حشوًا بين اسم إن وخبرها.

(٣) كتبت إذًا في (ب) و(ج) في ثلاثة مواضع فقط بالنون: «بإذن»، هذا أولها.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٣٦٨).

(٥) **قال المرادي:** والرفع أجود الوجهين. شرح المرادي للألفية (٢/١٢٦).

....

بعد إذًا[1] غير معتمد على ما قبلها، والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، وقد قرئ شاذًّا[2]: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُوا﴾ [النساء: ٥٣]، بالنصب بحذف النون فيهما، والغالب الرفع وبه قرأ السبعة فيهما[3].

[حكم فقد الاستقبال]

أو فقد الشرط الثاني بأن لا يكون الفعل للاستقبال[4] وجب الرفع، كما لو قلت: إذن تصدق، جوابًا لمن قال: أنا أحبك[5]؛ لأنه حال، ولا مدخل للجزاء في الحال كما مر.

---

(١) في (ب) و(ج): إذن، وفي (أ) إذًا.

(٢) قال ابن حمدون: قوله ـ أي: المكودي ـ ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا﴾ قرأ بذلك عبد الله بن مسعود، وقرأ السبعة ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦] بإثبات النون على أن إذن مهملة، ووجه إعمالها عدم الاعتداد بالعاطف فهي في صدر الكلام، ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف فكأنها لم تقع في الصدر، ثم إن كلام الناظم يقتضي مساواة الرفع للنصب، بل حيث قدم النصب يقتضي أنه أرجح وهو رأي الحريري وهذا مبني على قول أبي الفتح: إن القراءة الشاذة تكون أقوى في العربية من المتواترة، والجمهور على خلاف ذلك، قال: وحينئذٍ فالرفع أرجح لاتفاق السبعة عليه في الآية المذكورة وهم لا يجتمعون على وجه مرجوح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٧/٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٦٨/٢).

(٤) بأن يكون للحال، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال.

(٥) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (١٤٦/٢).



وبـ«إن» المَصْدَرِيَّة ....

[حكم الفصل بغير القسم]

أو فقد الشرط الثالث بأن فصل بغير القسم وجب الرفع كما لو قيل لك: أزورك، فقلت: إذن يا زيد أكرمك؛ للفصل بغير القسم، واغتفر المصنف في المغني[1] الفصل بلا النافية كما لو[2] قلت في جواب من قال: أزورك: إذن لا أهينك.

وحكى سيبويه[3] عن بعض العرب إلغاء إذن[4] مع استيفاء الشروط، وهو القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملًا على «ظن»؛ لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسيطها بين جزأيها[5].

[أن المصدرية]

ـ ثم شرع في الرابع منها فقال: (و) ينصب المضارع (بأن المصدرية) وهي التي تسبك مع مدخولها بمصدر، وتقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء[6]، فتكون في موضع رفع على الابتداء كقوله

---

(١) مغني اللبيب (٢/٢٢).

(٢) سقط من (ب).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/١٦).

(٤) في (ب) و(ج): إذن، وفي (أ) إذًا.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٨)، شرح ابن الناظم على الألفية (٤٧٨).

(٦) قوله: (أحدهما في الابتداء... إلخ) لكن إن وقعت في الابتداء حقيقة وحكمًا بأن صدرت=

....

تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1] [البقرة: ١٨٤].

والثاني[2]: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين[3]، فتكون في موضع رفع على الفاعلية[4] كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ﴾[5][6] [الحديد: ١٦]، وفي موضع نصب على المفعولية كقوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[7] [الكهف: ٧٩]، وفي موضع جرّ[8] كقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ﴾[9] [البقرة:

= بها الجملة؛ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فهي الناصبة لا غير، وإن وقعت في الابتداء حكمًا بأن تقدمها شيء من حقه التأخير، نحو: حسن أن تقوم، احتملت الناصبة والمخففة ذكره ابن الحاجب في المفصل. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٥٤/١).

(١) قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صيامكم.

(٢) قوله: (الثاني) أي: من الموضعين التي تقع فيهما المصدرية.

(٣) قوله: (على معنى غير اليقين) أي: سواء كان اللفظ الدال على غير اليقين غير ظن أو كان ظنًّا لكن لم يجر مجرى العلم وإلا فاليقين تكون بعده مخففة من الثقيلة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٥٤/٢).

(٤) قوله: (في موضع رفع على الفاعلية... إلخ) أي: فيكون المصدر التي هي آلة السبك في موضع رفع؛ لأن المسبوك هو ما بعدها، وهي آلة السبك على الحق. انظر: حاشية الدسوقي على المغني لابن هشام (٥٥/٢).

(٥) ليست في (ب).

(٦) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: خشوع... إلخ.

(٧) قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ أي: تعييبها.

(٨) قوله: (جر) سواء الجر بالإضافة كما في الآية، أو كان الجر بالحرف، كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢] أي: لكون... إلخ.

(٩) قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ﴾ أي: قبيل إتيان الموت.

ظَاهِرَةً، نَحْوُ: ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢].

٢٥٤][1]، ولأصالتها لأنها أم الباب كما مر نصبت ظاهرة ومضمرة، تارة وجوبًا وتارة جوازًا.

فتنصب (ظاهرة، نحو) قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ (أَن يَغْفِرَ لِي) خَطِيٓـَٔتِى﴾ [الشعراء: ٨٢].

وخرج بالمصدرية أن المفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ لأنها بمنزلة أي، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧][2]، والزائدة وهي التالية للما التوقيتية[3]، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها[4]، نحو[5]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٦٢/٢).

(٢) في (ب): أي اصنع.

(٣) قوله: (التوقيتية) أي: التي بمعنى حين عند بعضهم، وهي منسوبة إلى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه؛ لأنه يوقت بها أي يعين بها الوقت، فإذا قلت: لما جاء زيد جاء عمرو؛ فقد عينت مجيء عمرو وأخبرت أنه وقت مجيء زيد، وبعضهم يطلق على لما هذه أنها حرف وجود لوجود، واحترز الشارح عن لما النافية وهي الجازمة. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٦٩/١).

(٤) هذا هو الموضع الثاني لزيادتها.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعباء بن أرقم في الأصمعيات (١٥٧)، والدرر (٣٠٤/١)، والمقاصد النحوية (٣٨٤/٤)، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه (١ ٥٢٥)، ولزيد بن أرقم في الإنصاف (٢٠٢/١)، ولكعب بن أرقم في اللسان (٤٨٢/١٢) «قسم» ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد (٣٩٠)، وشرح المفصل (٨٣/٨)، والكتاب (١٣٤/٢)، وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية (٣٠١/٢)، ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني (١١١/١)، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري،=



مَا لَمْ تُسْبَقْ بِـ«عَلِمَ» نَحْوُ - ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]،

.... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى[1] وَارِقِ السَّلَمِ

فيمن جر ظبية أي: كظبية.

والواقعة بين القسم ولو، نحو: أقسم أن لو يأتيني زيد لأكرمته.

والمخففة من أن المشددة المنبه عليها بقوله: (ما لم تُسْبَقْ) أن (بعلم) أي: خالص؛ فإن سبقت به فهي مخففة من الثقيلة، فيجب رفع الفعل بعدها، والمراد بالعلم فعل يدل على اليقين[2]، سواء أدل عليه «ع ل م» أم لا، فالأول ما نبه عليه بقوله: (نحو) قوله تعالى: (﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾) [المزمل: ٢٠]، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ[3] أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[4] [طه: ٨٩][5].

= أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب (٤١١/١٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٧٧/١)، وجواهر الأدب (١٩٧)، والجنى الداني (٢٢٢)، ورصف المباني (١١٧، ٢١١)، وسر صناعة الإعراب (٦٨٣/٢)، وسمط اللآلي (٨٢٩)، وشرح ابن الناظم (١٣٢)، وشرح الأشموني (١٤٧/١)، وشرح عمدة الحافظ (٣٣١/١، ٣٤١)، وشرح قطر الندى (١٥٧)، والكتاب (١٦٥/٣)، والمحتسب (٣٠٨/١)، ومغني اللبيب (٣٣/١)، والمقرب (١١١/١، ٢٠٤/٢)، والمنصف (١٢٨/٣)، وهمه الهوامع (٤١٣/١).

(١) في (ج): إلى. في أ على، والمثبت من ج.

(٢) مثل: رأى وتحقق وتيقن وتبين، وظن مستعملًا في العلم. انظر: حاشية يس على شرح الفاكهي على القطر (١٥١/١).

(٣) قوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾، أي: يعلمون ويعتقدون.

(٤) هكذا في س، وفي ق: ﴿إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾.

(٥) هذه الآية وما قبلها شاهد لما وقعت بعد فعل اليقين.



فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُوْنُ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]،

واحترز بقيد «الخالص» عن إجرائه مجرى الإشارة نحو قولهم: ما علمت إلا أن تقوم[١].

قال سيبويه: يجوز فيه النصب؛ لأنه كلام خرج مخرج الإشارة[٢]، فجرى مجرى قولك: أشير عليك أن تقوم[٣]، انتهى.

وعن إجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [طه: ٨٩] بالنصب[٤].

(فإن سبقت بظن) أي: بلفظ دال عليه وإن لم يكن بلفظ الظن **(فوجهان)**: النصب والرفع، **(نحو)** قوله تعالى: (﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُوْنُ فِتۡنَةٌ﴾) [المائدة: ٧١]، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع «تَكُونُ»[٥] إجراء للظن مجرى العلم، فتكون مخففة من الثقيلة، أي: أنه لا تكون، وقرأ الباقون بنصبه إجراء له على أصله من غير تأويل[٦] وهو الأرجح؛ لأن

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٥).

(٢) قوله: (مخرج الإشارة) أي: وقع موقع الكلام الدال على الإشارة فمعنى ما علمت... إلخ ما أشير عليك إلا بأن تقوم، فقوله: جرى أي: عومل معاملة قولك: أشير... إلخ في نصب الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤١٤).

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/١٦٨).

(٤) قرأ لفظة (يرجعَ) بالنصب أبو حيوة والزعفراني وأبان والشافعي. انظر: البحر المحيط (٦/٢٦٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٥٥٠).

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٥٥).

(٦) في (ج): تأويله.

ومُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ، نَحْوُ:
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ....

التأويل على خلاف الأصل؛ ولذلك أجمع السبعة على النصب في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

[مواضع نصب أن مضمرة جوازًا]

(و) تنصب أن (مضمرة جوازًا) في موضعين:

أحدهما: (بعد عاطف) والمراد به «الواو» و«أو» و«الفاء» و«ثم»[(١)] فقط، (مسبوق) ذلك العاطف (باسم خالص) من تأويله بالفعل.

مثاله بعد «الواو» (نحو) قول ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه[(٢)(٣)]:

(وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ)

(١) انظر شرح المرادي على الألفية (٢/١٤٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٨).
(٢) في (ج): رضي الله عنهم.
(٣) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد.
الشاهد فيه: (وتقر) حيث نصبت الفعل المضارع ـ وهو تقر ـ بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالصٌ من التقدير بالفعل وهو لبس. انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٤/٢٠، ٢١)، الكتاب (٣/٤٢)، ومعاني القرآن للفرّاء (١/٣٤، ١١٥)، والمقتضب (٢/٢٦)، والأُصول (٢/١٥٤)، والجُمل (١٨٧)، والأزهيّة (٢٣٤)، وشرح المفصّل (٧/٢٤)، وشرح الكافية الشّافية (٣/١٥٤٧)، وابن النّاظم (٦٨٢)، ومستدرك ديوان أبي الأسود (١٦٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٩)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (١٣٣)، حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٥٩).



. . . .

فـ«تقر» منصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على «لبس»، والتقدير: ولبس عباءة وقرة عيني، و«لبس» بالواو العاطفة على قولها قبله[(١)]:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرياح فِيهِ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن قَصْرٍ مُنِيفِ

وفي بعض النسخ باللام، وهو تحريف نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد[(٢)].

ومثاله بعد «أو» قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، قرأ[(٣)] غير نافع بنصب «يرسل»[(٤)] بإضمار أن بعد «أو»، والتقدير: أو أن يرسل، وأن والفعل معطوفان على «وحيًا»، أي: وحيًا أو إرسالًا[(٥)].

ومثاله بعد الفاء قول الشاعر:

وَلَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ......... ....

(١) البيت في الارتشاف (٢/٤٢٢)، وبلاغات النساء (١٦١)، والحماسة البصرية (٢/٧٢)، وتاريخ مدينة دمشق قسم تراجم النساء (٤٠٠)، ومعجم الأديبات الشواعر (٤٠٠) وخزانة الأدب (٥/٥٠٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٥٣)، والمقاصد النحوية (٤/٣٩٧)، ولسان العرب (٣/٤٠٨) «مسن»، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٩).

(٢) شرح قصيدة كعب بن زهير (١٠٦)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٩).

(٣) في (ب): في قراءة، وفي (ج): قراءة.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣٦٨)، الإتحاف (٣٨٤)، البحر المحيط (٧/٥٢٧).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٨).



....

ـ أي: متعرض للمعروف ـ

.... فَأُرْضِـــيَهُ ....

بنصب أرضيه بـ«أن» مضمرة جوازًا بعد الفاء[1].

ومثاله بعد «ثم» قوله[2]:

إِنِّـي وَقَتْلِـي سُـلَيْكًا ثُـمَّ أَعْقِلَـهُ ....

فـ«أعقلَه» مضارع «عقل» منصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا بعد «ثم»،

(١) قال خالد الأزهري: والتقدير: لولا توقع فإرضائي إياه، وتوقع ليس في تأويل الفعل، والمعتر بالمهملة والمثناة فوق: المعترض للمعروف، والأتراب جمع ترب، بكسر التاء المثناة من فوق، وسكون الراء، وترب الرجل: من يولد في الوقت الذي ولد فيه، فيساويه في السن، والمعنى: لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وإرضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه. التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٠/٢).

(٢) البيت من البسيط هو لأنس بن مدركة، و«سليك» ـ تصغير سليك ابن السلكة ـ بزنة همزة، وهي أمه ـ أحد ذؤبان العرب وشذاذهم.

الشاهد فيه: قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: (أعقل) ـ بأن مضمرة جوازًا بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو القتل. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢١/٤، ٢٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٠/٢)، والأغاني (٣٥٧/٢٠)، والحيوان (١٨/١)، والدرر (٢٧/٢)، واللسان (١٠٩/٤)، «ثور»، (٣٨٠/٨) «وجع» (٢٦٠/٩) «عيف» والمقاصد النحوية (٣٩٩/٤)، بلا نسبة في أوضح المسالك (١٩٥/٤)، وخزانة الأدب (٤٦٢/٤)، وشرح ابن الناظم (٤٨٩)، وشرح الأشموني (٥٧١/٣)، والمقرب (٢٧٣/١)، وشرح شذور الذهب (٣١٦)، وهمع الهوامع (١٧/٢)، شرح الكافية الشافية (١٥٥٨/٣).



و«أن وأعقله»[1] في تأويل مصدر معطوف على «قتلي»، والتقدير: وقتلي سليكًا ثم عقلي إياه، و«سُلَيْكًا» بالتصغير اسم رجل[2].

وفهم من قوله: «على اسم» أنه لو عطف على فعل لم ينتصب[3] نحو: «يقوم زيد، ويخرج عمرو».

ومن قوله: «خالص» أنه لو عطف على اسم غير خالص، كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب[4] نحو: «الطائر فيغضبُ زيد الذباب»، برفع يغضب وجوبًا؛ لأن الاسم الذي هو طائر في تأويل الفعل[5]، و«أل» الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل[6] إعرابها إلى ما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف[7]، و«يغضب زيد» جملة معطوفة على صلة «أل» ولعطفها بالفاء لم يحتج لرابط، و«الذباب» خبر المبتدأ، أي: الذي يطير فيغضب زيد الذباب[8].

(١) في (ج): وأن أعقله.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٣٩٠).

(٣) في (ب): ينصب.

(٤) في (ب): ينصب.

(٥) قوله «في تأويل الفعل» وهو يطير.

(٦) قوله: (نقل) أي: ظهر.

(٧) وطائر صلة الموصول وفيه ضمير مستتر فاعل به عائد على أل والفاء للسببية، ويغضب معطوف على طائر، وزيد فاعل، والمعطوف على الصلة صلة.. انظر: حاشية اب حمدون على المكودي (٢/١٥٦).

(٨) انظر التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩١).



وَبَعْدَ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] «إِلَّا فِي ....

(و) الموضع الثاني مما تنصب أن فيه مضمرة جوازًا: (بعد اللام) الجارة إذا لم يقترن[١] الفعل بـ«لا» ولم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي، وسواء أكانت اللام للتعليل[٢] كما في (نحو) قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)﴾ [النحل: ٤٤] التقدير: لأن تبين، أم للعاقبة[٣] كما في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أي: لأن يكون، وهي التي يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضى ما قبلها[٤]؛ لأن التقاطهم إنما كان ليصير لهم قرة عين، فآل الأمر إلى أن صار لهم عدوًّا وحزنًا، أم زائدة[٥] كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣][٦].

ثم أخذ المصنف في محترزات القيود المتقدمة فقال: (إلا) فيما إذا كان الفعل مقترنًا بلا، سواء أكانت زائدة أم نافية، فالزائدة[٧] كما (في

---

(١) في (ج): يقرن.

(٢) فإن قلت: هذا مخالف لما شاع من مذهب الأشعري من أن أفعال الله تعالى لا تعلل، قلت: أجيب بأن المراد التعليل نظرًا للظاهر المتبادر وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/١٣٤)

(٣) وتسمى لام الصيرورة، ولام المآل. انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (٢٧٩).

(٤) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (٢٧٩).

(٥) قوله: (زائدة) الأولى أو صلة تفاديًا من إطلاق الزائد في كلامه الله تعالى، وحيث عبر به كان الأولى أن لا يمثل بالآية. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/١٣٤).

(٦) فالفعل في هذه منصوب بأن مضمرة ولو أظهرت في الكلام لجاز.

(٧) في (ب): فمثال الزائدة.



نَحْوِ» ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] «﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٦٥]» فَتَظْهَرُ لَا غَيْرُ، وَنَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]،

(نحو) قوله تعالى: (﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾) [الحديد: ٢٩]، فإن «لا» زائدة مؤكدة، أي: ليعلم أهل الكتاب، ومثال النافية[1] كما في نحو قوله تعالى: ﴿(لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ) عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥][2]، فإن «لا» نافية، وأدغمت النون فيها لتقارب مخرجهما[3] (فتظهر) أن (لا غير) فلا يجوز إضمارها؛ لئلا يتوالى مثلان، وهما: «لام» كي و«لام» لا، من غير إدغام، وهو ركيك في الكلام[4].

(و) إلا فيما إذا كانت اللام الجارة مسبوقة بكون[5] منفي ناقص، ماض لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، وتسمى لام الجحود من تسمية العام بالخاص؛ فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق النفي[6]، فالأول[7] (نحو) قوله تعالى: ﴿(وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) وَأَنتَ فِيهِمْ﴾

(١) في (ج): والنافية.

(٢) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٧٥).

(٣) في (ب) و(ج): مخرجيهما.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٨).

(٥) قوله: (مسبوقة بكون) احترز بفعل منفي غيره، نحو: ما جئتني لتكرمني؛ فإن اللام هناك لام كي لا لام الجحود، وليس الفعل من أخوات كان ككان في هذا الباب؛ لعدم السماع. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٣٥).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري () ٢/٣٧٢.

(٧) ما كان ماض لفظًا ومعنى.

فَتُضْمَرُ لَا غَيرُ، كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ حَتَّى إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا، ....



[الأنفال: ٣٣]، والثاني[1] نحو: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧][2]، (فتضمر) «أن» (لا غير)، فلا يجوز إظهارها.

[ملخص ما سبق]

والحاصل أن لها بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا، ووجوب الإضمار وذلك بعد لام الجحود، وجواز الأمرين في غيرهما، ففي التنزيل: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[3] [الزمر: ١٢][4].

[مواضع إضمار أن]

ولما ذكر أنه يجب إضمار «أن» بعد «لام» الجحود، استطرد [في][5] ذكر ما يجب إضمارها فيه وهو أربعة مواضع: بعد «حتى» وبعد «أو» وبعد «فاء» السببية وبعد[6] «واو» المعية، وقد بدأ بأولها[7] فقال: **(كإضمارها)** أي: «أن» **(بعد «حتى»)** الجارة وجوبًا **(إن كان)** الفعل **(مستقبلًا)** بالنسبة

---

(١) ما كان ماض في المعنى دون اللفظ.

(٢) لأنها ماضية في الوجهين. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٩).

(٣) فأضمرت في: لنسلم، وأظهرت في أكون.

(٤) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٧٥).

(٥) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق.

(٦) سقط من (ب).

(٧) في (ب) و(ج): بالأول.



نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١])، ....

إلى ما قبل «حتى»، سواء كان مستقبلًا بالنسبة إلى زمن التكلم أم لا، فالأول (نحو) قول السامري: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ (حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١])؛ لأن رجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى ما قبل حتى وإلى زمن التكلم، **والثاني** كقوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ[1] حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ[2]﴾ [البقرة: ٢١٤] بنصب «يقول» في قراءة السبعة[3] غير نافع؛ فإن قول الرسول وإن كان ماضيًا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصِّه علينا إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم[4].

[معاني حتى]

ولـ«حتى» التي ينصب ما بعدها معنيان[5]: تارة[6] تكون بمعنى «كي»[7]

---

(١) قوله: (زلزلوا) أي: أزعجوا إزعاجًا شديدًا شبيهًا بالزلزلة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٧٣).

(٢) والمراد بالرسول: اليسع أو شعيب وأصحابه المؤمنون. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٧).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٢٧).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٣)، مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٢٧٨، ٢٨٨).

(٥) قوله: (معنيان) أي: على المشهور، وزاد بعضهم ثالثًا وهو كونها بمعنى إلا. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/١٣٧).

(٦) في (ب): فتارة.

(٧) قوله: (فتارة تكون بمعنى كي) أي: حقيقة كما هو مذهب المتأخرين، وعند بعضهم مجازًا. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٣٥).



....

نحو: «أسلم حتى تدخل الجنة»[1]، وتارة تكون بمعنى «إلى» الغائية، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كالآية في عبارة المصنف، وقد تصلح للمعنيين معًا، نحو: قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، يحتمل كون المعنى كي تفيء، أو إلى أن تفيء.

والنصب في هذه المواضع وشبهها بـ«أن» مضمرة بعد «حتى»، لا بها نفسها خلافًا للكوفيين[2].

قال المصنف في شرحه: لأنها قد عملت في الأسماء الجر، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥]، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء، وتارة في الأفعال وهذا لا نظير له في العربية[3]، انتهى.

ويرفع الفعل بعدها إن كان حالًا أو مؤولًا بالحال مسببًا عما قبلها[4] فضلة تم الكلام قبله، نحو: «مرض زيد حتى لا يرجونه»، فـ«لا يرجونه»

---

(١) إذا كان ما قبلها علة لما بعدها كما في المثال، فالأمر سبب الإسلام، والإسلام سبب لدخول الجنة. انظر: شرح الشيخ عبادة لشذور الذهب لابن هشام (٢/١٣٦).

(٢) ومع قول الكوفيين أنها الناصبة بنفسها أجازوا إظهار أن بعدها، فلو قلت: لأسيرن حتى أصبح القادسية جاز وكان الناصب حتى وأن توكيد. انظر: شرح الشيخ عبادة على شذور الذهب (٢/١٣٦).

(٣) شرح ابن هشام لقطر الندى (٧٧).

(٤) قوله: (مسببًا عما قبلها) وذلك ليحصل الاتصال المعنوي جبرًا لما فات من الاتصال اللفظي. انظر: حاشية الالوسي على شرح قطر الندى (١/١٣٨).



وَبَعْدَ «أَوْ» نَحْوُ:

حال؛ لأنه في قوة قولك: «فهو الآن لا يرجى»، ومسببًا عما قبلها؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض، وفضلة؛ لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية[1]، ومنه: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع «يقول» في قراءة نافع[2]؛ لأنه مؤول بالحال، أي: حتى حالة الرسول وَالذين معه أنهم يقولون ذلك حينئذٍ.

ثم شرع في **الموضع الثاني** فقال: (و) كإضمارها وجوبًا **(بعد أو)**[3] **العاطفة**[4] إذا صلح في موضعها إلى أو إلا، فالأول **(نحو)** قولك: لألزمنك، أو تقضيني حقي، أي: إلى أن تقضيني، وكقول الشاعر[5]:

---

(١) ويحتمل أنه مثال للحال التأويلي على معنى أنه بحيث لم يرجوه في الماضي، والتعبير بالمضارع كأنك قلت: حتى قلنا: لا يرجونه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٦١).

(٢) سبق تخريج القراءة.

(٣) في المطبوعة [وبعد أو التي بمعنى إلى نحو] وهي ليست في النسخة التي اعتمدها الشارح.

(٤) العاطفة مصدرًا مؤولًا مما بعدها على مصدر متصدر مما قبلها، فالتقدير في المثال ليكن ألزام مني أو قضاء منك. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٣٩).

(٥) البيت غير معلوم النسبة لقائل وهو من الطويل.

انظر: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٧٢)، والدرر (٢/١٦١)، وشرح ابن الناظم (٤٧٩)، وشرح الأشموني (٣/٥٥٨)، وشرح شذور الذهب (٢٩٨)، وشرح شواهد المغني (١/٢٠٦)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٤٦)، وشرح قطر الندى (٦٩)، ومغني اللبيب (١/٦٧)، والمقاصد النحوية (٤/٣٨٤)، وهمع الهوامع (٢/١٠).

الشاهد فيه قوله: (أدرك) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن مضمرة وجوبًا بعد أو، وقد ذكر جماعة من النحاة أن «أو» هنا بمعنى إلى، وقد ذكر قوم أنها بمعنى حتى=



لِأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ....

(لِأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى)[1] فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

أي: إلى أن أدرك.

والثاني نحو قولك[2]: (لأقتلن الكافر أو يسلم)[3]، أي: إلا أن يسلم[4]، وقول[5] الشاعر[6]:

= ولا خلاف بين هذين الكلامين؛ لأن إلى وحتى بمعنى واحد، وهو الغاية، وقد ذكر السيوطي أن أو هنا بمعنى إلا، وهو مخالف لذلك كله فوق أنه بعيد، واعلم أن ضابط «أو» التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقضي شيئًا فشيئًا، وأما «أو» التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة كالإسلام في نحو قولك: لأقتلن الكافر أو يسلم. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندي (٧٨، ٧٩).

(١) بعد هذا البيت في المتن المطبوع: [أو التي بمعنى إلا نحو].

(٢) ليست في (ب).

(٣) قوله: (لأقتلن الكافر أو يسلم) التقدير: ليقع قتلي للكافر أو إسلامه، ويتعين إلا هنا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٢)، شرح ابن الناظم (٤٧٩)، شرح ابن عقيل (٢/٣٤٦).

(٥) في (خ): وكقول؟.

(٦) البيت لزياد الأعجم في ديوانه (١٠١)، وهو من الوافر. انظر: الأزهية (١٢٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٦٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٥٤)، وشرح شواهد المغني (١/٢٠٥)، والكتاب (٣/٤٨)، واللسان (٥/٣٨٩) «غمز» والمقاصد النحوية (٤/٣٨٥)، والمقتضب (٢/٩٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٧٢)، وشرح ابن الناظم (٤٧٩)، وشرح الأشموني (٣/٥٥٨)، وشرح شذور الذهب (٢٩٩)، وشرح قطر الندى (٧٠)، وشرح المفصل (٥/١٥)، ومغني اللبيب (١/٦٦)، والمقرب (١/٢٦٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٢). =

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا)
وَبَعْدَ فاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ المَعِيَّةِ ....

(وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ[1]) ....

ـ أي: عصرت ـ

.... (قَنَاةَ[2]) ....

ـ أي: رمح ـ

.... (قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا[3] أَوْ تَسْتَقِيمَا)

أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصح هنا معنى إلى؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر[4].

[النصب بعد فاء السببية أو واو المعية]

ثم شرع في الموضع الثالث والرابع فقال: (و) كإضمارها وجوبًا (بعد «فاء» السببية[5]) وهي التي قصد بها الجزاء، (أو) بعد (واو المعية) وهي

الشاهد فيه: (تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: «تستقيما» بأن مضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٧٩، ٨٠).

(١) قوله: (غمزت) بالغين والزاي المعجمتين.

(٢) قوله: (القناة) بالقاف والنون.

(٣) الكعوب: النواشز في أطراف الأنانيب.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٢).

(٥) قوله: (فاء السببية) أي: التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٤١).



مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالفِعْلِ، نَحْوُ:
﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]،

التي قصد بها[١] معنى مع[٢] حالة كونهما (مسبوقين[٣] بنفي محض) سواء أكان[٤] بحرف، أم فعل، أم اسم (أو طلب بالفعل) سواء أكان أمرًا، أم دعاء، أم عرضًا، أم تحضيضًا، أم تمنيًا، أم نهيًا ـ قال الفراء ـ: أم ترجيًا، فالنفي بالحرف؛ (نحو) قوله تعالى: (﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٥] [فاطر: ٣٦])، وبالفعل: ليس زيد حاضرًا فيكلمك، وبالاسم: غير آت فتحدثنا، والنفي مع الواو كذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا مِنكُمْ (وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾) [آل عمران: ١٤٢]، وقس الباقي.

ومثال الفاء بعد الأمر قول الشاعر[٦]:

---

(١) سقط من (ب).

(٢) قوله: (معنى مع) أي: يقصد بها المصاحبة لا التشريك بين الفعلين.

(٣) في (ج): مسبوقتين.

(٤) في (ب): كانت.

(٥) معنى الآية أنه لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أي: لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٤٢).

(٦) البيت من الرجز هو لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة.
وهو في سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٨٠، ٨١)، الدرر (١/٢٠٠، ٢/١٧)، والرد على النحاة (١٢٣)، والكتاب (٣/٣٥)، ولسان العرب (٣/٦٣) «نفخ» (١٠/٢٧٤) «عنق»، والمقاصد النحوية (٤/٣٨٧)، وهمع الهوامع (٢/١٠)، وتاج العروس «عنق»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٨٢)، ورصف المباني (٣٨١)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٧٠، ٢٧٤)، وشرح ابن الناظم (٤٨٢)، وشرح الأشموني (٢/٣٠٢، ٣/٥٦٢)،=



....

يَـا نَـاقُ سِـيرِي عَنَقًـا.......... ....

ـ وهو ضرب من السير ـ

.... فَسِـــيحًا ....

ـ أي: واسعًا ـ

.... إِلَـــى سُـــلَيْمَانَ فَنَسْـــتَرِيحَا

ومثاله بعد الواو قوله[1]:

= وشرح شذور الذهب (٣٠٥)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٥٠)، وشرح قطر الندى (٧١)، وشرح المفصل (٧/٢٦)، واللمع في العربية (٢١٠)، والمقتضب (٢/١٤)، وهمع الهوامع (١/١٨٢).

الشاهد فيه قوله: (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: «نستريح» بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذي هو وقوله: «سيري».

(١) البيت من الوافر، البيت للأعشى في الدرر (٢/٢١)، والرد على النحاة (١٢٨)، والكتاب (٣/٤٥)، وليس في ديوانه، وللفرزدق في أمالي القالي (٢/٩٠)، وليس في ديوانه، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني (٢/١٥٩)، وسمط اللآلي (٧٢٦)، ولسان العرب (١٥/٣١٦) «ندى»؛ وللأعشى أبو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل (٧/٣٥)، ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح شواهد المغني (٢/٨٢٧)، والمقاصد النحوية (٤/٣٩٢)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/٨٦٤)، والإنصاف (٢/٥٣١)، وأوضح المسالك (٤/١٨٢)، وجواهر الأدب (١٦٧)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٩٢)، وشرح ابن الناظم (٤٨٤)، وشرح الأشموني (٣/٥٦٦)، وشرح شذور الذهب (٣١١)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٥٣)، وشرح عمدة الحافظ (٣٤١)، ولسان العرب (١٢/٥٦٠) «لوم»، ومجالس ثعلب (٢/٥٢٤)، ومغني اللبيب (١/٣٩٧)، والمفصل (٢٤٨)، وهمع الهوامع (٢/١٣١). =



. . . .

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ....

ـ أي: أبعد ـ

.... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

فـ«أدعوَ» مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد الواو.

ومثاله بعد الدعاء: «ربِّ وفقني فأتوبَ»، أو «وأتوبَ»، «واغفر لي فأدخلَ الجنة»، أو «وأدخلَ».

ومثاله بعد العرض: «ألا تجلس فنحدثك»، أو «وأحدثك».

ومثاله بعد التحضيض: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، أو: «هلا تأتينا وتحدثنا».

ومثاله بعد التمني: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾(١) [النساء: ٧٣]، أو: «ليت زيدًا حاضر وأكرمَه».

= الشاهد فيه قوله: (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «وأدعو» بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية الأمر. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١٥/٤).

(١) قوله: (التمني... إلخ) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الأول أو لغيره، نحو: ليتك تأتينا فنحدثك، وليته يأتينا فيحدثنا؛ إذا التقدير: ليس إتيانا منك فحديثًا منا، وليت إتيانًا منه فحديثًا منه، وأما إذا كانت ليت داخلة على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الأول فيجب الرفع، فإن كان الفعل المنصوب لمن له الأول فيجوز الوجهان، نحو: ليته يأتيني فيكرمني فيصح أن يقال: إنه في تقدير: ليت الشأن يكون منك إتيان فإكرام، وليت الشأن تفعل إتيانًا فإكرامًا، والتقدير في الآية: ليت لي كونًا معهم ففوزًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٦٧/١).



﴿لَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾ [طه: ٨١]»، و«لَا تأكلِ السَّمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» ....

(و) مثاله بعد النهي قوله تعالى: (﴿لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ) عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]، وقول الشاعر[(١)]:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

(و) قول العرب: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، بنصب[(٢)] «تشربَ» بعد واو المعية إذا نهيت عن الجمع بينهما، أي: لا تأكل السمك

(١) البيت من الكامل وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (٤٠٤)، والأزهية (٢٣٤)، وشرح شذور الذهب (٢٣٨، ٣١٢)، وهمع الهوامع (١٣/٢)، وللمتوكل الليثي في الأغاني (١٥٦/١٢)، وحماسة البحتري (١١٧)، والعقد الفريد (٣١١/٢)، والمؤتلف والمختلف (١٧٩)، ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب (٤٤٧/٧)، «عظظ» ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح (٢٥٢)، ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في المقاصد النحوية (٣٩٣/٤)، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب (٥٦٤/٨، ٥٦٧)، وللأخطل في الرد على النحاة (١٢٧)، وشرح المفصل (٢٤/٧)، والكتاب (٤٢/٣)، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه (١٨٨/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩٤/٦)، وأمالي بن الحاجب (٨٦٤/٢)، وأوضح المسالك (١٨١/٤)، وجواهر الأدب (١٦٨)، والجنى الداني (١٥٧)، ورصف المباني (٤٢٤)، وشرح ابن الناظم (٤٨٥)، وشرح الأشموني (٥٦٦/٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٣٥)، وشرح ابن عقيل (٣٥٣/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٣٤٢)، وشرح قطر الندى (٧٧)، ولسان العرب (٤٨٩/١٥) «وا»، ومغني اللبيب (٣٦١/٢)، والمقتضب (٢٦/٢).

الشاهد فيه: قوله: (وتأتي) حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: (تأتي) ـ بعد واو المعية في جواب النهي، بأن مضمرة وجوبًا. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١٥/٤، ١٦).

(٢) قوله: (بنصب) بإضمار «أن».



....

مع شرب اللبن، فإن نهيت عن الأول فقط وأبحت له الثاني رفعت على الاستئناف، وكأنك قلت: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن[1]، وإن نهيت عن كل منهما جزمت[2] على العطف وكأنك قلت: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن[3].

ومثاله بعد الترجي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]، في قراءة حفص بالنصب[4][5]، وتقول: «لعلي أصل إلى زيد وأكرمَه».

---

(١) فشرب اللبن في المثال مستأنف.

(٢) قوله: (جزمت) أي: تشرب.

(٣) والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف أنه في النصب من عطف مصدر مؤول من «أن والفعل» على مصدر متصيد من الفعل السابق؛ لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل المحض، وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٨٢/٢).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (٣٦٥/٢).

(٥) وهذا لا يجيزه بصري، ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦] أو على العطف على الأسباب على حد قوله:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي .... - ....

أو على معني ما يقع موقع أبلغ على حد قوله:

وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا ....

ثم إن ثبت قول الفراء أن جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٦٧/٢).



....

واحترز بتقييد الفاء بالسببية وبتقييد[1] الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفين[2] على صريح الفعل إذا لم يشعرا بسببية ولا معية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، فإنها للعطف فكأنه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون، ومن الاستئنافيتين كما مر في «لا تأكل السمك» فيما إذا رفعت الثاني على الاستئناف.

وبتقييد النفي بـ«المحض» من الذي معناه الإثبات أو انتقض بـ«إلا»، مثال الأول نحو: «ما تزال تأتينا فتحدثُنا» بالرفع؛ فإن معناه الإثبات؛ لأن زال معناه[3] النفي وقد دخل عليه النفي، ونفي النفي إثبات[4]، ومثال الثاني نحو: «ما تأتينا إلا وتحدثُنا[5]» بالرفع؛ فإن النفي انتقض بـ«إلا».

وبتقييد الطلب بالفعل عن الطلب باسم الفعل[6]، نحو: «نزال فأكرمُك»، و«صه فأحدثُك»، فإنه يجب رفع الفعل بعده أو جزمه على الأصح.

---

(١) في (ج): وتقييد.

(٢) في (ب): العاطفتين.

(٣) في (ب): معناها.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٩).

(٥) قوله: (ما تأتينا إلا فتحدثنا) مما انتقض فيه النفي بإلا قبل الفعل بخلاف المنتقض بإلا بعده نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار فيجوز في هذا الرفع والنصب خلافًا لابن مالك وولده حيث أوجب الرفع، ويتفرع على ذلك ما لو قلت: ما جاءني أحد إلا زيدا فأكرمه، فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل على النتقاض الفعل وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه. انظر: حاشية الشيخ يس على الفاكهي (١/١٦٤).

(٦) لأن اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه؛ لكونه غير مشتق.



فَإِنْ سَقَطَتِ الفَاءُ بَعْدَ الطَّلَب وقُصِدَ الجَزَاء جُزِمَ، نَحْو: قولِه تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ....

[جوازم الفعل المضارع]

ولما فرغ مما ينصب الفعل المضارع شرع فيما يجزمه، والجازم[١] ضربان: جازم لفعل واحد وهو خمسة أمور[٢]، وجازم لفعلين وهو أحد عشر، وقد بدأ بالضرب الأول مبتدئًا بواحد منه[٣] فقال: (**فإن سقطت** من المضارع الواقع (**بعد الطلب**) المحض بأنواعه الثمانية، (**وقُصِدَ**) بالفعل الذي سقطت منه الفاء[٤] (**الجزاء**) للطلب السابق عليه (**جُزِمَ**[٥]) الفعل وجوبًا، والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسببٌ عن فعل الشرط، وذلك (**نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾**) [الأنعام: ١٥١]، فجزم «أتل» بحذف آخره وهو

---

(١) الجزم لغة القطع، واصطلاحًا ـ على أن الإعراب لفظي ـ نفس السكون ونفس ما ناب منابه، وسميت هذه الكلمات حروف جزم باعتبار عملها؛ لأنها تحذف من الفعل حركة أو حرفًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٠٩/٢).

(٢) قوله: (هو خمسة أحرف) وجعلها بعضهم أربعة باعتبار لفظها، وأن «ألم» لم زيدت عليها همزة الاستفهام، وألما أصلها لم، ومنهم من جعلها ستة باعتبار أن ألم وألما قسمان، ومنهم من جعلها ثمانية باعتبار جعل لا في النهي قسمًا، وفي الدعاء قسمًا آخر، وجعل لام الأمر قسمًا آخر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٥٩/٢).

(٣) في (ب): منهم.

(٤) المراد بالسقوط في عبارة المتن عدم الثبوت، لا المتبادر منه وهو الترك بعد الوجود؛ إذ لا يشترط ذلك باتفاق. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١٤٥/١).

(٥) قوله: (جزم) أبهم الجازم ليجري على كل الأقوال الآتية. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٦٨/١).



....

الواو[1]؛ لاجتماع الشروط المتقدمة فيه، فقد تقدمه[2] الطلب وهو «تعالوا»، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو «أتل»، وقصد به الجزاء؛ لأن المعنى: «تعالوا إن تأتوني[3] أتل عليكم»[4]، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم[5].

[آراء النحاة في جازم الفعل السابق]

واختلف في جازم الفعل المذكور فذهب الجمهور إلى أنه مجزوم بأداة مقدرة[6] وهو الأصح كما جرى عليه المصنف في المغني[7]، ومذهب سيبويه والخليل[8] بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط، وجرى عليه

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٢).

(٢) في (ج): تقدم.

(٣) قوله: (تأتوني) لم يقل فإن تتعالوا لأن تعال جامد لا مضارع. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/١٤٦).

(٤) قوله: لأن المعنى: تعالوا قيل: يظهر من هذا أن الجزم بالحرف المقدر، وهو خلاف ما ذكره آنفًا من أن الجزم بالطلب، وأجيب بأن دعوى الظهور غير ظاهرة، بل هذا منه إيضاح، وإظهار لما ادعاه من أن في هذا الطلب معنى الشرط كذا أفيد. انظر: حاشية الألوسي على القطر (١/١٤٦).

(٥) انظر: شرح القطر لابن هشام (٨٩).

(٦) وهي إن، وأيد قول الجمهور بأن الحذف والتضمين وإن كانا خلاف الأصل لكن التضمين تغيير ذلك الأصل ولا كذلك الحذف، وبأن تضمين الفعل معنى حرف موجود إما قليل أو غير واقع، وبأن نائب الشيء يؤدي مؤداه، والطلب لا يؤدي مؤدى الشرط. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/١٤٦).

(٧) مغني اللبيب لابن هشام (٢/٥٤٣).

(٨) الكتاب لسيبويه (٣/٦٢).



....

المصنف في شرحه[1]، ومذهب الفارسي والسيرافي بنفس الطلب لنيابته عن الشرط[2]، ومثل الآية المذكورة قوله تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥][3]، فإنه مجزوم باتفاق السبعة[4]، وقول امرئ القيس[5]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ....

فجزم «نبك» بحذف الياء، وقس على ذلك بقية أنواع الطلب.

واحترز بـ«بعد الطلب» عن النفي والخبر المثبت، فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال: «ما تأتينا تحدثْنَا» بجزم «تحدثْنَا» خلافًا للزجاجي والكوفيين[6]،

---

(١) شرح قطر الندى لابن هشام (٨٩).

(٢) أي: الشرط المقدر.

(٣) ليست في (ب).

(٤) انظر: التصريح عل التوضيح للأزهري (٢/٣٨٢، ٢٨٣).

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (٨)، والأزهية (٢٤٤، ٢٤٥)، وخزانة الأدب (١/٣٣٢، ٣/٢٢٤)، والدرر (٢/٤٠٨)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٠١)، وشرح ابن الناظم (٣٧٣)، وشرح شواهد المغني (١/٤٦٣)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٠٧)، والكتاب (٤/٢٠٥)، ومجالس ثعلب (١٢٧)، وهمع الهوامع (٢/١٢٩)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٥٦)، وأوضح المسالك (٣/٣٥٩)، والدرر (٢/٤١٤ ـ ٤١٥)، وشرح الأشموني (٢/٤١٧)، وشرح قطر الندى (٨٠)، ومغني اللبيب (١/١٦١، ٢٦٦)، وهمع الهوامع (٢/١٣١).

الشاهد فيه قوله: (نبك) حيث جزم في جواب الأمر وهو قوله: (قفا).

(٦) ولا سماع معهم ولا قياس؛ لأن الجزم يتوقف على السببية، ولا يكون انتفاء الإتيان سببًا للتحديث. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٣).



و«لا أنت[١] تأتينا تحدثْنَا» بجزم «تحدثْنَا» باتفاق النحويين، وقول العرب: «اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثبْ عليه[٢]»، بجزم «يثبْ» مع أن «اتقى» و«فعل» ماضيين ظاهرهما الخبر مؤول بأن المراد منهما الطلب، أي: ليتق الله وليفعل، فلذلك جزم في جوابهما[٣].

و«بقصد الجزاء»[٤] عن ما إذا لم يقصد به ذلك؛ فإنه[٥] يجب رفعه، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فـ«تطهرهم» مرفوع باتفاق السبعة، وإن كان مسبوقًا بالطلب وهو «خذ»؛ لأنه غير مقصود[٦] به معنى: إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد خُذْ منهم صدقةً مطهرةً لهم، فـ«تطهرهم» جملة في محل نصب صفة لـ «صدقة»، ولو قرئ بالجزم[٧] على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، ولكن القراءة سنة متبعة، وقد قرئ بالرفع والجزم قوله[٨] تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥

---

(١) في (ب) و(ج): من.

(٢) قوله: (يثب عليه) أي: كل واحد من الاتقاء وفعل الخير. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٤٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٦).

(٤) قوله: (وبقصد الجزاء... إلخ) واحترز بقصد الجزاء... إلخ.

(٥) أي: فإن المضارع الوارد بعد الطلب الذي لم يقصد به الجزاء يجب رفعه.

(٦) في (ب) و(ج): ليس مقصودًا.

(٧) أي: ولو قصد بها في غير القرآن السببية لجُزِمَ الفعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٤).

(٨) في (ج): يرثني من قوله:



وَشَرطُ الجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ «إِنْ لَا» محلَّه نَحْو «لَا تدنُ من الأَسَدِ تَسْلَمْ»، بِخِلَافِ «يَأْكُلُكَ»، ....

يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٦، ٧]، بالرفع على أنه مع فاعله جملة في موضع نصب صفة لـ «وليا»، وبالجزم[(١)] على أنه جواب للطلب[(٢)] وهو «هب»[(٣)].

[شرط الجزم بعد النهي]

(**وشرط الجزم بعد النهي**) عند غير الكسائي (**حلول**[(٤)] «**إن**») الشرطية مع[(٥)] («**لا**») النافية كما قاله المصنف في شرحه[(٦)]، أو الناهية كما قاله الشاطبي[(٧)]، (**محله**) أي: النهي مع صحة المعنى، (**نحو**: «**لا تدن من الأسد تسلمْ**»)، بالجزم لصحة قولك: «إن لا تدن من الأسد تسلمْ»؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو[(٨)]، ومثله: «لا تكفر تدخل الجنة»، (**بخلاف**) قولك[(٩)]: «لا تدن من الأسد (**يأكلُك**») فإنه يجب رفعه؛ لعدم صحة قولك: «إن لا تدن من الأسد يأكلْك»؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم

---

(١) في (ج): أو.

(٢) انظر: شرح ابن هشام على القطر (٩١).

(٣) انظر الإتحاف (٢٩٧)، ومعاني القرآن للفراء (٢/١٦١)، والنشر (٢/٣١٧).

(٤) في المتن المطبوع: صحة حلول.

(٥) قوله: (مع) أي: قبل لا.

(٦) شرح قطر الندى لابن هشام (١٢١).

(٧) المقاصد الشافية (٧/٤٣٢).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٤).

(٩) ليست في (ب).



الدنو، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه، ولهذا الشرط[1] أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، فهو في موضع نصب على الحال من الضمير في ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦]، وليس بجواب، فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثرًا.

[إشكال وجواب]

فإن قيل: قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال: **(من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب[2] مسجدنا يؤذنا بريح الثوم)**[3][4]، بجزم «يؤذنا»[5] مع عدم صحة: «إن لا يقرب مسجدنا يؤذنا»؛ لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه[6].

أجيب بأنه ليس جوابًا للنهي بل بدل اشتمال من يقرب كما أجيب به عن قراءة الحسن البصري في قراءته ﴿تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦] بالجزم فإنه[7] بدل من «تمنن»، وأما الكسائي فلم يشترط ذلك[8]، فعليه لا يحتاج لجواب.

---

(١) ليست في (ب).

(٢) في (ب): يقربن.

(٣) الثوم بضم الثاء.

(٤) أخرجه البخاري (٨٦١).

(٥) (يؤذنا) مجزوم بحذف الياء.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٣٨٤).

(٧) في (ب): وإنه.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٤).



وَيُجْزَمُ بِلَمْ نَحْوُ: ﴿لَمْ يَـلِدْ وَلَـمْ﴾ [الإخلاص: ٣].

[شرط الجزم بعد الأمر]

وسكت المصنف عن شرط الجزم بعد الأمر، وشرطه كما قاله ابن مالك في تسهيله[(١)]: صحة حلول «إن تفعل» محله نحو: «أحسنْ إليَّ أحسنْ إليك»، بخلاف: «لا أحسن إليك» لصحة «إن تحسن» في الأول دون الثاني.

[الجزم بـ«لم»]

والثاني مما يجزم فعلًا واحدًا ما ذكره بقوله: (ويجزم[(٢)])[(٣)] المضارع (بلم) وهي حرف نفي[(٤)] وجزم، يجزم المضارع ويقلب معناه إلى المضي[(٥)(٦)]، (نحو) قوله تعالى: (﴿لَمْ يَـلِدْ وَلَـمْ) يُولَـدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَـدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/٥٣٦).

(٢) في (ج): وينجزم.

(٣) في المتن المطبوع: ويجزم أيضًا. (٦).

(٤) أي: ينتفي به حدث المضارع.

(٥) قوله: (ويقلب معناه... إلخ) بيان ذلك أن الفعل قبل دخول «لم» كان مضارعًا محتملًا للحال والاستقبال، فلما دخلت «لم» غيرت معنى المضارع وصيرته يدل على الماضي، ولفظ المضارع باق على ما كان قبل، وهذا قول المبرد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٠).

(٦) في (ب): الماضي.



وَلَمَّا نَحْو: «﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ [عبس ٢٣]»،

(و) الثالث مما يجزم فعلًا واحدًا (لمَّا[١]) النافية (نحو) قوله تعالى: ﴿كَلَّا (لَمَّا يَقْضِ) مَآ أَمَرَهُۥ﴾[٢] [عبس ٢٣]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨].

[ما تشترك فيه ما ولما]

وتشارك «لما لم» في أمور في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما[٣]، وتنفرد «لم» عنها بمصاحبة أداة الشرط، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، ولا يجوز «إن لمَّا تفعل»، ويجوز[٤] انقطاع نفي منفيها، نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١][٥]؛ لأن

(١) وهي «لم» ضمت إليها ما الزائدة، فهي في الأصل كلمتان، وهذا هو الصحيح.

(٢) قوله: (لما يقضي ما أمره) أي: الذي أمره إياه ربه، فالعائد محذوف وهو إياه، وجاز مع انفصاله؛ لأنه لا لبس هنا، أو يقدر العائد متصلًا، وحذف المتصل لا كلام فيه. انظر: حاشية الألوسي على اشرح القطر لابن هشام (١/١٥١، ١٥٢).

(٣) وإن كان في «لم» أكثر.

(٤) في (ب): ويجواز.

(٥) هكذا مثل ابن مالك، وتبعه أبو حيان، وتبعهما المصنف والشارح، وقد اعترضه صاحب عروس الأفراح وابن السبكي بأنه تمثيل غير صحيح؛ إذا الكلام فيما إذا كان المنفي غير مقيد، والمنفي في الآية مقيد بالحين، ولا شك أنه منقطع في الحين الذي قيد به، قال: والاعتراض على شيخي أبو حيان أقوى؛ لأنه اعترض على ابن مالك، ثم تبعه في التمثيل. انظر: حاشية الفيشي على شرح القطر لابن هشام (٢١٥، ٢١٦)، حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٥٣)، حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٧٢).



. . . .

المعنى أنه قد[1] كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا، بخلاف «لما» فإن نفي منفيها مستمر إلى زمن الحال[2]، فيجوز أن يقال في «لم»: لم يكن الإنسان شيئًا مذكورًا ثم كان[3].

ويمتنع في «لما» أن يقال ذلك[4] لما فيه من التناقض[5]، وتنفرد «لما» عنها بجواز حذف مجزومها[6]، كأن يقال لك: هل دخلت البلد؟ فتقول: قاربتها ولمَّا، بحذف المجزوم، تريد و«لمَّا أدخلها»، ولا يجوز «قاربتها ولم»[7]، وأما قول الشاعر[8]:

---

(١) قوله: (زمن الحال) أي: حال التكلم، وهذا مراد من قال: إنها لاستغراق النفي وامتداده. انظر: حاشية الألوسي (١/١٥٢).

(٢) في (ج): وينجزم.

(٣) أي: لم يكن شيئًا في الماضي ثم انقطع ذلك النفي في الماضي، وكان بعد ذلك شيئًا. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٦٠٨).

(٤) قوله: (أن يقال ذلك) بأن يقال لما يكن ثم كان. انظر: شرح الفاكهي للقطر بحاشية يس (١/١٧٢).

(٥) أي: لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي.

(٦) قوله: (بجواز حذف المجزوم) أي: لدليل. انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٦١٠).

(٧) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام بحاشية الألوسي (١/١٥٣).

(٨) البيت من الكامل، لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (١٩١)، وخزانة الأدب (٩/٨، ١٠)، والدرر (٢/١٧٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٢٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/٤٤٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/١١٤)،=



....

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا   يَوْمَ الأَغَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

بحذف المجزوم أي: «وإن لم تصل» فضرورة[1]، و«الأغارب» يروى بالغين المعجمة والراء المهملة، وبالعين المهملة والزاي المعجمة: التباعد[2].

وبجواز توقع ثبوت منفيها، نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، أي: إلى الآن ما ذاقوا وسوف يذوقونه، و«لم» لا تقتضي ذلك، فلا يجوز أن يقال: «لمَّا يجتمع الضدان»؛ لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محالٌ[3]، ويقال: «لم يجتمع الضدان»، والتوقع في «لما» غالب لا لازم، فمن غير الغالب: «ندم إبليس ولمَّا ينفعه الندم»[4].

فائدة: [في تقارض أن المصدرية ولم]

قد [تتقارض][5] «أن» المصدرية و«لم» فيجزم بـ«أن» وينصب

= وأوضح المسالك (٤/٢٠٢)، وجواهر الأدب (٢٥٦، ٤٢٤)، والجنى الداني (٢٦٩)، وشرح الأشموني (٣/٥٧٦)، ومغني اللبيب (١/٢٨٠)، وهمع الهوامع (٢/٥٦).
الشاهد فيه قوله: (وإن لم) حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه «لم»، والتقدير: وإن لم تصل.

(١) قوله: (فضرورة) أي: فلا يرد نقضًا.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٧).
(٣) قوله: (وتوقع المستحيل) فيه نظر؛ لأن المحال وقوع المستحيل، وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى أن المحال قد يتمنى. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٧٢).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٧).
(٥) في (أ، ب، ج) تتعارض، وما أثبته هو الصواب الموافق لمصدر العبارة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٨).



....

بـ«لم»، وقد قرئ شاذًّا: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بالنصب(١).

[إهمال لم حملًا على لا]

وقد تهمل «لم» حملًا على «لا» النافية، فيرتفع بعدها الفعل كقول الشاعر(٢):

.... لَـــمْ يُوفُــونَ بِالجَـــارِ

ولذلك قال الفراء: أصل «لم» «لا» فأبدلت الألف ميمًا، كما قال في «لن» أصلها «لا»، فأبدلت الألف نونًا، وأما «لما» فهي مركبة عند الجمهور من «لم» و«ما»، وقيل: بسيطة(٣).

واحترز بقيد النافية في «لمَّا» من «لمَّا» الحينية(٤)، تقول: أجيئك لمَّا

(١) انظر: المحتسب لابن جني (٢/١٥٧).

(٢) -البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجني الداني (٢٦٦)، وخزانة الأدب (١/٢٠٥، ٩/٣، ١١/٤٣١)، والدرر (٢/١٧٨)، وسر صناعة الإعراب (١/٤٤٨)، وشرح الأشموني (٣/٥٧٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٧٤)، وشرح عمدة الحافظ (٣٧٦)، وشرح المفصل (٧/٨)، ولسان العرب (٩/١٨٩)، «صلف»، والمحتسب (٢/٤٢)، ومغني اللبيب (١/٢٧٧، ٣٣٩)، والمقاصد النحوية (٤/٤٤٦)، وهمع الهوامع (٢/٥٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٨).

والشاهد فيه قوله: (لم يوفون) حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد (لم)، وذلك على لغة فيها، أو أنه من الضرورات الشعرية.

(٣) انظر: الجنى الداني (٥٩٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٨).

(٤) قد يقال: هذا لبيان الواقع؛ إذ كلامه في الداخلة على المضارع، ولا تدخل عليه إلا أختها. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١٥١).



وباللَّام ولَا الطَّلَبِيَّتَيْنِ، نَحْوُ: «﴿لِيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقْضِ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣] ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]».

ترسل إليّ، أي: حين، برفع «ترسل».

[ما يجزم فعلًا واحدا اللام ولا الطلبيتين]

(و) الرابع والخامس مما يجزم فعلًا واحدًا ما ذكره بقوله: (باللام ولا الطلبيتين) أي: الدالتين على الطلب، فدخل في ذلك لام الأمر[1]، (نحو) قوله تعالى: (﴿لِيُنفِقْ) ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، ولام الدعاء نحو: (﴿لِيَقْضِ) عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ولام الالتماس[2]، نحو قول شخص لمساويه: لتقم[3]، فالأمر من الأعلى، والدعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي.

[الجزم بعد لا]

و«لا» الناهية[4]، نحو: (﴿لَا تُشْرِكْ) بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، و«لا» الدعائية نحو: (﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[5]) [البقرة: ٢٨٦]، و«لا» الالتماسية نحو

(١) لام الأمر هي الدالة على الأمر وضعًا، فلا يرد تجريدها عما ذكر واستعمالها في الخبر ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] وفي التهديد ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] غير ذلك من المعاني. انظر: حاشية الألوسي على قطر الندى (١/١٥٤).

(٢) الالتماس: الطلب من المساوي مع نوع خضوع. انظر: حاشية الالوسي على شرح قطر الندى (١/١٥٤).

(٣) في (ب) و(ج): ليقم.

(٤) قوله: (لا الناهية) أي: الدالة على النهي وضعًا، وقد يقصد بها التهديد، كقولك: لولدك لا تطعني. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٤٥).

(٥) الدعاء برفع المؤاخذة عن الخطأ والنسيان المراد به رفع المؤاخذة عن أسبابهما.



وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ إِنْ وإِذْمَا ....

قول شخص لمساويه «لا تفعل»، فالنهي من الأعلى، والدعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي كما مر.

[الجزم بإن]

ثم شرع في الضرب الثاني مبتدئا بواحد منه فقال: (ويجزم فعلين[1] «إن») - بكسر الهمزة وسكون النون - وهي أم الباب[2]، وهي حرف باتفاق[3][4]، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤].

[الجزم بإذما]

(و) الثاني (إذما[5]) وهو حرف على الأصح[6]، كما مر وإن كان

---

(١) قوله: (فعلين) أي: مضارعين أو ماضيين أو مختلفين، ويجزم المضارع لفظًا، والماضي محلًا، ومراده من الفعل الثاني ما يشمل الجملة، فإن الجواب قد جملة. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٥٤).

(٢) ذكر هنا ورود إن شرطية، وفي باب إن وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة، وفي فصل أدوات النفي العاملة عمل ليس، وورودها نافية وزائدة وهذه أوجهها الأربعة المشهورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٩).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٣٩٨).

(٤) هي حرف دال على مجرد تعليق الجواب على الشرط، فلا تدل على شيء آخر. انظر الكواكب الدرية للأهدل (٢/٨٥).

(٥) «إذما» هي مركبة من إذ الظرفية وما الزائدة، موضوعة لمجرد تعليق الجواب على الشرط، ولا محل لها من الإعراب، وقيل: إنها ظرف وأن محلها نصب. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٨٧).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٨).



وأَيٌّ وأَيْنَ وأَنَّى ....

المصنف جرى على خلافه[١]، نحو[٢]:

إِذْمَـا أَتَيْـتَ عَلَـى الرَّسُـولِ فَقُـلْ لَـهُ ....

وباقي الأدوات أسماء باتفاق إلا «مهما» فإنها اسم على الأصح كما مر.

[الجزم بأي]

(و) الثالث (أيّ) بالتشديد[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

[الجزم بأين]

(و) الرابع (أين[٤]) نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

[الجزم بأني]

(و) الخامس (أنى[٥]) نحو قول الشاعر[٦]:

---

(١) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٩٩).

(٢) البيت من الكامل، وهو للعباس بن مرداس الصحابي الجليل، نسبه إليه في خزانة الأدب (٩/٢٩).

الشاهد فيه قوله: (إذما) حيث استعملها شرطية فجزم بها محلًّا قوله: (أتيت، وفقل له)

(٣) قوله (أيَّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء. انظر: المغني بحاشية الدسوقي (١/١٧٤).

(٤) قوله: (أين) وهي حرف باتفاق.

(٥) قوله (أنى) وهي اسم باتفاق.

(٦) البيت من الطويل، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هكذا وقع نسخ الشرح،=



وَأَيَّانَ وَمَتَى ....

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ ....

[الجزم بأيان]

(و) السادس (أيان)، نحو قول الشاعر[1]:

.... فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

[الجزم بمتى]

(و) السابع (متى)، كقوله[2]:

= وأكلمه العلامة الساجعي بقوله: «وتمام البيت... حطبًا جزلًا ونارًا تأججا» وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين، وإنهم لبمعزل عن الصواب، وذلك أنهم ركبوا بيتًا من بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر. انظر: حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح القطر (٩٠، ٩١، ٩٢).

(١) البيت من الطويل، وهو لأمية ابن أبي العائذ في شرح أشعار الهذليين (٢/٥٢٦)، شرح عمدة الحافظ (١/٣٦٣)، همع الهوامع (٤/٣٤١)، والأشموني (٤/١٠)، والدرر (٥/٩٥)، اللمحة شرح الملحة (٢/٨٧٨)، جامع الدروس العربية (٢/١٨٨)، فتح رب البرية (٢٩٥).

(٢) البيت من الوافر وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق (٢٢٤)، والأصمعيات (١٧)، وجمهرة اللغة (٤٩٥، ١٠٤٤)، وخزانة الأدب (١/٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (١/٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/٦٢)، والشعر والشعراء (٢/٦٤٧)، والكتاب (٣/٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/٣٥٦)، وبلا نسبة في الاشتقاق (٣١٤)، وأمالي ابن الحاجب (٤٥٦)، وأوضح المسالك (٤/١٢٧)، وخزانة الأدب (٩/٤٠٢)، وشرح ابن الناظم (٤٦٥)، وشرح الأشموني (٢/٥٣١)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٤٩)، وشرح قطر الندى (٨٦)، وشرح المفصل (١/٦٢، ٤/١٠٥)، واللسان (١٤/١٢٤) «ثني»،=



وَمَهْمَا وَمَا ....

مَتَــى أَضَــعِ العِمَامَــةَ تَعْرِفُــونِي ....

[الجزم بمهما]

(و) الثامن (مهما[1])، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، الآية.

[الجزم بما]

(و) التاسع (ما[2])، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ[3]

= (١٥٢) «جلا» وما ينصرف وما لا ينصرف (٢٠)، ومجالس ثعلب (٢١٢/١)، ومغني اللبيب (١٦٠/١)، والمقرب (٢٨٣/١)، وهمع الهوامع (٣٠/١).

فائدة في إعراب البيت:

«متى» أداة شرط تجزم فعلين الأول يسمى فعل الشرط، والثاني يسمى جواب الشرط، «أضعِ»: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، «تعرفوني»: فعل مضارع مجزوم بمتى، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، و«تعرفوني»: النون هذه نون الوقاية، والأصل تعرفونني حذفت النون التي هي نون الرفع، وهذه النون المذكورة ليست بنون الرفع وإنما هي نون الوقاية، جيء بها لتقي الفعل من الكسر. انظر فتح رب البرية (٢٩٥).

(١) قوله: (مهما) هي بمعنى ما فتكون حينئذٍ لغير العاقل وضمنت معنى الشرط، وأصلها ما فزيدت عليها ما أخرى فقلبوا ألف ما الأولى ها كراهية اجتماع لفظين متوافقين وتكرير لفظين مرتين. انظر: حاشية اب حمدون على المكودي (١٦١/٢).

(٢) هي موضوعة لما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٦١/٢)، شرح الفاكهي لقطر الندى (١٧٤/١).

(٣) قوله: (من خير) أي: وشر ففيه اكتفاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩/٤).



وَمَن وَحَيْثُمَا، ....

يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

[الجزم بمن]

(و) العاشر (من[١])، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٣١]، الآية.

[الجزم بحيثما]

(و) الحادي عشر (حيثما[٢]) نحو[٣]: حيثما يكنْ أمرٌ صالحٌ فكن.

[الجزم بكيف]

وزاد الكوفيون كيف فجزموا بها[٤].

[الجزم بإذا]

ويجزم بـ«إذا» في الشعر كثيرًا، كما قاله ابن مالك في شرح الكافية، ومنه[٥]:

---

(١) قوله: (من) هي في الأصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط، وهي في الآية مبتدأ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٦١/٢)، الفاكهي على القطر (١٧٤/١).

(٢) هي اسم موضوع للدلالة على المكان، ويضمن معنى الشرط إذا اتصلت به ما، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٩٠/٢).

(٣) «حيثما نحو»: سقط من (ب).

(٤) قال السيوطي: ولا يجزم بها، وقال الكوفيون وقطرب: نعم مطلقًا، وقوم: إن اقترنت بما، نحو: كيفما تكن أكن. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣٢١/٤).

(٥) هذا عجز بيت من الكامل، وصدره «إستغن ما أغناك ربك بالغنى» وقائله عبد القيس بن=



نَحْوُ ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٩]، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

وَيُسَمَّى الأَوَّلُ شَرْطًا، ....

.... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

قال: والأصح منع ذلك في النثر؛ لعدم وروده[1].

ثم إن المصنف مثل لـ «إن» و«من» و«ما» فقال: **(نحو)** قوله تعالى: (﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]، (﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، (﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾) [البقرة: ١٠٦].

[ضبط الشرط والجزاء والجواب]

(ويسمى) الفعل **(الأول)** من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات **(شرطًا[2])** لتعلق الحكم عليه، ....

= خفاف بن عمرو بن حنظلة. انظر: المفضّليّات (٣٨٥)، ومعاني القرآن للفرّاء (١٥٨/٣)، والأصمعيّات (٢٣٠)، وأمالي المرتضى (٣٨٣/١)، وشرح عمدة الحافظ (٣٧٤)، والمغني (١٢٨)، والهمع (١٨٠/١)، والأشمونيّ (١٣/٤)، واللمحة شرح الملحة (٨٨٠/٢).

الشاهد فيه قوله: (إذا تصبك) حيث استعمل إذا شرطية فجزم بها تصبك، وجملة «تجمل» في موضع الجزم على أنها جواب الشرط، وقرن بالفاء لأنه فعل طلبي، وإنما عملت إذا وإن كانت شرطًا غير جازم؛ حملًا على متى، كما أهملت متى حملًا عليها.

(١) انظر: الكافية الشافية (١٥٧٩).

(٢) سمي الأول شرطًا لأنه شرط في تحقق الثاني، بمعنى أن العقل يحكم بوجود الثاني عند=



والثَّاني جَوَابًا وجَزَاء ، ....

(و) يسمى (الثاني جوابًا[1]) ؛ لأنه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال[2] ، (و) يسمى (جزاء) أيضًا ؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط[3] .

[تنوع الشرط والجزاء]

ولا يشترط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد ، بل تارة يكونا مضارعين[4] كما مثل به المصنف ، وكقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩] .

وتارة يكونا ماضيين ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨] ، وتارة يكونا مختلفين ماضيًا فمضارعًا ، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ

= الأول معلقًا عليه ، لا بمعنى أنه شرط في الواقع يتوقف عليه. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٥٦).

(١) والجزاء والجواب عندهم لفظان مترادفان. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٥٦).

(٢) شرط الجواب الإفادة كخبر المبتدأ ، فلا يجوز إن يقم زيد يقم ، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز ، ومنه «ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله». انظر: حاشية يس على الفاكهي على شرح القطر (١/١٧٦).

(٣) قوله: (لأن مضمونه... إلخ) فهو ينبني على الأول انبناء الجزاء على الفعل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٧٢).

(٤) الأحسن أن يكون الشرط والجواب مضارعين لظهور أثر العلامة ، ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظًا أو معنى وهو المضارع المنفي بلم. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/١٨٨).

....

﴿حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]، أو مضارعًا فماضيًا وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر[١].

ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار[٢]، نحو قوله ﷺ: (**من يقم ليلة القدر إيمانًا[٣] واحتسابًا غُفر له**)، رواه البخاري[٤] لكن المضارع منهما مجزوم اللفظ والماضي مجزوم المحل.

[أحوال رفع الجزاء]

ورفع الجزاء المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بـ«لم» حسن؛ لأن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط[٥] جاز أن لا تعمل في الجزاء[٦] لكنه غير مختار[٧]، مثال الأول نحو قول الشاعر[٨]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠١).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٢٧٦).

(٣) قوله: (إيمانًا) أي: تصديقًا بأنها حق وطاعة واحتسابا أي: طلبًا لرضا الله تعالى وثوابه لا للرياء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٦).

(٤) البخاري (٣/٥٩)، ومسلم (٥٢٤)، والنسائي (٨/١٨).

(٥) أي: مع كونه قريبًا.

(٦) أي: مع كونه بعيدًا.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢، ٤٠٢).

(٨) **قال العيني**: قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان، والضمير في أتاه: يرجع إليه، والخليل الفقير، ويروى ـ أي: مسألة ـ مسغبة أي: مجاعة. **الشاهد في** «يقول» فإنه مضارع وقع جزاء الشرط، وهو مرفوع غير مجزوم، وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملة إذا كان يحرم ولا يعطي منه، وقيل: أي: ولا ممنوع.=



....

وَإِنْ أَتَـــاهُ خَلِيـــلٌ ....

ـ أي: فقير مختل الحال، وليس المراد به الصديق ـ

.... يَــوْمَ مَسْــأَلَةٍ يَقُــولُ لَا غَائِــبٌ مَــالِي وَلَا حَــرِمُ

برفع «يقول»، و«الحَرِم» بفتح المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان، ومعناه: المنع، وهو مبتدأ حذف خبره، أي: لا غائب مالي ولا عندي حرمان، ومثال الثاني نحو: «إن لم تقم أقومُ» برفع «أقومُ»؛ لأن مجزوم «لم» لا عمل للأداة فيه فهو كالماضي، ورفع الجزاء في غير ذلك ضعيف[1]، نحو[2]:

= شرح الشواهد للعيني (١٧/٤). وهو من شواهد سيبويه (٤٣٦/١)، والمقتضب (٧٠/٢)، والكامل (٧٨)، والجمهرة (٦٩/٢)، والمحتسب (٦٥/٢)، والأمالي (١٩٦/١)، والإنصاف (٣٢٩)، والمسلسل من غريب لغة العرب (٩٣)، وشروح سقط الزند (٣٢٨/١)، وتهذيب إصلاح المنطق (٢٩/٢)، والديوان (١٥٣)، شرح الكافية الشافية (١٥٨٩/٣)، واللمحة شرح الملحة (٨٧٤/٢)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (٤٥١)، والمغني (٥٥٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٥٥٨/٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٢/٢)، والإنصاف (٦٢٥/٢)، وخزانة الأدب (٤٨/٩، ٧٠)، والدرر (١٨٢/٢)، وشرح ابن الناظم (٤٩٧). والدرر السنية (٩١٣/٢).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٢/٢).

(٢) البيت من الرجز، وقائله جرير، و«أقرع» منادى، ويجوز ضمه وفتحه؛ لأنه من أفراد قول صاحب الألفية: (ونحو زيد ضم وافتحن... إلخ) ويا أقرع الثاني توكيد لفظي، ويتعين فيه البناء على الضم؛ لأنه علم مفرد علم غير موصوف بابن، والكاف اسم إن، جملة الشرط والجواب خبرها على قول الشاهد في رفع تصرع الثاني، وهو ضعيف لكون الشرط=



وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الأَدَاةِ ....

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وقرئ شاذًّا: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] برفع «يدرككم»(١)، ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط، فكان القياس عملها في الجزاء(٢).

[أحوال اقتران الجواب بالفاء]

(وإذا لم يصلح) أي: الجواب **(لمباشرة الأداة)** أي: أداة الشرط بأن كان الجواب جملة اسمية(٣)، أو فعلًا ماضيًا غير متصرفٍ، أو ماضيًا لفظًا ومعنى، أو مطلوبًا به فعل أو ترك، أو فعلًا مقرونًا بحرف تنفيس، أو منفيًّا

= مضارعًا، والمعنى: كل ما فعلوه بأخيك كأنهم فعلوه بك، فإن قتلوا أخاك فكأنهم قتلوك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٥)، والجمل (٢١٨)، والكتاب لسيبويه (٣/٦٧)، والمقتضب (٢/٧٢)، والكامل (٧٨)، وشرح السيرافي (٣/٢٢٦)، وأمالي ابن الشجري (١/٨٤)، وارتشاف الضرب (٣/٢٨٦)، والروض الأنف (١/٦٠)، وابن يعيش (٨/١٥٨)، والمغني (٦١٠)، شرح الكافية الشافية (٣/١٥٩٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٣)، همع الهوامع (٢/٥٥٨)، الدرر السنية (٢/٩١٤)، خزانة الأدب (٨/٢٠، ٢٣، ٢٨)، المقاصد النحوي (٤/٤٣٠).

(١) انظر: قراءة طلحة بن سليمان في البحر المحيط (٣/٢٩٩)، المحتسب (١٩٣)، شرح المرادي على الألفية (٢/١٦٥)، شرح ابن الناظم (٤٩٨).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٣).

(٣) قوله: (بأن كان الجواب جملة اسمية) ولا يرد: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٣١]؛ لأن الجواب محذوف، وهذا جواب لقسم مقدر قبل الشرط وإن لم يكن هناك لام. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٥٦).



قُرِنَ بِالفَاءِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]،

بـ«لن» أو «ما»[1]، (قُرِنَ) الجواب وجوبًا (بالفاء)؛ ليحصل الربط بين الجواب وشرطه، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى؛ لأن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك.

مثال الأول[2] (نحو) قوله تعالى: (﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾) أي: الله (﴿بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾) [الأنعام: ١٧]، وأما قول الشاعر[3]:

(١) قوله: (بلن أو ما) خصهما بالذكر احترازًا عن لم ولا، فالمضارع المقرون بهما يجيء اتفاقًا لكونهما كالجزء، وأما الماضي المنفي بلا فعند الرضي لابد من الاقتران، وعند غيره لا. انظر: حاشية الالوسي على شرح قطر الندى لابن هشام (١/١٥٧).

(٢) الأول هو كون الجواب جملة اسمية.

(٣) البيت من البسيط وهو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٢/٣٦٥)، ولسان العرب (١١/٤٧)، «بجل»، والمقتضب (٢/٧٢)، ومغني اللبيب (٢/٥٦)، والمقاصد النحوية (٤/٤٣٣)، ونوادر أبي زيد (٣١)، ولكعب بن مالك في ديوانه (٢٨٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٠٩)، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة لأدب (٩/٤٩، ٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/١٧٨)، ولحسان بن ثابت في الدرر (٢/١٨٧)، والكتاب (٣/٦٥)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٢٨١)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٦٤، ٢٦٥)، وشرح ابن الناظم (٤٩٩)، وشرح شواهد المغني (١/٢٨٦)، وشرح المفصل (٩/٢، ٣)، والكتاب (٣/١١٤)، والمحتسب (١/١٩٣)، والمقرب (١/٢٧٦)، والمنصف (٣/١١٨)، وهمع الهوامع (٢/٦٠)، الدرر السنية (٢/٩١٥).

الشاهد فيه قوله: (الله يشكرها) فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة، والخبر الفعل المضارع وفاعله ومفعوله، وقد وقعت هذه الجملة جوابًا للشرط، وقد كان من حق العربية أن تقرن هذه الجملة بالفاء، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة=



....

مَــنْ يَفْعَــلِ الحَسَــنَاتِ اللهُ يَشْــكُرُهَا ....

فضرورة.

ومثال الثاني[1] نحو: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [الكهف: ٤٠]، **ومثال الثالث**[2] نحو: ﴿فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يوسف: ٧٧]، **ومثال الرابع**[3] نحو: ﴿إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، **ومثال الخامس**[4] نحو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢]، **ومثال السادس**[5] نحو: ﴿وَمَن يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٤]، **ومثال السابع**[6] نحو: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾ [آل عمران: ١١٥]، **ومثال الثامن**[7] نحو: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ﴾ [الحشر: ٦].

= الوزن، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال: «من يفعل الحسنات، فالله يشكرها». انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٢١١).

(١) الثاني فيما إذا كان الجواب فعلًا غير متصرف.

(٢) الثالث فيما إذا كان الجواب فعلًا ماضيًا لفظًا ومعنى.

(٣) الرابع فيما إذا كان الجواب مطلوبًا به فعل.

(٤) الخامس فيما إذا كان الجواب مطلوبًا به ترك فعل.

(٥) السادس فيما إذا كان الجواب فعلًا مقرونًا بحرف تنفيس.

(٦) السابع فيما إذا كان الجواب منفيًّا بلن.

(٧) الثامن فيما إذا كان الجواب منفيًّا بلم.



أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيةِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

[حكم اقتران الجواب بإذا الفجائية]

(أو) قرن الجواب (بإذا الفجائية) فيستغنى بها عن الفاء في الربط؛ لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يُبْتَدَأ بها(١)(٢).

[شرط وقوع إذا الفجائية]

ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها، بشرط أن تكون الأداة الجازمة إن والجواب جملة اسمية (نحو) قوله تعالى: (﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَاهُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦](٣))، فجملة «هم يقنطون» جواب «إن»، والرابط «إذا» الفجائية.

قال المصنف في شرحه: وإنما لم أقيد إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها مختصة بها فأغناني ذلك عن الاشتراط(٤).

وسكت عن القيد الأول لأخذه من المثال، وقد يجمع بين الفاء وإذا

(١) قوله: (لأنها أشبهت... إلخ) أي: لأن الغرض من ذكرها إنما هو الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود شيء فلابد من تقدم ذلك الشيء. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٩٢/٢).

(٢) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١٨٠/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٧/٢).

(٤) ويكون الجمع مفيداً للتوكيد.



. . . .

الفجائية[1] خلافًا لمن منع ذلك[2] نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٨].

قال الزمخشري: إن[3] إذا هذه هي الفجائية[4].

تتمة: [شروط الشرط]

يشترط في الشرط ستة أمور:

أحدها: أن يكون فعلًا غير ماض المعنى فلا يجوز: إن قام زيد أمس قمت، وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، فالمعنى: إن ثبت أني كنت قلته.

الثاني: أن لا يكون طلبًا، فلا يجوز: «إن قم ولا إن لا تقم».

الثالث: أن لا يكون جامدًا، فلا يجوز: «إن عسى»، ولا «إن ليس».

الرابع: أن لا يكون مقرونًا بحرف تنفيس، فلا يجوز: «إن سوف يقم».

الخامس: أن لا يكون مقرونًا بقد، فلا يجوز: «إن قد قام»، ولا «إن قد يقم».

---

(١) ليست في (ب) ولا (ج).

(٢) لأن إذا عوض عن الفاء، فلا يجمع بين العوض والمعوض.

(٣) ليست في (ب) ولا (ج).

(٤) المفصل للزمخشري (٣٢١).



. . . .

السادس: أن لا يكون مقرونًا بحرف نفي غير «لم» و«لا»، فلا يجوز: «إن لما تقم»[1] ولا «إن لن تقم»[2].

*** *** ***

(١) في (ب) في هذا الموضع وتاليه: يقم.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٤).



فَصْلٌ

الاسْم ضَرْبَانِ: نكِرَةٌ، ....

[النكرة والمعرفة]

ثم شرع في بيان انقسام الاسم إلى نكرة ومعرفة فقال: (فصل: الاسم) بحسب التعريف والتنكير[1] (ضربان) على الأصح[2]، ضرب[3] (نكرة) وهو[4] الأصل، لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج[5]، ولاندراج كل معرفة تحتها[6] من غير عكس؛ ولذا قدمها[7].

---

(١) قوله: (بحسب التعريف والتنكير) أي: باعتبارهما، وقيد بذلك لأن الاسم انقسامات آخر باعتبارات كما لا يخفى.

(٢) زاد بعضهم ثالثًا وهو الواسطة بينهما وهو الخالي من التنوين واللام كمن وما الاستفهاميتين والشرطيتين، وجعل من هذا القبيل اسم الفعل المنون، بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل، وكل ذلك عند الجمهور من النكرات. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١٥٨/١)، وحاشية الفيشي على شرح القطر (٢١٩)، ومغني اللبيب (٦٣/١).

(٣) ليست في (ب).

(٤) في (ب) و(ج): وهي.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٩٣/١).

(٦) قوله: (لاندراج كل معرفة تحتها) أي: أنكر النكرات شيء ومعلوم، وكل موجود ومعلوم يندرج تحتهما، والاندراج دليل على الأصالة، كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٨١/١).

(٧) قوله: (ولذا قدمها) أي: وإن كانت المعرفة أشرف؛ لأن سبقها في الوجود المستدعي=



وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ كـ«رَجُل» أَوْ مُقَدَّرٍ كـ«شَمْسٍ»، ....

[حد الاسم النكرة]

(وهو) أي: الاسم النكرة (: ما شاع في جنس موجود[1]، كرجل) فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا[2] ذكرًا بالغًا، فكلما وجد[3] من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه، (أو) ما شاع في جنس (مقدر، كشمس) فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًّا ينسخ ظهوره وجود الليل[4]، فحقها أن تصدق على متعدد[5] كما أن رجلًا كذلك، وإنما يختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج[6]، ولو وجد لكان اللفظ[7] صالحًا له

= لسبقها في الذكر عارض الشرفية. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١٥٨/١).

(١) قوله: (جنس موجود) أي: موجود في الخارج تعدده، فالرجل شائع في جنس الرجال الصادق على ما ذكره الشارح، وتعدده في الخارج موجود مشاهد.

(٢) قوله: (حيوانًا ناطقًا) أي: مدركًا لا متكلمًا.

(٣) قوله: (فكلما وجد... إلخ) فيه إشارة إلى أن عموم النكرة للأفراد بدليل لا شمولي. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١٥٩/١).

(٤) قوله: (ينسخ ظهوره وجود الليل) قيل الأول فاعل، والثاني مفعول، ويجوز العكس، والأول أولى. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١٥٩/١).

(٥) قوله: (أن تصدق على متعدد) أي: بطريق البدلية.

(٦) قوله: (من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج) وأما جمعها في قوله: «لمعان برق أو شعاع شموس» فأمر اعتباري. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١٦٠/١).

(٧) قوله: (لو وجد لكان... إلخ) هذا ممكن الوجود عندنا غير واقع، وعند الفلاسفة ممتنع أصلًا. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندي (١٦٠/١).



وَمَعَرفةٌ وَهِيَ سِتَّةٌ:

فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًّا[1] كزيد وعمرو وإنما وُضِع وَضْع أسماء الأجناس، وكذلك قمر، وأما قول الشاعر[2]:

.... فكَأَنَّــــهُ لَمَعَــانُ بَــرْقٍ أَوْ شَــعَاعُ شُــمُوسِ

وقوله[3]:

.... وُجُــوهُهُمْ كَأَنَّهَــا أَقْمَــارُ

فإن العرب تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي، وإن كان حقيقتهما واحدة، يقولون: شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس، وقمر هذه الليلة أكثر نورًا من قمر ليلة أول ذلك الشهر[4].

[المعرفة وأنواعها]

(و) **الضرب الثاني** (معرفة)، وآخرها[5] لأنها فرع كما مر، (وهي ستة) أنواع:

---

(١) في (ب) و(ج): خالصًا.

(٢) البيت من الكامل وهو للأشتر النخعي في لسان (١٣٦/٦)، والتنبيه والإيضاح (٢٨٣/٢)، أساس البلاغة «ومض» وتاج العروس (١١٧/١٦) شمس (١١٠/١٩) ومض، والتصريح على التوضيح للأزهري (٩٣/١)، والبخلاء للجاحظ (٣٠٩)، وأمالي القالي (٨٥)، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (١٦٩/٢).

(٣) الرجز ضمن ستة أبيات وردت بلا نسبة في أساس البلاغة (درق)، والتصريح على التوضيح (٩٣/١)، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء (٢٩٣/١).

(٤) التصريح على التوضيح (٣٠٤/١).

(٥) في (ب): أخرها.



الضَّمِيرُ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى متكَلَمْ أَوْ مخاطبٍ أَوْ غَائِب.

أحدها: (الضمير) بمعنى المضمر[(١)] على حد قولهم: عقدت العسل، فهو عقيد، أي: معقود، وهو تسمية بَصْرية، فهم يقولون: ضمير ومضمر، والكوفي يقول: كناية ومكني[(٢)(٣)]، **(وهو ما دل على متكلم[(٤)])** كأنا ونحن، **(أو مخاطب[(٥)])** كأنتَ وأنتِ، **(أو غائب[(٦)])** كهو وهي.

[ترتيب المعارف]

وأعرف[(٧)] المعارف: الجلالة الكريمة، ثم الضمير العائد إليها، ثم ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب[(٨)]، ....

(١) قوله: (المضمر) هو بضم الميم الأولى وفتح الثانية، وهو والخفي المستور، وإطلاقه على البارز حقيقة عرفية. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١٦٠).

(٢) لأنه ليس بصريح، والكناية تقابل الصريح. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/٥٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٩).

(٤) قوله: (متكلم) أي: لشخص متكلم أي: متلفظ بهذا اللفظ.

(٥) قوله: (لمخاطب) أي: لشخص مخاطب.

(٦) قوله: (غائب) أي: لشخص غائب.

(٧) المراد بالأعرفية شدة التمييز لمسماه، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزًا لمسماهما من العلم وإن كان يعين مسماه مطلقًا، وأما مرتبة ضمير الغيبة فبعد العلم كما صرح به في التسهيل، خلاف ما يقتضيه كلام الموضح هنا من أن الضمير مطلقًا في مرتبة واحدة، ثم يجب أن يقال: الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٧١).

(٨) لأنه يدل بنفسه فهو أيضًا معرفة عند الجمهور، وقيل: نكرة مطلقًا، وقيل: إن كان مرجعه معرفة فمعرفة، أو نكرة فنكرة. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/١٦١).

وَهُوَ إمَا مُسْتَتِرٌ ....



ثم العلم[1]، ثم المشار به[2] والمنادى فهما في رتبة، ثم الموصول[3] وذو الأداة فهما في رتبة أيضًا[4]، والمضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم[5]. وهذا الترتيب هو المختار وإن خالف بعضهم في ذلك[6].

[حد الضمير المستتر]

(وهو) أي: الضمير (إما مستتر) وهو ما لا صورة له في اللفظ[7]، بل

---

(١) قوله: «ثم العلم» سقط من (أ).

(٢) أعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠٧/١).

(٣) قيل: أعرفه ما كان مختصًا، ثم ما كان مشتركًا، ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودًا معينًا، ثم ما للاستغراق، ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠٧/١).

(٤) اختاره الناظم، وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد، وهو يقتضي أن الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠٧/١).

(٥) أي: لا في رتبة الضمير؛ لأنه يقع صفة للعلم في نحو: مررت بزيد صاحبك، على أن اسم الفاعل للمضي، والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو أدون كذا قالوا، والأظهر عندي: أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا؛ لاكتسابه التعريف منه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠٧/١).

(٦) وقيل: أعرفها العلم، وقيل: اسم الإشارة، وقيل: المحلي بأل، والخلاف في غير لفظ الجلالة فهو أعرف المعارف إجماعًا، ويليه ضميره. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠٧/١).

(٧) أي: ضمير وليس له صورة وهيئة في اللفظ أي: التلفظ، وإنما له صورة في العقل، ويجوز=



كالْمُقَدَّرِ وُجُوباً فِي نَحْوِ «أَقُوْم» ....

ينوى، ولا يكون إلا مرفوعًا، وهو قسمان: واجب الاستتار وجائزه.

[الضمير المستتر وجوبًا]

وقد[1] بدأ بالقسم الأول فقال: (كالمقدر وجوبًا) وهو ما لا يخلفه[2] ظاهر[3] ولا ضمير منفصل، وذلك (في) ثمانية مواضع:

أولها: المرفوع بمضارع[4] مبدوء بالهمزة[5] (نحو: «أقوم»).

وثانيها: المرفوع بمضارع مبدوء بالنون، نحو: «نقوم».

وثالثها: المرفوع بأمر الواحد المذكر، نحو: «قم»[6].

= أن يراد في اللفظ الملفوظ به، وشمل التعريف المستتر جوازًا فإنه وإن جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة الاستتار لا صورة، وإذا برز صار ظاهرًا، فلا يضر أن له صورة في اللفظ؛ على أن الضمير المستتر نفسه لا يبرز؛ لأن العرب لم تضع له لفظًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٨٧).

(١) في (ب): وهو.

(٢) أي: ما لا يصلح أن يخلفه في ذلك في إعرابه والوقوع موقعه. حاشية يس على الفاكهي (١/١٨٧).

(٣) أي: ولا يحل محله بأن لا يرتفع بعامله. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٢).

(٤) أي: بمضارع مذكور؛ لأنه إذا حذف المضارع برز الضمير منفصلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٢).

(٥) أي: همزة المتكلم، وأطلقها؛ لأن المضارع لا يبدأ بهمزة الإبهام، وكذا قوله: (بالنون) وإنما كان الاستتار واجبًا في هذه الأمكنة؛ لأن معه ما يرشده إلى الضمير فكأن الضمير بارز. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٨٧).

(٦) وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا يحل محله الظاهر؛ فلا تقول: قم زيد فأما افعل أنت، فأنت تأكيد للضمير المستتر في افعل، وليس بفاعل لصحة الاستغناء عنه، فتقول: افعل.



و«تقَوْم» ....

(و) رابعها: المرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، نحو: («تقوم»).

وخامسها: المرفوع بفعل استثناء[1]، كـ«خلا»، و«عدا»، و«لا يكون»، نحو قولك: «القوم قاموا ما خلا زيدًا»، و«ما عدا عمرًا»، و«لا يكون زيدًا»، ففيه ضمير مستتر وجوبًا عائد على البعض المفهوم من كله[2] السابق، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق[3]، [أو على المصدر الذي دل عليه الفعل تضمنًا][4].

وسادسها وسابعها[5]: المرفوع بأفعل[6] في التعجب [وبأفعل في التفضيل[7]][8] فالأول نحو: «ما أحسن الزيدين»[9]، والثاني نحو: ﴿هُمْ

(١) لأن فعل الاستثناء لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التي تلزم طريقة واحدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٢).

(٢) في (ب) و(ج): الكل.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١١٧).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(٥) سقط من في (ب).

(٦) في (ب): بالفعل.

(٧) أي: في غير مسألة الكحل وبدون ندور، فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل، وبندور في غيرها، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٢).

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٩) قوله: (الزيدين) بفتح الذال وكسرها.



أَوْ جَوَازًا فِي نَحْو «زَيْد يقَوْم»، ....

أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا﴾ [مريم: ٧٤]، ففي «أحسن» فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبًا، و«أثاثًا» تمييز.

وثامنها[١]: المرفوع باسم فعل غير ماض، كـ«أوه»[٢]، بمعنى «أتوجع»، ونزال بمعنى انزل[٣].

و[ألحق بما ذكر][٤] المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].[٥]

فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز، إلا أفعل التفضيل فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة: «الكحل» عند جميع العرب وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

[الضمير المستتر جوازًا]

ثم شرع في القسم الثاني فقال: (و) كالمقدر (جوازًا) وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب (في نحو: «زيد يقوم»)، أو بفعل الغائبة، نحو: «هند قامت»، أو باسم الفاعل،

---

(١) في (ب) بدل قوله: وثامنها: وألحق بما ذكر.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (١/٤٢٠).

(٣) فالضمير في (نزال) مستتر وجوبًا سواء كان لمذكر أو غيره، نحو: نزالِ يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات، وكذا كل اسم فعل أمر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٣).

(٤) ليست في (ب).

(٥) انظر: شرح الفاكهي بحاشية يس (١/١٨٧).



أَوْ بارِزٌ وَهُوَ إِمَا مُتَّصِلٍ كـ«تاء» «قُمْت» وَكَافِ «أَكْرَمَكَ» وَهَاءِ «غلَامِهِ»،

كـ«زيد[1] قائم»، أو باسم المفعول، نحو: «زيد مضروب»، أو بالصفة المشبهة، نحو: «زيد حسن»، أو باسم الفعل الماضي، نحو: «العقيق هيهات»، أي: بَعُد، فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها مستتر جوازًا وإذا برز انفصل، تقول: «زيد قام[2] هو»، وكذا الباقي، والدليل على جوازه أنه يخلفه الظاهر، تقول: «زيد قام أبوه»، ويخلفه الضمير المنفصل، تقول: «زيد ما قام إلا هو»، وكذا الباقي.

[حد الضمير البارز وأقسامه]

ثم لما فرغ من ذكر المستتر شرع في الكلام على البارز، وهو: ما له صورة في اللفظ[3] فقال: **(أو بارز وهو)** قسمان أيضًا **(إما متصل)** بعامله وهو الذي لا يبتدأ به[4] ولا يلي إلا اختيارًا، وينقسم إلى مرفوع (، **كتاء قمت**)، **(و)** إلى منصوب، نحو: **(كاف «أكرمك»)**، **(و)** إلى مجرور، نحو **(هاء «غلامه»)**، فهذه الضمائر الثلاثة متصلة؛ لأنه لا يبتدأ بها ولا تلي

---

(١) في (ب) و(ج): نحو زيد.

(٢) في (ب) و(ج): قائم.

(٣) قوله: (ما له صورة في اللفظ) أي: ضمير له صورة في اللفظ أو الملفوظ به، وينبغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٨٨).

(٤) قوله: (ما لا يبتدأ به... إلخ) ضمير لا يصلح أن يبتدأ به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل؛ لأن النطق بالمتصل في الافتتاح ممكن عقلًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٨٨).



أَوْ منفصِلٍ كـ«أَنَا وَأَنْتَ وَإِيايَ».

إلا اختيارًا، ويقع بعدها ضرورة كقول الشاعر[1]:

وَمَــا عَلَيْنَــا إِذَا مَــا كُنْــتِ جَارَتَنَــا   أَلَّا يُجَاوِرُنَـــا إِلَّاكِ دَيَّـــارُ

[الضمير المنفصل]

ثم شرع في القسم الثاني من البارز فقال: (أو منفصل) وهو ما يبتدأ به ويلي إلا اختيارًا، وينقسم إلى مرفوع، (كـ«أنا») للمتكلم وحده، (و «أنتَ») بفتح التاء للمخاطب، و«هو» للغائب، (و) إلى منصوب، نحو: («إياي») للمتكلم وحده، و«إياكَ» للمخاطب المذكر، و«إياه» للغائب المذكر.

---

(١) قال العيني: أنشده الفراء ولم يعزه لأحد، وهو من البسيط، والمبالاة بالشيء الاكتراث به، ويروى عن لا يجاورنا بإبدال الهمزة عينًا، والجملة في محل نصب مفعول ما نبالي، وأن مصدرية، والتقدير: ما نبالي عدم مجاورة أحد غيرك إيَّانا إذا كنت أنت جارتنا، فالحاصل إذا حصلت أيها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك، وكلمة «ما» زائدة، والمعنى حين كنت، ويجوز أن تكون مصدرية، والتقدير: حين كونك جارتنا، وإلا بمعنى غير وهو استثناء مقدم، والمعنى: ألا يجاورنا ديار إلا أنت، يقال: ما بالدار ديار، أي: أحد وكذلك ما بها دو يري، وهو فيعال من درت، وأصله: ديوار قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.
الشاهد في قوله: (إلاك) فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا، والقياس المنفصل، أي: إياك، وهو شاذ للضرورة، وأنكر المبرد وقوع هذا، وأنشد سواك ديار. شرح الشواهد للعيني (١٠٩/١)، وانظر: الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، وأمالي ابن الحاجب (٣٨٥)، وأوضح المسالك (٨٣/١)، وتخليص الشواهد (١٠٠)، وخزانة الأدب (٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥)، والخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، والدرر (٨٤/١)، وشرح الأشموني (٤٨/١)، وشرح شواهد المغني (٨٨٤)، وشرح ابن عقيل (٩٠/١)، وشرح المفصل (١٠١/٣)، ومغني اللبيب (٤٤١/٢)، والمقاصد النحوية (٢٥٣/١)، وهمع الهوامع (٥٧/١)، وشرح ابن الناظم (٣٤).



....

وهذه[1] الضمائر الأصول[2] ولها فروع، ففرع الأول[3] واحد فقط وهو «نحن» وهو للمتكلم ومعه غيره، أو للمعظم[4] نفسه حقيقة أو ادعاء؛ لأن المتعدد فرع المفرد[5].

وفرع الثاني[6] أربعة وهي: «أنتِ» ـ بكسر التاء ـ للمخاطبة، و«أنتما» للمخاطبين مطلقًا[7]، و«أنتم» للمخاطبين، و«أنتن» للمخاطبات؛ لأن المؤنث فرع المذكر، والمثنى والجمع فرع المفرد.

وفرع الثالث[8] أربعة أيضًا وهي: «هي» للغائبة، و«هما» للغائبين مطلقًا[9]، و«هم» للغائبين، و«هن» للغائبات.

وفرع الرابع[10] واحد وهو: «إيانا».

وفرع الخامس[1] أربعة وهي: «إياكِ» ـ بكسر الكاف ـ و«إياكما»،

---

(١) في (ب): هذه.

(٢) في (ب) و(ج): أصول.

(٣) قوله: (فرع الأول) أنا.

(٤) في (ب) و(ج): المعظم.

(٥) جملة: لأن المتعدد فرع المفرد، في (ب) و(ج) قبل قوله: وهو للمتكلم.. إلخ.

(٦) قوله: (فرع الثاني): أنت بفتح التاء.

(٧) قوله: (مطلقًا) أي: مذكرين كانا أو مؤنثتين.

(٨) قوله: (فرع الثالث) أي: هو.

(٩) قوله: (مطلقًا) أي: مذكرين كانا أو مؤنثتين.

(١٠) قوله: (فرع الرابع) أي: إياي.

....

و«إياكم»، و«إياكن»[٢].

وفرع السادس[٣] أربعة أيضًا وهي: «إياها»، و«إياهما»، و«إياهم»، و«إياهن»، على ما تقدم من التعليل.

«فائدة»

جملة الضمائر البارزة ستون ضميرًا؛ وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل، والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض، والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط، فهذه خمسة أقسام: ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل، ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظة: منها واحدة للمتكلم وحده، وواحدة له ولمن معه، وخمسة للمخاطب، وواحدة للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لتثنيتهما، [وواحدة لجمع المذكر][٤]، وواحدة لجمع المؤنث، وخمس للغائب كذلك. وإذا ضربنا خمسًا في اثني عشر خرج منها ستون[٥]، وأمثلتها مشهورة فلا نطيل بذكرها[٦].

---

(١) قوله: (فرع الخامس) أي: إياك.

(٢) انظر: شرح المرادي (١/١٠٢).

(٣) قوله: (فرع السادس) أي: إياه.

(٤) سقط من (ب).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٢١).

(٦) أمثلة المرفوع المتصل: قمت، قمنا، قمتما، قمتم، قمتن، قام، قامت، قاما، قاموا، قمن.
أمثلة المنصوب المتصل: أكرمني، أكرمنا، أكرمك، أكرمكما، أكرمكم، أكرمكن، أكرمه، أكرمها، أكرمهما، أكرمهم، أكرمهن. =



....

«تنبيه»

المختار في «أنا» أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة[1]، ومذهب الكوفيين[2] أنه الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك[3][4].

وفي «أنت» وفروعه أن الضمير نفس «أَنْ» عند البصريين، واللواحق لها حروف خطاب[5].

وفي «هو» و«هي» الجميع ضمير، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء إشباع[6].

= أمثلة المخفوض، ولا يكون إلا متصلًا: غلامي لي، غلامنا لنا، غلامك لك، غلامك لك، غلامكما، غلامكم لكم، غلامكن لكن، غلامه له، غلامها لها، غلامهما، غلامهم لهم، غلامهن لهن.

(١) أي: زيدت الألف في حالة الوقف ليبين الحركة فهي كهاء السكت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٤).

(٢) في (ب) و(ج): الكوفيون.

(٣) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا سميناه، فعلى أن الضمير مجموع الحرف يعرب؛ لأن سبب البناء قد زال، وعلى أنه «أن» يحكى لكونه مركبًا من اسم وحرف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٤).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٤١).

(٥) قوله: (واللاحق لها حرف خطاب) أي: حرف جعل له الواضع مدخلًا في الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط في دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٤، ١١٥).

(٦) **قال الصبان:** وهو ضعيف. حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٤).



وَلَا فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ ....

وفي «هما» و«هم» الضمير الهاء وحدها، وقيل: إنه المجموع.

وفي «هن» الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في «هم»، والثانية كالواو في «همو».

وفي «إياه» الضمير نفس «إيا»، وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة.

واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، و«إيا» على حدتها لا تدل على ذلك.

وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث، وهنا مذاهب أخر لا حاجة لنا بذكرها(١).

[حكم الاتيان بضمير منفصل مع إمكان المتصل]

ولما كان القصد من وضع الضمائر الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل قال: (ولا فصل) جائز في الضمير حال الاختيار(٢) (مع إمكان

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١١٩/٢، ١٢٠).

(٢) قوله: (وفي اختيار) مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل، وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان مندوحة، وأما على قول الناظم أنهما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل، إلا أن يراد بإمكان الاتصال عند المانع الصناعي غير الوزن، أو أنه لا مفهوم لقوله: (وفي اختيار). انظر: حاشية الصبان الأشموني (١١٥/١).



المُتَّصِلِ، ....

المتصل[1]؛ لما فيه من فوات القصد المذكور، فنحو: «قمت وأكرمتك»، لا يقال فيهما: «قام أنا»، و«لا أكرمت إياك»؛ لأن التاء أخصر من «أنا»، والكاف أخصر من «إياك»، وأما قول الشاعر[2]:

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّـاهُمُ الأَرْضُ فِـي دَهْـرِ الـدَّهَارِيرِ

فضرورة[3]، والأصل قد ضمنتهم، والباء في بـ«الباعث» متعلقة بـ«حلفت» في بيت قبله، و«الباعث» هو الذي يبعث الأموات ويحييهم، و«الوارث» هو الذي ترجع[4] إليه الأملاك بعد فناء المُلَّاك، و«الأموات» منصوب بـ«الوارث» على أن الوصفين تنازعا فيه وأُعْمِلَ الثاني، و«ضمنت» بكسر الميم مخففة بمعنى انضمت، أي: اشتملت عليهم، و«الأرض» فاعل ضمنت، و«إياهم» مفعوله، و«الدهر» هو الزمان، و«الدهارير» مضاف إليه

---

(١) في النسخة المطبوعة من المتن: الوصل. (٧).

(٢) قاله الفرزدق، وما قيل من أنه لأمية ابن الصلت غير صحيح، وهو من البسيط. وهو في شرح الشواهد للعيني (١/١١٦)، والدرر السنية (١/٢١٥)، وخزانة الأدب (٥/٢٨٨)، والتصريح على التوضيح (١/١٠٧)، والخصائص (١/٣٠٧، ٢/١٩٥)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢٩)، والأغاني (١٠/٣٢٣)، والإنصاف (٢/٦٩٨)، وأوضح المسالك (١/٩٢)، وتذكرة النحاة (٤٣)، وشرح ابن عقيل (١/١٠١، ١٠٨) وشرح ابن الناظم (٣٨)، وهمع الهوامع (١/٦٢)، شرح الأشموني (١/٩٢).

الشاهد فيه: (إياهم) حيث فصل الضمير المنصوب للضرورة، والقياس: قد ضمنتهم. ديوان الفرزدق (١/٢١٤).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٠٦).

(٤) في (ب) و(ج): يرجع.



إِلَّا فِي ....

بمعنى الشدائد[1][2].

أما إذا لم يمكن الاتصال كأن كان الضمير يلي «إلا» نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وكقولك: «ما قام إلا أنا»، و«ما أكرمت إلا إياك»، فلا يتأتى إلا منفصلًا؛ لأن «إلا» مانعة من الاتصال.

[صور يجوز فيها الانفصال مع إمكان الاتصال]

ثم استثنى مما ذكر صورتين يجوز فيهما الانفصال[3] مع إمكان الاتصال، وقد بدأ بالأولى منهما فقال: (إلا في) ما إذا كان العامل في الضمير[4][5] عاملًا في ضمير آخر أعرف[6] منه مقدم[7] عليه غير مرفوع[8]

---

(١) قال الصبان: الذي في القاموس الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف، ودهور دهارير مختلفة. حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح الأزهري (١/١٢٣).

(٣) في (ب): الاتصال.

(٤) في (ب) و(ج): عامل الضمير.

(٥) قوله: (أن يكون الضمير) أي: المراد انفصاله ثاني الضمير، فلا يجوز الأمران في نحو: زيد ضربه عمرو، والعبد سل زيد إياه، بل يجب الاتصال في الأول، والانفصال في الثاني.

(٦) قوله: (أعرف) أي: أعرف من الثاني احترازًا من نحو: أعطيته إياك وأعطيته إياه، فيتعين الانفصال إلا فيما قلَّ من نحو قول عثمان ﷺ: أراهمني الباطل شيطانا، والأصل: أراهم الباطل إياي شيطانًا أي: أرى الباطل القوم أني شيطان.

(٧) في (ب) و(ج): تقدم.

(٨) قوله: (غير مرفوع) احترازًا من نحو: ضربته فيجب فيه الاتصال.



نَحْوِ الهَاءِ مِنْ «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ، ....

بأن كان منصوبًا أو مجرورًا فيجوز الفصل للطول(١)، وضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب(٢)، ثم إن كان العامل في الضميرين المذكورين فعلًا غير ناسخ فالوصل أرجح؛ لكونه الأصل ولا مرجح لغيره، (**نحو الهاء من**) قولك لشخص فيَّ عبد: (سلنيه(٣)) أو ملكنيه، ويجوز فصله (**بمرجوحية**) تقول: سلني إياه وملكني إياه، ولكون الوصل أرجح لم يأت التنزيل إلا به، قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، ومن الفصل قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**إن الله ملككم إياهم**)(٤)(٥)، ولو وصل لقال: (ملككموهم)، ولكنه فر(٦) من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث(٧) ضمات(٨).

---

(١) أي: لحصول طول الكلمة بالاتصال، أو لدفع الطول الناشئ عنه.

(٢) انظر: شرح القطر بحاشية الألوسي (١/١٦٩).

(٣) قوله: (سلنيه) من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم كذا قيل. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١١٩).

(٤) قوله: (إن الله ملككم إياهم) قال الصبان: ساقه في التصريح حديثًا، والشاهد في هذه الجملة فقط. حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٧).

(٥) ضمير الغيبة للأرقاء، والحديث في سنن أبي داود (٣/٢٣)، والكبائر (٢٢٣)، شرح المكودي (١٢٢)، والإتحاف (١/٢٤٣)، التصريح للأزهري (١/١٠٧)، الأشموني (١/١١٧)، شرح الألفية للمرادي (١/١٠٦).

(٦) قوله: (فر... إلخ) قد يقال: الاتصال الأرجح لم يفر فيه من ذلك، فدل على أنه ليس مرجحًا للانفصال. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٩١).

(٧) في (ب): ثلاثة.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح (١/١١٠).

و«ظَنَنْتُكَهُ» و ....

(و) إن كان العامل في الضميرين فعلًا ناسخًا من باب ظن، نحو: (ظننتكه) وخلتكه، فالأرجح عند الجمهور الفصل؛ لأنه خبر في الأصل، وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده[1]، وعند ابن مالك وجماعة الوصل أرجح[2] وهو المختار؛ فقد جاء به التنزيل قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الانفال: ٤٣][3].

أما إذا كان الضمير السابق مرفوعًا فإنه يجب الوصل، نحو: ضربته، ولا يجوز: ضربت إياه، ولو كان الضمير المتقدم غير أخص وجب الفصل، نحو: أعطاه إياك، أو أعطاه إياي، أو أعطاك إياي[4].

(و) الصورة الثانية وهي أن يكون الضمير منصوبًا بـ«كان» أو إحدى أخواتها، سواء كان قبله ضمير أم لا[5]، وبذلك فارقت الصورة الأولى،

---

(١) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٩٢)، حاشية الألوشي على شرح القطر (١/١٧٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١١٢).

(٣) أجيب عن الآية بأنها ليست من محل النزاع؛ لأن المفعول الثاني ليس بخبر، فهو من باب سلنيه إذ المفعول الأول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية، والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول الثلاثي.. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٧١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١١٣).

(٥) **قال الصبان:** ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء. أما فيه فيجب الفصل، نحو: زيد قام القوم ليس إياه، ولا يكون إلا إياه، فلا يجوز ليسه، ولا يكونه كما لا يجوز إلاه، فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناه، والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان؛ لأن خبرها يجب كونه فعلًا مضارعًا إلا في ندور.=



«كُنْتُهُ» بِرُجْحَانٍ.

نحو: الصديق[١] (كنته) أو كانه زيد، فيجوز في الهاء الاتصال (برجحان) عند ابن مالك ومن تبعه[٢]، وعند الجمهور عكسه[٣] وتوجيههما ما تقدم وكلاهما وارد، فمن ورود الوصل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٤]: **(إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله)**[٥]، ومن الفصل قول الشاعر[٦]:

لَـئِنْ كَـانَ إِيَّـاهُ لَقَـدْ حَـالَ بُعْـدُنَا ... عَـنِ العَهْـدِ وَالإِنْسَـانُ قَـدْ يَتَغَيَّـرُ

= حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٨).

(١) لك في الصديق النصب والرفع على حد زيد ضربته. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٩٣).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١١٠).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) أي: قوله لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنًّا منه أنه الدجال، ولعل هذا الترديد منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل أن يعرف حال الدجال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٨).

(٥) أخرجه البخاري في الجنائز (٨٠)، والجهاد (١٧٨)، وأبو داود في الملاحم (١٦)، وأحمد (٢/١٤٨)، ومسلم في باب الفتن (٩٥)، والترمذي في باب الفتن (٦٣).

(٦) البيت من الطويل، وهو من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١٠٣)، وانظر: وتخليص الشواهد (٩٣)، وخزانة الأدب (٥/٣١٢، ٣١٣)، وشرح المفصل (٣/١٠٧)، والمقاصد النحوية (١/٣١٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٠٢)، وشرح ابن الناظم (٤٠)، وشرح الأشموني (١/٥٣)، والمقرب (١/٩٥).

الشاهد فيه قوله: (كان إياه) حيث أتى بالضمير الواقع خبرًا لكان الناسخة للمبتدأ والخبر وهو قوله: (إياه منفصلًا) والمجيء بالضمير منفصلًا في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ، والإتيان به متصلًا جائز أيضًا.



....

وإن كان العامل في الضميرين اسمًا[١] فالفصل أرجح[٢]، نحو: عجبت من حبي إياه، ومن الوصل قول الشاعر[٣]:

.... لَقَدْ كَانَ حُبِّيكَ حَقًّا يَقِينَا

خاتمة

الضمائر كلها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى[٤]؛ لأن التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف[٥]، وقيل: في الافتقار، وقيل:

---

(١) أي: وكان أول الضميرين مجرورًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٩/١).

(٢) لاختلاف محلي الضميرين.

(٣) عجز بيت من الطويل، قائله عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي الشاعر المشهور، توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة بالغرق في سفينة، وهو في شرح الشواهد للعيني (١١٩/١)، وأوضح المسالك (٩٧/١)، وشرح الأشموني (٥٢/١)، المقاصد النحوية (٢٨٣/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٦٢) والتصريح على التوضيح (١١١/١).

الشاهد فيه قوله (إياه) حيث جاء منفصلًا، **قال ابن الناظم**: الصحيح اختيار الاتصال لكثرته في النظم والنثر الفصيح، **وقال الزمخشري**: الاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال، كقوله: (لئن كان إياه)، والصواب ما قاله الزمخشري؛ لأن منصوب كان خبر في الأصل، والأصل في الخبر أن يكون منفصلًا، وليس للاتصال فيه دخل.

(٤) اختاره لاطراده وخلوه عن الاعتراض.

(٥) أي: من المعاني النسبية التي من حقها أن تؤدى بالحرف، **قال ابن غزي**: وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة، وباللواحق في نحو: إياي وإيانا وإياك وإياه بناء على أنها حروف لا ضمائر، ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١١٠/١).

....

في الوضع في كثير، والباقي محمول عليه[1]، وقيل: لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها[2].

** ** **

(١) أي: على الكثير.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٨٥).

ثم العَلَمُ ....

[العلم]

(ثم) الثاني من المعارف: (العَلَم[1]) بفتح العين واللام[2] وهو: اسم يعين مسماه تعيينًا مطلقًا[3]، فخرج بقيد[4] التعيين النكرات[5]؛ فإنها لا تعين مسمياتها[6]، وبقيد الإطلاق ما عدا العلم من المعارف؛ فإن تعيينها

---

(١) قوله: (العلم) هذا ثاني المعارف وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها، واختاره ابن معطي، وجهه أن الاشتراك في العلم بطريق العروض، ولا كذلك الضمير حتى قيل: إنه كلي لا جزئي، ولأن الضمير يحتاج إلى ما يعينه، ولأنه يعود على النكرة، ولأنه قد يجر برب. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٩٤).

(٢) العلم في اللغة مشتركٌ لفظي بين عدة معان، منها: الجبل: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] أي: كالجبال، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومنها: الراية التي تجعل شعارًا للدولة، أو الجند، ومنها: العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير بدليل قولهم: لأنه علامة على مسماه، وأصل الترجمة «هذا باب العَلم» فحذف المبتدأ ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مقامه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١١)، حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل على الألفية (١/١١٨)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٨٢).

(٣) قوله: (مطلقًا) إما أن يكون حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر، وإما صفة مفعول مطلق محذوف أي: يعين تعيينًا مطلقًا.

(٤) في (ب) و(ج): بتقييد، في هذا الموضع وتاليه.

(٥) قوله: (فصل... إلخ) كرجل وفرس فإنهما لا تعين فيهما أصلًا، وكشمس قمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو وجود غيرهما من أفراد المسمى.

(٦) أي: لا تعين مسماها من حيث الوضع وإن عرض بعد الوضع لأمر عارض كشمس وقمر. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٩٥).



وَهُوَ: إِمَا شخصيٌّ كـ«زَيْد» ....

لمسمياتها إما بقيد لفظي وهو المعرف بالصلة وأل[1] والمضاف إليه، أو معنوي[2] وهو اسم الإشارة والمضمر.

[أنواع العلم]

(وهو) نوعان:

[علم الشخص]

(إما شخصي) وهو ما وُضِعَ لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له، (كزيد[3]) علم لرجل[4]، وهو منقول من مصدر زاد، وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة[5]، وقَرَن بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد، منها أويس القرني[6]، ومن قال إنه منسوب إلى قَرْن المنازل بسكون الراء

(١) فالرجل مثلًا معرفة ما دامت فيه أل، فإذا فارقته فارقه التعريف، والذي مثلًا إنما يعين مسماه بالصلة، فإذا فارقته فارقه التعريف والمضاف إنما يعين مسماه بالمضاف إليه فإذا فارقه فارقه التعريف.

(٢) أي: أو بقيد معنوي.

(٣) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٩٥).

(٤) ليست في (ب) ولا (ج).

(٥) وهي أخت طرَفة بن العبد لأمه، **قال أبو عبيدة**: وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى.

(٦) وهو أحد الزهاد الثمانية الذين من توسل بهم قضى الله حاجته. واستشكل التمثيل بعلم الشخص بقرن، وقرن كسائر أسماء القبائل، يطلق على القبيلة من حضر الوضع منهم ومن لم يحضر ولا زال يطلق على قرن إلى يوم القيامة، ولو قلنا: إنه علم شخص لاقتضى أنه=

. . . .

كالجوهري[١] فقد سهى[٢]، وعدن ـ بفتح العين والدال المهملتين ـ علم لبلد بساحل اليمن[٣]، ولاحق علم فرس كان لمعاوية، وشذقم[٤] علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر[٥]، (وهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب، وواشق علم لكلب[٦]، هذه أمثلة ابن مالك في ألفيته[٧] إلى سبعة أعلام وثامنها علم كلب موزاة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

= إنما يطلق على طائفة من الناس مشخصين موجودين حين الوضع فقط، وأجيب بأن الموضوع له قرن في الأصل جماعة محصورة مشخصة في الخارج، ثم هذه الجماعة قد تقع فيها الزيادة والنقصان، فلا يعتبران، بل العبرة بأصل الوضع، وهكذا يقال في أسماء البلدان، ويدلك على أن التغيير لا يعتبر أن الكعبة غيرت مرارًا، ولا زال هذا الاسم يطلق عليها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٨٦).

(١) في معجم البلدان (٤/٣٣١) مادة: قرن: «قال الجوهري: قرن، بالتحريك، ميقات أهل نجد، ومنه أويس القرني، وقال الغوري: هو منسوب إلى بني قرن، وغير الجوهري يقول يسكون الراء».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٦).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) **قال الصبان:** ضبطه بعضهم بالذال وبعضهم بالمهملة، وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس وذكر فيه شيخنا الوجهين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٢)، الفتح الودودي (١/٩٤)، حاشية الخضري (٢/٦٢)، وصرح ابن هشام والأزهري في التصريح أنها بالمهملة (١/٣٨٦).

(٥) وإليه تنسب الإبل الشذقمية. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٦).

(٦) سمي الكلب بذلك تفاؤلًا بأن يصطاد فيشق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٨٦).

(٧) ألفية ابن مالك (٣٦).



أَوْ جِنْسيٌّ كـ«أُسامَةَ» ، ....

[علم الجنس]

(أو) علم (جنسي[1]) وهو ما وضع لمعين في الذهن، أي: ملاحظ الوجود فيه (كأسامة) علم للسبع، وثعالة علم للثعلب، وذؤالة للذئب[2]، أي: لماهيته الحاضرة في الذهن، فهو كعلم الشخص لفظًا؛ فيأتي منه الحال، ويمنع من الصرف مع سبب آخر، ومن[3] دخول الألف واللام عليه، ونعتِه[4] بالنكرة، ويبتدأ به، وأعم منه معنى؛ فمدلوله شائع كمدلول النكرة لا يخص[5] واحدًا بعينه ولذلك ذكر ابن مالك في شرح التسهيل[6] أنه كاسم[7] الجنس؛ فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من جنسه الموضوع له، تقول لكل أسد[8] رأيته: هذا أسامة [مقبلًا، ويجوز أن يطلق[9] على

(١) المراد بالجنس اللغوي وهو مطلق الأمر الكلي، فيتناول النوع؛ فإن الأسد للحيوان المفترس نوع.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/١).

(٣) أي: ويمنع من..... إلخ.

(٤) أي: ويمنع من نعته... إلخ.

(٥) في (ب) و(ج): يختص.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢١/٣). انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/١).

(٧) في (ب): كان كاسم.

(٨) قوله: (تقول لكل أسد... إلخ) فيه إشارة إلى ما قيل من أنه كالنكرة معنى. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١٧٢/١).

(٩) قوله: (ويجوز أن يطلق... إلخ) إن كان هذا الإطلاق من حيث الاشتمال على الحقيقة فحقيقة، وإلا فمجاز، قاله غير واحد (١٧٢/١).

. . . .

صاحب الحقيقة تقول: أسامة][1] أشجع من ثعالة، فيكون بمنزلة قولك: الأسد أشجع[2] من الثعلب، يعني صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة[3].

[فرق آخر بين علم الجنس واسم الجنس]

وبعضهم فرق بين علم الجنس واسم الجنس بأن الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما، وعموم[4] من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق، فاللفظ الموضوع لها[5] من حيث خصوصها علم جنس كأسامة، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد، وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها، والحاصل أن أسدًا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من غير اعتبار قيد معها أصلًا، وأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها[6] الذهني الذي هو نوع شيخص لها مع قطع النظر عن أفرادها[7].

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٢) قوله: (أسامة أشجع) الأولى أجرء؛ لأن الشجاعة لكونها ملكة تحمل على الإقدام في المعارك مختصة بذي العقول فحيث وقعت هنا، فالمراد بها القوة والشدة، وكثيرًا ما تستعمل في ذلك. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١٧٣).

(٣) انظر: شرح القطر لابن هشام بحاشية الألوسي (١/١٧٢، ١٧٣).

(٤) قوله: (وعموم) معطوف على لها خصوص.

(٥) أي: الصورة الذهنية.

(٦) في (ب): خصوصها.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٠).



....

[أنواع مسمى علم الجنس]

ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع:

[أعيان لا تؤلف للواضع]

أحدها: وهو الغالب: أعيان لا تؤلف للواضع كالسباع[1] والحشرات فالأول كأسامة، وثعالة وذؤالة، كما مر، والثاني كـ«أم عريط» للعقرب[2].

[أعيان تؤلف]

والنوع الثاني: أعيان تؤلف كهيان بن بيان[3] لمجهول العين والنسب.

[أمور معنوية]

- والنوع الثالث: أمور معنوية، كسبحان للتسبيح، ويسار للميسرة وفجار[4] للفجرة[5] بمعنى الفجور، وبرة للمبرة بمعنى البر[6].

---

(١) السباع جمع سبع وهو ما له ناب. انظر: التصريح على التوضيح (٤٢٢/١).

(٢) واسمها شبوه.

(٣) قوله: (بَيَّان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت.

(٤) قوله: (فجارِ) بالبناء على الكسر.

(٥) أي: لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٩/١).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/١، ٤٢٣).



وإِمَا اسمٌ كمَا مِثْلنْا أَوْ لَقَب كـ«زينِ العَابِدِين» و«قُفَّة» ....

[تقسيم العلم باعتبار ذاته]

(وهو) أي: العلم باعتبار ذاته شخصيًّا كان أو جنسيًّا **(إما اسم)** وهو ما عدا الكنية واللقب وهو الغالب **(كما مثلنا)** من زيد وأسامة، **(أو لقب)** وهو ما أشعر[1] برفعه المسمى (**كـ«زين العابدين»**) لقب علي بن الحسّين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عن سيدنا علي وذريته، أو ضعته[2] والوضيع الدني من الناس كأنف الناقة (و **«قفة»**)، قيل: سبب اللقب بأنف الناقة أن شخصًا أرسلته أمه لأبيه وكان ذبح ناقة فرقها بين نسائه ليأخذ لها منها، فلم يجد إلا رأسها فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده في الأنف وجعل يجره فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله[3]:

(١) أي: أشعر بحسب وضعه الأصلي والعلمي، وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات؛ إذ الإشعار الدلالة الخفية، وهي لا تنافي كون المقصود بالذات ما ذكر، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٣).

(٢) ضَعته بفتح الضاد أو كسرها أي: خسته وهاؤه عوض عن الواو. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٣).

(٣) البيت من البسيط وهو للحطيئة في ديوانه (١٧)، وديوان المعاني (١/٢٧، ٧٨)، والاقتضاب (٥٣١)، ولسان العرب (١/٣٨٩) «ذنب»، (٩/١٦) «أنف»، ومحاضرات الأدباء (٣/٢٨٦)، ومقاييس اللغة (١/١٤٧)، وتهذيب اللغة (١٤/٤٣٨، ١٥/٢٨٤)، وتاج العروس (٢/٤٣٧) «ذنب»، (٤/١٣٤) «كرب»، (٢٣/٤٢) «أنف»، وأساس البلاغة «أنف»، والمعاني الكبير (١١٠٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/١٣٢)، البيان والتبيين (٣/٢٩٦)، والعقد الفريد (٣/٣٠٠)، والوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره (١/٣٤٢)، والصناعتين (١/٣٧٤)، وديوان المعاني (١/٢٧)، خزانة الأدب (٣/٢٨٧)، وبلا نسبة في محاضرات الأدباء (١/٢٩٨، ٣/٣٣٩).



أَوْ كُنْيَةٌ كـ«أَبِي عَمْرو» وَ«أُمِّ كُلثومٍ».

قَـوْمٌ هُـمُ الأَنْـفُ وَالأَذْنَـابُ غَيْـرُهُمُ وَمَـنْ يُسَـوِّي بِـأَنْفِ النَّاقَـةِ الـذَّنَبَا

فصار اللقب مدحًا.

[الكنية]

(أو كنية[١]) وهي كل[٢] مركب إضافي صدر بأب (كـ«أبي عمرو») و«أبي بكر»[٣] رضي الله عنه[٤]، أو أم كـ«أم عمرو» (و«أم كلثوم») بنت النبي صلى الله عليه وسلم، زاد الفخر الرازي في العلم الجنسي: أو ابن أو بنت كـ«ابن دأية» للغراب، و«بنت الأرض» للحصاة[٥].

قال الرضي: والفرق بين اللقب والكنية معنى أن اللقب يمدح الملقب به، أو يذم بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم؛ فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها[٦].

(١) الكنية بضم أوله وكسر ثانيه، أو بالضم والسكون، وجمع الأولى كنى، والثانية كنى، وهي مأخوذة من كنيت أي: سترت أو عرضت؛ لأنها يستر بها الاسم ويعرض بها عنه. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى لابن هشام (١/١٧٦).

(٢) أي: كل علم مركب تركيب إضافي صدره... إلخ.

(٣) قوله: (أبي بكر) فيه إشارة إلى أنه يشترط في الكنية التركيب الإضافي، فلا يعد كنية، نحو: أب لعمرو، وأم لزيد. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١٧٦).

(٤) في (ب) و(ج): واسمه عبد الله ولقبه عتيق ابن أبي قحافة واسم أبي قحافة عثمان ابن عمرو ابن كعب

(٥) أي: كل علم مركب تركيب إضافي صدره... إلخ.

(٦) شرح الكافية للرضي (١/٢١٣). انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٨٣).



ويُؤَخَّر اللَّقَبُ عَنِ الاسْمِ ....

وقال الأبهري: الفرق بين الاسم واللقب أن الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة، واللقب يقصد به الذات مع الوصف، ولذلك يختار تقدم اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة[1].

تَنْبِيهٌ

إن كان العلم مفردًا أعرب بحسب العوامل، وإن كان مضافًا، كـ«عبد الله» و«زين العابدين» و«أبي محمد»، أعرب الجزء الأول بحسب العوامل، والجزء الثاني بالإضافة.

[اجتماع الاسم واللقب]

(و) عند اجتماع الاسم واللقب (يؤخر اللقب) في اللفظ (عن الاسم) على الأصح[2]؛ لأن الغالب[3] في اللقب[4] أن يكون منقولًا عن اسم غير إنسان كـ«بطة» و«قفه»، فلو قدم لتوهم السامع[5] أن المراد مسماه

---

(١) نقله الأزهري عن الأبهري في حواشي العضد وأقره. انظر: التصريح على التوضيح (٤٠٥/١).

(٢) عبارة ابن هشام: في الأفصح. انظر: شرح القطر بحاشية الألوسي (١٧٦/١).

(٣) احترز بقوله: (في الغالب) عن نحو: زين العابدين.

(٤) وقيل: لأنه لو قدم ضاعت فائدة الاسم؛ لأنه يفيد فائدة وزيادة، ولأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٢٨/١).

(٥) قوله: (فلو قدم لتوهم... إلخ) يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك.



....

الأصلي، وذلك مأمون بتأخره عن الاسم[١]، ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم، والنعت لا يقدم فكذا ما أشبهه[٢]، وأما قول أوس بن الصامت[٣][٤]:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي ... أَبُوْهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

فشاذ؛ فإنه قدم «مزيقيا[٥]» وهو لقب لعمرو، قيل: سبب جريان هذا اللقب عليه[٦] أنه كان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين فإذا

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/١٧٣، ١٧٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٥، ٤٠٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٣٣).

(٣) هو أخ عبادة بن الصامت ﷺ الذي ظاهر من امرأته، ووطئها قبل أن يكفر فأمره ﷺ بخمسة عشر صاعًا من شعير على ستين مسكينًا.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأوس بن الصامت في المقاصد النحوية (١/٣٩١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٣٣)، ولحسان بن ثابت في المستقصى (١/٢٤٩)، والدرة الفاخرة (١/٣١٣)، ولبعض الأنصار في خزانة الأدب (٤/٣٦٥)، ولسان العرب (١٣/٥٤٥) «موه»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٢٧)، وتخليص الشواهد (١١٨)، وشرح الأشموني (١/٥٨)، ولسان العرب (١٠/٣٤٣) «مزق»، (١٥/٢٠٨) «قوا»، وتاج العروس «مزق».
الشاهد فيه قوله: (ابن... إلخ) حيث قدم اللقب على الاسم، وقصر «مزيقيا» للضرورة.
انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢١٤)، حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٨).

(٥) قوله: (مُزَيْقِيَا) بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف.

(٦) قوله: (عليه) أي: عمرو.



تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا، ....

أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيًا وأن يلبسهما غيره، و«منذر» أحد أجداده لأمه[1] و«ماء السماء» لقب منذر، لُقِّبَ به لحسن وجهه، وقيل غير ذلك[2].

ومع تأخر اللقب تعربه حالة كونه (تابعًا له) في إعرابه بَدلًا منه بدل كل من كل أو عطف بيان[3] (مطلقًا)، أي: سواء كانا مضافين، كـ«عبد الله زين العابدين»، أو مفردين، كـ«سعيد كرز»[4]، أو كان الأول مفردًا والثاني مضافًا[5] كـ«زيد زين العابدين»، أو كان الأول مضافًا والثاني مفردًا، كـ«عبد الله كرز».

ويجوز قطعه[6] عن التبعية إما برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف[7]، أو

(١) هو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٥).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٩)، شرح الشواهد للعيني (١/٢١٤).

(٣) لم يجوزوا أن يكون تأكيدًا بالمرادف، ولا مانع منه. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١٧٨).

(٤) قوله: (كرز) ـ بضم الكاف وسكون الراء المهملة، وفي آخره زاي ـ هو في الأصل خرج الراعي، ويطلق على اللئيم الحاذق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١٢).

(٥) في (ب): مطلقا.

(٦) قوله: (القطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٠).

(٧) قوله: (لمبتدأ محذوف) قيل: جوازًا، ومقتضى ما ذكروه في النعت المقطوع أن يكون وجوبًا، وكذا الفعل أيضًا. انظر: شرح القطر بحاشية الألوسي (١/١٧٦).

أَوْ مَخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَ كَـ«سَعِيدِ كُرْزٍ».



بنصبه مفعولًا به لفعل محذوف، فتقول على الإتباع: «جاءني عبدُ الله زينُ العابدين» برفعهما، و«رأيت عبدَ الله زينَ العابدين» بنصبهما، و«مررت بعبدِ الله زينِ العابدين» بجرهما، وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، ومن الجر إلى الرفع والنصب؛ فالرفع بتقدير: «هو»، والنصب بتقدير: «أعني»[(١)].

(أو) حالة كون اللقب مع ما تقدم **(مخفوضًا بإضافته)** أي: الاسم إليه **(إن أفرد)** أي: الاسم واللقب **(كـ«سعيد كرز»)** مؤولًا الأول[(٢)] بالمسمى[(٣)] والثاني بالاسم[(٤)] كما سيأتي بالإضافة[(٥)]، وما جرى عليه المصنف من أن الإضافة في المفردين جائزة هو قول الكوفيين والزجاج وهو الأصح، وجمهور البصريين يوجب الإضافة[(٦)]، وجرى عليه ابن مالك في ألفيته[(٧)].

تتمة

لا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم أو لقب، فيجوز تقديم الكنية

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي (١٧٩).

(٢) أي: غالبًا وإلا فقد يعكسون كما في: كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه إلا ذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٦).

(٣) فمعنى الاسم الأول الذات.

(٤) فالمقصود من الثاني لفظه.

(٥) في (ب) و(ج): في الإضافة.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٣٥).

(٧) ألفية ابن مالك (٣٨).

على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما، قال أعرابي لما قال لعمر رضي الله عنه: احملني فإن ناقتي قد نقبت، قال له: كذبت، وحلف على ذلك[1]:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

و«نقب» بالقاف، ويقال: نَقِبَ[2] البعير، إذا دق خفه، ودبر إذا حفي، فكأنه تفسير له[3].

** ** **

(١) البيت من الرجز، وبعده: (فاغفر له اللهم إن كان فجر) أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن ناقتي قد نقبت فاحملني فقال عمر: كذبت وحلف على ذلك، والنقب والدبر: رقة الخف، وفجر: حنث في يمينه. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢١٥)، والعين للخليل (٨/٣٠٧)، وشرح الكافية الشافية (٣/١١٩١)، واللمحة شرح الملحة (٢/٧٣٧)، والتصريح (١/١٢١)، وابن عقيل (٢٩٢/٣/٢١٩)، والأشموني (٦٨/١/٥٩)، وشرح المفصل (٣/٧١)، وخزانة الأدب (٢/١٥١، ١٦٢، ٢٨٣) ومعاهد التنصيص (١/٩٤)، وشذور الذهب (٢٢٩/٥٦٤، ٤٣٥)، والمخصص لابن سيده (١/١١٣).

(٢) قوله: (نقب) بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٣٤).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٣٤).



ثُمَّ الإِشَارةُ وَهِيَ ذَا لِلمُذَكَّرِ، وَذِي وذِهِ وَتِي ....

[أسماء الإشارة]

(ثم) الثالث من المعارف[1]: **(الإشارة[2])** أي: أسماؤها، وحد اسم الإشارة كما قال في التسهيل: ما دل على مسمى وإشارة[3] إليه[4]، والمشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة، وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث، وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة، أو بعيدها، أو متوسطها، فمجموع ذلك ثمانية عشر، للمفرد المذكر في القرب أربعة، ذكر المصنف منها واحدًا بقوله: **(وهي «ذا»)** بألف ساكنة **(للمذكر)**، والثلاثة الباقية «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف، و«ذائه» بهاء مكسورة بعد الهمزة[5]، و«ذاؤه» بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة، وللمؤنث المفرد في القرب عشرة ذكر المصنف منها خمسة بقوله: **(و «ذي»)** بكسر أوله وسكون ثانيه، **(و «ذه»[6])** بإسكان الهاء، **(و «تي[7]»)** بكسر أوله

---

(١) زعم ابن السراج أنه أولها؛ لأن تعريفه بالعين والقلب، وغيره لا يتعرف إلا بوجه واحد، ولأنه لا يقبل التنكير مطلقًا، بخلاف المضمر والعلم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٠١).

(٢) قوله: (اسم الإشارة) أي: اسم تصحبه الإشارة الحسية، وهي التي بأحد الأعضاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٨).

(٣) المقصود من الإشارة هنا الإشارة الحسية دون الذهنية إذ هي المرادة عند الإطلاق.

(٤) شرح التسهيل للمرادي (٢٢٤).

(٥) أي: بعد الهمزة المكسورة. انظر: الصبان على الأشموني (١/١٣٨).

(٦) قوله: (ذه) بقلب ياء ذي هاء للوقف لبيان الياء ثم أجري الوصل مجراه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٠١).

(٧) قوله: (تي) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال ذي فياء ساكنة ففيه الجمع بين البدلين:=



وَتِهِ وَتَا لِلمُؤَنَّثِ، وذَانِ وَتَانِ لِلمُثَنَّى بِالألِفِ رَفْعًا وَبِاليَاءِ جَرّاً وَنَصْبًا، وَأَوْلَاءِ ....

وسكون ثانيه، (و «ته»[1]) بإسكان الهاء، (و «تا»[2] للمؤنث)، والخمسة الباقية: «ذهي» و«تهي» بإشباع الكسرة، و«ذه» و«ته» باختلاس، و«ذاتُ» بضم التاء، (و «ذان») للمثنى المذكر القريب، (و «تان» للمثنى) المؤنث القريب، نحو: «هاتان امرأتان» (بالألف) فيهما (رفعًا وبالياء) فيهما (جرًّا ونصبًا) كإعراب المثنى، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] في قراءة أبي عمرو[3]، وقال تعالى: ﴿أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، وهل هما مثنى حقيقة، أو جيء بهما على صورة المثنى؟ رأيان والأصح الثاني؛ لأن من شرط التثنية قبول التنكير كما مر[4]، وأسماء الإشارة لازمة للتعريف، وقراءة غير أبي عمرو: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾ ـ بالألف وتشديد «إن»، ـ ﴿لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣][5] مؤولٌ على حذف اسم «إن»

= التاء والياء. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢٠١/١).

(١) قوله: (ته) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال فهاء. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢٠١/١).

(٢) قوله: (تا) بقلب ذال ذا تاء. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢٠١/١).

(٣) قال ابن الجزري: اختلفوا في ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾ فقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون، وقرأ الباقون بتشديدها، واختلفوا في هذان فقرأ أبو عمرو هذين بالياء، وقرأ الباقون بالألف وابن كثير على أصله في تشديد النون. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣٢٠/٢، ٣٢١)، إبراز المعاني لأبي شامة (٥٩١، ٥٩٢).

(٤) انظر: شرح الفاكهي على القطر (٢٠٢/١).

(٥) في (ب) و(ج): لساحران.



لِجَمْعِهِمَا. ....

ضمير شأن، واللام داخلة على مبتدأ محذوف، والأصل: إنه هذان لهما ساحران، وقيل غير ذلك[(١)].

(و«أولاء») ممدود عند الحجازيين، ومقصور[(٢)] عند بني تميم[(٣)(٤)] (لجمعهما) أي: المذكر والمؤنث، وبلغة أهل الحجاز جاء التنزيل قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال تعالى حكاية عن نبيه لوط: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ [هود: ٧٨]، ومجيئه لغير العقلاء قليل، ومنه قول جرير[(٥)]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٩/١).

(٢) القصر: أي: بلا همزة في آخره.

(٣) رويت أيضًا عن قيس وربيعة وأسد، فيقولون أولي وهُؤُلَى بضم الهاء وضم الهمزة وفتح اللام وقد يقال فيهما: هَوْلَى بفتح الهاء وسكون الواو وفتح اللام، وإذا كان مقصورًا يكتب بالياء، وإن كان ممدودًا كتب بالألف. انظر: الكواكب الدرية (٦٨/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٩/١).

(٥) قال العيني: قاله جرير بن عطية ـ وهو في ديوانه (٩٩٠) ـ، وهو من قصيدة من الرمل، وقوله: (ذم) أمر من ذم يذم، ويجوز في الميم الحركات الثلاث، الفتح للتخفيف، والضم للاتباع، والكسر على الأصل، و«بعد» حال من المنازل، وفيه حذف، تقديره: بعد مفارقة منزلة اللوى، وقوله عطف على المنازل.

الشاهد فيه قوله: (أولئك الأيام) حيث استعمل أولئك في غير العقلاء، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، والأيام بالجر: إما صفة أو عطف بيان، ويروى (الأقوام) فحينئذٍ لا شاهد فيه. شرح الشواهد للعيني (١٣٩/١) وانظر: وتخليص الشواهد (١٢٣)، وخزانة الأدب (٤٣٠/٥)، وشرح التصريح (١٢٨/١)، وشرح شواهد الشافية (١٦٧)، وشرح المفصل (١٢٩/٩)، ولسان العرب (٤٣٧/٥) «أولي»؛=



وَالبَعِيدُ بالكَافِ ....

ذُمَّ المَنَـــازِلَ بَعْـــدَ مَنْزِلَـــةِ اللِّـــوَى   وَالعَـــيْشَ بَعْـــدَ أُوْلَئِـــكَ الأَيَّـــامِ

فأشار بـ«أولئك» للأيام وهي مما لا يعقل، و«ذم» أمر من ذم يذم، ويجوز في ميمه الحركات الثلاث، الضم للإتباع، والفتح للخفة، والكسر على أصل التقاء الساكنين[1].

هذا كله في المشار إليه القريب[2] كما تقرر، ويجب تجرده من الكاف، ويقرن بهاء التنبيه جوازًا، نحو: «هذا زيد» و«هذه هند» و«هذان» و«هاتان» و«هؤلاء».

(و) أما (**البعيد**) فيشار إليه (**بالكاف**) الحرفية؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف[3]، وهذه الكاف تتصرف تصرف الأسماء غالبًا ليتبين بها أحوال المخاطب فتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، وتتصل[4] بها علامة التثنية والجمع، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ في البقرة [: ٢٣٢]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في المجادلة [: ١٢][5]، واقتران البعيد

= والمقاصد النحوية (١/٤٠٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٣٤)، وشرح ابن عقيل (٧٢)، والمقتضب (١/١٨٥).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٣).

(٢) أي: قريبًا حقيقة أو حكمًا، وكذا يقال في البعد.

(٣) وإنما قضي على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها؛ لأنها لو كانت اسمًا لكان اسم الإشارة مضافًا، واللازم باطل؛ لأن اسم الإشارة، لا يقبل التنكير بحال، وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة.

(٤) في (ب) و(ج): ويتصل.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٤٥).



مُجَرَّدَةً مِن اللَام مُطْلَقًا أَوْ مُقْرُونَةً بِهَا ، إِلَّا فِي المَثَنَّى مُطْلَقًا ، وَفِي الجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ وفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ «هَا» التَّنْبِيهِ.

بهذه الكاف واجب حالة كونها (**مجردة من اللام مطلقًا**) أي: سواء كان المشار إليه مفردًا أم لا ، (**أو مقرونة بها**) أي: اللام مبالغة في البعد ، (**إلا**) في ثلاث مسائل:

الأولى: (**في المثنى مطلقًا**) أي: سواء أسبقه[1] هاء التنبيه أم لا.

(**و**) **الثانية**: (**في الجمع في لغة من مده**) وهم أهل الحجاز[2] كما مر.

(**و**) **الثالثة**[3]: (**فيما تقدمته «ها» التنبيه**) بألف غير ممدودة[4] ، فلا تقترن الكاف باللام في هذه المواضع ، فلا يقال: «ذان لك» و«لا أولاء لك» ، و«لا هذا لك»[5].

---

(١) في (ج): سبقت.

(٢) أي: دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد ، وأما بنو تميم وإن كان لغتهم القصر فلا يأتون باللام كأهل الحجاز كما نبه عليه في أوضحه حيث قال: وبنوا تميم لا يأتون باللام مطلقًا اهـ واستثني منه الجمع. انظر: شرح الفاكهي على القطر مع حاشية يس (٢٠٥/١).

(٣) في (ب): والثانية.

(٤) **قال يس**: **قال الدماميني**: ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وأنما هو علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم نكر وأضيف إلى التنبيه ليتضح المراد كقوله:

(عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ)

ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف ؛ إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلا. حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢٠٥/١).

(٥) علة ترك اللام في هذه المواضع كراهة كثرة الزوائد ، وقيل: لأنها تدل على قرب المشار إليه واللام على بعده وهو منتقض بالكاف فإنها تجتمع معها وهي للتوسط أو البعد ، وقيل:=



. . . .

تنبيه [مراتب اسم الإشارة]

ما ذهب إليه المصنف من أن اسم الإشارة له مرتبتان: قربى وبعدى فقط تبع فيه ابن مالك[(١)]، وخالفه في شرح اللمحة فقال: والمشار إليه إما قريب المسافة، أو متوسطها، أو بعيدها[(٢)]، أي: فالقربى هي المجردة من اللام والكاف، والبعدى هي المقرونة بهما في غير المثنى، وبالنون[(٣)] المشددة والكاف في المثنى، والوسطى هي المقترنة بالكاف وحدها؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة[(٤)].

[التجوز في اسم الإشارة]

وقد يتجوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة وبالنسبة إلى المسمي، فالأول نيابة ذي البعيد عن ذي القريب، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين، أو عما للجمع، فالأول نحو: ﴿عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي: بين الفارض والبكر، والثاني

= لأنه يتوهم أنهما كلمتان، ها كلمة، وذا كلمة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٠٥).

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٥٠).

(٢) شرح اللمحة البدرية (٣٤٩).

(٣) في (ب): بالنون.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٤٦).



....

كقول لبيد[1]:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ عَنِ الحَيَاةِ وَطُولِهَا ... وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ؟

ولا ينوب ما للاثنين، أو للجماعة عما للواحد[2].

تتمة

يشار إلى المكان القريب بـ«هنا» أو «ههنا»، وللبعيد بـ«هناك» أو «ههناك» أو «هنالك»[3]، أو «هَنّا» بفتح الهاء أو «هِنّا» بكسرها مع تشديد النون فيهما، أو «هَنّتْ» بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء، أو «ثَمّ» بفتح المثلثة وتشديد الميم[4].

** ** **

---

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه (٣٥)، وخزانة الأدب (٢/٢٥١)، وشرح التسهيل (١/٢٤٩)، ولسان العرب (١/٧٥٩)، «نصب» والمحتسب (١/١٨٩)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/١٤٦).

الشاهد فيه إنابة ما للواحد عما للاثنين.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٤٦).

(٣) قوله: (هنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وكسر اللام.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٤٧).



ثم المَوْصُولُ، ....

[الأسماء الموصول]

(ثم) الرابع من المعارف: (الموصول) وهو قسمان: حرفي واسمي، فالموصول الحرفي ما أول مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد[1]، وهو خمسة: أنْ[2] بالتخفيف، وأن[3] بالتشديد، ولو، وما، وكي، ولم يذكره المصنف هنا؛ لأنه لم يعد من المعارف، وذكره في الأوضح استطرادًا[4]، مثال الأول: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: صومكم، ومثال الثاني: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: إنزالنا، ومثال الثالث: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦] أي: التعمير، ومثال الرابع نحو: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، أي: بنسيانهم إياه، ومثال الخامس: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أي: لعدم كون على المؤمنين حرج[5][6][7].

---

(١) وكما لا يحتاج إلى عائد لا يحتاج كذلك إلى أن تكون صلته جملة خبرية على قول الأكثر، نحو: أمرتك أن قم، وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبرية، أي: أمرتك بأن قلت لك: قم.

(٢) «أن» بهمزة مفتوحة وتخفيف النون.

(٣) أنَّ بهمزة مفتوحة وتشديد النون.

(٤) أوضح المسالك لابن هشام (١/١٤٣).

(٥) قوله: (على المؤمنين) فاصل بين المتضايفين فلو أخره لكان حسنًا.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٣٩، ٤٤٠)، شرح الألفية للمرادي (١/١٤١).

(٧) ليست في (ب).



وَهُوَ الذِي ....

والموصول الاسمي: كل اسم افتقر[1] إلى صلة وعائد[2] وهو ضربان: نصٌّ[3] في معناه لا يتجاوزه إلى غيره وهو ثمانية[4]، ومشترك[5] بين معان مختلفة[6] بلفظ واحد وهو ستة، وقد بدأ بالضرب الأول مبتدئًا منه بواحد فقال: (وهو الذي[7])........................

(١) قوله: (افتقر) أي: دائمًا لتخرج النكرة الموصوفة بجملة، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] إذ احتياجها ليس بدائم، بل حال الوصفية كما لا يخفى. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى لابن هشام (١/١٨٦، ١٨٧).

(٢) قوله: (عائد) أخرج نحو: إذا الشرطية؛ لأنها وإن احتاجت إلى الوصل بجملة لكنها لا تحتاج إلى عائد، ثم المراد بالعائد العائد حقيقة أو حكمًا ليدخل «سعاد الذي أضناك حب سعادا». انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١٨٧).

(٣) **قال الصبان:** قوله: (نص) أي: مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلم جرًّا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٦).

(٤) المذكور في هذا الكتاب ثانية، ولكنها أكثر من ذلك. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٩).

(٥) قوله: (مشترك) بكسر الرا، ويجوز الفتح، والمراد مستعملة في أكثر من معنى واحد. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١٨٧).

(٦) قوله: (بين معاني مختلفة) المراد بها المعاني الستة، فلا يضر الاشتراك بين العاقل وغيره.

(٧) قوله: (الذي والتي) يكتبان بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس في اللفظ المبدوء بلام محلى بأل كاللبن، ويكتب الذين جمعًا بلام واحدة لتلك الكثرة، وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى في الجر والنصب لا الرفع؛ لحصول الفرق فيه بألف الاثنين في المثنى دون الجمع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٦، ١٤٧).



وَالَّتِي ، وَاللَّذَانِ ....

للمفرد المذكر[١] عاقلًا كان أم لا ، وفيه لغات: تخفيف الياء وتشديدها[٢] وحذفها[٣] مع كسر ما قبلها وسكونه[٤] ، وعد هذا بعضهم من الموصولات الحرفية وجرى عليه في الأوضح[٥] وضعفه ابن مالك في كافيته[٦] والراجح ما في المتن.

(و) ثانيها (التي) للمفرد المؤنث كذلك[٧] ، وفيه ما في الذي من اللغات.

(و) ثالثها (اللذان[٨]) لتثنية المذكر.

---

(١) قوله: (للمذكر) المراد بالمذكر هنا ما لس بمؤنث ليدخل نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤] وكون الذي للمفرد فقط كما هو الظاهر هو المشهور، وعن الأخفش أنه مشترك بين المفرد والجمع. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/١٨٧).

(٢) أي: تشديد الياء مكسورة كسرة بناء، ومضمومة ضمة بناء، وقيل: يجوز على لغة التشديد إعرابها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٧).

(٣) أي: الياء.

(٤) انظر: هذه اللغات في شرح المرادي للألفية (١/١٤٣)، الأشموني على الألفية (١/١٤٧)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١/٢٥٠).

(٥) في (ب) و(ج): في الأوضح عليه.

(٦) شرح الكافية لابن مالك (١/٢٥٣).

(٧) سواء كانت عاقلة أو غيرها فالأول نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، والثاني نحو: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، فأوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٤).

(٨) قوله: (اللذان) يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان، ويكتب الذي والتي بلام=



وَاللَّتَانِ بِالأَلِفِ رَفْعًا وَبِاليَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا، ....

(و) رابعها (اللتان) لتثنية المؤنث، ويتلفظ بهما (بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا)، كإعراب المثنى، لا أنهما مثنى حقيقة كما مر[1]، تقول: جاءني اللذان قاما، واللتان قامتا، ورأيت اللذين قاما، واللتين قامتا، ومررت باللذين قاما، واللتين قامتا، بحذف الياء من الذي والتي، وكذا [تثنية ذا وتا كما مر على غير قياس...[2] التثنية ترد الأشياء إلى أصولها، وبهذا قد عرف[3] للفرق بين][4] تثنية المعرب وتثنية المبني، فعلامة التثنية في المعرب تلي الياء، فتقول: جاء القاضيان إلى آخره بإثبات الياء، وفي المبني تلي الذال فتفتح لأجلها.

[تشديد النون]

ويجوز تشديد النون تأكيدًا للفرق، أو تعويضًا من المحذوف، ولا يختص ذلك بحالة الرفع على الأصح؛ لأنه قرئ في السبع: ﴿وَالَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦][5][6]، ....

= واحدة لكثرة الاستعمال. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/١٨٧).

(١) عبارة المصنف تحتمل كلا المذهبين.

(٢) بداية إلحاق بهامش (أ) في أوّله كلمة مطموسة لعلها: «إذ إن».

(٣) كلمتان غير ظاهرتين في هامش (أ) في نهاية الإلحاق.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ب)، (ج)، ففيهما: وكذا في تثنية المعرب... إلخ.

(٥) قرأ ابن كثير بتشديد النون، وباقي العشرة قرءوا بالتخفيف. انظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٤٨).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٧).

. . . .

﴿فذانِّك بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢][1] ﴿رَبَّنَآ أَرْنَا ٱلَّذَيْنِّ﴾[2] [فصلت: ٢٩][3]، ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]، بالتشديد في الجميع.

وقد تحذف النون من اللذين واللتين كقول الفرزدق[4]:

أَبَنِـي كُلَيْـبٍ إِنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذَا ... قَـتَلَا المُلُـوكَ، وَفَكَّكَـا الأَغْـلَالَ

أراد اللذان، فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لـ «إن» وبني منادى بالهمزة[5]، وقال الأخطل[6]:

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بالتشديد، وباقي العشر بالتخفيف. انظر: النشر في القراءات العشر (٢٤٨/١).

(٢) ضبطه بعضهم بسكون الراء؛ لأن من يشدد النون يسكن راء ﴿أَرْنَا﴾، وهذا مستحسن لا واجب؛ لأن التلفيق من قراءتين جائز إذا لم يختل المعنى والإعراب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٤٨/١).

(٣) قرأ ابن كثير بتشديد النون، وباقي العشرة قرءوا بالتخفيف. انظر: النشر في القراءات العشر (٢٤٨/١).

(٤) قاله الفرزدق، والبيت من الكامل في ديوانه (٤٤)، الأزهية (٢٩٦)، خزانة الأدب (١٨٥/٣)، التصريح على التوضيح (٤٤٧/١)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢٥٠/١)، شرح المرادي على الألفية (١٤٤/١) وقيل للأخطل في ديوانه (١٠٨/١)، الكتاب (١٨٦/١)، سر الصناعة (٥٣٦/٢).

الشاهد فيه قوله: (اللذا) حيث أتى بغير النون فيها على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٤٨/١).

(٦) هذا الرجز للأخطل في دوانه (٣٩٨)، خزانة الأدب (٥٠٣/٢) التصريح على التوضيح للأزهري (٤٤٨/١)، شرح الكافية الشافية (٢٦٢/١)، والدرر (٦٠/١)، والمقاصد=



وَلِجَمْعِ المُذَكَّرِ الذِينَ بِاليَاءِ مُطْلَقًا ....

هُمَـا اللَّتَـا لَـوْ وَلَـدَتْ تَمِـيْمُ   لَقِيْـلَ فَخْـرٌ لَهُـمْ صَـمِيْمُ

أي: خالص، أراد اللتان فحذف النون(١).

(ولجمع المذكر) منها شيئان:

أحدهما: (الذين) للعاقل فقط (بالياء مطلقًا) أي: في الرفع والنصب والجر، ولم يعرب في هذه(٢) الحالة مع أن الجمع من خصائص الأسماء؛ لأن الذين كما تقدم للعقلاء، والذي عام للعاقل ولغيره كما مر، فلم يجريا على سنن الجموع(٣) المتمكنة(٤).

وقد يستعمل الذي بمعنى الجمع كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧](٥).

= النحوية (٤٢٥/١) والتصريح على التوضيح (١٥٢/١)، وبلا نسبة في الأزهية (٣٠٣)، وأمالي ابن الشجري (٣٠٨)، وأوضح المسالك (١٤١/١)، وهمع الهوامع (٤٩/١).
الشاهد فيه قوله: (اللتا) حيث أتى بغير نون فيها.

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) سقط من (ب).

(٣) قوله: (فلم يجر على سنن الجموع) أي: لأن مفرده ليس علم ولا صفة، ولا يكفي في كونه على سننها دعوى تخصيص الذي بالعاقل، ولا تغليبه على غيره، ولا حاجة في إثبات المخالفة، إلا أن شأن الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (٤٥٠/١).

(٤) بخلاف المثنى؛ فإنه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظًا ومعنى. انظر: التصريح على التوضيح (٤٤٩/١، ٤٥١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٩٦، ٩٧).



وَالأُلَى، وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثِ اللَائِي وَاللَاتِي، ....

وبعضهم رفعه بالواو فقال[1]:

نَحْــنُ اللَّــذُونَ صَــبَّحُوا الصَّــبَاحَا ....

(و) الثاني (الأُلَى[2]) للعاقل وغيره على وزن العُلَى، ويكتب بغير واو، قاله المصنف في شرح اللمحة[3]، وهو مقصور على الأشهر وقد يمد.

(ولجمع المؤنث) منها شيئان:

أحدهما: (اللائي) بإثبات الياء وبحذفها، ويقال: اللوائي.

ثانيهما: (اللاتي) بإثبات الياء وبحذفها، ويقال: اللواتي.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٢)، ولليلى الأخيلية في ديوانها (٦١)، ولليلى أو لرؤبة أو لأبي حرب الأعلم في الدرر (١/٩٢، ١٤٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٢)، والمقاصد النحوية (١/٤٢٦)، ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب (٦/٢٣)، ولأبي الحرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد (٤٧)، وللعقيلي في مغني اللبيب (٢/٤١٠)، وبلا نسبة في الأزهية (٢٩٨)، وأوضح المسالك (١/١٤٣)، تخليص الشواهد (١٣٥)، وشرح ابن الناظم (٥٦)، وشرح الأشموني (١/٦٨)، وشرح ابن عقيل (١/١٤٤)، وهمع الهوامع (١/٦٠، ٨٣).

والشاهد فيه قوله: (اللذون) حيث استعمله بالواو رفعًا، وهذه لغة هذيل أو عقيل.

(٢) يلزمه أل فلا يشتبه بإلى الجارة، ولهذا يكتب بغير واو، بخلاف أولى الإشارية، فتكتب بواو بعد الهمزة؛ لعدم أل فيها فتشتبه بإلى الجارة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٨).

(٣) شرح اللمحة البدرية (١/٣٦٢).



....

فائدة [تبادل الألى واللاء]

قد تتقارض الألى واللاء فتقع كل منهما مكان الآخر[1]، قال مجنون ليلى[2]:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا ... وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

أي: حب اللاء بدليل عود الضمير المؤنث عليها.

وقال الآخر[3]:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ ... عَلَيْنَا الَّلاءِ قَدْ مَهَّدُوْا الحُجُوْرَا

أي: الألى بدليل عود ضمير جمع المذكر عليه[4].

---

(١) ويعين المراد منهما عود الضمير من الصلة إليهما. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/١٨٩).

(٢) البيت، وهو للمجنون في ديوانه (١٧٠) وهو من الطويل. في شرح التصريح (١/١٣٣)، والمقاصد النحوية (١/٤٣٠)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٤٣)، وشرح الأشموني (١/١٤٣)، وجامع الدروس العربية (١٣١)، شرح الكافية الشافية (١/٢٧٧)، وشرح ابن عقيل على الألفية (١/١٤٨)، وشرح التسهيل (١/٢١٧).
الشاهد فيه قوله: (الألى كن قبلها) حيث استعمل لفظ الألى في جماعة الإناث العاقلات، والدليل على ذلك شيئان: أولهما المعنى، فإنه يريد أن حب هذه المرأة قد أزال حب النساء الألي كن قبلها، ثانيهما: الضمير الموضوع لجماعة الإناث في قوله: (كن قبلها) فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١٤٤، ١٤٥).

(٣) سبق تخريجه والكلام عليه فلا عود ولا إعادة.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥١، ٤٥٢).

وَبِمَعْنَى الجَمْعِ مَنْ ....

ثم شرع في الضرب الثاني فقال: (وبمعنى الجمع[1]) أي: المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث وهو ستة كما مر:

[«مَن» مِن الأسماء الموصولة]

أحدها: (مَن) بفتح الميم وهي مختصة بالعاقل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، وتكون لغيره إن نزل منزلته، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقول الشاعر[2]:

أَسِرْبَ[3] القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جِنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

فدعاء الأصنام[4]، ....

---

(١) في النسخة المطبوعة من المتن: الجميع. (٨).

(٢) قاله العباس بن الأحنف وهو من قصيدة من الطويل، «أَسِرْب» ـ بكسر السين وسكون الراء -المهملتين، وفي آخره باء موحدة ـ: الجماعة من القطا، ومثله السُّربة بالضم والهمزة فيه حرف نداء، وهل للاستفهام، مَن مبتدأ، و«يعير جناحه» في محل رفع خبر.

شرح الشواهد للعيني (١/١٥١) وانظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٧٧)، أوضح المسالك (١/١٥٣)، وشرح ابن عقيل (١/١٤٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٣١)، شرح الأشموني (١/١٣٣)، وشرح ابن الناظم (٥٧)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/٣٥١).

الشاهد فيه قوله: (مَن) حيث أُطْلق على غير العاقل؛ لأنه لما نادى سرب القطا كما ينادى العاقل وطلب منها إعارة الجناح من أجل الطيران نحو محبوبته التي هو متشوق إليها وباك لأجلها نزلها منزلة العقلاء.

(٣) في (ج): أثرب، وفي هامشها: «نسخة أسربَ».

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥].



....

ونداء القطا سوغ ذلك[1].

أو اختلط به[2] تغليبًا للأفضل، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، فإن الأول يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها، والثاني الآدمين والجبال والشجر والدواب وغيرها[3]، أو اقترن به[4] في عموم فصل بمن الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]؛ لاقترانه بالعاقل في

(١) قوله: (ذلك) أي وهو وقوع «مَن» على الأصنام في الآية المذكورة في الشرح لما كانت مدعوة، وعلى السرب في البيت لما كان منادى، حيث لا ينادى إلا العاقل. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٥٥/١).

(٢) أي: اختلاط العاقل بغيره، وقد يغلبون على الشيء غيره لتناسب بينهما كما في الأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، أو لاختلاط بينهما كما في تغليب المخاطبين على الغائبين في ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] بعد قوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] لأن «لعلكم» مرتبط بـ«بخلقكم» لا بـ«اعبدوا»، والمذكر على المؤنث حتى عدت منهم في: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، بناء على أن «مِن» تبعيضية، والملائكة على إبليس حتى استثني منهم في: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤]، ولهذا عد جماعة من العلماء الاستثناء متصلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٥٢/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٥٥/١)، البهجة المرضية للسيوطي (٩٨).

(٤) قوله: (اقترن به) أي: غير العاقل بالعاقل، ولم يعبر بالاختلاط كما سبق تفننًا؛ لتغيير المعنى بالاختلاط في هذه الآية الثانية، أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموعي، وفي هذه الآية على الكل الإفرادي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٥٢/١).



وما ....

﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ [النور: ٤٥][1].

[«ما» مِن الأسماء الموصولة]

(و) ثانيها (ما) الموصولة، وهي لغير العاقل فقط، نحوِ قوله تعالى: تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦][2]، وتكون له[3] مع العاقل نحو قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الصف: ١][4].

قال ابن مالك: وتكون لصفات من يعقل[5]، ومثل بقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣][6]، ونازعه المصنف في ذلك؛ لأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات؛ إذ لا يقال: انكحوا الطيب

---

(١) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٥٢)، البهجة المرضية للسيوطي (٩٧)، التصريح على التوضيح (١/٤٥٥).

(٢) قوله: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦] قيل: ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق، وهو عاقل فيكون من الاستعمال في غير العاقل للاختلاط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٣).

(٣) قوله: (له) أي لما لا يعقل.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٥٦).

(٥) أي: في ذوات العاقل ملحوظًا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة كما في المثال المذكور؛ لأنه لما كان ملحوظًا فيها الصفات وهي من غير العاقل كان كأنه مستعمل في غير العاقل، وقلنا: غير المفهومة من الصلة؛ لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل في العاقل نحو: جاءني من قام ملحوظًا فيه الصفة المفهومة من صلة لوجوب ملاحظة الصفة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٢، ١٥٣).

(٦) التسهيل لابن مالك (١/٢١٧).



وأيٌّ، ....

والطيبة[1]، ولذلك قال الجلال السيوطي: إنها تكون للعاقل أيضًا، ومثل بالآية[2][3]، وعدل المصنف في الأوضح عن عبارة ابن مالك إلى قوله: وتكون[4] لأنواع من يعقل، ومثل بالآية[5]، ونوزع في ذلك بأنه لا حاجة إليه؛ لأن النوع لا يعقل، فهو مستغنى عنه، وبالجملة فالجمهور على أنها لما لا يعقل.

وتكون للمبهم أمره كقولك ـ وقد رأيت شبحًا[6] ـ: انظر إلى ما ظهر[7].

[«أيّ» مِن الأسماء الموصولة]

(و) ثالثها: (أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء للعاقل وغيره، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ولا تضاف لنكرة[8]؛

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥٦).

(٢) في (ب) و(ج): له بالآية.

(٣) البهجة المرضية للسيوطي (٩٨).

(٤) في (ب) و(ج): ويكون.

(٥) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (١/١٥٠).

(٦) قوله: «شبحا» ـ بفتح الموحدة والحاء المهملة ـ أي: شخصًا.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥٦).

(٨) قوله: (لا تضاف) أي: أيّ الموصولة التي الكلام فيها أما الواقعة نعتًا أو حالًا، فلا تضاف إلا إلى نكرة، وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة، وكذا المعرفة الدالة على متعددة، نحو: أي الرجال أفضل، أوِ المفردة المقدر قبلها دال على متعدد، نحو: أي زيد=



....

لأن معناها بعض من كل فألحقت به؛ لأنه لا يضاف إلا إلى معرفة، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم كالآية المذكورة.

[نكتة نحوية]

وسئل الكسائي[1]: لم لا[2] يجوز أعجبني أيهم قام؟ فلم يلح له وجه المنع، فقال: أي كذا خلقت[3].

وأجاب ابن السراج عن ذلك بأن أيًّا وضعت على العموم والإبهام، والمضارع مبهم[4] ففيه مناسبة لها، بخلاف الماضي؛ إذ لا إبهام فيه[5]، فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له.

= أحسن أي: أيّ أجزائه، أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو، كقول الشاعر: (أبي وأيك فارس الأحزاب) وهما مع النكرة بمنزلة كل فيراعي في الضمير المضاف إليه، ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعي المضاف، فيقال: أي غلامين أتيا، أي غلمان أتوا، أي الغلامين أتى، أي الغلمان أتى، كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ كل وبعض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٧).

(١) قوله: (وسئل الكسائي) أي: في حلقته. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٧).

(٢) سقط من (ب).

(٣) قوله: (خلقت) أي: وضعت.

(٤) إذا قلت: (يعجبني أيهم يقوم) فمعناه يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام، وهو مبهم لعدم تعيينه بوقوع القيام منه خارجًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٧).

(٥) فلو قلت: أعجبني أيّهم قام على التعيين، وإيضاحه أن معنى: «أعجبني أيهم قام»، أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج، فهو متعين في الخارج بوقوع القيام منه في الماضي بالفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٧).



....

وإنما اشترط كون العامل متقدمًا لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية؛ إذ لا يعمل فيهما إلا متأخر.

والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها، وتؤنث وتثنى وتجمع عند غيرهم، فيقول: أيّة وأيّان وأيّتان وأيّون وأيّات[(١)(٢)].

وعلى كلا الحالين هي مبنية إذا أضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا كالآية المتقدمة، وقول الشاعر[(٣)]:

.... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بالبناء على الضم تشبيهًا لها بالغايات، ومعربة إذا أضيفت وذكر صدر

(١) ويعرب في هذه الأحوال إعراب المثنى والجمع، ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أيتهن، وأياهم، وأيتاهن، وأيوهم، وأياتهن، وعلة هذه اللغة لا تكون أي من المشترك.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٢).

(٣) شطر بيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر (١/١٥٥)، والمقاصد النحوية (١/٤٣٦)، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني (١/٢٣٦)، ولغسان في الإنصاف (٢/٧١٥)، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب (٦/٦١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٥٠)، وتخليص الشواهد (١٥٨)، وجواهر الأدب (٢١٠)، ورصف المباني (١٩٧)، وشرح الأشموني (١/٧٧)، وشرح ابن عقيل (١/١٦٢)، وشرح ابن الناظم (٦٥)، وشرح المفصل (٣/١٤٧، ٤/٢١، ٧/٨٧)، ولسان العرب (١٤/٥٩) «أيا»، ومغني اللبيب (١/٧٨)، وهمع الهوامع (١/٨٤).

الشاهد فيه قوله: (على أيهم) حيث جاءت «أيهم» اسمًا موصولًا مضافًا، وصلتها محذوفة، تقديره: «أيهم هو أفضل». ولهذا بنيت على الضم. ويروى: «أيهم» معربة.



وأَلِ الْوَصْفُ صَرِيحٍ لِغَيرِ تَفْضِيلٍ كَالضَارِبِ وَالمَضْرُوبِ، ....

صلتها نحو: يعجبني أيهم هو قائم، أو ذكر صدر صلتها ولم تضف، نحو: يعجبني أي هو قائم، أو لم تضف ولم يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أي قائم.

[«أل» مِن الموصولات]

(و) رابعها (أل) بشرط أن تكون (الوصف صريح) أي: خالص للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية (لغير تفضيل) وهو ثلاثة: اسم الفاعل (كالضارب، و) اسم المفعول كـ(المضروب[1])، والصفة المشبهة كالحسن الوجه، فإن دخلت على اسم سالم من الوصفية، كالرجل أو على ما غلب عليه الاسمية[2] كالصاحب[3][4]، والأعرج[5]، أو على وصف للتفضيل كالأعلم والأفضل فهي حرف تعريف[6].

---

(١) الشرط في اسم الفاعل والمفعول هنا أن يراد بهما الحدوث، فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة؛ لأنها حينئذٍ صفة مشبهة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤).

(٢) قوله: (غلب عليها الاسمية) أي: بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤).

(٣) في هامش (ج): «نسخة كالضارب»، وهو خطأ.

(٤) الصاحب في الأصل وصف للفاعل ثم صار اسمًا لصاحب الملك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤).

(٥) الأجرع في الأصل وصف لكل مكان مستوٍ ثم صار اسمًا للأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤).

(٦) شرح الأشموني على الألفية (١/٦٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٣).



وَذُو فِي لُغَةِ طَيٍّ، ....

[«ذو» مِن الأسماء الموصولات]

(و) خامسها (ذو في لغة طيء) خاصة والمشهور عندهم بناؤها على سكون[1] الواو، وإفرادها وإن وقعت على مثنى أو مجموع، وتذكيرها وإن وقعت على مؤنث، كقول الشاعر[2]:

إِنَّ المَـــاءَ مَـــاءُ أَبِـــي وَجَـــدِّي وَبِئْـــرِي ذُو حَفَـــرْتُ وَذُو طَوَيْـــتُ

أي: بنيت، فأتى بذو مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهي مؤنثة[3]، وسمع من كلامهم: «لا وذو[4] في السماء عرشه».

وبعضهم يعربها[5]، كقول رجل منهم[6]:

---

(١) في (ب): السكون.

(٢) البيت من الوافر، وهو لسنان بن الفحل في الإنصاف (٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤، ٣٥)، والدرر (١/ ١٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٩١)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٦)، وبلا نسبة في الأزهية (٢٩٥)، وأوضح المسالك (١/ ١٥٤)، وتخليص الشواهد (١٤٣)، وشرح ابن الناظم (٦٠)، وشرح التسهيل (١/ ١٩٩)، وشرح الرضي (٣/ ٢٢)، وشرح قطر الندى (١٠٢)، وشرح الأشموني (١/ ٧٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥)، ولسان العرب (١٥/ ٤٦٠) «ذوا»، وهمع الهوامع (١/ ٨٤).

الشاهد فيه قوله: «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل «ذو» اسمًا موصولًا بمعنى «التي»، وأجراه على غير العاقل، لأن المقصود بها «البئر» وهي مؤنثة.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/ ٤٦٦).

(٤) في (ب): ذو.

(٥) أي: يعربها إعراب ذو بمعنى صاحب بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.

(٦) هذا عجز بيت لمنظور سحيم بن الفقعي، شاعر إسلامي، وهو من قصيدة يقولها في=



....

.... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا

وبعضهم يثني ويجمع فيقول في المذكر: ذوا قاما، وذووا قاموا، وفي المؤنث: ذواتا قامتا، وذوات[1] قمن، ويقول في المفردة المؤنثة: ذات[2] قامت[3]، قال رجل منهم: (بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرّامة ذات فضلكم الله به)[4][5].

= امرأته، وصدره:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم ....

انظر: شرح ابن الناظم (٣٥)، ابن عقيل (١/٨٥)، الأشموني (١/٧٢)، ابن هشام (١/١٠٩)، المغني (٢/٦٢) شرح الكافية الشافية (١/٩٥)، وشرح المفصل (٣/١٣٨)، والمقرب لابن عصفور (٣)، وشرح العيني (١/١٢٧، ٤٣٦)، وشرح السيوطي (٢٨١)، وهمع الهوامع (١/٨٤)، والدرر اللوامع (١/٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٥٨).

الشاهد فيه قوله: (من ذي) فإنه يروى بالوجهين: أحدهما الياء فيكون معربًا بالياء نيابة عن الكسرة، كإعراب ذي بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة، الثاني بالواو ذو، فيكون مبنيًا على السكون.

(١) في (ب): وذواتا.

(٢) في (ب): ذوات.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٦).

(٤) قوله: (به) بفتح فسكون.

(٥) **قال ابن حمدون على المكودي:** (قوله بالفضل... إلخ) هذا نثر ليس بشعر، وصدره يمكن أن يكون رجزًا.

قال الفراء: سمعت إعرابيًا من طيء يسأل ويقول: (بالفضل)، وبالفضل يتعلق بمحذوف، أي: أسالكم بالفضل، و«ذو» اسم موصول بمعنى الذي، وجملة: فضلكم صلتها، والعائد=



. . . .

فبنى ذات[1] على الضم ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها[2] وحذفت الألف[3] فسكنت الهاء[4]، وقال آخر[5]:

. . . .   ذَوَاتُ يَنْهَضْـــنَ . . . .

أي: النوق[6]

. . . . مِـنْ غَيْـرِ سَـائِقِ

= الضمير المجرور بالباء، والكرامة بالجر عطف على الفضل، وذات اسم موصول بمعنى التي مبني على الضم صفة للكرامة، وجملة: أكرمكم الله به صلتها، والعائد الضمير المجرور بالباء؛ إذ أصله بها.

والشاهد فيه قوله: (ذات) حيث استعملت في موضع التي. حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٠٢)، وانظر: حاشية الصبان على الألفية (١/١٥٨). بتصرف يسير جدًا.

(١) في (ب) و(ج): ذوات.

(٢) وهي الباء بعد سلب حركتها.

(٣) لالتقاء الساكنين.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٩).

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٨٠)، والدرر (١/١٥١)، وبلا نسبة في الأزهية (٢٩٥)، وأوضح المسالك (١/١٥٦)، وتخليص الشواهد (١٤٤)، وتهذيب اللغة (١٥/٤٤)، وتاج العروس «ذو»، وشرح ابن الناظم (٦٠)، وهمع الهوامع (١/٨٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/١٦٢)، شرح الأشموني على الألفية (١/١٤٤)، وشرح الكافية الشافية (١/٢٧٥)، وشرح التسهيل لابن هشام (١/١٩٦).

الشاهد: قوله «ذوات» حيث جاء بمعنى «اللواتي» وبناه على الضم، وصلته جملة «ينهضن». وقيل: «ذوات» هنا بمعنى: صاحبات.

(٦) في س: السوق، والمثبت من ق.



وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الاسْتِفَهَامِيَّتَيْنِ.

فبني ذوات على الضم.

[«ذا» من الموصولات]

(و) سادسها (ذا) بشروط ثلاثة عند البصريين:

أحدها: ما ذكره بقوله: (بعد ما، أو) بعد (مَن الاستفهاميتين) باتفاق منهم بعد ما، وعلى الأصح[1] بعد مَن[2].

الثاني: أن لا تكون ملغاة، وإلغاؤها أن تكون زائدة، أو يصير المجموع للاستفهام، كقولك: ماذا صنعت، أي: ما صنعت فتكون زائدة[3]، أو من أسماء الاستفهام[4].

الثالث: أن لا تكون للإشارة كقولك: ما[5] ذا الذاهب؟ وما ذا التواني؟ لأن المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل[6][7]، مثالُ ما قوله

---

(١) وقيل: بعد «ما» الاستفهامية فقط، ورد بالسماع في كليهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٩).

(٢) انظر: اللتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٢).

(٣) أي: تكون زائدة بين ما ومدخولها، فكأنك قلت: ما صنعت؟ والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء. انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٧٢).

(٤) وتكون في محل نصب على المفعولية.

(٥) في (ب) و(ج): من.

(٦) ومتى لم تصلح أن تكون موصولًا فإنها اسم إشارة؛ إذ لا تكون إلا هذين الوجهين، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٠).



....

تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، أي ما الذي أنزله ربكم، وقول لبيد[١]:

أَلَا تَسْـأَلَانِ الْمَـرْءَ مَـاذَا يُحَـاوِلُ   أَنَحْـبٌ ....

أي: أنذر ـ

.... فَيُقْضَـي أَمْ ضَـلَالٌ وَبَاطِـلُ[٢]

أي ما الذي يطلبه[٣] ويحاوله[٤].

---

(١) قاله لبيد العامري وهو في ديوانه (٢٥٤)، وهو من قصيدة من الطويل.
وهو في شرح الشواهد للعيني (١/١٥٩)، عدة السالك (١/١٦٠)، والأزهية (٢٠)، والجنى الداني (٢٣٩)، وخزانة الأدب (٢/٢٥٢، ٢٥٣، ٦/١٤٥، ١٤٧)، وديوان المعاني (١/١١٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٠)، وشرح شواهد المغني (١/١٥٠، ٢/٧١١)، والكتاب (٢/٤١٧)، ولسان العرب (١/٧٥١) «نحب»، (١١/١٨٧) «حول»، (١٥/٤٥٩) «ذو»، والمعاني الكبير (١٢٠١)، ومغني اللبيب (٣٠٠)، وتاج العروس (٤/٢٤٣) «نحب»، «ما»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٥٩)، ورصف المباني (١٨٨)، وشرح ابن الناظم (٦٢)، وشرح الأشموني (١/٧٣)، وشرح التسهيل (١/١٩٧)، وشرح الرضي (٣/٦٥)، وشرح المفصل (٣/١٤٩، ١٥٠، ٤/٢٣)، وكتاب اللامات (٦٤)، ومجالس ثعلب (٥٣٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/١٦٤).
الشاهد فيه قوله: (ماذا يحاول) حيث استعمل ذا موصولة بمعنى الذي، وأخبر بها عن ما الاستفهامية، وأتى لها بصلة هي جملة يحاول.

(٢) **قال الدماميني:** يجوز في البيت كون ماذا اسمًا واحدًا مبتدأ خبره «يحاول»، والرابط محذوف، أي: يحاوله؛ لجواز مثل هذا في الشعر، أو مفعولًا ليحاول، و«نحب» خبر محذوف أي: هو نحب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٩).

(٣) في (ج): يبطله.

(٤) المعنى: ألا يسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا، أنذر أوجبه على نفسه فهو=



....

ومثال من قول آخر[1]:

.... فَمَــنْ ذَا يُعَــزِّي الحَزِينَــا

فمن مبتدأ، وذا اسم موصول خبره، وجملة يعزي الحزينا صلته[2]، وأما الكوفيون فلا يشترطون وقوعها بعد من ولا بعد ما، واستدلوا بقول يزيد[3]:

= يسعي في قضائه، أم هو ضلال وباطل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٠).

(١) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** قد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي ـ وهو في ديوانه (٦٣) ـ ونسبه العيني إلى أمية بن أبي الصلت، والصواب ما قاله ابن مالك، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها «٥١» بيتًا، أمية بن أبي عائذ الهذلي يمدح فيها عبد العزيز بم مروان وهي موجودة في شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري (٥١٥)، وهو من الطويل.

الشاهد فيه: قوله: (فمن ذا يعزي) حيث أتى بذا اسمًا موصولًا بمعنى الذي بعد «مَن» الاستفهامية، وجاء لـ«ذا» بصلة هي جملة: (يعزي الحزين). انظر: عدة السالك (١/١٦١، ١٦٢)، وخزانة الأدب (٢/٤٣٦)، وشرح التسهيل (١/١٩٩)، ولأمية بن أبي الصلت في المقاصد النحوية (١/٤٤١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٦١)، التصريح على التوضيح (١/١٦٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٤).

(٣) **قال العيني:** قاله يزيد بن مفرع الحميري، وهو من الطويل هجى بها عباد بن زياد بن أبي سفيان، وملأ البلاد هجوه، وكتبه على الحيطان، فلما ظَفِرَ به ألزمه بأظفاره ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بريدًا يقال له: حمحام فأخرجه، وقدمت له فرس من خيل البريد فقال: (عَدَس ما لعباد عليك إمارة)، ويقال: قدمت به بغلة، وهو الأظهر، قوله: (عَدَس) بفتح العين والدال والسين المهملات، وهو في الأصل صوت يزجر به=



. . . .

عَـدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكَ إِمَـارَةٌ ... أَمِنْـتُ وَهَـذَا تَحْمِلِـينَ طَلِيـقُ

فهذا اسم موصول مبتدأ، ولم يتقدم عليه ما ولا مَن، وتحملين صلته، والعائد محذوف، وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ، أي: والذي تحملينه طليق[١].

وأجيب من جهة البصريين بأن هذا[٢] اسم إشارة على أصله لا موصولًا؛ لأن هاء التنبيه لا تدخل على الموصولات، فهو مبتدأ، وطليق خبره، وهي جملة اسمية، وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة[٣] على

= البغل، وقد يسمى البغل به، وتقديره: يا عدس حذف منه حرف النداء، وقوله: (إمارة) بكسر الهمزة أي: أمر وحكم. اهـ شرح الشواهد للعيني (١٦٠/١)، وانظر: التصريح على التوضيح (١٣٩)، وهمع الهوامع (٨٤/١)، والدرر اللوامع (٥٩/١)، والشعر والشعراء (٧١٧/٢)، وشرح المفصل (١٦/٢، ٢٣/٤، ٧٩)، والخزانة (٥١٤/٢، ٨٩/٣)، والعيني (٤٤٢/١، ٣١٦/٣، ٣١٤/٤)، واللسان «عدس» ومغني اللبيب: (٦٠٢/٨٣٤)، وشرح السيوطي (٢٩١)، والأغاني (٢٩٦/١٨)، وقطر الندى («٣٣، ١٤٣) وشذور الذهب (١٩٨/٦٩)، والأشموني (٧٤/١/١٠٤).

الشاهد فيه: (هذا تحملين) فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن التقدير: والذي تحملينه طليق. عدة السالك (١٦٣/١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٤٧٤/١).

(٢) سقط من (ب) و(ج).

(٣) في (ب) و(ج): تقدمت.



وصِلةُ أَلْ الوَصْفِ، وَصِلَةُ غَيْرِها إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ طِبْقَ لِلمُوصُولِ

عاملها، أي: وهذا طليق محمولًا لك[١].

قيل: سبب إنشاد هذا البيت أن يزيد كان يكثر من هجو عباد حتى كتبه على الحيطان، فلما ظفر به، ألزمه[٢] محوه بأظفاره، ففسدت أناملُه، ثم أطال سجنه فشفع فيه فأخرج، وقدمت له بغلة فركبها فنفرت، فقال: عدس ـ وهو اسم صوت لزجر البغل ـ ما لعباد.... إلى آخره[٣].

[صلة الموصول]

ولما كان لا بد لكل موصول من صلة شرع في ذكرها فقال: **(وصلة أل الوصف)** الصريح كما تقدم، **(وصلة غيرها)** أحد أمور ثلاثة:

أحدها: ما ذكره بقوله: **(إما جملة خبرية)**، سواء كانت اسمية أو فعلية، وهي المحتملة للصدق والكذب[٤]، خالية من معنى التعجب، معهود معناها[٥]، إلا في مقام التهويل والتعظيم، **(ذات ضمير طبق الموصول[٦])**

(١) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٢) في (ب): لزمه.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٤، ٤٧٥).

(٤) أي: محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها.

(٥) قوله: (بأن تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب، ويعلم تعلقها بمعين. أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما، ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦١).

(٦) قوله: (أي مطابق له) المراد بالمطابقة أعم من أن تكون لفظًا أو معنى كما في الموصولات=



يُسَمَّى عَائِدًا، ....

في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (يسمى عائدًا)؛ لعوده على الموصول، نحو: جاء الذي أكرمته، والتي أكرمتها، واللذان أكرمتهما، والذين أكرمتهم، واللاتي أكرمتهن، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص أكرمته، ومثال المبهمة التي في مقام التهويل، قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] أي: الذي غشيهم أمر عظيم.

وخرج[1] بذلك الجملة الإنشائية[2]، فلا يقال: جاء الذي بعتكه إذا قصدت به الإنشاء، والطلبية[3]، فلا يقال: جاء الذي اضربه، أو لا تضربه، والتعجبية، فلا يقال: «جاء الذي ما أحسنه»[4][5]، وغير المعهود معناها

= الخاصة أو لفظًا فقط، أو معنى فقط كما في المشتركة غير أل، ويجوز مراعاة اللفظ كثيرًا وعكسه قليلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٢).

(١) في (ب) و(ج): خرج.

(٢) الجملة الإنشائية هي ما قارن لفظها معناها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٠).

(٣) الجملة الطلبية: هي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرًا كانت أو نهيًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٠).

(٤) قال الأزهري: لأن كلًا من الإنشاء والطلب لا خارجي له فضلًا عن أن يكون معهودًا فلا يصلح لبيان الموصول. التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٠).

(٥) قوله: (والتعجبية... إلخ)؛ لأنها وإن كانت خبرية وضعًا إلا أنها إنشائية استعمالًا، وزاد هذا القيد وإن كانت الجملة تعجبية خارجة بقيد الخبرية؛ للتنصيص، فقد أجاز بعضهم الوصل بها، ويدخل في قوله: (خالية من معنى التعجب) قولك: جاء الذي عجبت منه؛ لأن المراد بالتعجب التعجب الإنشائي.



وَقَدْ يُحْذَف، نَحْوُ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ....

كما ذكر، فلا يقال لشخص: جاء الذي أكرمته، وليس بينك وبينه عهد، وقد يقوم الظاهر مقام المضمر كقول الشاعر(١):

سَعَادُ الذِي(٢) أَضْنَاكَ حُبُّ(٣) سُعَادَا ....

أي: حبها.

[حذف العائد على خلاف الأصل]

والأصل في العائد أن يكون مذكورًا، (وقد يحذف)(٤) مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا بشروط، فيشترط في المرفوع أن يكون مبتدأ غير منسوخ مخبرا(٥) عنه بمفرد سواء أكان صلة أي، (نحو) قوله تعالى: (﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾) [مريم: ٦٩]، فأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد أم غيرها نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ فـ«إله» خبر مبتدأ محذوف تقديره هو

(١) هو من الطويل، وهو بلا نسبة في التصريح على التوضيح (١/١٦٨)، شرح الأشموني (١/٦٧)، شرح شذور الذهب (١٨٤).

الشاهد فيه قوله: (التي أضناك حب سعادا) حيث وضع الاسم الظاهر، وهو قوله: (سعاد) الثانية في آخر الصدر بدل العائد من جملة الصفة، والأصل: (سعاد التي أضناك حبها)، وعود الاسم الظاهر بدل الضمير لا يجوز إلا في ضرورة شعر.

(٢) في هامش (ج): نسخة التي.

(٣) في (ب) و(ج): حب، و(أ) لحب.

(٤) في (ب): تحذف.

(٥) في (ب) و(ج): ومخبر.



....

إله، خرج بذلك نحو: جاء اللذان قاما، أو ضُرِبَا ـ بالبناء للمفعول، أو كانا قائمين؛ لأن الأول فاعل والثاني نائب عنه، والثالث منسوخ[1]، ونحو: جاء الذي هو يقوم، أو هو في الدار؛ لأنه في الأول جملة فعلية، فإذا حذف الضمير لم يدل دليل على حذفه؛ لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون جملة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، فلا يجوز الحذف في شيء من ذلك.

ولا يكثر حذف المرفوع في صلة غير أي عند البصريين إلا إذا طالت الصلة كالآية المتقدمة، وأما قول الشاعر[2]:

مَـــنْ يُعْـــنَ ....

ـ أي: بالبناء للمفعول[3] ـ

.... بِالحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلَا يَحِـــدْ ....

ـ أي: بفتح الياء وكسر الحاء[4] ـ

(١) فهو فاعل مجازًا، ونائب الفاعل، والفاعل لا يحذفان.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في التصريح للأزهري (٤٩١/١)، والأشموني على الألفية (١٦٩/١)، وشرح الشواهد للعيني (١٩٦/١) والدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢٦٩/١)، وهمع الهوامع (٣٤٩/١)، وشرح التسهيل (٣٥/١)، والمقاصد (٤٤٦/١)، أوضح المسالك (١٧٢/١).

الشاهد فيه قوله: (بما سفه) إذ التقدير بما هو سفه.

(٣) من قولهم: عنيت بحاجتك أعني بها بضم أولهما.

(٤) بمعنى يعدل.



﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥] ، ....

.... عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ وَالكَرَمِ(١)

أي: بما هو سفه فشاذ.

[شرط المنصوب]

ويشترط في المنصوب أن يكون متصلًا وناصبه فعل(٢)، أو وصف غير صلة الألف واللام(٣)، فالفعل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥] في قراءة حمزة والكسائي وشعبة، أي: (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)، كما قرأه الباقون(٤).

والوصف نحو قول الشاعر(٥):

---

(١) في (ب) و(ج): والحكم، وبهامش (ج): نسخة والكرم.

(٢) سواء كان فعلًا ناقصًا أو تامًّا.

(٣) قوله: (غير صلة الألف واللام) فلا يجوز حذفه إن عاد إليها لدلالتهم بذكر الضمير على إسميتها الخفية، وعند حذفه يفوت الدليل، فإن عاد إلى غيرها جاز، نحو: جاء الذي أنا الضارب، أي: الضاربه، أما جاء رجل أنا الضارب، أي: الضاربه فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد؛ لأن المحذوف غير عائد الموصول، والكلام في حذف عائده. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٧٠).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣٥٣).

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في التصريح على التوضيح (١/٤٩٤)، الأشموني (١/١٧٠)، شرح الشواهد للعيني (١/١٧٠)، وابن عقيل (١/١٦٩)، وشرح الكافية الشافية (١/٢٩٠)، وأوضح المسالك (١/١٧٣)، وشرح ابن عقيل (١/١٦٩)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٧)، وهمع الهوامع (١/٣٤٦). =



....

مَـا اللهُ مُوَلِّيـكَ فَضْـلٌ فاحْمَدَنْـهُ بِـهِ   فَمَـا لَـدَى غَيْـرِهِ نَفْـعٌ وَلَا ضَـرَرُ

أي: الذي الله موليكه فضل، خرج نحو: جاء الذي إياه أكرمت[١]؛ لأنه منفصل، ونحو: جاء الذي إنه فاضل، أو كأنه أسد؛ لأن اسم إن وكأن المشددتين لا يحذف إلا شذوذًا، نحو: أنا الضاربه[٢]؛ لأن الوصف صلة الألف واللام[٣]، وأما قول الشاعر[٤]:

مَـا المُسْـتَفِزُّ ....

ـ أي: المستخف ـ

= الشاهد فيه قوله: (ما الله موليك) حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول؛ لأنه منصوب، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه، أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه من فضل وإحسان. انظر: منحة الجليل (١/١٧٠).

(١) لأن حذف المنفصل يوقع في لبس بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص والاهتمام عند النحويين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٤).

(٢) بهامش (ج): نسخة أنا الضارب

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٠٥).

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في التصريح للأزهري (١/٤٩٧)، الأشموني (١/١٧٠)، العيني في الشواهد (١/١٧٠)، وتخليص الشواهد (١٦١)، والدرر (١/١٧٣)، وشرح الأشموني (١/٧٩)، وشرح التسهيل (١/٢٠٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٧)، وهمع الهوامع (١/٨٩).

الشاهد فيه: (ما المستفز) حيث حذف العائد من الصلة على الموصول مع كون الموصول هو أل، والصلة صفة متصلة به، وأصل الكلام: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة، والحذف في هذا ونحوه شاذ. انظر: عدة السالك (١/١٧٢).

﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢])، ....

.... الهَـوَى مَحْمُـودَ عَاقِبَـةٍ   وَلَـوْ أُتِـيحَ ....

ـ أي: قدر ـ

....لَـهُ صَـفْوٌ بِـلَا كَـدَرِ

فشاذ؛ لأنه حذف العائد إلى أل المنصوب بالوصف، أي: المستفزه، وحذف منصوب الفعل كثير[١]، ومنصوب الوصف قليل[٢].

[ما يشترط في المجرور بالإضافة]

ويشترط في المجرور بالإضافة أن يكون المضاف وصفًا غير ماض، نحو قوله تعالى: (﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]) أي: الذي أنت[٣] قاضيه، خرج: جاء الذي قام أبوه، أو الذي أنا أمس ضاربه؛ لأن الأول ليس بوصف، والثاني وصف ماض[٤].

[ما يشترط في المجرور بالحرف]

وفي المجرور بالحرف أن يكون في موضع نصب، والموصول أو الاسم الموصوف بالموصول مجرور بمثل ذلك الحرف لفظًا ومعنى، أو

(١) لأن أصل العمل للفعل.

(٢) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٧).

(٣) سقط من (ب).

(٤) وهو لا يعمل.



﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، ....

معنى فقط واتفقا فيهما متعلقًا، نحو قوله تعالى: (﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣])، فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية، وهي متعلقة بـ: ﴿وَيَشْرَبُ﴾ قبلها، والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية، وهي متعلقة بـ: ﴿تَشْرَبُونَ﴾، والتقدير: ويشرب من الذي تشربون منه، فاتفق الحرفان لفظًا ومعنى ومتعلقًا[١]، فإن جر بغير ما جر الموصول لفظًا، كمررت بالذي غضبت عليه، أو معنى، كمررت بالذي مررت به[٢][٣]، أو متعلقًا، كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف[٤]، وأما قول الشاعر[٥]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٠).

(٢) في (ب): مررت به علي زيد.

(٣) إنما لم يجز الحذف لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/١٧٥).

(٤) أي: لا يجوز حذف عليه في المثال الأول، وبه في المثال الثاني، وبه في المثال الثالث.

(٥) قاله رجل من همدان لم يسم وهو من الطويل.

وهو في المقاصد النحوية (١/٤٥١)، وبلا نسبة في الارتشاف (٣/٢٧٣)، وأوضح المسالك (١/١٧٧)، وتخليص الشواهد (١٦٥)، والجنى الداني (٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٦)، والدرر (١/٩٧، ٢/٥١٩)، وشرح ابن الناظم (٦٨)، وشرح الأشموني (١/٨١)، وشرح التسهيل (١/١٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٤٢)، وشرح المفصل (٣/٩٦)، ولسان العرب (١٥/٤٧٨) «ها»، ومغني اللبيب (٢/٤٣٤)، وهمع الهوامع (١/٦١، ٢/١٥٧).

الشاهد فيه: (لم يحسدوني) حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وأما الموصول فهو «ذو» ومعناه الذي، وأما جملة الصلة فهي قوله: (لم يحسدوني)، وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضًا. انظر: عدة السالك (١/١٧٦).



أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ بـ«اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفًا.

وَإِنَّ لِسَــــانِي شُــــهْدَةٌ........ ....

ـ أي: عسل بشمعه ـ

....يُشْــــتَفَي بِهَـــا وَهْـــوَّ ....

ـ بتشديد الواو المفتوحة في لغة ـ

....عَلَـى مَـنْ صَبَّهُ الله عَلْقَـمُ

أي: حنظل[(١)] فشاذ، والتقدير[(٢)] وهو علقم على من صبه الله عليه، فـ: على مَن: متعلق[(٣)] بعلقم؛ لأنه بمعنى مر، وجملة: صبه الله صلة من المجرور بـ«على» والعائد على «مَن» محذوف مجرور بـ«على»، وهي متعلقة بـ«صب»، فاختلف المتعلق وهو صب وعلقم[(٤)].

ثاني الأمور وثالثها ما ذكره بقوله: (أو ظرف أو جار ومجرور تامان) والمراد بالتام منهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به[(٥)]، نحو: جاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار، وهما **(متعلقان باستقر محذوفًا)** وجوبًا،

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في (ب): إذ التقدير.

(٣) في (ب): علق.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٤، ٥٠٥).

(٥) **قال الصبان:** المراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام، وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة، والناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص؛ لعدم القرينة عليه. حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٣).



تقديره: استقر، والضمير الذي كان مستترًا في الفعل انتقل منه إليهما على الأصح[1]، وبذلك أشبها الجملة، بخلاف الناقصين، نحو: جاء الذي مكانًا، والذي بك، فلا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص، كأن تقول: جاء الذي سكن مكانًا، أو مر بك.

** ** **

(١) قوله: «على الأصح» سقط من (ب).



ثم ذُو الأَدَاةِ، وَهِيَ أَلْ عِنْدَ الخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ، لَا اللَّامُ وَحْدَها خِلَافًا للأخفش.

[ذو الأداة]

(ثم) الخامس من المعارف (ذو الأداة[1]**)**، كالغلام والفرس **(وهي)** أي: الأداة المعرفة **(أل)** برمتها **(عند الخليل وسيبويه**[2]**)** لكن سيبويه يقول: إن الهمزة زائدة[3]، والخليل يقول بأصالتها، **(لا اللام وحدها خلافًا للأخفش)** ومن وافقه في قولهم: إن اللام وحدها هي المعرفة وضعت ساكنة، والهمزة زائدة جيء بها ليتوصل إلى النطق بالساكن؛ ولهذا تسقط في الوصل، فتلخص أن في[4] المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن المعرف أل، والألف أصل، وهذا هو المختار.

والثاني: أن المعرف أل والألف زائدة.

الثالث: أن المعرف اللام وحدها[5].

وبقي مذهب رابع وهو أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة

---

(١) معنى كونها أداة أنها آلة للتعريف.

(٢) وعليه ابن مالك في شرحي التسهيل والكافية. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٧٣)، شرح الكافية (١/٣١٩).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٠، ١١١).

(٤) ليست في (ب).

(٥) انظر: شرح القطر لابن هشام بحاشية الألوسي (١/٢٠٠).



وتَكُون لِلعَهْدِ، نَحْوُ ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، و ....

للفرق بينها وبين همزة الاستفهام[١].

[أقسام أل]

(وتكون) أل على كل مذهب على قسمين: (للعهد[٢])[٣] وهي ثلاثة أنواع[٤]: لأن العهد إما ذِكري ـ بكسر الذال المعجمة[٥]، وهو الذي يتقدم لمصحوبها ذكر، (نحو) قوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ (فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾) [النور: ٣٥]، فأل في «المصباح» و«الزجاجة» للعهد الذكري في قوله: «مصباح» و«في زجاجة».

[العهد الذهني]

(و) إما ذهني[٦] كما إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض

---

(١) انظر: حجة كل قول في التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٧٩، ١٨٠).

(٢) قوله: (للعهد) أي: لتعريف ذي العهد، أي: الشيء المعهود، ففي كلامه حذف مضافين. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٢٧).

(٣) في (ب): العهد.

(٤) قوله: (لأن.... إلخ) شروع منه في بيان وجه الحصر في ثلاثة.

(٥) وهو النطق باللسان، وأما بالضم فهو بالقلب ضد النسيان. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٢٠١).

(٦) قوله: (ذهني) أدرج هذا القسم أهل المعاني مع العهد الذكري تحت العهد الخارجي، وجعلوا الذهني أن تكون الإشارة باللام إلى الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض الأفراد، ولعل هذا مراد النحاة بلام الجنس الذي ذكروا في باب النعت أنه يجوز أن ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم له بأنه نكرة معنى لا لفظًا ـ ويحتمل أن تركهم له هنا لذلك=



«جَاءَ القَاضِي»، أَوْ للجِنْس كـ«أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَار والدِّرْهَم» ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ....

خاص، فتقول له: (جاء القاضي) فأل فيه للعهد الذهني، وإما حضوري كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أي: اليوم الحاضر وهو يوم عرفة[1][2].

[أل للجنس وأنواعه]

(أو للجنس[3]) وهو على ثلاثة أنواع أيضًا: لأنها إما أن لا تخلفها كل أصلًا[4]، أو تخلفها حقيقة أو مجازًا، فالأول (**كأهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ**)[5] يريد[6] حقيقة [الدينار وحقيقة][7] الدرهم، لا كل دينار ودرهم، وكقوله تعالى: (﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾) - أي: من حقيقة الماء المعروف[8]، أو المني - (﴿كُلَّ شَىْءٍ حَيٍّ﴾) [الأنبياء: ٣٠]، لا من كل

= أعني كونه في المعنى، والكلام في المعارف. انظر: حاشية يس على شرح القطر للفاكهي (١/٢٢٧).

(١) أي: لأن الآية نزلت فيه.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٠، ١٨١، ١٨٢).

(٣) قوله: (للجنس) أي لتعريفه.

(٤) قوله: (أصلًا) أي: لا حقيقة ولا مجازًا.

(٥) سقط من (ب).

(٦) في (ب): وتريد.

(٧) سقط من (ب).

(٨) أي: لا من كل شيء اسمه ماء.



أَوْ لاسْتِغْرَاق أفرادِه نَحْو ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أَوْ صِفَاتِه نَحْو «زَيْد الرَّجُل».

ماء[١]، وكقولك: الرجل خير من المرأة[٢]، أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة، لا أن كل رجل خير من كل امرأة؛ إذ مريم ابنة عمران خير من كثير من الرجال.

[أل لاستغراق أفراد الجنس]

ثم شرع في الثاني فقال (أو لاستغراق أفراده[٣]) أي: أفراد ذلك الجنس، (نحو) قوله تعالى: (﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾) [النساء: ٢٨] أي: كل فرد من أفراد الإنسان، إذ لو قيل خلق[٤] كل إنسان ضعيفًا لكان صحيحًا على جهة الحقيقة.

ثم شرع في الثالث فقال (أو) لاستغراق (صفاته[٥]) أي: صفات ذلك الجنس (نحو) قولك: (زيد الرجل)، أي: الجامع لصفات[٦] الرجال

---

(١) أي: لا من كل شيء اسمه ماء.

(٢) هذا المثال أولى مما قبله وأظهر، فإن الحقيقة لا وجود لها في الخارج. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٢٨).

(٣) قوله: (أو لاستغراق أفراده) أي: لتعريف الجنس الذي يراد به استغراق أفراده إن أريد هو في ضمن الأفراد.

(٤) سقط من (أ) و(ج).

(٥) قوله: (لاستغراق صفاته) أي: لتعريف الجنس الذي أريد به استغراق صفاته مبالغة في المدح والذم.

(٦) الجامع لصفات مكررة في (ب).



....

المحمودة، أي اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال؛ إذ لو قيل: زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح.

وقد تزاد[1] لازمًا[2]، كاللات والعزى اسمي[3] صنمين كانا بمكة؛ لأنه لا يجتمع تعريفان، وهما أل والعَلَم على معرَّفٍ واحدٍ، أو اضطرارًا، كـ[4]:

---

(١) قوله: (وقد تزاد... إلخ) المراد بالزيادة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة للسقوط، لأنها قد تكون لازمة، واللازم لا يصلح للسقوط. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢٣٠/١).

(٢) قوله: (لازمًا) حال من ضمير «تزاد» غير أنه ذكر بعدما أنث؛ إشارة إلى جواز الأمرين، فالتأنيث باعتبار الحرف أو اللفظ، وكذا سائر الحروف، ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف: أي: زيدًا لازمًا، مصدر زاد زيدًا وزيادة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨٠/١).

(٣) - في (ب): اسم.

(٤) البيت لرشيد اليشكري، وهو من الطويل، في الدرر (٢٤٩/١)؛ وشرح اختيارات المفضل (١٣٢٥)؛ وشرح التصريح (١٥١/١، ٣٩٤)؛ والمقاصد النحوية (٥٠٢/١، ٢٢٥/٣)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد (١٦٨)؛ والجنى الداني (١٩٨)؛ وجواهر الأدب (٣١٩)؛ وشرح ابن عقيل (٩٦)؛ وشرح عمدة الحافظ (١٥٣، ٤٧٩)؛ وهمع الهوامع (٨٠/١، ٢٥٢).

الشاهد فيه قوله: (طبت النفس) حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير - ضرورة، وذلك التخريج جارٍ على مذهب البصريين، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون أل زائدة، بل تكون معرفة. انظر: منحة الجليل لشرح ابن عقيل (١٨٢/١).



وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيْمًا لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

.... طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

أي: نفسًا؛ لأن النفس تمييز واجب التنكير.

وقد تدخل[1] على بعض الأعلام المنقولة لملاحظة[2] الوصف الذي نقل عنه، كالفضل[3] والحارث[4] فحذف هذه وذكرها سواء في التعريف.

(وإبدال اللام) من أل المعرفة **(ميمًا لغة حميرية[5])** نسبة إلى قبيلة من اليمن تسمى بني حمير، وقد تكلم بها النبي ﷺ مخاطبًا بعض بني حمير: **(ليس من امبر امصيام في امسفر)**[6]، أي: ليس من البر الصيام في السفر[7].

*** *** ***

(١) في (ج): يدخل.

(٢) في (ب): الملاحظة.

(٣) قوله: (الفضل) سمي به من يتفأل بأنه يعيش، ويصير ذا فضل.

(٤) قوله: (الحارث) سمي به من يتفأل بأنه يعيش، ويحرث.

(٥) قوله: (لغة حمير) وسواء كانت في الأسماء التي تدغم فيها كالرجل والناس أم لا كالكتاب والغلام. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٢٠٣).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٥٥١٥)، (٢٤١٧٠)، (٢٤١٧١).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٩١، ١٦٤)، شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين (١/١٢٩)، والجنى الداني (٢٠٧)، شرح قطر الندى لابن هشام (١/٢٠٣، ٢٠٤).



والمُضَاف إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ ....

[المضاف إلى المعرفة]

(و) السادس من المعارف (المضاف) إضافة محضة (إلى واحد مما ذكر) من المعارف الخمسة؛ لأن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تعرفت، تقول: جاء غلامي[1]، وغلام زيد[2]، وغلام هذا[3]، وغلام الذي في الدار[4]، وغلام القاضي[5]، نعم إن كان متوغلًا في الإبهام، كمثل وغير[6]، أو واقعًا موضع[7] نكرة، كـ«جاء وحده»، لم تفده الإضافةُ التعريفَ، وخرج بـ«المحضة» اللفظية[8]؛ فإنها لا تفيد شيئًا.

[حكم المضاف إلى معرفة]

(وهو) أي: المضاف إلى معرفة في رتبة التعريف (بحسب ما يضاف

---

(١) قوله: (غلامي) مثال للمضاف إلى ضمير المتكلم.

(٢) قوله: (غلام زيد) مثال للمضاف إلى العَلَم.

(٣) قوله: (غلام هذا) مثال للمضاف إلى اسم الإشارة.

(٤) قوله: (غلام الذي في الدار) مثال للمضاف إلى الاسم الموصول.

(٥) فوله: (غلام القاضي) مثال للمضاف إلى المعرف بأل.

(٦) قوله: (كمثل وغير) أي: أذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما؛ لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة، فإذا أريد كمالهما لشخص أو ثبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعين، ومثلها ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٣٠).

(٧) في (ب) و(ج): موقع.

(٨) كجاء ضارب زيد الآن أو غدًا، فإنه لا يتعرف بالإضافة ما ذكر؛ لأن إضافته في نية الانفصال. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٣٠).



إِلَيْهِ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالعَلَمْ.

إليه)، فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم، وإلى اسم الإشارة في رتبته، وكذا الباقي، ولهذا عطفه عليها كما في أكثر النسخ بالواو لا بثم، **(إلا المضاف إلى الضمير)**، كغلامي **(فكالعلم)** أي: في رتبته[1] وليس في رتبة المضمر[2]؛ لأنك تقول: مررت بزيدٍ صاحبك، فتصفّ العلم بالاسم المضاف إلى الضمير، فلو كان الاسم المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير لزم أن تكون[3] الصفة أعرف من الموصوف[4] وهو ممنوع على الأصح.

وقيل: إنه في رتبته، وقيل: إن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا.

[رأي ابن هشام في عدد المعارف]

وقال في الأوضح: إن أقسام المعارف سبعة[5]، فزاد على ما هنا المنادى المنكر المقصود، نحو: يا رجل لمعين، وهو مبني على أن تعريفه بالقصد[6]،

(١) أي: العلم.

(٢) في (ب) و(ج): الضمير.

(٣) في (ب): يكون.

(٤) وذلك لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم أولًا بما هو أعرف، فإن اكتفى بذلك المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة، وهو ظاهر على رأي الجمهور. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢٣١/١).

(٥) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٩٩/١).

(٦) وقد صححه ابن مالك. انظر: جمع الجوامع للسيوطي (٢١٨/١).



....

أما إذا قلنا: إنه معرف بحرف تعريف منوي[1]، فلا حاجة إلى زيادته.

تتمة

من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام الشخصية، فمن المعرف بالإضافة نحو: ابن عباس، وابن عمر بن الخطاب، وابن عمرو بن العاص غلب على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم[2][3].

ومن المقرون بالأداة نحو: البيت؛ فإنه في الأصل يتناول كل بيت، ثم اختص بالبيت الحرام، والمدينة لطيبة مدينة رسول الله ﷺ، والأعشى فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلًا، ثم غلب على أعشى همدان، وأل هذه لازمة إلا في نداء، أو إضافة فيجب حذفها، نحو: هذه مدينة الرسول ويا أعشى؛ لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل[4]، وقد تحذف أل هذه بقلة سمع في كلامهم: هذا عيوق[5] طالعًا[6].

---

(١) وذهب قوم إلى أن تعريفه بأل محذوفة وناب حرف النداء منابها. قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا. انظر: جمع الجوامع للسيوطي (١/٢١٩).

(٢) هذه أعلام بالغلبة، والغلبة تحقيقية إن استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه، وإلا فتقديرية.

(٣) قوله: (من إخوانهم) الأحسن أن المراد بإخوانهم نظراؤهم في اسم الأب لا خصوص الأخوة في النسب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٧).

(٥) العيوق اسم نجم، انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٨).

(٦) وعيوق: فيعول بمعنى فاعل، كقيوم بمعنى قائم، واشتقاقه من عاق يعوق، كأنه عاق=



بَابُ
الْمُبْتَدَأ والخَبَر

[المبتدأ والخبر]

(باب[١]) في ذكر (المبتدأ والخبر)، قدم أحكام المبتدأ على الفاعل تبعًا لسيبويه، وبعضهم قدم الفاعل، وذلك مبني على القولين في أن أصل[٢] المرفوعات هل هو المبتدأ؟ أو الفاعل؟[٣]

وجه الأول: أن المبتدأ مبدوء به[٤] في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ[٥] وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول[٦] والفاعل معمول فقط.

= الكواكب، ورآه من المجاورة، ويجوز أن يكون سَمَّوه بذلك؛ لأنهم يقولون الدَّبَران يخطب الثريَّا، والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما.

(١) قوله: (باب) بالتنوين خبر لمبتدأ محذوف أي: هذا باب.

(٢) في (ب): الأصل.

(٣) وليس لهذا الخلاف كثير نفع كما لا يخفى على المنصف. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/٢٠٥).

(٤) أي مبدوء به بحسب الرتبة دائمًا، وبحسب الذات غالبًا.

(٥) قوله: (لا يزول عن كونه مبتدأ... إلخ) من قبيل سلب العموم لا عموم السلب، وذلك فيما جاز تقديمه، ولا يرد نحو: زيد قام، بخلاف الفاعل فإنه يزول دائمًا بالتقديم.

(٦) قوله (عامل معمول) أي: من حيث إنه مبتدأ، والفاعل من حيث إنه فاعل معمول لا غير، وخال عن شرف العاملية.

مَرْفُوعَان:

ووجه الثاني: أن عامله لفظي، وعامل المبتدأ معنوي على الراجح، واللفظي أقوى[1]، والفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني[2].

[حكم المبتدأ والخبر]

ثم إن المصنف ذكر حكمهما فقال: والمبتدأ والخبر **(مرفوعان)**، وهذا لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في رافعهما[3]، والأصح أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ[4]، وقيل: إن كلًّا منهما رفع الآخر[5]، وقيل: الرافع لهما الابتداء[6].

---

(١) أي: أقوى من المعنوي، ونسب للخليل، ولما رأى ابن السراج والأخفش أن لكل حجة قالا: كل منهما أصل، وهو الذي اختاره الرضي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١١٨).

(٢) انظر: السيوطي على الألفية (١١٧) همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٢/٤).

(٣) في (ب): وإنما اختلف في رفعهما.

(٤) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/٢٠٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤١).

(٦) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح، وفي الاصطلاح قيل: كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية، وقيل: جعل الاسم أولًا ليخبر عنه، فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه؛ إذ يلزم من معنى الابتداء بالاسم في اللغة والاصطلاح الاهتمام به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٣)



....

[حد المبتدأ]

ولم يذكر حدَّهما، فحد المبتدأ هو: الاسم[1] المجرد[2] من[3] العوامل[4] اللفظية[5] غير المزيدة مخبرًا عنه[6]، أو وصفًا[7] رافعًا لمكتفى

(١) قوله: (هو الاسم) أي: حقيقة أو حكمًا ليدخل نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، بناء على ما قيل: إن المراد بتسمع مجرد الحدث وصحة الإسناد إليه لذلك. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر لابن هشام (١/٢٠٥).

(٢) قوله: (المجرد) أي: الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلًا، لا لفظًا، ولا تقديرًا، ليخرج نحو: زيد جوابًا لمن قال: من قام؛ إذ التقدير: قام زيد، فزيد وإن كان مجردًا عن العوامل اللفظية لفظا لكنه ليس مجردًا تقديرًا ثم اشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على مذهب من يقول إن المبتدأ والخبر ترافعا، وأما على مذهبه فلابد من زيادة غير الخبر. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٢٠٥).

(٣) في (ج): عن.

(٤) أل في قوله: (العوامل) للجنس فمعنى الجمعية غير مراد، والمراد من العوامل العوامل المعتنى بها، فلا يضر عدم تجرده من العوامل الزائدة نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى لابن هشام (١/٢٠٥).

(٥) قوله: (اللفظية) أي: المنسوبة إلى اللفظ من نسبة المفعول إلى المصدر إن كان اللفظ بمعنى التلفظ؛ أو الجزئي إلى الكلي إن كان بمعنى الملفوظ. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/٢٠٥، ٢٠٦).

(٦) قوله: (مخبرًا عنه) أي: محدثًا عنه، فالأخبار لغوي لا مذكورًا بعده خبره الاصطلاحي للزوم الدور.

(٧) المراد بالوصف ما يستغني به عن غيره لا ما يستغنى به عن الخبر حتى لا يلزم الدور، ويدخل نحو: قائم من نحو: أقائم أبوه زيد.

كـ«اللهُ رَبُّنَا» ، ....

به ، فالاسم[1] يعم الصريح (كالله ربنا[2]) ، والمؤول[3] نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ[4]﴾ [البقرة: ١٨٤] ، والقيد الأول يخرج الاسم في بابي كان وإن ، والمفعول الأول في باب ظن ، والثاني[5] يدخل نحو[6]: بحسبك درهم[7] ، والثالث[8] يخرج أسماء[9] الأفعال ، نحو: نزال ؛ فإنه لا يخبر عنه ، وتقييد[10] الوصف بكونه رافعًا لمكتفى به يخرج «قائما» من: أقائم أبوه زيدٌ ؛ فإن المرفوع بالوصف غير مكتفى به ، فـ«زيد» مبتدأ ، والوصف خبر[11].

(١) في (ب): والاسم.

(٢) في النسخة المطبوعة من المتن بعد قوله كالله ربنا: ومحمد نبينا. (٩).

(٣) قوله: (المؤول) أي: مع وجود الأداة كما مثل ، أو مع تقديرها كما قيل.

(٤) أي: صومكم أو صيامكم ، والخبر خير.

(٥) أي: القيد الثاني.

(٦) ليست في (ب).

(٧) أي: مما يلي حسبك فيه نكرة ، فإن وليها معرفة ، نحو: بحسبك زيد ، فالمعرفة هو المبتدأ ، وحسبك الخبر ؛ لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة ، وإن تخصص بها. حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٩).

(٨) الثالث قوله: (مخبر عنه أو وصف) ، وإخراج هذا القيد لأسماء الأفعال إنما يكون بعد التركيب.

(٩) في «س» اسم ، وفي «ق» أسماء.

(١٠) في (ب): وتقيد.

(١١) انظر التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٤).

وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَة إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْو «مَا رَجُلٌ فِي الدَّار» وْ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]،.............................

[حد الخبر]

وحد الخبر هو: الجزء[(١)] الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، كما في المثال المتقدم، خرج بذلك نحو: «زيد» من قولك: قام زيدٌ؛ فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ، بل مع الفعل وفاعله، والوصف[(٢)] المذكور نحو: الزيدان من قولك: أقائم الزيدان؛ فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور[(٣)].

[الأصل في المبتدأ]

والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه، والنكرة[(٤)] مجهولة غالبًا، والحكم على المجهول لا يفيد[(٥)]، فلا بد لصحة الابتداء بها من مسوِّغ، كما نبه عليه بقوله: **(ويقع المبتدأ نكرة إن عم)** كل فرد من جنسه، **(أو خصّ)** فردًا من ذلك الجنس، فالأول **(نحو: ما رجل في الدار، و)** نحو قوله تعالى: (﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾)[(٦)] [النمل: ٦٠]، فالمبتدأ فيهما

---

(١) في (ب): الوصف.

(٢) في (ب): وخرج بالوصف.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٥٤٤).

(٤) سقط من (ب).

(٥) وهذا مبني على اشتراط تجدد الفائدة. أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠٤).

(٦) «فإله وقتى» مبتدآن وسغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام، وبذلك تحصل الفائدة؛=

﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وخَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ.

عام؛ لوقوعه في سياق النفي، والاستفهام الإنكاري معناه النفي، والثاني نحو قوله تعالى: (﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾) [البقرة: ٢٢١]، (و) نحو قوله ﷺ: «(خمس صلوات كتبهن الله) على العباد»(١)، فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفًا في الآية، ومضافًا في الحديث؛ لأن النكرة إذا وصفت أو أضيفت، قربت من المعرفة، أو حذفت الصفة وذكر الموصوف، نحو: السمن منوان بدرهم، ونحو: ﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أي: منوان منه، وطائفة من غيركم(٢)، أو حذف الموصوف وذكرت صفته، نحو قوله ﷺ: (سوداء ولود خير من حسناء عقيم)(٣)، أي: امرأة سوداء(٤)، أو كانت النكرة عاملة، نحو قوله ﷺ:

= لأن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فأشبه العموم الخاص. وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته: إن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ«أم»، نحو: أرجل في الدار أم امرأة، «أو تكون موصوفة سواء ذكرا»، أي: الموصوف والصفة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢١٠).

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢٢)، والنسائي (٤٦٥).

(٢) فـ«منوان» و«طائفة» مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة، «أي: منوان منه، وطائفة من غيركم»، بدليل: ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

(٣) صيغة الحديث في المصادر التي رجعنا إليها: «سوداء ولود خير من حسناء لا تلد». اتحاف السادة المتقين للزبيدي: (٥/٢٩٧ - ٥٩٨)، وكنز العمال: (٧/٤٤٤٢)، والأسرار المرفوعة للقاري: (٢١٨).

وجه الاستشهاد: مجيء «سوداء» مبتدأ، وهى نكرة، والذي سوَّغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف.

(٤) فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه.



وَالخَبَرُ ....

(أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة)[1][2]، أو دعاء[3] نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، أو شرطًا كـ«من يقم أقم معه»، أو جواب سؤال كـ«رجل» لمن قال: من عندكم؟[4].

والضابط[5] في ذلك حصول الفائدة، فيقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها.

[المبتدأ المتحمل وغير المتحمل]

(و) يقع (الخبر) مفردًا وهو ما ليس جملة، فيدخل المثنى والمجموع[6]، وهو إما جامدٌ[7] فلا يتحمل[8] ضمير المبتدأ[9]، نحو: هذا

---

(١) أخرجه مسلم (٤٩٩/١)، وكتاب صلاة المسافرين وقصرها «٦»، باب ١٣: استحباب صلاة الضحى.

(٢) فـ«أمر» و«نهي» مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما؛ لأنهما مصدران، والمصدر يعمل عمل فعله.

(٣) أي: الدعاء له أو عليه.

(٤) في (ب) و(ج): عندك.

(٥) أي: الضابط في الابتداء بالنكرة.

(٦) احترز به من المفرد في باب الإعراب؛ فإنه ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا واحدًا من الأسماء الخمسة، ومنه في باب النداء وباب «لا» ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فالمفرد أقسام ثلاثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٢٥/١).

(٧) المراد به كما في شرح الكافية: ما ليس صفة يتضمن معنى فعل وحروفه (٣٣٨/١).

(٨) في (ب): يحتمل.

(٩) خلافًا للكوفيين. انظر: شرح الأشموني (١٨٧/١).



جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ كَـ«زَيْدٍ أَبُوهُ قَائِمٌ» ....

زيد، إلا إن أول بالمشتق، نحو: زيد أسد إذا أريد به شجاع[1]، وإما مشتق[2] فيتحمل[3] ضميره، نحو: زيد قائم، ففيه ضمير مستتر عائد على المبتدأ، إلا إن رفع المشتق الاسم الظاهر، نحو: زيد قائم أبوه، أو الضمير البارز نحو: زيد قائم أنت إليه، فلا يتحمل ضمير المبتدأ؛ لأنه لا يرفع فاعلين[4].

[روابط الجملة]

ويقع **(جملة)** خبرية اسمية أو فعلية بشرط أن يكون **(لها رابط)** يربطها بالمبتدأ، وهو واحد من أمور أربعة: الضمير وهو الأصل في الربط، واسم الإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، وعموم الخبر، وقد بدأ بمثال لأولها فقال: **(كزيد أبوه قائم)** فـ«زيد» مبتدأ أول، و«أبوه» مبتدأ ثان، و«قائم» خبر الثاني، وهما خبر الأول، والرابط بين المبتدأ والخبر الهاء الملفوظ بها، وبين الثاني وخبره الضمير المستتر في «قائم».

(١) وكعمرو تميمي، أي: منتسب إلى تميم، وبكر ذو مال، أي: صاحب مال، ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ.

(٢) المشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور، فهي من الجوامد وهو اصطلاح.

(٣) في (ب): فيحتمل.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٥).



و﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]

ثم شرع في مثال لثانيها فقال: (﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾) [الأعراف: ٢٦]، فـ«لباس» مبتدأ[١] مضاف إلى التقوى، و«ذلك» مبتدأ ثان، وخبره «خير»، وهما خبر الأول، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ. **وقيل**: إن «ذلك» بدل أو عطف بيان للباس، فيكون الخبر مفردًا[٢].

ثم شرع في مثال[٣] لثالثها فقال: (و[٤]: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾)[٥] [القارعة: ١، ٢]، فـ«القارعة» الأولى مبتدأ، وما مبتدأ ثان، والقارعة الأخيرة خبره، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه، ومثل ذلك: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾[٦] [الحاقة: ١، ٢]، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم[٧].

---

(١) أما على قراءة ﴿لِبَاسَ﴾ بالنصب فيكون معطوفًا على ﴿وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٢٥)، حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٠٣).

(٣) في (ب): المثال.

(٤) الواو ساقطة من (أ).

(٥) في نسخة المتن المطبوعة: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢] بدلاً من ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]. (٩).

(٦) فـ«الحاقة» الأولى مبتدأ، و«ما» استفهام مبتدأ ثان، و«الحاقة» الأخيرة خبر «ما» الاستفهامية، و«ما» وخبرها خبر الحاقة الأولى، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٠٤).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (١/٢٠٤).



«زَيْد نِعْمَ الرَجُل»، ....

ثم شرع في مثال[1] لرابعها فقال: (زيد[2] نعم الرجل[3]) فـ«زيد» مبتدأ، ونعم الرجل خبره، والرابط بينهما العموم الذي في الرجل[4] الشامل لزيد[5]؛ فإنه فرد من أفراده، ومثل ذلك قول الشاعر[6]:

...... هَــلْ إِلَــى أُمِّ عَمْــرٍو[7] سَبِيلٌ فَأَمَّـا الصَّبْرُ عَنْهَـا فَلَا صَبْرَا

فـ«الصبر» مبتدأ، و«عنها» متعلق به، و«لا» نافية، و«صبرًا» اسمها مبني معها على الفتح، والخبر محذوف تقديره: لي، وجملة: «لا صبر لي[8]»

(١) في (ب): المثال.
(٢) في النسخة المطبوعة من المتن: و. (٩)
(٣) فالرجل أعم من زيد؛ لأن «أل» في فاعل نعم للجنس.
(٤) بناء على الأصح من أن أل للجنس المستغرق لا للعهد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٩٦/١).
(٥) انظر: التصريح على التوضيح (٢٠٤/١).
(٦) البيّت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه (١٣٤)، شرح شواهد المغني (٨٧٦/٢)، خزانة الأدب (٤٥٢/١)، والأغاني (٢٣٧/٢)، والحماسة البصرية (١١١/٢)، وخزانة الأدب (٤٥٢/١)، والدرر (١٨٩/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٦٩/١)، وشرح شواهد المغني (٨٧٦/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٣/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٨/٨)، وأوضح المسالك (١٩٩/١)، والكتاب (٣٨٦/١)، ومغني اللبيب (٥٠١/٢، ٦٥١)، وهمع الهوامع (٩٨/١).
الشاهد فيه قوله: (فلا صبرا) فالرابط بينهما العموم في اسم لا؛ لأن النكرة الواقعة في النفي تفيد العموم، فالتقدير: انتفي لي كل أنواع الصبر عنها.
(٧) في (ج): معمر.
(٨) سقط من (ج).



إِلَّا فِي نَحْو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ....

خبر المبتدأ، والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا؛ لأن النكرة المنفية تفيد العموم[1].

هذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ، فإن كانت نفسه لم يحتج إلى رابط[2]، وقد نبه على ذلك بقوله: (إلا في نحو) قوله تعالى: (﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾) [الإخلاص: ١]، إذا قدر هو ضمير شأن فهو مبتدأ، و«الله أحد» جملة خبره، وهي عينه في المعنى؛ لأنها مفسرة له، والمفسِّر عين المفسَّر، أي: الشأن الله أحد[3]، والضمير إن كان مذكرًا يسمى ضمير شأن، وإن كان مؤنثًا يسمى ضمير قصة كما سيأتي. أما إذا قدر «هو» ضمير المسئول عنه فالخبر مفرد، والله أحد[4] خبر بعده[5] خبر أو بدل، ونحو قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، إذا قدر هي ضمير قصة، فـ«هي» مبتدأ، وشاخصة خبر مقدم، و«أبصار الذين كفروا» مبتدأ، وجملة:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٦٢/١).

(٢) والمعنى أنه لا ضمير فيها، لا أنه مستغنى عنه مع إمكان الإتيان به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٩٧/١).

(٣) فهو ضمير الشأن مبتدأ، ولفظ الجلالة مبتدأ ثانٍ، وأحدٌ خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ولا يوجد رابط لا ضمير ولا اسم إشارة ولا إعادة المبتدأ بلفظه ولا عموم، لأن جملة الخبر هي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط. انظر: فتح رب البرية (٣٤٥).

(٤) في (ج): وهو الله وأحد.

(٥) في (ب) و(ج): بعد.

وَظَرْفًا مَنْصُوْباً، نَحْو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْۚ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وَجَارًّا وَمَجْرُورًان كَـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وتَعَلُّقُهما بِـ«مُسْتَقِرٌّ» أَوْ «اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفَيْنِ.

«أبصار الذين كفروا شاخصة» في موضع رفع خبر هي، وهي عينها في المعنى أي: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج إلى رابط، أما إذا قدر هي ضمير أبصار[1] فالخبر مفرد[2].

[وقوع الخبر ظرفًا وتعلقه]

(و) يقع الخبر (ظرفًا منصوبًا) على الظرفية (نحو) قوله تعالى: (﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ[3]﴾ [الأنفال: ٤٢]، وجارًّا ومجرورًا كـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾) [الفاتحة: ٢]، وشرطهما أن يكونا تامين[4] فلا يجوز زيد مكانًا، ولا زيد بك؛ لعدم الفائدة، (وتعلقهما بمستقر)، أو كائن (أو استقر)، أو كان (محذوفين[5]) وجوبًا، وهل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما، والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقًا على المبتدأ، أو هما

(١) في (ب) و(ج): الأبصار.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٥٦).

(٣) أي: في مكان أسفل من مكانكم، فهو أفعل تفضيل بدليل وصف المكان ثم أقيم مقامه.

(٤) أي: يحصل به فائدة والمراد بالظرف في كلامه المكاني والزماني الواقع عن غير جثة، أو عنها مع الفائدة، وقصره على المكاني قصور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٩).

(٥) في النسخة المطبوعة من المتن: محذوفتين. (١٠).

. . . .

ومتعلقهما، فالمتعلق جزء من الخبر؟ رأيان، المختار منهما الثاني وفاقًا للسيد[1].

فإن قدرت المحذوف مستقرًّا أو كائنًا، كان اسمًا مفردًا، أو استقر أو كان، كان جملة، وظاهرة عبارة المصنف التخيير، ولذلك قال في المغني: والأصح عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا بل بحسب المعنى[2]. انتهى.

والصحيح عند جمهور البصريين أن يُقدر[3] اسمًا؛ لأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا[4]، والكوفي يقول: المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلًا[5]، ولكن ما في المغني أولى[6]، والأصح أن الضمير الذي في مستقر أو استقر انتقل إلى الظرف والمجرور؛ لأنهما أقيما مقام المحذوف، وترك المحذوف كأنه لم يكن محذوفًا[7]، وأوجبوا حذفه؛ لأنهم لا يجمعوا[8] بين العوض والمعوض.

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٦٥).

(٢) المغني لابن هشام (٥٨٤).

(٣) في (ب): تقدره.

(٤) المغني لابن هشام (١/٢٤٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٠٧).

(٥) المغني لابن هشام (٥٨٤).

(٦) المغني لابن هشام (١/٣١٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٠٧).

(٧) سقط من (ب) و(ج).

(٨) كذا في النسخ الثلاث.



وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ، ....

[أقسام الظرف، والمبتدأ]

واعلم أن الظرف ينقسم إلى ظرف زمان، نحو: اليوم والساعة، وإلى ظرف مكان، نحو: فوق وتحت، والمبتدأ ينقسم إلى ذاتٍ كزيدٍ [وعمرو، وإلى عرض كالقيام والقعود، فيخبر بالمكان عن كل من الذوات والأعراض][1] نحو: زيد أمامك والخير أمامك، **(ولا يخبر بالزمان عن الذات)** نحو زيد اليوم؛ لعدم الفائدة[2]، ويخبر به عن العرض إذا كان الحدث غير مستمر، نحو الصوم اليوم، والسفر غدًا، فإن كان الحدث مستمرًّا امتنع الإخبار به، فلا يقال: طلوع الشمس يوم الجمعة؛ لعدم الفائدة، وإنما جاز الإخبار بالعرض عن الذات ولم يخبر[3] بالزمان لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به، بخلاف الذوات، فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء، فلا فائدة في الإخبار بالزمان.

فإن حصلت فائدة ـ **قال ابن مالك:** ـ جاز، بأن يكون المبتدأ عامًّا والزمان خاصًّا، نحو: نحن[4] في شهر كذا، وفي زمان طيب؛ فإن «نحن»

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(٢) وما ذكره المصنف مبني على مذهب من يشترط تجدد الفائدة. أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢٠٣).

(٣) في (ب): يجز.

(٤) سقط من (ب).



وَاللَّيْلَةَ الهِلَالُ مُتَأَوَّلٌ. وَيُغْنِي عَنِ الخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نَفْيٍ، ....

صالح لكل متكلم[١]، و«شهر كذا وزمان طيب» خاص، والصحيح المنع مطلقًا كما هو ظاهر عبارة المصنف، وما ورد من ذلك مؤول كما قال: (و) قول العرب: (الليلة الهلال)، واليوم خمر بنصب اليوم والليلة، والورد في أيَّار[٢] ـ بفتح الهمزة وتشديد الياء ـ شهر رومي، مما ظاهره أنه زمان أخبر به عن ذات (متأوَّل[٣]) بتقدير مضاف محذوف هو عرض، والأصل: خروج الورد في أيَّار، واليوم شرب خمر، والليلة رؤية الهلال[٤].

[المبتدأ المكتفي بفاعل سد مسد الخبر]

(ويغني عن الخبر) في حصول الفائدة (مرفوع وصف[٥] معتمد) ذلك الوصف ـ سواء أكان اسم فاعل أو اسم مفعول ليصح الابتداء به ـ (على) أداة (استفهام، أو) أداة (نفي)، وهل ذلك شرط في العمل، أو في الاكتفاء

(١) إذ لا يختص بمتكلم دون آخر وهو خاص بالمضاف إليه.

(٢) وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

(٣) قوله: (متأول) بفتح الواو المشددة، أي: مصروف عن ظاهره.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٠٨).

(٥) لا فرق في الوصف بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا، بخلاف عمله النصب، ولا فرق بين أن يكون ملفوظًا أو مقدرًا، نحو: أفي الدار زيد، وأعندك عمر على أحد الاحتمالات؛ إذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرًا، أو فاعلًا لمبتدأ محذوف تقديره: كائن مثلًا، أغنى هذا الفاعل عن الخبر، فالجملة اسمية، أو فاعلًا لـ «استقر» مثلًا محذوف فهي فعلية، أو فاعلًا للظرف، فهي ظرفية. انظر: الصبان على الأشموني (١/١٩٠).



نَحْوُ:

أَقَــاطِنٌ قَــوْمُ سَــلْمَى ....

بالفاعل عن الخبر؟ قولان أرجحهما الثاني، والاستفهام يشمل الاستفهام[1] بالحرف (نحو) قول الشاعر[2]:

(أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى) أَمْ نَـوَوا ظَعْنَـا إِنْ يَظْعَنُـوا فَعَجِيـبٌ عَـيْشُ مَـنْ قَطَنَـا

فـ«قاطن» مبتدأ، و«قوم» سلمى فاعل سد مسد الخبر، وبالاسم نحو: كيف[3] جالس الزيدان؟

والنفي يشمل[4] النفي بالحرف[5]، نحو قوله[6]:

---

(١) قوله: يشمل الاستفهام، سقط من (ب)

(٢) البيت من البسيط، وهي بلا نسبة في شواهد العيني (١/١٩٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٤)، والأشموني على الألفية (١/١٩٠)، وشرح التّسهيل (١/٢٦٩)، وابن النّاظم (١٠٦)، وأوضح المسالك (١/١٣٤)، وتخليص الشّواهد (١٨١)، والمساعد (١/٢٠٤)، والمقاصد النّحويّة (١/٥١٢)، واللمحة في شرح الملحة (١/٢٩٩)، وشرح شذور الذهب (٢٣٣).

الشاهد فيه قوله: (سلمى) حيث سد الفاعل مسد الخبر، وهذا لا يحسن إلا إذا اعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام أو النفي.

(٣) كيف في محل نصب على الحال.

(٤) في (ب): يشتمل.

(٥) الحرف كما ولا وإن.

(٦) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في العيني (١/١٩١)، التصريح للأزهري (١/٥٣٤)، أوضح المسالك (١/١٨٩)، الأشموني على الألفية (١/١٩١)، شرح التّسهيل (١/٢٦٩)، وابن النّاظم (١٠٦)، وتخليص الشّواهد (١٨١)، والمساعد (١/٢٠٤)، والمقاصد=



وَ«مَا مَضْرُوبٌ العُمَرَانِ» ....

خَلِيلَــيَّ مــا وافٍ بِعَهْــدِي أَنْتُمَــا إِذَا لَـمْ تَكُونَـا لِـي عَلَـى مَـنْ أُقَـاطِعُ

فـ«ما» نافية، و«واف» مبتدأ، و«أنتما» فاعل سد مسد الخبر.

(و) نحو: (ما مضروب العمران)، وبالاسم، نحو: غير قائم الزيدان، [فـ«غير» مبتدأ، و«قائم» مضاف إليه، و«الزيدان»:][1] فاعل بـ«قائم» سد مسد الخبر[2]، وبالفعل، نحو: ليس قائم الزيدان، فـ«قائم» اسم ليس، و«الزيدان» فاعل سد مسد خبر ليس.

وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرًا؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل، والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه[3].

فإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ، ولا حجة للمجيز في قول بعضهم[4]:

= النّحويّة (٥١٦/١)، وهمع الهوامع (٦/٢)، اللمحة في شرح الملحة (٢٩٩/١).
الشّاهد فيه: (ما واف) حيث سوّغ الابتداء بهذه النّكرة ـ واف ـ كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على النفي.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٢) انظر: شرح ابن عقيل (١٢٤/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٣٤/١).

(٤) **قال العيني**: قاله رجل من الطائيين وهو من الطويل، و«خبير» مبتدأ، والخبير بالشيء: العالم به، و«بنو لِهب» بكسر اللام وسكون الهاء، حي من الأزد وهو أزجر قوم، وهو فاعل خبير سد مسد الخبر، وفيه **الشاهد** حيث سد مسده من غير اعتماد على استفهام أو نفي، وهذا قبيح عند سيبويه. شرح الشواهد للعيني (١٩٢/١)، وانظر: تخليص الشواهد=



....

خَبِيـرٌ بَنُـو لِهْـبٍ.......... ....

لجواز كون الوصف خبرًا مقدمًا؛ لأن فعيل[1] مصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع. قال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].[2]

[أحوال الوصف مع ما بعده]

واعلم أن الوصف إذا رفع ما بعده له ثلاثة أحوال: وجوب الابتدائية[3]، ووجوب الخبرية[4]، وجواز الأمرين؛ لأنه إن لم يطابق الوصف ما بعده، نحو: أقائم أخواك، تعينت ابتدائيته[5]، ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخر، وقائم خبرًا مقدمًا؛ لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد.

وإن طابقه في التثنية والجمع، نحو: أقائمان أخواك، وأقائمون

= (١٨٢)، وشرح ابن الناظم (٧٥)، وشرح التسهيل (١/٢٧٣، ٢/١٧)، والمقاصد النحوية (١/٥١٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩١)، والدرر (١/١٨٣)، وشرح الأشموني (١/٩٠)، وشرح ابن عقيل (١/١٩٥)، وشرح عمدة الحافظ (١٥٧)، وشرح قطر الندى (٢٧٢)، وهمع الهوامع (١/٩٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٩٤).

(١) قوله: (فعيل) أي: خبير على وزن فعيل، وفعيل على وزن المصدر كصهيل... إلخ.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٥).

(٣) في (ج): الابتداء، وفي (ب): الابتداء به.

(٤) في (ج): الخبر.

(٥) أي: ابتدائية الوصف.



وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ، نَحْوُ: وَهُوَ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤] ....

إخوتك، تعينت خبريته، ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلًا سد مسد الخبر؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى.

وإن طابقه في الإفراد تذكيرًا وتأنيثًا احتملهما(١) على السواء(٢)، نحو: أقائم أخوك، وأقائمة أختك، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وأن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرًا والوصف خبرًا مقدمًا.

[تعدد الخبر]

(**وقد يتعدد الخبر**) لمبتدأ واحد جوازًا(٣) على الأصح؛ لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده (**نحو**) قوله تعالى: (﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾) ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤، ١٥، ١٦] فهذه خمسة أخبار، والمانع يقدِّر لكل خبر مبتدأ، وليس من تعدد الخبر لواحد قول الشاعر(٤):

---

(١) أي: الابتدائية والخبرية.

(٢) الأرجح كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلًا؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير. انظر: الصبان على الأشموني (١/١٩٣)، حاشية الخضري على اب عقيل (١/١٢٦).

(٣) سقط من (ج).

(٤) قال العيني: أنشده الخليل ـ وما قيل: إنه لطرَفة لم يثبت، وهو من المتقارب ـ يمدح رجلًا بأن إحدى يديه يرتجي بها الخير، ويده الأخرى غيظ للأعداء وهو الغاضب الكامن، و«يداك» كلام إضافي مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره: يداك المشار إليهما، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هاتان يداك، قوله: (يد) خبر لمبتدأ محذوف، أي: إحداهما يد، وخبرها «يرتجى» جملة وقعت صفة لها، والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويد خبره، وآخرى عطف=



....

يَـــدَاكَ يَـــدٌ خَيْرُهَـــا يُرْتَجَـــى   وَأُخْـــرَى لأَعْـــدِائِهَا غَائِظَـــهْ

لأن «يداك» في قوة مبتدأين لكل منهما خبر، وإن خالف بعض الشارحين في ذلك.

[أقسام تعدد]

وتعدد الخبر على قسمين:

أحدهما: أن يتعدد لفظًا لا معنى[1]، نحو: الرمان حلو حامض؛ لأن معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد؛ إذ معناهما مز[2]، أي[3] ليس تام الحلاوة، ولا تام الحموضة، ولكنه بينهما.

= عليه، وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه، فوجب العطف بالواو، وقيل: التقدير إحدى يديك يد يرتجى خيرها، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، فافهم. شرح الشواهد للعيني (١/: ٢٢٣)، وهو في المقاصد النحوية (١/٥٧٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/١٧، ١٨)، وأوضح المسالك (١/٢٢٨)، وتخليص الشواهد (٢١٢)، وخزانة الأدب (١/١٣٣)، وشرح ابن الناظم (٩٠)، وشرح الأشموني (١/١٠٦)، وشرح التسهيل (١/١٤٠، ٣٢٦)، ولسان العرب (٧/٤٥٤) «غيظ».

(١) وضابطه: أن لا يصدق الإخبار ببعضه على المبتدأ.

(٢) قوله: (أي: مز) يعني أن الموجود في الرمان هو المزازة، وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين، وليس فيه طعم الحلاوة والحموضة؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان، فليس المعنى كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جمع بين الصفتين، إذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة في زيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٢).

(٣) ليست في (ج).

وَقَدْ يَتَقَدْمُ، نَحْو «فِي الدَّار زَيْدٌ» و«أَيْنَ زَيْدٌ» ....

والثاني: أن يتعدد لفظًا ومعنى، نحو زيد كاتب ـ أي: ناثر ـ وشاعر ـ أي ناظم ـ، فهذا[1] يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف.[2]

[رتبة الخبر والمبتدأ]

والأصل في المبتدأ أن يتقدم، وفي الخبر أن يتأخر؛ لأنه وصف في المعنى للمبتدأ[3]، (وقد يتقدم) جوازًا[4] (، نحو: في الدار زيد)، وإن شئت قلت: زيد في الدار، ووجوبًا[5] في أربع مسائل:

[مسائل وجوب تقدم الخبر]

أحدها: أن يكون الخبر لازمَ الصدرية بنفسه، (و) ذلك نحو: («أين زيد»)، فـ«أين» خبر مقدم وجوبًا؛ لأنه اسم استفهام له صدر الكلام، لو أخر لفاته الصدارة، أو بغيره[6] ....

(١) في (ب): فهنا.

(٢) قوله: (ويجوز فيه العطف) أي: بالواو وغيرها، بخلاف النوع الثالث فالعطف لا يكون إلا بالواو. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢٢٢).

(٣) ليست في (ج).

(٤) قوله: (جوازًا) أي: لم يمنعوه، وليس المراد بالجواز استواء الطرفين، وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة التي تقدم ذكرها، ثم بالثاني لأنه على الأصل من جهة التأخير، ومخالفته له من جهة الوجوب، ثم بالثالث لمخالفته الأصل من كل وجه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٣٠٩).

(٥) قوله: (ووجوبًا) معطوف على قوله: (جوازًا).

(٦) قوله: (أو بغيره) معطوف على قوله: (بنفسه).



....

إما متقدمًا[1] عليه نحو: «أقائم زيد»، أو متأخرًا عنه فيما إذا كان الخبر مضافًا إلى لازم الصدرية نحو: «صبيحةُ[2] أيِّ يوم سفرك»؟ فـ«صبيحة» خبر مقدم، و«أي» اسم استفهام مضاف إليه، و«سفرك» مبتدأ مؤخر[3].

وثانيها: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، فـ«أقفالها» مبتدأ مؤخر، و«على قلوب» خبر مقدم، فلا يجوز تقديم المبتدأ؛ لئلا تعود الهاء[4] على متأخر لفظًا ورتبة، وقول الشاعر[5]:

---

(١) في (ب): وبغيره إما أن يكون متقدمًا.

(٢) قوله: (صبيحةَ) أي: يوم سفرك أي: ابتداء سفرك؛ لأنه هو المظروف في الصبيحة، ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون بالنصب، ويقل فيها الرفع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥).

(٤) أيْ: الهاء المتصلة بـ«أقفالها» وهي متأخرة في الرتبة؛ لأنها بعض متعلق الخبر على الصحيح وهو الاستقرار، والجار والمجرور متعلق به، ومتعلق الخبر رتبته التأخير، فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٢٠).

(٥) قال العيني: قاله نصيب ـ بالتصغير ـ بن رباح الأكبر. ديوانه (٧١)، وكان عبدًا أسود، شاعرًا إسلاميًّا حجازيًّا من شعراء جني مروان، ونصيب الأصغر هو مولى المهدي، والبيت من الطويل اهـ.

الشاهد فيه: قوله: (ملء عين حبيبها) فإنه قدم الخبر ـ وهو قوله: (ملء عين) على المبتدأ، وهو قوله: (حبيبها)، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، ولو قدمت المبتدأ مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم=



. . . .

أَهَابُـكِ إِجْـلَالًا وَمَـا بِـكِ قُـدْرَةٌ عَلَـيَّ وَلَكِـنْ مِـلْءُ عَـيْنٍ حَبِيبُهَـا

فـ«حبيبها» مبتدأ مؤخر، و«ملء»[1] خبر مقدم، فلا يجوز تقديمه على الخبر لما مر[2].

وثالثها: أن يقترن المبتدأ بـ«إلا» لفظًا نحو: «ما لنا إلا اتباع أحمدًا[3]» ﷺ، فـ«اتباع أحمدا» مبتدأ مؤخر، و«لنا» خبر مقدم، أو معنى، نحو: «إنما عندك زيد»، فـ«زيد» مبتدأ مؤخر، وهو محصور فيه، و«عندك» خبر مقدم، والمعنى: ما عندك إلا زيد[4].

ورابعها: أن يوقع تأخيره في لبس بالصفة، نحو: «في الدار رجل»، و«عندي مال»؛ لأن النكرة تطلب المجرور أو الظرف طلبًا حثيثًا لتختص

= لفظًا وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه. شرح الشواهد للعيني (٢١٢/١)، ومنحة الجليل على ابن عقيل (٢٤٢/١)، وديوان المعاني (١٤٤/١)، ولنصيب بن رباح في ديوانه (٦٨)، وتخليص الشواهد (٢٠١)، وسمط اللآلي (٤٠١)، وشرح التسهيل (٣٠٢/١)، والمقاصد النحوية (٥٣٧/١)، وبلا نسبة في الارتشاف (٤٤/٢)، وأوضح المسالك (٢١٥/١)، وشرح ابن الناظم (٨٤)، وشرح الأشموني (١٠١/١)، وشرح ابن عقيل (٢٤١/١)، وشرح عمدة الحافظ (١٧٣).

(١) في (ب): وملء عين.

(٢) أي: لئلا يعود الضمير على «عينٍ»، وقد أضيف إليها الخبر، وهو مؤخر في الرتبة، وتسميتها بعض الخبر مجاز، وإنما الخبر المضاف فقط. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٩٩/١).

(٣) هذا مثال من الألفية لابن مالك (٤٣).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٩٦/١).



به، فلو تأخر الخبر لتوهم أنه صفة، فالتزم التقديم دفعًا لهذا الإلباس.

وكما يتقدم الخبر وجوبًا فيما ذكر يتأخر وجوبًا أيضًا في أربع مسائل:

أحدها: أن يكون المبتدأ مستحق(1) التصدير، نحو: ما أحسنَ زيدًا، فما مبتدأ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب، وأحسن زيدًا خبره.

وثانيها: أن يقترن بإلا لفظًا، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤](2)، فلا يجوز تقديم(3) الخبر؛ لأنه محصور فيه، أو معنى نحو: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢] [أي: ما(4) أنت إلا نذير](5)، فلا يجوز التقديم لما تقدم، وقول الشاعر(6):

---

(١) في (ب): يستحق.

(٢) الحصر في هذه الآية إضافي.

(٣) في (ب): تقدم.

(٤) في (أ): إنما.

(٥) سقط من (ب).

(٦) **قال العيني:** قاله الكميت بن زيد شاعر مقدم من شعراء مضر، كان في أيام بني أمية، ولم يدرك الدولة العباسية، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يرثي بها زيد بن علي، وابنه الحسين بن زيد، ويمدح بني هاشم، ومعناه ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول أي: الاعتماد في الأمور إلا عليك. اهـ.
الشاهد فيه: (بك النصر) و(عليك المعول) حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذًا، وقد كان من حقه أن يقول: (هل يرتجى النصر إلا بك؟)، (وهل المعول إلا عليك؟)، ولا يتم الاستشهاد بقوله: (بك النصر) إلا إذا جعل الخبر الجار والمجرور، أما على جعل الخبر جملة يرتجى فلا شاهد في هذه الجملة من البيت، ويصبح الشاهد=

. . . .

. . . . وَهَـلْ إِلَّا عَلَيْـكَ المُعَـوَّلُ ؟

ضرورة؛ إذ الأصل: وهل المعول إلا عليك؟.

وثالثها: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: زيد قام، فلو قيل: قام زيد، لالتبس المبتدأ بالفاعل.

ورابعها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ فيما إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة، فالأول نحو: زيد أخوك؛ لأن[1] كلًّا من هذين الجزأين صالح[2] لأن يخبر عنه بالآخر، والثاني نحو: أفضل منك أفضل مني[3]؛

= الجملة الأخرى.

ثم الحكم بشذوذ هذا التقديم على الإطلاق هو رأي جماعة من النحاة، فأما علماء البلاغة فيقولون إذا كانت أداة القصر هي «إنما» امتنع تقديم الخبر إذا كان مقصورًا عليه، وإن كانت أداة القصر «إلا» فإن قدم الخبر ومعه «إلا» صح التقديم كما في البيت المذكور؛ لأن المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم «إلا» معه يبين المراد. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٠١)، ومنحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٢٦)، وتخليص الشواهد (١٩٢)، والدرر (١/١٩٥)، وسر صناعة الإعراب (١/١٣٩)، والمقاصد النحوية (١/٥٣٤)، وليس في ديوانه، والتصريح على التوضيح (١/٢١٥)، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب (٢/٤٢)، وأوضح المسالك (١/٢٠٩)، وشرح ابن الناظم (٨٣)، وشرح الأشموني (١/٩٩)، وشرح ابن عقيل (١/٢٣٥)، وشرح التسهيل (١/٢٩٨)، وهمع الهوامع (١/١٠٢).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): صالحًا.

(٣) قوله: (أفضل منك أفضل مني) أي: لكوني دونك أو مساويك.



وَقَدْ يُحْذَفُ كَلٌّ مِنَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ ....

لأن كلًّا من هذين الوصفين صالح[1] لأن يخبر[2] عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، فإن كان هناك قرينة لفظية، نحو: رجل صالح حاضر[3]، أو معنوية[4]، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وكقول الشاعر[5]:

بَنُوْنَـا بَنُـو أَبْنَائِنَـا، وَبَنَاتُنَـا ... بَنُـوهُنَّ أَبْنَـاءُ الرِّجَـالِ الأَبَاعِـدِ[6]

لم يجب التقديم.

[حذف المبتدأ والخبر جوازًا]

(وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) جوازًا[7]، مثال الأول نحو قوله

(١) في (ب): صالحًا.

(٢) في (ب): تخبر.

(٣) فإن القرينة اللفظية قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت.

(٤) فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن «أبو يوسف» مبتدأ؛ لأنه مشبه، و«أبو حنيفة» مشبه به تقدم أو تأخر.

(٥) هو من الطويل، وقد نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين.
انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (٢٣٣/١)، وهمع الهوامع: (١٠٢/١)، والدرر اللوامع (٧٦/١)، ودلائل الإعجاز للجرجاني (٢٤٠)، والإنصاف (٦٦/١)، وشرح المفصل (٩٩/١، ١٣٢/٩)، وخزانة الأدب (٢١٣/١)، وديوان الفرزدق (٢١٧)، وأوضح المسالك (٢٠٥/١)، التصريح (١٧٣/١)، وابن عقيل (٢٣٣/١/٥١)، والأشموني: (١٩٩/١)، ومغني اللبيب: (٨١٨، ٥٨٩).
الشاهد فيه: (بنونا بنوا أبنانا) حيث قدم الخبر وهو «بنونا» على المبتدأ، وهو «بنوا أبنانا»، مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف؛ فإن كلًّا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم.

(٦) في (ب): الأعداء.

(٧) قوله: (جائز) أي: غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر.



نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أَيْ: عَلَيْكُم أَنْتُمْ.

ويَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ قَبْلَ جَوَاب لَوْلَا ....

تعالى: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، ونحو[١] أن يقال: كيف زيد؟ فيقال في الجواب بخير[٢]، [ومثال الثاني أن يقال: من عندك؟ فتقول: زيد، فـ«زيد» مبتدأ، وخبره محذوف جوازًا؛ لدلالة خبر «مَن» عليه، أي: عندي][٣].

[وقوع الحذف في القرآن]

واجتمع حذف كل منهما في (نحو) قوله تعالى: (﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥])، فـ«سلام» مبتدأ حذف خبره وهو (عليكم)، و«قوم» خبر حذف مبتدؤه وهو (أنتم).

[مسائل وجوب حذف الخبر]

- (ويجب حذف الخبر) في أربع مسائل:

[حذف الخبر بعد لولا والقسم الصريح]

أولها وثانيها: (قبل جواب[٤] لولا) الامتناعية[٥] وهي الدالة على

---

(١) في (ب): ومثال الثاني.

(٢) في (ب): خير أي: هو بخير.

(٣) سقط من (ب).

(٤) في النسخة المطبوعة من المتن: جوابي (١٠).

(٥) قوله: (الامتناعية) خرج التحضيضية؛ إذ لا يقع بعدها المبتدأ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٥).

وَالقَسَمِ الصَّرِيحِ ....



امتناع الثاني لوجود الأول، نحو: لولا زيد أكرمتك، أي: لولا زيد موجود، (والقَسَم الصريح) وهو الذي لا يستعمل إلا في القَسَم ويفهم منه القَسَم قبل ذكر المقسم عليه نحو: لعَمرك[1] ـ بفتح العين أي: حياتك ـ لأفعلن، وأيمن[2] الله، أي: بركة الله لأفعلن، أي: لعمرك قسمي؛ وأيمن الله يميني، وإنما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده، بخلاف عهد الله لأفعلن؛ فإنه يجوز ذكر الخبر وحذفه؛ لعدم صراحته في القسم؛ لأنه يستعمل في غيره، نحو: عهد الله يجب الوفاء به، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه[3].

[ومحل حذف الخبر بعد لولا]

ومحل وجوب حذف الخبر قبل جواب لولا: أن يكون الخبر كونًا مطلقًا كما مثلنا، والمراد بالكون الوجود، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود[4]، وإيضاح ذلك أن تقول: إن كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق، أي: لولا وجود زيد، وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما إذا قيل: هل

(١) قوله: (لعمرك) أي: حياتك، التزموا فتح عينه في القسم تخفيفًا لكثرة الاستعمال فيه، وإن صح في غيره الفتح والضم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٦).

(٢) قوله: (أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم اليمن، وهو البركة.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٢٢٧).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٠٦).



زيد محسن إليك؟ فتقول: لولا زيد لهلكت، تريد: لولا إحسان زيد إليّ لهلكت، فالهلاك ممتنع لإحسان زيد، فالخبر كون مقيد بالإحسان[1]، فهذا تارة يجب ذكره فيما إذا فقد دليله كقولك[2]: لولا زيد سالمنا ما سَلِمَ من القتل؛ لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها[3]، فلذلك وجب ذكره، وفي الحديث[4] خطابًا لعائشة: (**لولا قومك حديثوا عهد[5] بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم**) فهو كون مقيد بالحداثة.

[حذف الخبر وذكره بعد لولا]

وتارة يجوز ذكره وحذفه فيما إذا وجد دليل يدل عليه، نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم، فحموه خبر أنصار، وهو كون مقيد بالحماية، والمبتدأ دال عليها؛ إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره[6]، ومنه قول المعري[7]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٢٤).

(٢) في (ب): كقوله.

(٣) أوضح المسالك لابن هشام (١/٢٢١).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) أي: قريب زمن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٤).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٠٦، ٦٠٨).

(٧) قاله أبو العلاء، أحمد بن عبد الله التنوخي المعري اللغوي الشاعر الأعمى المتفلسف ولد سنة ثلاث وستين وثلاثمائة بالمعرة، وتوفي بها سنة تسع وأربعين وأربعمائة، ومكث مدة خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدينًا، وهو من أول قصيدة طويلة من الوافر، وهي أول=



....

يُـذِيْبُ الرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلَّ غَضْـبٍ[1]   فَلَــوْلَا الغِمْــدُ[2] يُمْسِــكُهُ لَسَــالَا

فـ«يمسكه» خبر الغمد، وهو كون مقيد بالإمساك، والمبتدأ دال عليه؛ إذ من شأن غمد السيف إمساكه، وهذا التفصيل هو الصحيح[3].

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد لولا أصلًا بناء عندهم على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، ومنعوا الإخبار بالخاص[4]، ولحنوا[5] المعري فيما

= قصائد كتابه المسمى بسقط الزند.

انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢١٦)، منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٥١)، والجنى الداني (٦٠٠)، والدرر (٢/٢٧)، ورصف المباني (٢٩٥)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (١٢٨)، ومغني اللبيب (١/٢٧٣)، والمقرب (١/٨٤)، والتصريح على التوضيح (١/٢٢٥).

التمثيل به في قوله: (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» وهو جملة: «يمسك»؛ لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل.

(١) (العَضْب) بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٠٩).

(٢) (الغِمد) بكسر الغين، بخلاف السيف، والإسالة إيجاد السيلان، والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٠٩).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٠٩).

(٤) فيقال في لولا زيد سالمنا ما سلم: لولا مسالمة زيد إيانا أي: موجودة، ويقال في لولا أنصار زيد إياه أي: موجودة.

(٥) أي: خطؤوه، ورُدَّ تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٦).



....

قاله، وقالوا الحديث مروي بالمعنى[١][٢]، وهذا هو ظاهر عبارة المصنف كما يؤخذ من مثاله الآتي، ولكنه مشى على التفصيل في الأوضح[٣]، وإنما حذف الخبر بعد لولا إذا كان كونًا مطلقًا لأنه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هي دالة على امتناعٍ لوجود، والمدلول على امتناعه هو الوجود[٤]، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، ففي المثال المتقدم لا يشك أحد أن وجود زيد

(١) قال الصبان: المشهور في الروايات (لولا حدثان قومك)، و(لولا حداثة قومك)، و(لولا أن قومك حديثو عهد)، ورُدَّ بأنه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها، على أنه إنما يتم لو لم يكن رواة الحديث عربًا. أما إذا كانوا عربًا وهو الظاهر فلا؛ لقيام الحجة بلسانهم اهـ ابن قاسم العبادي، وفي حاشية المغني للدماميني: أسقط أبو حيان. الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيرًا ما يعترض على الإمام ابن مالك في استدلاله بها، ورده ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها؛ لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة، والقائلون منم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر، والخلاف في جواز نقل الرواية بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب، أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، فغايته تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر. حاشية الصبان على الأشموني (٢١٦/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٠٩/١، ٦١٠).

(٣) أوضح المسالك لابن هشام (٢١٩/١).

(٤) في (ب): الجواب.

وَالحَالِ المُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَرًا.

منع[1] من الإكرام، فصح الحذف لتعين المحذوف، وإنما وجب لسد الجواب مسده.

[حذف الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبرًا]

(و) ثالثها: قبل (الحال الممتنع كونها[2] خبرًا) عن المبتدأ المذكور قبلها إذا كان مصدرًا[3]، أو اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر فيحذف الخبر وجوبًا لسد الحال مسده، فمثال[4] الأول نحو قولك: ضربي العبد مسيئًا، فـ«ضربي» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و«العبد» معمول له، و«مسيئًا» حال من ضمير يفسره العبد، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرًا عن «ضربي»؛ إذ الخبر وصف[5] في المعنى، والضرب لا يوصف بالإساءة[6]، فلا يقال: ضربي مسيء، والتقدير: ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئًا، إن أردت الاستقبال، أو إذْ[7] كان، إن أردت المضي، فحذف

(١) في (ب) و(ج): ممتنع.

(٢) في (ج): كونه.

(٣) قوله: (مصدرًا) أي: صريحًا لا مؤولًا عند جمهور البصريين، ومذهب قوم أنه لا فرق، نحو: أن ضربت زيدًا قائمًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٨).

(٤) في (ب) و(ج): مثال.

(٥) في (ب): إذا وصف.

(٦) قوله: (والضرب لا يوصف بالإساءة) أي: بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بها مجازًا عن فاعله ـ ولا حجر في المجاز ـ تعين رفع على الخبرية. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٥٣).

(٧) في (ج): وإذْ.



. . . .

حاصل ثم الظرف.

ومثال الثاني نحو: أتم تبيني الحق منوطًا بالحِكَم[1]، فـ«أتم»[2] اسم تفضيل[3] مبتدأ مضاف إلى المصدر، و«منوطًا» حال سدت[4] مسد الخبر، وتقديره: كما تقدم.

وخرج بتقيد[5] الحال بعدم[6] صلاحيتها للخبر ما يصلح له، نحو: ضربي زيدًا شديدٌ؛ لصلاحية الحال للخبرية فيجب الرفع؛ لأنه وصف للضرب لا لزيد، وشذ قولهم[7]: (حكمك مُسَمطًا)[8]، أي حكمك لك مثبتًا[9] أي: نافذًا لصلاحية الحال للخبرية[10].

---

(١) قوله: (الحكم) بكسر الحاء وفتح الكاف.

(٢) قوله: (أتم) من التمام.

(٣) في (ب): التفضيل.

(٤) في (ب) و(ج): سد.

(٥) في (ب): بتقييد.

(٦) سقط من (ب).

(٧) وشذوذه من وجهين: النصب مع صلاحية الحال للخبرية، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر، بل من ضمير المصدر المستتر. انظر: التصريح على التوضيح (١/٦١٧)، حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٠).

(٨) قوله: (مُسَمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة، وفي آخره طاء مهملة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦١٧).

(٩) في (ج): مبينًا، وفي (ب) ذلك مبينًا.

(١٠) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦١٧).

وَبَعْدَ الوَاوِ المُصَاحِبَةِ الصَّرِيحَةِ، ....

[حذف الخبر بعد واو المصاحبة]

(و) رابعها: (بعد واو المصاحبة الصريحة) في معنى المصاحبة، وهي التي تكون نصًّا في المعية، نحو: كل صانع وما صنع، فـ«كل» مبتدأ، و«صانع» مضاف إليه، و«ما صنع» معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف وجوبًا، أي: مقترنان، وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع، ولو جيء بمع لكان كلامًا تامًّا، فإن لم تكن الواو نصًّا[1] في المعية لم يجب الحذف نحو[2]:

.... وَكُـلُّ امْـرِئٍ وَالمَـوْتُ يَلْتَقِيَـانِ

---

(١) قوله: (فإن لم تكن للمعية نصًّا) أي: ظهورًا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية، بل لمجرد التشريك في الحكم نحو: زيد وعمرو متباعدان، أي: لا نصًّا أي: ظهورًا كما في بيت الشارح ومثاله؛ لأن ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر، وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية؛ لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية.
انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٧).

(٢) قاله الفرزدق وهو من الطويل وليس في ديوانه.
وهو في شرح الشواهد للعيني (١/٢١٧) وانظر: المقاصد النحوية (١/٥٤٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٢٤)، وتخليص الشواهد (٢١١)، وخزانة الأدب (٦/٢٨٣)، وشرح ابن الناظم (٨٨)، وشرح الأشموني (١/١٤٥).
الشاهد فيه قوله: (يلتقيان) حيث أثبت فيه ذكر الخبر المعطوف عليه بالواو؛ لأنها هنا ليست صريحة في المصاحبة فلم يجب الحذف، وإذا كانت صريحة فلا يجوز إظهاره نحو: كل ثوب وقيمته، لأن الواو وما بعدها قائم مقام مع وسادًّا مسد الخبر.



نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] وَ«لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنْ» و«ضَرْبِي زَيْداً قَائِمًا» ....

ثم شرع في ذكر أمثلة المسائل[١] المتقدمة على الترتيب، فيسمى لفًّا ونشرًا مرتبًا:

فمثال الأولى (نحو) قوله تعالى: (﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]) فـ«أنتم» مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: صددتمونا؛ لقوله قبل: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ﴾ [سبأ: ٣٢]، وقد علمت مما تقدم أن هذا كون خاص وهذا دليل يدل[٢] عليه فحذفه جائز لا واجب، فكان الأولى[٣] أن يمثل بما قدمناه، وقد مر أن ظاهر كلامه عدم التفصيل وأن الصحيح خلافه.

(و) مثال الثانية نحو[٤]: (لعمرك لأفعلن)، فـ«عمرك» مبتدأ، والخبر محذوف وجوبًا لما مر.

(و) مثال الثالثة[٥]: (ضربي زيدًا قائمًا)، فـ«ضربي» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و«زيدًا» مفعوله، و«قائمًا» حال من[٦] ضمير يفسره زيد، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرًا عن ضربي لما مر.

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في (ب): يعمل.

(٣) في (ب) و(ج): أولى.

(٤) ليست في (ب).

(٥) في (ب): الثانية.

(٦) ليست في (ب).



وَ«كُلُّ رَجُلٍ وضَيعَتُهُ».

(و) مثال الرابعة: (كل رجل وضيعته)، بالضاد المعجمة وهي الحرفة، سميت بذلك؛ لأن صاحبها يضيع بتركها، فـ«كل» مبتدأ والخبر محذوف وجوبًا لما مر.

تتمة: [مسائل وجوب حذف المبتدأ]

يجب حذف المبتدأ في مواضع:

أحدها: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع[1] لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.

الثاني: إذا أخبر عنه بمخصوص نعم[2] وبئس[3] مؤخرًا عنهما، نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، إذا قدرت زيدًا وعمرًا خبرين، فإن كان المخصوص مقدمًا، نحو: زيد نعم الرجل، وعمرو بئس الرجل، فمبتدآن فقط، والجملة بعدهما خبر، والرابط بينهما العموم الذي في الرجل.

---

(١) قوله: (نعت مقطوع) أي: في معرض مدح أو ذم أو ترحم، فخرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للإيضاح؛ فإنه يجوّز ذكر المبتدأ وحذفه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢١).

(٢) قوله: (إذا أخبر عنه بمخصوص... إلخ) إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم، فجرى مجرى الجملة الواحدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢١).

(٣) في (ب): أو بئس.



....

الثالث: إذا أخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله[1]، أي: تلفظوا بالمصدر عوضًا عن تلفظهم بالفعل نحو: سمعٌ وطاعةٌ، أي: امرأ سمع وطاعة.

الرابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم، نحو: في ذمتي لأفعلن[2]، أي: يمين.

** ** **

(١) قوله: (بدلًا من اللفظ بفعله) أي: بواسطة؛ لأن الأصل: (اصبر صبرًا) حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع؛ لإفادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحال الأصلية التي هي حالة النصب؛ إذ لا يجب فيها حذف الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢١).

(٢) في (ج): لأفعلن كذا.



[النواسخ]

ثم شرع في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر، وإنما تدخل هذه النواسخ[1] الآتية[2] على المبتدأ بشرط أن لا يلزم التصدير[3] كاسم الشرط، ولا الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع[4]، وعلى الخبر بشرط أن لا يكون جملة طلبية[5] ولا إنشائية[6] فقال:

---

(١) قوله: (النواسخ) جمع ناسخ؛ لأن فاعلًا وصفًا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل، بخلافه وصفًا لعاقل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٣/٢).

(٢) ليست في (ب).

(٣) فما لزم التصدير كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها والمقرون بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه، وإنما لم يجز أن يكون الاسم مما له الصدر ويذكر مقدمًا كما جاز الخبر مفردًا طلبيًا؛ لأن الاسم يمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم الفاعل لالتباسه بالمبتدأ، بخلاف الخبر. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٧/٢).

(٤) أي: فما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، نحو: الحمد لله أهلُ الحمد برفع أهل لا تدخل عليه.

(٥) فلا يقال: كان زيد اضربه، لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادرها في الحقيقة، إذ معنى كان زيد قائمًا لزيد قيام له حصول في الماضي، وكون الخبر طلبيًا ينافي حصوله في الماضي، ويناقض أول الكلام آخره.

(٦) فلا يقال: كان عبدي بعتكه على قصد الإنشاء، لأنه لو كانت هذه الأفعال طلبية لاكتفي عن طلب خبرها بطلبها؛ إذ الطلب فيها طلب لأخبارها، وإن اختلف الطلبان بأن كان أحدهما أمرًا، والآخر استفهامًا، نحو: كوني هل ضربت؟، اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر وهذا محال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٢٦/١).



بَابٌ

النَّوَاسِخُ لِحُكْمِ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: ....

[أنواع النواسخ]

(بابٌ: النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع:

أحدها): ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما ولا ولات وإن النافيات.

والثاني: عكسه وهو إن وأخواتها[1] [ولا النافية للجنس.

والثالث: ما ينصبهما معًا، وهو ظن وأخواتها][2]، وسميت هذه نواسخ لإزالتها حكم المبتدأ والخبر أخذًا من النسخ وهو لغة الإزالة، يقال نسخت الشمس الظل إذا إزالته.

والنوع الأول ثلاثة أقسام:

ما يعمل هذا العمل من غير شرط سواء أكانت مثبتة أم لا وهو ثمانية:

---

(١) قوله: (كان وأخواتها) أي: نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية، وأفرد كان بالذكر للإشارة إلى أنها أم الباب، ولذا اختصت بزيادة أحكام، وإنما كانت أم الباب؛ لأن الكون يعم جميع مدلولاتها، ووزنها فعَل، بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل، ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعُل بالضم لا بالفتح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٥).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).



كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَازَالَ وَمَا فَتِئَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ، فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ وَيَنْصِبْنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ

(كان) وهي أم الباب؛ لاختصاصها بأمور ليست في غيرها كما سيبين، **(وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس)**.

(و) القسم الثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء بـ«لا» خاصة، وهو أربعة: **(ما زال)** ماضي يزال **(وما فتئ وما انفك وما برح)**، وإنما اشترطوا[1] فيها ذلك لأنها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتًا.

(و) القسم الثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو **(ما دام[2])** خاصة.

[عمل النواسخ]

(فيرفعن) كلهن وما تصرف منهن **(المبتدأ[3])** ويسمى **(اسمًا لهن)** حقيقة، وفاعلًا مجازًا[4]، **(وينصبن خبره)** ويسمى **(خبرًا لهن)** حقيقة،

---

(١) في (ب): اشترط.

(٢) دام بمعنى بقي واستمر.

(٣) قوله: (ترفع المبتدأ) أي: تجدد له رفعًا غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء، وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ.

(٤) قوله: (وفاعلًا لها مجازًا) أي: على طريق الاستعارة التصريحية. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (٦٢٧/١).



﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، ....

ومفعولًا مجازًا[١]؛ لأنها أشبهت الفعل الصحيح المتعدي لواحد، هذا مذهب البصريين[٢]، وهو الصحيح، ومذهب جمهور الكوفيين أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها[٣].

أمثلة القسم الأول[٤]: (﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾) [الفرقان: ٥٤]، وأمسى البرد شديدًا، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا﴾ [آل: ١٠٣]، و[٥]:

أَضْــحى يُمَــزِّقُ أَثْــوَابِي.......... ....

و: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، وبات عمرو ساهرًا، وصار السعر رخيصًا، و: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

وأمثلة القسم الثاني: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، فـ«يزال» فعل

(١) قوله: (وفاعلًا لها مجازًا) أي: على طريق الاستعارة التصريحية. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (١/٦٢٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٢٦) الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١/٣٢٢)، همع الهوامع للسيوطي (٢/٦٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣٣).

(٤) في النسخة المطبوعة: نحو (٩١).

(٥) البيت من البسيط، وهو لأم ثواب الهزانية في الحماسة البصرية (٢/٣٠٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٧٥٦)، والعقعة والبررة (٢/٣٦٤)، «ضمن نوادر المخطوطات»، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٧٨)، وشرح قطر الندى (١٣٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣٤).

الشاهد فيه هنا: «أضحي» حيث أعمل أضحى بدون شرط أو قيد.



....

مضارع، والواو اسمه و«مختلفين» خبره.

وقيد زال بماضي يزال احترازًا من زال ماضي يَزِيل بفتح الياء؛ فإنه فعل متعد إلى مفعول[1]، ومعناه ماز بمعنى ميز، تقول: (زل ضأنك من معزك)[2]، أي: ميز بعضها من بعض، ومصدره الزَّيل ـ بفتح الزاي[3]، واحترازًا من زال ماضي يزول؛ فإنه فعل تام قاصر[4]، ومعناه الانتقال، ومصدره الزوال، أي: الانتقال[5].

﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] فـ«نبرح» فعل مضارع، واسمه مستتر فيه، و«عاكفين» خبر[6].

ومثال القسم الثالث نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَـٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] فـ«ما» مصدرية ظرفية، و«دمت» دام واسمها، و«حيًّا» خبرها، أي: مدة دوامي حيًّا، وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة[7].

---

(١) قوله: (إلى مفعول) أي: واحد، ووزنه: فعَل بفتح العين.

(٢) في (ج): معزاك.

(٣) لأنه من باب ضرب يضرب.

(٤) ووزنه فعَل بفتح العين؛ لأنه من باب: نصر ينصر، ومعناه الانتقال.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣٧).

(٦) في (ب) و(ج): خبره.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣٣).



. . . .

تَنْبِيه

هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام:

ما لا يتصرف بحال، وهو ليس باتفاق[1]، ودام على الأصح[2].

وما يتصرف تصرفًا ناقصًا، وهو زال وأخواتها؛ فإنه لا يستعمل منها أمر[3]، ولا مصدر[4].

وما يتصرف تصرفًا تامًّا وهو الباقي[5].

وتقدم أن ما تصرف منها يعمل كعملها، فالمضارع نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، والأمر: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمصدر

---

(١) لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها، إلا بذكر متعلقها.

(٢) قوله: (دام على الأصح) أي: عند الفراء وكثير من المتأخرين؛ لأنها صلة لـ «ما» الظرفية، وكل فعل وقع صلة لـ «ما» التزم مضيه، قال أبو حيان في النكت الحسان: وأما: يدوم ودم ودائم ودوام، فمن تصرفات التامة. (٦٩)، همع الهوامع للسيوطي (١/١١٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣٣).

(٣) لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر.

(٤) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين.

(٥) بناء على أن لها مصادر، فمصدر كان: الكون والكينونة، ومصدر أضحى، وأمسى، وأصبح: الإضحاء، والإمساء، والإصباح، ومصدر صار: الصير والصيرورة، ومصدر بات: البيات والبيتوتة، ومصدر ظل الظلول؛ قاله أبو حيان. انظر: ارتشاف الضرب (٢/٧٥)، وهمع الهوامع (١/١١٤).



. . . .

قول[1] الشاعر[2]:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيْرُ

واسم الفاعل كقوله[3]:

ومَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَّاشَةَ كَائِنَا ... أَخَاكَ ....

ـ أي: هو أخاك ـ

.... إِذَا لَمْ تُلْفِهْ بِكَ مُنْجِدًا

(١) في (ب): نحو قول.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين، وهو من الطويل.
وهو في شرح الشواهد للعيني (١/٢٣٠)، وارتشاف الضرب (٢/٧٥)، وأوضح المسالك (١/٢٣٩)، وتخليص الشواهد (٢٣٣)، والدرر (١/٢١٣)، وشرح ابن الناظم (٩٥)، وشرح الأشموني (١/١١٢)، وشرح التسهيل (١/٣٣٩)، وشرح ابن عقيل (١/٢٧٠)، والمقاصد النحوية (٢/١٥)، وهمع الهوامع (١/١١٤).
الشاهد فيه قوله: (وكونك إياه) حيث استعمل مصدر كان الناقصة، وأجروها مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٧٠).

(٣) البيت من الشواهد التي لا قائل لها معين، وهو من الطويل.
وهو في شرح الشواهد للعيني (١/٢٣١)، شرح الكافية الشّافية (١/٣٨٧)، وابن النّاظم (١٣٢)، وتخليص الشّواهد (٢٣٤)، وأوضح المسالك (١/١٦٨)، وابن عقيل (١/٢٥٠)، والمقاصد النّحويّة (٢/١٧)، والتّصريح (١/١٨٧)، والهمع (٢/٧٨)، والأشموني (١/٢٣١)، والدّرر (٢/٥٨).
الشاهد فيه قوله: (كائنًا أخاك) فإن «كائنًا» اسم فاعل من مصدر كان الناقصة، وقد عمل عملها فرفع اسمًا ونصب خبرًا، أما الاسم فهو ضمير مستتر، وأما الخبر فهو قوله: (أخاك).
انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٢٣٩، ٢٤٠).

وَقَدْ يَتَوَسْطُ الخَبَرُ نَحْوُ:

.... فلَيسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُولُ

[توسط الخبر جوازًا]

(وقد يتوسط الخبر) بين الفعل والاسم جوازًا، (نحو) قول الشاعر[1]:

سَلِي إنْ جهِلْتِ النَّاسَ عنَّا وعنهُمُ (فلَيسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُولُ)

وقوله[2]:

لَا طِيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالهِرَمِ

(١) البيت من الطويل وهو البيت للسموأل في ديوانه (٩٢)، وخزانة الأدب (١٠/٣٣١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٢٣)، البيان والتبيين (٣/١٢٨)، أملي القالي (١/٢٧٠)، وله أو للجلاج الحارثي في تخليص الشواهد (٢٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/٧٦)؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (١٤٠)، وشرح عمدة الحافظ (٢٠٤)، شرح الأشموني (١/٢٣٠).

الشاهد فيه قوله: «سواء» حيث توسط الخير بين ليس والاسم وهو جهول.

(٢) البيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه، وهو من البسيط.

شرح الشواهد للعيني (١/٢٣٢)، أوضح المسالك (١/٢٤٢)، وتخليص الشواهد (٢٤١)، والدرر (١/٢٢١)، وشرح ابن الناظم (٩٦)، وشرح الأشموني (١/١١٢)، وشرح ابن عقيل (١/٢٧٤)، وشرح عمدة الحافظ (٢٠٤)، وشرح قطر الندى (١٣١)، والمقاصد النحوية (٢/٢٠)، وهمع الهوامع (١/١٧٧).

الشاهد فيه قوله: (مادامت منغصة لذاته) حيث قدم خبر دام وهو قوله: (منغصة) على اسمها، وهو قوله: (لذاته). انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٧٤).



وقرأ حمزة وحفص[1]: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب البر، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

[توسط الخبر وجوبًا]

ووجوبًا نحو: كان في الدار ساكنها[2]؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

[امتناع التقدم على الاسم حيث وجد مانع]

ويمتنع تقدمه على الاسم إذا منع منه مانع، كحصر الخبر[3]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥] أي: صفيرًا[4].

[تقدم الخبر على الفعل والاسم]

(**وقد يتقدم الخبر**) على الفعل واسمه إذا عري مما[5] يوجب التقدم،

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/٢٢٦).

(٢) وأرادوا من وجوب التوسط الوجوب الإضافي أي: بالنسبة للتأخير لا مطلق الوجوب، أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخر الخبر عن العامل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٩).

(٣) قوله: (كحصر الخبر)؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور، ولو كان الحصر بإلا. حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٩).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣٣).

(٥) في (ب): ما.

إِلَّا خَبَرَ لَيْسَ ودَامَ وَتَخْتَصُّ الخَمْسَةُ الأَوَّلُ ....

أو التوسط، أو التأخر، نحو: عالمًا كان زيدٌ، وصالحًا أصبح بكر، (إلا خبر ليس) فلا يتقدم عليها عند جمهور البصريين[(١)].

(و) إلا خبر (دام)[(٢)] فلا يتقدم عليها وعلى ما اتفاقًا[(٣)]، ولا عليها وحدها على الأصح، أما في خبر ليس فقياسًا على عسى، وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقًا، والجامع بينهما الجمود، واحتج المجيز بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]؛ لأن «يوم» متعلق بـ«مصروفًا» وقد تقدم على ليس[(٤)]، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

وأجيب بأنهم توسعوا في الظرف ما لم يتوسعوا في غيره[(٥)].

وأما دام فلأن ما الظرفية المصدرية لها صدر الكلام، فلا يجوز الفصل بينها وبين دام، ولو تقدم الخبر على دام وحدها لزم الفصل بينها وبين ما، ولو تقدم على ما أيضًا فاتت صدارتها.

[ما تختص به الخمسة الأول]

(وتختص الخمسة الأول) وهي كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل

---

(١) انظر: الإنصاف (١/١٦٠)، وشرح التسهيل (١/٣٥٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣٣).

(٢) في النسخة المطبوعة من المتن: دام وليس. (١١).

(٣) لأن معمول صلة الحرف المصدري. لا يتقدم عليه.

(٤) واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب، «ومصروفًا» خبرها.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣٣).

بِمُرَادفَةِ صَارَ، ....



(بمرادفة صار) الدالة على تحول الموصوف[1] عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى مع بقاء عمله، قال تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٥، ٦]، أي: فصارت، ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧] أي: صرتم، وقال الشاعر[2]:

أمْسَــــتْ ....

ـ أي: البلد ـ

...... خَـلاءً وأمْسَـى أهلُهـا...... ....

ـ أي: صارت ـ

.... احتُمِلــــوا ....

وقالِ تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل: عمران: ١٠٣]، وقال

---

(١) في (ب): الموصول.

(٢) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (١٦)، وجمهرة اللغة (١٠٥٧)، وخزانة الأدب (٤/٥)، والدرر (٢/٥٧)، ولسان العرب (٣/٣٨٦) «لبد»، (١٤/٢٤٥) «خنا»؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (٢١٠)، وهمع الهوامع (١/١١٤)، شرح الأشموني (١/٢٢٧)، شرح الكافية الشافية (١/٣٩٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣٥).

الشاهد فيه قوله: «أمسى» بمعنى «صار» للدلالة على التحول من حال إلى حال، ويروى «أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا»، وفي هذه الرواية شاهد للنحاة على مجيء خبر «أضحى» فعلًا ماضيًا بدون «قد».



....

الشاعر[1]:

أَضْحى[2] يُمَزِّقُ أَثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي ....

وقال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨][3].

[ما تختص به صار وليس]

وتختص صار وليس وما بعدهما[4] بعدم الدخول على مبتدأ[5] خبره ماضٍ، فلا يقال: صار زيد عَلِمَ، ولا ما دام زيد قَعَدَ إلى آخره[6]؛ لأن هذه الأفعال تفهمُ الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع فيتدافعا[7][8].

---

(١) سبق تخريجه.

الشاهد فيه هنا قوله: «أضحى» بمعنى صار للدلالة على التحول من حال إلى حال.

(٢) في (ب) و(ج): أضحى.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥)، والأشموني (١/٢٢٥)، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع (١/٤٢٠).

(٤) قوله: (وما بعدهما) وهي ما زال وما فتي وما انفك وما برح وما دام، وكذا ما بمعنى صار كما مر، وإن أوهم كلام الشارح خلافه، وأما بقية أفعال هذا الباب فالبصريون على جواز كونه فعلًا ماضيًا وإن كان بدون قد، وشرط الكوفيون اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة، وهو الصحيح. انظر: حاشية يس على القطر بحاشية يس (٢/١٣).

(٥) في (ب): المبتدأ.

(٦) في (ج):... الخ.

(٧) كذا في (أ) وفي (ب) و(ج): فتدافعا.

(٨) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/١٣).



وغيرُ لَيْسَ وفَتِئَ وزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ أيْ: الاسْتِغْنَاءِ عَنِ الخَبَرِ نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ....

[ورود هذه الأفعال تامة]

(و) تختص هذه الأفعال (غير ليس وفتئ وزال بجواز التمام أي: الاستغناء) بمرفوعها (عن الخبر)، وهذا هو الأصح كما رجّحه ابن مالك[(١)]، وذهب الأكثرون إلى أن معنى تمامها[(٢)] دلالتها على الحدث والزمان، فعلى الأول معنى نقصانها عدم الاكتفاء بالمرفوع، وعلى الثاني دلالتها على الزمان دون الحدث[(٣)].

وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم[(٤)]، فكان بمعنى حصل، (نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾) [البقرة: ٢٨٠]، أي: وإن[(٥)] حصل ذو عسرة[(٦)]، وأمسى بمعنى دخل في المساء، وأصبح بمعنى دخل في

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) في (ج): معنى التمام تمامها، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٥٠).

(٤) قوله: (كانت بمعنى فعل لازم) كذا في شرح التوضيح، لكن يرد عليه أن ابن مالك في شرح الكافية والتسهيل ذكر أن كان تأتي بمعنى كفل، وبمعنى غزل، نحو: كان فلان الصبي إذا كفله، وأن صار تأتي بمعنى ضم نحو: صار فلان للشيء بمعنى ضمه، وزاد في التسهيل أن صار بمعنى قطع، فلعل أن المراد الأغلب كونها بمعنى فعل لازم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٤، ١٥).

(٥) ليست في (ب) ولا (ج).

(٦) قوله: (وإن كان ذو عسرة) جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي: من غرمائكم، ويرده أن الخبر في هذا الباب لا يحذف. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٦٢).

﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، **وكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوسِطَةً،**

الصباح، نحو قوله تعالى: (﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾) [الروم: ١٧]، أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، ودام بمعنى بقي[١]، نحو قوله تعالى: (﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾) [هود: ١٠٨]، أي: ما بقيت، وقالوا: بات بالقوم، أي: نزل بهم ليلًا، وظل اليومُ بالرفع أي: دام ظله، وأضحينا[٢] أي: دخلنا في الضحى، وأما ليس وفتئ[٣] وزال التي مضارعها يزال كما مر، فإنها ملازمة للنقص.

[زيادة كان في الكلام]

(و) تختص (كان) بلفظ الماضي[٤] **(بجواز زيادتها متوسطة)** بين شيئين متلازمين ليسا جارًّا ومجرورًا[٥]، فتزاد بين ما وفعل التعجب[٦]،

---

(١) قوله: (بقي) أي: أو سكن، ومنه الماء الدائم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٥/٢).

(٢) في (ب): وأصبحنا.

(٣) قوله: (فتيء) بكسر التاء؛ إذ هي الملازمة للنقص، وأما فتأ بفتح التاء فتستعمل تامة وناقصة بمعنى كسر، أو أطفأ، يقال: فتأته عن الأمر كسرته، والنار أطفأتها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٥/٢).

(٤) إنما خصت زيادتها بالماضي لتعين زمانه، بخلاف المضارع فيحتمل الحال والاستقبال. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٥١/١).

(٥) قوله: (ليسا جارًّا ومجرورًا) فلا تزاد بينهما لشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٦/١).

(٦) وكثر زيادتها بين «ما» التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي.=



نَحْوُ «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً» ....

(نحو: ما ـ كان ـ أحسن زيدًا)، وبين الصلة والموصول، كجاء الذي ـ كان ـ أكرمته، وبين الصفة والموصوف، كجاء رجل ـ كان ـ كريم، وبين الفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجد ـ كان ـ مثلُك، وبين المبتدأ وخبره، نحو: زيد ـ كان ـ قائم، وشذ زيادتها بلفظ المضارع نحو[1]:

أَنْــتَ ــ تَكُــوْنُ ــ مَاجِــدٌ نَبِيْــلُ ....

وبين الجار والمجرور نحو[2]:

.... عَلَى ــ كَانَ ــ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[3]

وغير كان[4] من الأفعال لا يزاد، وشذ زيادة أمسى وأصبح كقوله: (ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها)[5].

= انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٠/١).

(١) أي: تلاعب ولدها عقيل.

(٢) أنشد هذا البيت الفراء، ولم ينسبه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له قائلًا، وهو من الوافر.
وهو في اللّمع (٨٩)، والأزهيّة (١٨٧)، وأسرار العربيّة (١٣٦)، وشرح المفصّل(٩٨/٧)، وشرح الكافية الشّافية (٤١٢/١)، وابن النّاظم (١٤٠)، ورصف المباني (٢١٨)، واللّسان (كون) (٣٧٠/١٣)، وتخليص الشّواهد (٢٥٢)، والخزانة (٢٠٧/٩).
الشاهد فيه قوله: (على كان المسومة)، حيث زاد كان بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى. منحة الجليل على ابن عقيل (٢٩١/١، ٢٩٢).

(٣) (المسومة): الخيل المجعول عليها سُومة ـ بضم السين، أي: علامة لتترك المرعى، والعراب: العربية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤١/١).

(٤) أي: غير كان من أخواتها.

(٥) قوله: (أبردها... إلخ) الضميران للدنيا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤١/١).



. . . .

[معنى زيادة كان]

وليس المراد بزيادة[1] كان أنها لا تدل على معنى أصلًا، وإنما المراد أنه لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي[2]،-وليس من زيادتها قول الفرزدق[3]:

فَكَيْــفَ إِذَا مَــرَرْتُ بِــدَارِ قَــوْمٍ   وَجِيْــرَانٍ لَنَــا كَــانُوْا كِرَامًــا

لرفعها الضمير وهو الواو، والزائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور[4]، فهي ناقصة، والواو اسمها، ولنا خبرها، والجملة في موضع الصفة

---

(١) فتسميتها زائدة لعدم عملها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٥١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٥١).

(٣) قاله الفرزدق ـ في ديوانه (٢/٢٩٠) ـ من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك، ويروى وكيف، وروى سيبويه: وكيف إذا رأيت ديار قوم. وهو في الارتشاف (٣/٢٩٠)، والأزهية (١٨٨)، وتخليص الشواهد (٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢)، وشرح الأشموني (١/١١٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٩٣)، والكتاب (٢/١٥٣)، ولسان العرب (١٣/٣٧٠) «كنن» والمقاصد النحوية (٢/٤٢)، والمقتضب (٤/١١٦)، وبلا نسبة في أسرار العربية (١٣٦)، والأشباه والنظائر (١/١٦٥)، وأوضح المسالك (١/٢٥٨)، وشرح ابن عقيل (١٤٦)، والصاحبي في فقه اللغة (١٦١)، ولسان العرب (١٣/٣٦٧) «كون» ومغني اللبيب (١/٢٨٧).

الشاهد فيه قوله: (وجيرانٍ لنا كانوا كرام) حيث زيدت «كانوا» بين الصفة وهي «كرام»، والموصوف وهو قوله: «جيران»، وتقدير الكلام: وجيران كرام لنا. انظر: منحة الجليل على لابن عقيل (١/٢٥٩، ٢٦٠).

(٤) انظر: التصريح للأزهري (١/٢٥٢)، والمقتضب للمبرد (٤/١١٦).



وَحَذْفُ نُونُ مُضَارِعِهَا المَجْزُومِ وَصْلًا إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَنْصُوبٌ، ....

لجيران، وكرام صفة بعد صفة[(١)].

[ما تختص به كان]

وتختص كان أيضًا بمرادفة لم يزل كثيرًا[(٢)]، فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفتح: ١٤].

[حذف نون مضارع يكون]

(و) بجواز **(حذف نون مضارعها المجزوم)** بالسكون **(وصلًا)** في الكلام **(إن لم يلها[(٣)] ساكن، ولا ضمير متصل منصوب[(٤)])**، فهذه خمسة شروط، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، أصلها[(٥)] أكون فحذف[(٦)] الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف؛ فلا

---

(١) انظر: خزانة الأدب (٩/٢١٧)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٥٢)، والمقتضب للمبرد (٤/١١٦).

(٢) قوله: (بمرادفة لم يزل كثيرًا) أي: أنها تأتي دالة على الدوام وإن كان الأصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الأكثر كما قال أبو حيان، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين، وجزم به ابن مالك، ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء ١٣٤] أي لم يزل متصفا بذلك. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع (١/٤٣٦، ٤٣٧).

(٣) في (ب): يلقها.

(٤) في النسخة المطبوعة من المتن: نصب متصل. (١١).

(٥) في (ب): أصله.

(٦) في (ج): فحذفت.

....

تحذف من: ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧]، ولا من: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [يونس: ٧٨]؛ لانتفاء الجزم فيهما، ولا من: ﴿وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَـٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]؛ لأن جزمه بحذف النون بالعطف على محل[1] المجزوم في جواب الأمر، ولا من نحو: «لم يكن» حال الوقف لعدم الوصل، ولا من نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: ١]؛ لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف[2]، ولا من نحو: (إن يكنه فلن تسلط عليه)[3]؛ لاتصالها بالضمير المنصوب، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها[4]، وفي كل من هذه الشروط خلاف، وما ذكر فيها هو الأصح، وأما قول الشاعر[5]:

---

(١) في (ج): يخل.

(٢) فالنون مكسورة لأجله، فهي متعاصية عن الحذف؛ لقوتها بالحركة.

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز (٨٠)، والجهاد (١٧٨)، وأبو داود في الملاحم (١٦)، وأحمد (١٤٨/٢)، ومسلم في باب الفتن (٩٥)، والترمذي في باب الفتن (٦٣).

(٤) قوله: (ترد الأشياء... إلخ) أي: ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة، فلا يرد يدك وذيك وفيك. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٧/١).

(٥) هذا البيت من كلام الخنجري بن صخر الأسدي، وهو من الطويل. شرح الشواهد للعيني (٢٤٥/١)، وخزانة الأدب (٣٠٤/٩)، والدرر (٢٣٧/١)، وسر صناعة الإعراب (٥٤٢/٢)، ولسان العرب ٣٦٤/١٣ «كون» والمقاصد النحوية (٦٣/٢)، والتصريح على التوضيح (٢٦٠/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٩/١)، وتخليص الشواهد (٢٦٨)، وشرح ابن الناظم (١٠٢)، وشرح الأشموني (١٢٠/١).

الشاهد فيه: (لم تك المرآة) حيث حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من المرآة؛ لأن الألف ألف الوصل، فلا حركة لها حين الوصل. انظر: عدة السالك (٢٦٩/١، ٢٧٠).

وَحَذْفها وَحْدَهَا ....

فَإِنْ لَـمْ تَـكُ المِـرْآةُ[1] أَبْـدَتْ وَسَـامَةً ....

ـ أي: حسنًا وجمالًا ـ

فَقَـدْ أَبْـدَتْ المِـرْآةُ جَبْهَـةَ ضَـيْغَمِ ....

أي: أسد، فضرورة لحذفه النون مع اتصالها بالساكن، قيل: إن الشاعر لما نظر وجهه في المرآة فلم يره حسنًا تسلى بأنه يشبه الأسد.

[شمول الحذف لكان بنوعيها]

ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك، نحو: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا[2]﴾ [النساء: ٤٠].

قال الشيخ خالد: ووقع حذف النون في التنزيل في ثمانية عشر موضعًا[3].

[حذف كان مع التعويض]

(و) تختص أيضًا بجواز (حذفها وحدها[4]) ويبقى اسمها وخبرها

---

(١) قوله: (المرآة) بكسر الميم آلة مشهورة، فكأنه نظر وجهه فيها، فلم يره حسنًا فتسلى بأنه يشبه الأسد. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٤٥).

(٢) الآية مثال لكان التامة.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٠).

(٤) فلا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٤).



مُعَوَّضًا عَنْهَا مَا فِي مِثْلِ:

(معوضًا عنها ما)، ويكثر ذلك مع «أن» المصدرية في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل، (في مثل) قولهم: (أما أنت منطلقًا انطلقت)، فـ«انطلقت» معلول، وما قبله علة له مقدمة عليه، وأصله: انطلقت لأن كنت منطلقًا، ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص، فصار: لأن كنت منطلقًا انطلقت، ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار: أن كنت منطلقًا انطلقت، ثم حذفت كان للاختصار أيضًا فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار: أن أنت منطلقًا، ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار: أن ما أنت، ثم أدغمت النون[1] في الميم للتقارب في المخرج، فصار: أمَّا أنت[2]، وعلى ذلك قال[3] الشاعر[4]:

---

(١) قوله: «وأدغمت النون» أي: النون من «إن».

(٢) انظر: شرح ابن هشام على القطر (١٥٣).

(٣) في (ب): قول.

(٤) البيت من البسيط وهو للعباس بن مرداس ـ في ديوانه (١٢٨) ـ يخاطب خفاف بن ندبة أبا خُراشة وهو من شواهد سيبويه، خفاف ـ بزنة غراب ـ شاعر مشهور وفارس من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية، وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة ـ بضم النون أو فتحها ـ أمه، واسم أبيْه عمير. شرح الشواهد للعيني (٢٤٤/١)، والأشباه والنظائر (١١٣/٢)، والاشتقاق (٣١٣)، وخزانة الأدب (١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١)، والدرر (٢٣٥/١)، وشرح شذور الذهب (٢٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٩)، وشرح شواهد المغني (١١٦/١، ١٧٩)، وشرح قطر الندى (١٤٠)، ولجرير في ديوانه (٣٤٩/١)، والخصائص (٣٨١/٢)، وشرح المفصل (٩٩/٢، ١٣٢/٨)، والشعر والشعراء (٣٤١/١)، والكتاب (٢٩٣/١)، واللسان (٢٩٤/٦)=



...... أَمَّـــا أَنْـــتَ ذَا نَفَـــرٍ ....

أَبَــا خُرَاشَــةَ (أَمَّــا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٍ) فَـإِنَّ قَـوْمِيَ لَـمْ يَـأْكُلُهُمُ[1] الضَّبُعُ[2]

أصله أبا خُراشة فخرت[3] لأن كنت ذا نفر[4]، فقدمت لام التعليل

= «خرش»، (٢١٧/٨)، «ضبع» والمقاصد النحوية (٥٥/٢)، وبلا نسبة في الأزهية (١٤٧)، وأمالي ابن الحاجب (٤١١/١، ٤٤٢)، والإنصاف (٧١/١)، وأوضح المسالك (٢٦٥/١)، وتاج العروس «ما» وتخليص الشواهد (٢٦٠)، والجنى الداني (٥٢٨)، وجواهر الأدب (١٩٨، ٤١٦، ٤٢١)، ورصف المباني (٩٩، ١٠١)، وشرح ابن الناظم (١٠٢)، وشرح الأشموني (١١٩/١)، وشرح ابن عقيل (٢٩٧/١)، ولسان العرب (٤٧/١٤) «أما» ومغني اللبيب (٣٥/١)، والمنصف (١١٦/٣)، وهمع الهوامع (٢٣/١).

الشاهد فيه قوله: (أما أنت ذا نفر) حيث حذف كان التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها ما الزائدة، وأدغمها في نون أن المصدرية، وأبقى اسم كان وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله: (ذا نفر) وأصل الكلام: فخرت علي لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام أن كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصدًا إلى التخفيف فانفصل الضمير الذي كان متصلًا بكان؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به، ثم عوض عن كان بما الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان، وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة، فأدغما فصار الكلام: أما أنت ذا نفر. انظر: عدة السالك (٢٦٥/١، ٢٦٦).

(١) في (ج): تأكلهم.

(٢) قوله: (أبا خراشة) بضم الخاء صحابي وهو منادى حذف منه حرف النداء، والضبع حيوان معروف، شبه به السنة المجدبة على طريقة الاستعارة التصريحية، والأكل ترشيح، وقيل: الضبع فيها حقيقة أيضًا، ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه؛ لأن القوم إذا ضعفوا عاشت فيهم الضباع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٤/١، ٢٤٥).

(٣) أي: لأن كنت ذا نفر افتخرت عليَّ لا تفتخر عليَّ فإن قومي... إلخ.

(٤) النفر بفتح النون والفاء الرهط. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٦٥/١).

....

وما بعدها على الفعل المعلول وهو فخرت للاختصاص[1][2]، فصار: لأن كنت ذا نفر فخرت، ثم حذف[3] الفعل للعلم به من السياق، ثم حذف الجار اختصارًا، ثم كان كذلك فانفصل الضمير[4]، فصار: أن أنت ذا نفر، ثم زيدت ما عوضًا عن كان فصار «أن ما أنت» ثم أدغمت النون في الميم لتقارب مخرجيهما، فصار: أمَّا أنت ذا نفر.

و«أبا خراشة[5]» منادى سقط منه حرف النداء، كنية شاعر مشهور[6]، وهل حذف كان حينئذٍ واجب أو جائز؟ فيه رأيان أصحهما الوجوب؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض، والرأي الآخر الجواز، وهو ظاهر كلام المصنف في شرحه[7][8]، وحذفها بدون أن قليل، ومنه قول الشاعر[9]:

(١) قوله: (الاختصاص) أي: والاهتمام.

(٢) في (ب): للاختصار.

(٣) في (ب): حذفت.

(٤) قوله: (فانفصل الضمير) لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به.

(٥) قوله: (خراشة) وهو بضم الخاء المعجمة، وحكي كسرها، وبراء مهملة وشين معجمة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٥٧/١).

(٦) اسمه خفاف، بخاء معجمة مضمومة، وفاءين خفيفتين بينهما ألف. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٥٧/١).

(٧) كلامه في الشرح ليس صريحًا في الجواز المقابل للوجوب؛ لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع، فيصدق بالوجوب والقرينة تصريحه بأن ما زيدت عوضًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٨/١).

(٨) شرح ابن هشام على القطر (١٥٣).

(٩) هذا البيت من الطويل وهو من شواهد سيبويه (١٥٤/١)، وهو من كلمة طويلة لعبيد بن=



وَمَعَ اسْمِهَا ....

أَزْمَــانُ قَــوْمِي وَالجَمَاعَــةَ كَالــذِي لَــزِمَ الرَّحَالَــةَ أَنْ تَمِيْــلَ مَمِــيلا[1][2]

أي: أزمان كان قومي، و«الرحالة[3]» بالحاء المهملة سرج من جلود لا خشب فيه، والمميل بفتح الميم الأولى بمعنى ميل[4].

[حذف كان مع اسمها]

(و) تختص أيضًا بجواز حذفها[5] (مع اسمها) ضميرًا كان أو

= حصين الراعي ـ في ديوانه (٢٣٤) ـ يخاطب بها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموي، ويذكر فيها التزام قومه بالطاعة، وأنهم لم يشتركوا في مقتل عثمان بن عفان، ولا فيما تلاه من الفتن، ويخص خروج عبد الله بن الزبير علي بني أمية، وقدر روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة أشعار العرب (١٧٢)، والأزهية (٧١)، وخزانة الأدب (١٤٥/٣، ١٤٨)، والدرر (٢٣٤/١، ٥٠٥/٢)، وشرح التسهيل (١٩٥/١)، والكتاب (٣٦٥/١، ٢٥٩/٢، ٢٥٣/٣)، والمقاصد النحوية (٩٩/٢)، وبلا نسبة في الارتشاف (٩٩/٢)، وأوضح المسالك (٢٦٦/١)، وشرح ابن الناظم (٢٠٧)، وشرح الأشموني (٢٢٥/١)، وشرح عمدة الحافظ (٤٠٥)، والمقرب (١٦٠/١)، وهمع الهوامع (١٢٢/١، ١٥٦/٢).

الشاهد فيه: قوله: (أزمان قومي الجماعة) حيث حذف كان بسبب وقوعها كثيرًا في هذا الموضع، والتقدير: أزمان كان قومي والجماعة. انظر: عدة السالك (٢٢٦/١، ٢٦٧).

(١) في (ب): تميلا.

(٢) «تميل» بفتح التاء منصوب بأن وهي ومنصوبها في موضع التعليل، و«مميلا» بفتح الميم الأولى بمعنى ميل مفعول مطلق. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٦٦/١).

(٣) قوله: (الرحالة) بكسر الراء.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٦٦/١).

(٥) قوله: (حذفها) أي: كان.



فِي مِثْلِ «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ» ....

ظاهرًا[1]، ويبقى الخبر دالًّا عليهما، ويكثر ذلك مع «إن ولو» الشرطيتين، مثال إن كما (في مثل) قولك: (سر مسرعًا إن راكبًا وإن ماشيًا)، أي: إن كنت، وقول الشاعر[2]:

لاتقْــــربَنَّ الــــدَّهْرَ آلَ مُطَــــرِّفٍ إنْ ظالِمـــا أبـــدًا وإنْ مظْلومًـــا

أي: إن كنت.

وقولهم: الناس مجزيون بأعمالهم[3] (إن خيرًا فخير)، وإن شرًّا

(١) قوله: (ضميرًا كان أو ظاهرًا) أدخل ضمير المتكلم، نحو: لأرتحلن إن فارسًا وإن راجلًا، والمخاطب، كقوله:

انْطِقْ بِحَقٍّ وَلَوْ مُسْتَخْرَجًا إِحَنًا ....

والغائب كـ «اطلب العلم ولو بالصين»، ولا عند عدم إظهار الفعل إلا النصب، وربما يجوز فيه الرفع والجر، فالأول إذا حسن فيه تقدير فيه، أو معه، أو نحو ذلك، والثاني: بعد إن فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترن إن بلا، أو لا كقولهم: مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح، وقيد التسهيل اسم كان بكونه ضميرًا وهو معدود من تفرداته. يس على الفاكهي على القطر (١/١٨).

(٢) البيت من الكامل وهو لليلى الأخيلية في ديوانها (١٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٤٥)، شرح الكافية الشافية (١/٤١٦)، ولليلى أو لحميد بن ثور في الدرر (١/١٣١)، ولحميد بن ثوب في ديوانه (١٣٠)، وبلا نسبة في الجمل للخليل (١٣٧)، وعلل النحو (٣٥٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٠).

الشاهد فيه قوله: (إن ظالما، وإن مظلومًا) حيث حذفت كان واسمها وأبقي خبرها بعد إن الشرطية في الموضعين.

(٣) قوله: (الناس مجزيون بأعمالهم) فيه حذف مضاف، أي: بجنس أعمالهم؛ إذ الأعمال يجازى عليها لا بها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٩).



و«التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ».

فشرٌّ[(١)]، أي: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير[(٢)]، وإن كان عملهم شرًّا فجزاؤهم شر، ويجوز إن خيرٌ فخيرًا[(٣)]، أي: إن كان في عملهم خيرٌ فيجزون خيرًا، أو شرٌّ فيجزون شرًّا، ويجوز نصبهما بتقدير: إن كان عملهم خيرًا فيجزون خيرًا، ورفعهما بتقدير: إن كان في عملهم خيرٌ، فجزاؤهم خير، وأرجح هذه الأوجه الأول وأضعفها الثاني[(٤)]، والأخيران متوسطان[(٥)].

(و) مثال «لو» قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبعض أصحابه: («التمس ولو خاتمًا من حديد»[(٦)]) أي: ولو كان الملتمس خاتمًا.

---

(١) بنصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف.

(٢) قوله: (فالذي يجزون به خير) أي: فالذي يجزون به خير، وأشار به إلى أن خير مبتدأ محذوف. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٩).

(٣) برفع الأول على أنه اسم لكان المحذوفة مع خبرها، ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف.

(٤) إنما كان أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء، وكلاهما نادر ومن هذا يعلم أن أرجحية الأول لسلامته منهما، واشتماله على شيئين مطردين وهما إضمار كان واسمها بعد أن، وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وأن توسط الثاني والثالث لسلامة كل من أحدهما، واشتماله على أحد المطردين، ومقتضى هذا أنهما متساويان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٣).

(٥) قوله: (متوسطان) أي: متوسطان بين القوة والضعف. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٥٨، ٦٥٩)، الأشموني على الألفية (١/٢٤٣).

(٦) أخرجه البخاري (٥١٩٠).



....

وقول الشاعر[1]:

لا يَأْمَنُ الـدَّهْرَ ذُوْ بَغْـيٍ وَلَـوْ مَلِكًـا[2] جُنُـوْدُهُ ضَـاقَ عَنْهَـا السَّـهْلُ وَالجَبَـلُ

أي: ولو كان صاحب البغي ملكًا.

وأما حذفها مع اسمها بدون أن ولو فقليل، كقول الشاعر[3]:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَي إِتلَائِهَا[4]

---

(١) البيت من الطويل، للعين المنقري في خزانة الأدب (١/٢٥٧)، والدرر (٢/٨٥)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٩٧)، وأوضح المسالك (١/٢٦٢)، وتخليص الشواهد (٢٦٠)، وشرح ابن الناظم (١٠١)، وشرح الأشموني (١/١١٩)، وشرح التسهيل (١/٣٦٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٥٨)، وشرح قطر الندى (١٤٢)، ومغني اللبيب (١/٢٦٨)، والمقاصد النحوية (٢/٥٠).

الشاهد فيه قوله: (ولو ملكًا) حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٤٢)، عدة السالك (١/٢٦٢)،.

(٢) أي: ولو كان الباغي ملكًا.

(٣) هذا من كلام تقوله العرب ويجري بينها، وهو يوافق بيتًا من مشطور الرجز، وهو من شواهد سيبويه (١/١٣٤)، ولم يتعرض له أحد من شراحه إلى نسبته لقائله.

الشاهد فيه قوله: (من ولد شولًا) حيث حذف كان واسمها وأبقى خبرها وهو «شولًا» بعد «لد»، وهذا شاذ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد إن ولو. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٤٣)، عدة السالك (١/٢٦٤).

(٤) (الإتلاء) بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي: تبعها، أي: من زمن كونها شولا إلى زمن تبعية أولاها لها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٢٢)، حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٣، ٢٤٤).



....

أي: من لد أن كانت، و«شولًا» بالقصر[١] جمع شائلة وهي النوق التي خف لبنها، و«الإتلاء» مصدر أتلت الناقة، إذا تلاها ولدها، أي: من زمن كونها شولًا إلى زمن كونها متلوة بأولادها[٢].

ويقي لكان حالان آخران:

أحدهما: أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم، كقولهم: ألا طعامٌ ولو تمر، وعليه إن خيرٌ بالرفع[٣]، ومر أنه ضعيف، فلهذا أسقط هذا الوجه المصنف.

ثانيهما: أن تحذف مع معموليها[٤] بعد إن الشرطية في قولهم: افعل هذا إما لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فـ«ما» عوض عن كان واسمها[٥]، وأدغمت النون فيها لتقارب مخرجيهما[٦].

** ** **

---

(١) قوله: (شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٥٦).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) في (ب): أن يحذف معموليها.

(٥) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/١٩).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٥٩).



وَمَا النَّافِيةُ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ كَـ«لَيْسَ» إِن تقَدَّمَ الاسْم، ....

[ما ولا ولات المشبهات بليس]

ثم شرع في ذكر الحروف العاملة عمل كان، وهي: ما ولا ولات وإن المشبهات بليس، وقد بدأ بالأول منها فقال: (**وما النافية عند الحجازيين كليس**) في رفع الاسم ونصب الخبر تشبيهًا بها في النفي والدخول على المعارف والنكرات والمبتدأ والخبر، وبلغتهم جاء القرآن كما سيأتي من الأمثلة.

[شروط عما ما عمل ليس]

وإنما تعمل عندهم بأربعة شروط:

[تقدم الاسم]

أولها: ما ذكره بقوله: (إن تقدم الاسم) على الخبر، فإن تقدم الخبر أهملت، كقولهم: (ما مسيء من أعتب)، أي: من[1] عاد إلى مسرتك بعدما أساءك، فـ«مسيء» خبر مقدم، و«من أعتب» مبتدأ مؤخر فأهملت[2]، وأما قول الفرزدق[3]:

---

(١) قوله: (من... إلخ) أي: المعتب من عاد... إلخ.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٤).

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي، وهو في ديوانه (١/١٨٨)، والأشباه والنظائر (٢/٢٠٩، ٣/١٢٢)، وتخليص الشواهد (٢٨١)، والجنى الداني (١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦)، وخزانة الأدب (٤/١٣٣، ١٣٨)، والدرر (٢/١٠٣، =



وَلَمْ يُسْبَقْ بـ«إِنْ» ....

.... وَإِذَا مَـــا مِـــثْلُهُمْ بَشَـــرُ

بنصب مثلهم مع تقدمه فشاذ، وقيل: غلط؛ لأن الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين، فأراد أن يتكلم بلغتهم فغلط، ورد بأن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته[1].

[عدم سبق اسمها بإن]

ثانيها: ما ذكره بقوله: **(ولم يسبق)** اسمها **(بإن)** الزائدة، كقول[2] الشاعر[3]:

= ٣/١٥٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٦٢) وشرح التصريح (١/١٩٨)، وشرح شواهد المغني (١/٢٣٧، ٢/٧٨٢)، والكتاب (١/٦٠)، ومغني اللبيب (٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠)، والمقاصد النحوية (٢/٩٦)، والمقتضب (٤/١٩١)، والهمع (١/١٢٤) وبلا نسبة في رصف المباني (٣١٢) ومغني اللبيب (٨٢)، والمقرب (١/١٠٢).

الشاهد فيه قوله: (ما مثلهم بشر) فإن بعض النحاة ـ ومنهم الفراء ـ قد ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال «ما» النافية عمل ليس، ولو تقدم خبرها على اسمها، وقد ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية أن من النحاة من قال: إن ذلك لغة لبعض العرب، وقد استدل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق؛ قالوا: «ما» نافية عاملة عمل ليس، و«مثل» خبرها تقدم على اسمها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل، والجمهور يأبون ذلك ولا يقرون هذا الاستشهاد. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٢٨٠، ٢٨١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٤).

(٢) في (ب): فإن اقترن بها كقول.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٣٤٠)، وأوضح المسالك (١/٢٧٤)، وتخليص الشواهد (٢٧٧)، والجنى الداني (٣٢٨)، وجواهر الأدب (٢٠٧، ٢٠٨)،=



وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، ....

بَنِــي غُدَانَــةَ مَــا إِنْ أَنْــتُمُ ذَهَــبُ وَلَا صَــرِيفٌ وَلَكِــنْ أَنْــتُمُ خَــزَفُ[1]

برفع ذهب أهملت، وأما رواية «ذهبًا» بالنصب فمخرج على أن «إن» نافية مؤكدة لما لا زائدة، ونفي النفي إيجاب[2].

[عدم سبق اسمها بمعمول الخبر]

ثالثها: ما ذكره بقوله: **(ولا)** يسبق[3] **(بمعمول الخبر إلا ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا)** فإن تقدم معمول الخبر ولم يكن ظرفًا ولا مجرورًا، كقول

= وخزانة الأدب (٤/١١٩)، والدرر (٢/١٠١)، وشرح التصريح (١/١٩٧)، وشرح شواهد المغني (١/٨٤)، وشرح عمدة الحافظ (٢١٤)، وشرح قطر الندى (١٤٣) ولسان العرب (٩/١٩٠) «صرف»؛ ومغني اللبيب (١/٢٥) والمقاصد النحوية (٢/٩١)، وهمع الهوامع (١/١٢٣).

الشاهد فيه: (ما إن أنتم ذهب) إن ما هذه نافية، حيث أهمل ما النافية، فلم يعلمها، ولو أعملها لنصب بها الخبر، فقال: ما إن أنتم ذهبًا، وإنما أهملها بسبب وجود إن الزائدة، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال: ما إن أنتم ذهبًا، ولكن كان ينبغي أن تقدر: «إن» حينئذٍ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من ما، لا زائدة، و«لا» نافية لنفي «ما» فيصير الكلام إثباتًا؛ لأن نفي النفي إثبات. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (١/١٥٧)، منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (١٨٦)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٢٧٤).

(١) قوله: (غدانة) بضم الغين وبالدال المهملة والنون قبل هاء التأنيث: حي من يربوع، والصريف ـ بالصاد المهملة: الفضة الخالصة، والخزف ـ بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء: الفخار. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٤٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦١، ٢٦٢).

(٣) في (ب): تسبق.



. . . .

الشاعر[1]:

وَقَالُوا: تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ[2] مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

والأصل ما أنا عارف[3] كل من وافى، فـ«كل» مفعول بـ«عارف» مقدم أهملت. قيل[4]: إن هذا الشاعر فقد محبوبته في الحج فسأل عنها، فقيل له: تعرفها في منازل الحج من منى، فقال: أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها[5].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي، وهو في ديوانه (٢٨)، وخزانة الأدب (٢٦٨/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٤٣/١)، وشرح التصريح (١٩٨/١)، وشرح شواهد الإيضاح (١٥٤)، وشرح شواهد المغني (٩٧٠/٢)، والكتاب (٧٢/١، ١٤٦)، ولسان العرب (٢٧٠/٩) «غطرف»، والمقاصد النحوية (٩٨/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣٣/٢)، والخصائص (٣٥٤/٢، ٣٧٦)، ولسان العرب (٢٣٧/٩) «عرف»؛ ومغني اللبيب (٦٩٤/٢).

الشاهد فيه قوله: (وما كل من وافى مني أنا عارف) على رواية بنصب كل، حيث أبطل الشاعر عمل «ما» النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعًا ـ وهما قوله: (أنا عارف) ـ لأن معمول الخبر ـ وهو قوله: (كل من وافى مني) ـ تقدم على المبتدأ، وهذا المعمول ليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٨٢/١، ٢٨٣).

(٢) قوله: (تعرفها) أي: اطلب معرفتها في المنازل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٩/١).

(٣) في (ب): عارفا.

(٤) في (ب): فقيل.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٤/١).

وَلَا اقْتَرَنَ الخَبَرِ بِـ إِلَّا ، ....

أما الظرف، كقولك: ما عندك زيد مقيمًا، والمجرور، كقولك: ما في الدار عمرو جالسًا، فلا يمنع من الإعمال(1).

[اقتران الخبر بإلا]

رابعها: ما ذكره بقوله: (**ولا اقترن الخبر بإلا**(2)) فإذا(3) اقترن بها، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] أهملت، وأما قول الشاعر(4):

(١) للتوسع فيهما. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٣).

(٢) قوله: (بإلا) خرج الانتقاض بغير، فلا يبطل العمل عند البصريين؛ نحو: ما زيد غير قائم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٨).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني (٢١٩)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (٢٧١)، والجنى الداني (٣٢٥)، وخزانة الأدب (٤/١٣٠، ٩/٢٤٩، ٢٥٠)، والدرر (٢/٩٨، ٣/١١٧)، ورصف المباني (٣١١)، وشرح التصريح (١/١٩٧)، وشرح المفصل (٨/٧٥)، ومغني اللبيب (٧٣)، والمقاصد النحوية (٢/٩٢)، وهمع الهوامع (١/١٢٣، ٢٣٠).

الشاهد فيه قوله: (وما الدهر إلا منجنونًا)، وقوله: (وما صاحب الحاجات إلا معذبًا) فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس، فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر، مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه، وقد تمسك بهذا الظاهر يونس بن حبيب شيخ سيبويه، وتبعه الشلوبين على ذلك، زعمًا أن انتقاض نفي خبر ما بإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس، استنادًا إلى هذا **الشاهد** ونحوه. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٢٧٦، ٢٧٧).



نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

وَمَـا الــدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًـا [بِأَهْلِــهِ   وَمَـا صَـاحِبُ الحَاجَـاتِ إِلَّا مُعَـذَّبَا

فشاذ.

فإذا وجدت][١] هذه الشروط عملت العمل المذكور، (نحو) قوله تعالى[٢]: (﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾) [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

[حدود عمل ما]

واختلف الحجازيون هل عملت في الجزأين أو لا؟ قال البصريون: عملت فيهما، وقال الكوفيون: عملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض[٣]، وأما التميميون فيهملونها.

قال سيبويه: وهو القياس[٤]، كما أهملوا «ليس» حملًا عليها، فقالوا: «ليس الطِّيبُ إلا المسكُ» بالرفع[٥]، ولأنها حرف لا يختص باسم ولا فعل، وما لا يختص لا يعمل، قال شاعرهم[٦][٧]:

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٢) ليست في (ب).

(٣) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٢/٢١٦).

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٢٩١).

(٥) المغني لابن هشام (١/٦٣٧).

(٦) في (ب): الشاعر هم.

(٧) البيت من الكامل لابن الحنبلي شمس الدين محمد بن إبراهيم الحنبلي في ريحانة الالبا=



وَمُهَفْهَفُ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ انْتَسِبْ ... فَأَجَابَ مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامُ

أي: هو تميمي.

[حكم العطف على خبر ما]

ويتعين الرفع في الاسم المعطوف على خبر ما إذا كان ببل أو بلكن، نحو: ما زيدٌ قائمًا، بل أو لكن قاعدٌ، بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: بل أو لكن[1] هو قاعد؛ لأن المعطوف بهذين موجب[2] ولا تعمل ما إلا في المنفي، فإن كان معطوفًا بغيرهما نصب، ويجوز الرفع نحو: ما زيد قائمًا ولا [قاعدًا، ويجوز][3] قاعد على إضمار هو[4].

* * *

= وزهر الحياة (١/١٧٢)، وهو بلا نسبة في نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٥/٢٢٧)، شرح الفاكهي على القطر (٢٦١).

الشاهد فيه قوله: «ما قتلُ المحب حرامُ» حيث أهمل ما فجاء ما بعدها مرفوعًا وهو قتل وحرام.

(١) في (ب): ولكن.

(٢) قوله: (موجب) أي: على مذهب الجمهور، وأجاز المبرد كون بل ناقلة للنفي إلى ما بعدها فعليه يجوز: ما زيد قائمًا بل قاعدًا بالنصب، أي: بل هو قاعدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٥٠).

(٣) سقط من (ج).

(٤) سقط من (ب).



وَكَذَلِكَ لَا النَّافِيَةُ فِي الشِّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا،

[لا النافية]

ثم شرع في الحرف الثاني فقال: (وكذلك[1] لا النافية) للجنس أو للوحدة تعمل عمل ليس لكن (في الشعر) فقط، ويقل عملها في النثر جدًّا عند الحجازيين[2]، وإليه ذهب سيبويه[3]، وذهب المبرد إلى المنع[4]، وإنما تعمل على كلا الحالين (بشرط[5] تنكير معموليها[6])، وكذا الشروط الأربعة المتقدمة في عمل ما عدا الثاني[7]، نحو: لا أحد أفضل منك[8]، [خرج بذلك نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، لتعريف معمولها.

وأجاز ابن مالك في شرح التسهيل كابن جني إعمالها في

---

(١) في النسخة المطبوعة من المتن وكذا. (١١).

(٢) قال الصبان: وجعله ابن الحاجب سماعيًّا وتبعه الجامي، وعللت القلة بنقصان شبهها بليس؛ لأنها للنفي مطلقًا، وليس لنفي الحال. حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٥٤)، شرح القطر (١٥٩).

(٣) الكتاب (٢/٢٩٥).

(٤) المقتضب للمبرد (٤/٣٦٠). وانظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٠٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٧).

(٥) في (ب): شرط.

(٦) قال الصبان: إنما اختص عمل لا بالنكرات؛ لأنها عند الإطلاق للنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية، وكلاهما خاص بالنكرات، وأما التي للنفي الجنس نصا فعاملة عمل «إن» انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٥٣).

(٧) قوله: (ما عدا الثاني) وهو أن لا يقترن اسم «لا» بـ«إن» الزائدة.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٧).



....

المعارف[1]، نحو قول النابغة[2]:

.... لَا أَنَـــا بَاغِيًـــا سِـــوَاهَا وَلَا فِـــي حُبِّهَـــا مُتَرَاخِيًـــا

وقول المتنبي[3]:

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٥/١).

(٢) البيت من الطويل، للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي صلى الله عليه، وأنشده من شعره، فدعا له، وهو من مختار أبي تمام وهو في ديوانه (١٧١)، والأشباه والنظائر (١١٠/٨)، وتخليص الشواهد (٢٩٤)، والجنى الداني (٢٩٣)، وخزانة الأدب (٣٣٧/٣)، والدرر (٢٤٩/١)، وشرح الأشموني (١٢٥/١)، وشرح شواهد المغني (٦١٣/٢)، ومغني اللبيب (٣٤٠/١)، والمقاصد النحوية (١٤١/٢)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (٣١٥/١)، وهمع الهوامع (١٢٥/١)، والتصريح على التوضيح (٢٦٧/١).

الشاهد فيه: قوله: (لا أنا باغيا) حيث أعمل «لا» النافية عمل ليس، مع أن اسمها معرفة، وهو «أنا»، وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت، ونحوه ـ كما أشار إليه الشارح العلامة، نقلًا عن المصنف ـ بتأويلات كثيرة. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٣١٥/١، ٣١٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه (٤١٩/٤)، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية فلا يحتج به، ولكن المؤلف أنشده على سبيل التمثيل. انظر تخليص الشواهد (٢٩٩)، والجنى الداني (٢٩٤)، وشرح شذور الذهب (٢٥٧)، وشرح قطر الندى (١٤٥)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٨/٨)، ومغني اللبيب (٢٤٠/١).

التمثيل به في قوله: (لا الحمد مكسوبًا)، وقوله: (ولا المال باقيًا) حيث أعمل «لا» النافية عمل ليس في الموضعين، فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر، مع أن الاسم في الموضعين معرفة؛ لأنه محلى بأل. انظر: منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب (١٨٩، ١٩٠).



. . . .

. . . . فَلَا الحَمْـدُ مَكْسُـوبًا وَلَا المَـالُ بَاقِيًـا

ولكنه نادر[1].

ونحو: لا أفضل منك أحد؛ لتقدم خبرها على اسمها، ونحو: ما[2] أحد إلا أفضل منك؛ لاقتران خبرها بإلا، وإنما لم يشترطوا أن لا يقترن اسمها بإن لأنها لا تزاد بعد لا أصلًا فلا حاجة لاشتراطه][3].

والغالب حذف خبرها حتى قيل بلزومه[4]، كقول الشاعر[5]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٧/١).

(٢) في (ج): لا.

(٣) في النسخة (ب) اضطراب واختلاف عن النسختين الأخريين في ترتيب ما بين المعقوفتين، ونصها: «إلا أفضل منك؛ لاقتران خبرها بإلا، وإنما لم يشترطوا أن لا يقترن اسمها بإن لأنها لا تزاد بعد لا أصلًا فلا حاجة لاشتراطه، وأجاز ابن مالك في شرح التسهيل كابن جني إعمالها في المعارف نحو قول النابغة:

لَا أَنَـــا بَاغِيًـــا سِـــوَاهَا   وَلَا فِـــي حُبِّهَـــا مُتَرَاخِيًـــا

خرج بذلك نحو لا زيد في الدار ولا عمرو لتعريف معمولها».

(٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢٥٤/١) ن التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٧/١).

(٥) البيت من الكامل المرفل المضمر، وقائله سعد بن مالك جد طرفه. وهو في شرح المفصل (١٠٩/١)، والكتاب (٨٥/١)، والأشباه والنظائر (١٠٩/٨، ١٣٠)، وخزانة الأدب (٤٦٧/١)، والدرر (٢٤٨/١)، وشرح أبيات سيبويه (٨/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (٥٨٢، ٦١٢)، ولسان العرب (٤٠٩/٢) «برح»، والمؤتلف والمختلف (١٣٥)، والمقاصد النحوية (١٥٠/٢)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٢٦)، والإنصاف (٣٦٧)، وأوضح المسالك (٢٨٥/١)، وتخليص=



نَحْوُ:

مَــــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرَانِهَــــا فَأَنَــا ابْـــنُ قَـيْسٍ لَا بَـــرَاحُ[1]

فـ«براح» اسم لا، وخبرها محذوف، أي: لا براح لي[2].

ويجوز ذكره[3]، (نحو) قوله[4]:

= الشواهد (٢٩٣)، ورصف المباني (٢٦٦)، وشرح ابن الناظم (١٠٧)، وشرح الأشموني (١٢٥)، وشرح التسهيل (٣٧٦/١)، وكتاب اللامات (١٠٥)، ومغني اللبيب (٢٣٩، ٦٣١)، والمقتضب (٣٦٠/٤).

الشاهد فيه: قوله: (لا براح) حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس، فرفع بها الاسم وهو قوله: (براح) وحذف خبرها. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٨٥/١، ٢٨٦)، شرح الشواهد للعيني (٢٥٤/١).

(١) قوله: (صد) أي: أعرض، ومَن شرطية، والضمير في «نيرانها» يرجع للحرب، قوله: (فأنا ابن قيس... إلخ) للجواب المحذوف، أي: فأنا لا أصد لأني ابن قيس، والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يحتمل، فلا يحتمل أن لا عاملة عمل «إن» لأن ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٥/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٨/١).

(٣) قوله: (ويجوز ذكره) أي: الخبر.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٨٦/١)، وتخليص الشواهد (٢٩٤)، والجنى الداني (٢٩٢)، وجواهر الأدب (٢٣٨)، والدرر (٢٤٧/١)، وشرح ابن الناظم (١٠٧)، وشرح الأشموني (٢٤٧/١)، وشرح شذور الذهب (٢٥٦)، وشرح شواهد المغني (٦٢١/٢)، وشرح ابن عقيل (٣١٣/١)، وشرح عمدة الحافظ (٢١٦)، وشرح قطر الندى (١١٤)، ومغني اللبيب (٢٣٩/١)، والمقاصد النحوية (١٠٢/٢)، وهمع الهوامع (١٢٥/١).

الشاهد فيه: قوله: (لا شيء باقيًا)، وقوله: (ولا وزر واقيًا) حيث أعمل «لا» النافية في الموضعين عمل ليس، فرفع بها الاسم وهو قوله: (شيء)، وقوله: (وزر)، ونصب بها=



تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّـا قَضَـى اللهُ وَاقِيًـا

ولَاتَ لَكِن ....

(تَعَـزَّ) ....

ـ فعل أمر من التعزية، ومعناه تصبر ـ

...(فَلَا شَـيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًـا وَلَا وَزَرٌ) ....

ـ أي: ملجأ ـ

.... (مِمَّـا قَضَـى اللهُ وَاقِيًـا)

أي: حافظًا[١].

[لات]

ثم شرع في الحرف الثالث فقال: (و) كذا (لات) أي: تعمل عمل ليس عند جميع العرب، كما قاله المصنف في الأوضح[٢]، وأصلها «لا» النافية زيدت عليها التاء؛ لتأنيث اللفظ[٣] أو للمبالغة[٤][٥]، (لكن) إنما

= الخبر وهو قوله: (باقيا). انظر: سبيل الهدى بشرح قطر الندى (١٥٨/١)، شرح الشواهد للعيني (٢٥٣/١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٨/١).

(٢) أوضح المسالك لابن هشام (٢٧٦/١).

(٣) قال يس: قوله: (لتأنيث اللفظ) وعلى هذا فهي ساكنة وحركت لما ذكر، وقيل: زيدت التاء للمبالغة في النفي، وعليه فهي محركة في الأصل. حاشية الشيخ يس على الفاكهي على القطر (٢٤/٢).

(٤) في (ب) و(ج): وللمبالغة.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٨/١).



فِي الحِينِ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، ....

تعمل (في) لفظ (الحين) وكذا ما رادفه كالساعة والأوان في الأصح[١]، كقول الشاعر[٢]:

نَـدِمَ البُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمِ ....

وقوله[٣]:

طَلَبُـوا صَـلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ....

[منع الجمع بين اسم وخبر لات]

(ولا يجمع بين جزأيها) أي: اسمها وخبرها في الكلام؛

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٧/١)، وشرح المرادي على التسهيل (٢٣٠).

(٢) البيت من الكامل، البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية (١٤٦/٢)؛ ولأحدهما أو لرجل من طيئ، أو لمحمد بن عيسى، أو للمهلهل في خزانة الأدب (١٧٥/٤)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد (٢٩٤)، وجواهر الأدب (٢٥٠)؛ وخزانة الأدب (١٨٧/٤)؛ والدرر (١١٧/٢)؛ وشرح ابن عقيل (١٦٢)؛ وهمع الهوامع (١٢٦/١).
والشّاهد فيه: (ولات سَاعةَ مندمِ) حيث أعمل (لات) في لفظ الساعة فنصبه.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه (٣٠)، والإنصاف (١٠٩)، وتخليص الشواهد (٢٩٥)، وتذكرة النحاة (٧٣٤)، وخزانة الأدب (١٨٣/٤، ١٨٥، ١٩٠)، والدرر (١١٩/٢)، وشرح شواهد المغني (٦٤٠، ٩٦٠)، والمقاصد النحوية (١٥٦/٢)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (٢٤٩)، وخزانة الأدب (١٦٩/٤؛ ٥٣٩/٦، ٥٤٥)، والخصائص (٣٧٠/٢)، ورصف المباني (١٦٩؛ ٢٦٢)، وسر صناعة الإعراب (٥٠٩)، وشرح المفصل (٣٢/٩)، ولسان العرب (٤٠/١٣) «أون»، (٤٦٦/١٥) «لا»، (٤٦٨/١٥) «لات»؛ ومغني اللبيب (٢٥٥) وهمع الهوامع (١٢٦/١).
الشاهد فيه قوله: «ولات أوان» حيث أعمل «لات» في لفظ «أوان».



وَالغَالِبُ حَذْفُ المَرْفُوعِ، نَحْوِ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

لضعفها[١]، بل يجب حذف أحدهما، (والغالب حذف المرفوع) أي: اسمها، (نحو) قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾) [ص: ٣]، بنصب «حين» على أنه خبرها، أي: ونادى بعضهم بعضًا أن[٢] ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم في الشواذ[٣] برفع ﴿حِينُ﴾ على أنه اسمها وخبرها محذوف، أي ليس حين فرار حينًا لهم[٤].

[آراء النحاة في إعمال إنْ]

وأما الحرف الرابع فسكت المصنف عنه، وإعماله نادر عند ابن مالك[٥]، وقال غيره: إنه أكثر عملًا من لا، نحو قول بعضهم: إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية[٦]، وقول الشاعر[٧]:

---

(١) انظر: البهجة المرضية (١٥٥).

(٢) في (ب) إذ.

(٣) مختصر الشواذ (١٢٩).

(٤) انظر: الكتاب (١/٥٨)، ومعاني القرآن للأخفش (٢/٦٧٠).

(٥) انظر: التسهيل بشرح المرادي (٣١٨).

(٦) انظر: الارتشاف لأبي حيان (٢/١٠٩)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٨).

(٧) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الأزهية (٤٦)، وأوضح المسالك (١/٢٩١)، وتخليص الشواهد (٣٠٦)، والجنى الداني (٢٠٩)، وجواهر الأدب (٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/١٦٦)، والدرر (١/١٠٢، ٤٢٥)، ورصف المباني (١٠٨)، وشرح ابن الناظم (١٠٩)، وشرح الأشموني (١/١٢٦)، وشرح شذور الذهب (٣٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/١١٣)، والمقرب (١/١٠٥)، وهمع الهوامع (١/١٢٥).=



....

إنْ هُـــوَ مُسْـــتَوْلِيًا عَلَـــى أَحَـــدٍ[1]　　　إِلَّا عَلَـــى أَضْـــعَفِ المَجَـــانِينِ

وقرئ شاذًّا: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بسكون نون «إنْ» ونصب «عبادًا»[2].

فائدة

اعلم أنهم يستعملون في ألفاظهم مطردًا وغالبًا وكثيرًا[3] ونادرًا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء وقد يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرة بالنسبة إلى اثني عشر غالبها، والثمانية بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر[4]، إذا علمت ذلك فنزل عليه ما يرد عليك من كلامهم.

**　**　**

= والشاهد فيه قوله: «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» عمل «ليس»، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

(١) في (ج): على أحد.

(٢) انظر: هذه القراءة في المحتسب لابن جني (١/٢٧٠).

(٣) في (ب) و(ج): وقليلًا.

(٤) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (١/١٢)، والمزهر للسيوطي (١/٢٣٤).



الثَّانِي: أَنَّ وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلَاسْتِدْرَاكَ، ....

[إنَّ وأخواتها]

(الثاني) من النواسخ للمبتدأ والخبر[1] وهو ما ينصب الاسم[2] ويرفع الخبر[3]، وهو ستة أحرف:

[إِنَّ]

أولها: (إنَّ) بكسر الهمزة.

[أَنَّ]

(و) ثانيها: (أنَّ) بفتحها والنون مشددة فيهما، وهما **(للتوكيد)** أي: لتأكيد النسبة[4] بين الجزأين إن كان المخاطب عالمًا بالنسبة، ولنفي الشك عنها إن كان مترددًا، ولنفي الإنكار لها إن كان منكرًا، فالتوكيد لنفي الشك مستحسن، ولنفي الإنكار واجب، ولغيرهما لا ولا[5].

[لكنَّ]

(و) ثالثها: (لكن) بتشديد النون وهو **(للاستدراك)**، وهو تعقيب

(١) في (ب) و(ج): نواسخ المبتدأ والخبر.

(٢) ويسمى اسمها.

(٣) كلمة الخبر سقط من (أ).

(٤) ولذلك يجاب بها القسم كما يجاب باللام، نحو: والله إنك لفطن. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٧٧).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٣، ٢٩٤).



وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيْهِ ....

الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، كقولك: زيد شجاع فيتوهم أنه كريم(١)، فتقول لكنه بخيل، وتقول: ما زيد شجاع، فيتوهم أنه بخيل، فتقول: لكنه كريم(٢).

وترد للتأكيد(٣) كقولك: لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجئ، فأكدت بـ«لكن» ما أفادته «لو» من الامتناع لما مر أنها حرف امتناع لامتناع(٤).

وهو بسيط على الأصح، وقيل: مركب من لا وأن(٥) الكاف زائدة بينهما لا للتشبيه، وحذفت الهمزة تخفيفًا(٦).

[كأن]

(و) رابعها: (كأنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون، وهو للتشبيه المؤكد ـ بفتح الكاف ـ نعت (للتشبيه) فقط، نحو: كأن زيدًا أسد، أو حمار، مما

(١) قال ابن هشام في المغني: لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر. المغني بحاشية الدسوقي (٦٣٠/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٤/١).

(٣) في (ب) لتأكيد.

(٤) لأن «لو» إذا أدخلت على مثبت نفته، فإذا أردت توكيده قلت: «لكنه لم يجئ» فأكدت بـ«لكن» من أفادته «لو» من الامتناع بـ«لكن». انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٤/١).

(٥) قوله: (مركبة من أن ولا) أي: النافية وأن المؤكدة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٦٣١/١).

(٦) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (٦٣١/١).



أَوْ الظَّنِّ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، ....

الخبر فيه أرفع من الاسم، أو أخفض منه، ففيه تشبيه مؤكد بـ«كأن»؛ لأنه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه، وأن المفيدة للتوكيد، وأما قوله: (أو الظن) نحو: كأن(١) عمرًا كاتب أي: أظنه فرأي لبعضهم(٢).

[ليت]

(و) خامسها: (ليت) وهو (للتمني)، وهو طلب ما لا طمع فيه، كقول الشيخ(٣):

.... لَيْـتَ الشَّـبَابَ يَعُـودُ....... ....

أو ما فيه عسر كقول المعدوم: (ليت لي مالًا فأحج منه)، بخلاف طلب واجب المجيء نحو: ليت غدًا يجيء فإنه ممتنع.

---

(١) سقط من (ب).

(٢) قال الفاكهي: والصحيح أنها لا تكون إلاللتشبيه، فلا تأتي للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق، وما أوهم خلاف التشبيه فمؤول. شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/٢٧).

(٣) هذه قطعة من بيت مشهور، وهو لأبي العتاهية، وهو شاعر من شعراء العصر العباسي، كان متصلًا بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو، ولا على مفردات اللغة والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل، لا الاحتجاج.
التمثيل به في قوله: (ليت الشباب يعود) حيث دلت على التمني، وعملت في الاسم، وهو قوله: (الشباب) النصب، وعملت في الخبر الرفع، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه، والتمني هو: أن تطلب شيئًا لا يطمع فيه، إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصوله. انظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى (١٦٢، ١٦٣).



وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي أَوِ الإِشْفَاقِ ....

[لعل]

(و) سادسها: (لعل) وهو[1] (للترجي)، وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله، نحو: لعل الله يرحمني، (أو للإشفاق) في الشيء المكروه نحو: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ﴾ [الشعراء: ٣]، أي: قاتل نفسك.

قال في الكشاف: والمعنى أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك.[2]

[الفرق بين الترجي والإشفاق]

فتوقع المحبوب يسمى ترجيًا، وتوقع المكروه يسمى إشفاقًا، والإشفاق لغة الخوف[3]؛ يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه، وأشفقت منه بمعنى خفت منه.

[إشكال وجواب]

فإن قيل: التوقع لا يكون إلا في الممكن، وقد قال فرعون لعنه الله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

---

(١) في (ب): لعل الله يرحمني للترجي.

(٢) الكشاف للزمخشري (٢/٤٧٣).

(٣) الإشفاق «أي: الخوف من وقوع المكروه.



أَوِ التَّعْلِيْلِ.

أجيب بأنه[1] جهل منه[2] أو إفك[3].

[مجيء لعل للتعليل]

(أو التعليل) كما قاله الأخفش وجماعة قال: يقول الرجّل لصاحبه: افرغ عملك لعلنا نتغدى، أي لأجل ذلك[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، أي لأجل ذلك؛ لأن الترجي في حق الله ممتنع.

[مجيء لعل للاستفهام]

أو للاستفهام كما قاله بعض الكوفيين، كقوله ﷺ لبعض أصحابه: (لعلنا أعجلناك)[5] لما خرج إليه مستعجلًا، ومن لم يثبت ذلك وهم[6] الجمهور يحمله في الآية على الرجاء[7]، ويصرفه للمخاطبين، أي:

(١) في (ب) و(ج): بأن هذا.

(٢) سقط من (ب).

(٣) قوله: (أفك) أي: كذب منه أي: لأنه يعرف أن ذلك غير ممكن في الواقع، لكنه ترجّاهُ تعنتًا وأظهر أنه ممكن بالكذب-المخالف للواقع. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٦٢٤/١).

(٤) معاني القرآن للأخفش (٦٣١/٢)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٤/١).

(٥) أخرجه البخاري (١٨٠)، ومسلم (٨٠٤).

(٦) في (ج): وهو.

(٧) في (ب): الرجال.



فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمَا لَهُنَّ، وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ، إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ مَا الْحَرْفِيَّةُ: نَحْوُ ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] ....

اذهبا على رجائكما، وفي الحديث على الإشفاق[١].

[عمل الأحرف السابقة وشروطه]

(فتنصبن) هذه الأحرف **(المبتدأ)** اتفاقًا، ويسمى **(اسمًا لهنّ)**، **(ويرفع[٢] الخبر)** على الأصح، ويسمى **(خبرًا لهن)**، وقيل: هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن وهو المبتدأ[٣]، وهذا العمل ثابت لها[٤] **(إن لم يقترن بهن ما الحرفية)**، وكان المبتدأ مذكورًا غير واجب الابتداء والتصدير، والخبر غير طلبي، فإن اقترن بهن ما الحرفية بطل عملهن، وزال اختصاصهن بالجملة الاسمية، وجاز دخولهن على الجملة الفعلية، وتسمى ما هذه الكافة[٥]؛ لأنها كفتهن عن العمل، مثال إن المكسورة، **(نحو)** قوله تعالى: (﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾) [النساء: ١٧١]، ومثال المفتوحة نحو قوله

---

(١) انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/٢٨).

(٢) في (ب) و(ج): ويرفعن.

(٣) قالوا: لأنه لم يتغير عما كان عليه، ولهذا لا يجوز: إن قائم زيدًا، ولو كان معمولًا لها لجاز، والأصح الأول؛ لأن لهذه الأحرف شبهًا بكان الناقصة في دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسًا، ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم، وفاعل أخر تنبيهًا على الفرعية. انظر: شرح الفاكهي على القطر بحاشية يس (٢/٢٩).

(٤) في (ج): لهن.

(٥) في (ب): ما الكافة.



إِلَّا لَيْتَ فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ، ....

تعالى[1]: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ومثال كأن نحو: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ومثال لعل نحو قولك: لعلما يقوم زيد، ومثال لكن قوله[2]:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلِ ....

ولم يستثن من هذه الحروف (إلا ليت)؛ لبقائها على اختصاصها بالجملة[3] الاسمية على الأصح، (فيجوز) فيها (الأمران) الإعمال استصحابًا للأصل حتى قيل بوجوبه، والإهمال حملًا على أخواتها[4]، وقد روي بهما قول النابغة[5]:

---

(١) ليست في (ب).

(٢) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه (١/١٨٠)، سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (١٦٥)، وإصلاح المنطق (٢١)، والإنصاف (١/٨٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٩٢)، وشرح شواهد المغني (١/٣٤٢، ٢/٦٤٢)، ولسان العرب (٩/١١) «أثر»، وتاج العروس «أثل» «لو»، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (٣٤٠)، ومغني اللبيب (١/٢٥٦)، وهمع الهوامع (١/١٤٣).

الشاهد فيه قوله: (لكنما) فإن ما في هذا البيت زائدة، وقد كفت «لكن» عن العمل، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية، وهي جملة «أسعى» مع فاعله المستتر فيه.

(٣) في (ب): بالجمل.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٧).

(٥) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٢٤)، و. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣٥٠) والخزانة (٤/٢٩٧)، وشواهد العيني (٢/٢٥٤)، وشعراء النصرانية (٦٦٤)، والمغني (١/٦٦)، وشرح ابن يعيش (٨/٥٨) شرح الكافية الشافية=



....

..... أَلَا لَيْتَمَا هَـذَا الحَمَـامَ لَنَـا ....

قال ابن مالك في شرح[1] الكافية: وقياسه أرجح[2]، قيل: إن زرقاء اليمامة كانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام، وكان لها قطاة، فمر بها سرب من القطا بين جبلين، فقالت[3]:

لَيْتَ[4] الحَمَـامَ لِيَـهْ إِلَـى حَمَامَتِيَـهْ
وَنِصْفُهُ قَدِيَـهْ تَـمَّ الحَمَـامُ مِيَـهْ

ثم وقع القطا في شبكة صيادٍ، فعد فإذا هو ست وستون، فإذا ضميت نصفه وهو ثلاثة وثلاثون إلى جملته مع قطاتها كان مائة[5].

[ما الموصول لا تكف عن العمل]

وخرج بـ«ما» الحرفية ما الاسمية كالموصولة فلا تكف[6] عن العمل،

= (٤٨٠/١)، الكتاب (١٣٧/٢)، والأصول (٢٣٣/١)، ومعاني الحروف للرّمّانيّ (٨٩)، واللّمع (٣٠٣)، والأزهيّة (٨٩)، والإنصاف (٤٧٩/٢)، وشرح المفصّل (٥٨/٨)، والمقرّب (١١٠/١).

الشاهد فيه قوله: (ليتما هذا الحمام) فإنه قد روي برفع الحمام وبنصبه.

(١) ليست في (ب).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤٨١/١).

(٣) الرجز في ديوان النابغة الذبياني (٢٤)، والدرر (٣٠٨/١)، ولسان العرب (١٥٩/١٢)، خزانة الأدب (٢٥٧/١٠)، التصريح على التوضيح (٣١٨/١)، جمهرة الأمثال (٤٠٥/١).

(٤) في (ج): ليت.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٨/١).

(٦) في (ب): تكفه.

....

نحو: إنما قام زيد، فإنها في موضع نصب؛ لأنها اسم إن، وقام صلتها، وفيه ضمير مستتر مرفوع هو العائد، وزيد خبر إن، وكقول الشاعر[1]:

فَــوَاللهِ مَــا فَــارَقْتُكُمْ قَالِيًــا لَكُــمْ ... وَلَكِــنَّ مَــا يُقْضَــي فَسَــوْفَ يَكُــونُ

لأن «ما» اسم موصول لا زائد، في موضع نصب على أنها اسم لكن، ويقضى صلتها، وجملة فسوف يكون خبرها[2].

ويكون المبتدأ مذكورًا، نحو: الحمد لله الحميدُ، برفع «الحميد» على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وبغير واجب الابتداء نحو: أيمن، وبواجب التصدير نحو: أي وكم، فلا تنصب هذه الأحرف ما ذكر، ويكون الخبر غير طلبي نحو: زيد اضربه فلا ترفعه هذه الأحرف.

[إن المكسورة المخففة]

ثمّ إن المصنف شبه ليت في جواز الأمرين بإن المكسورة المخففة

---

(١) البيت من الطويل، للأفوه الأودي في الدرر (٢/٤٠)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي (١/٩٩)، وأوضح المسالك (١/٣٤٨)، وشرح التصريح (١/٢٢٥، ومعجم البلدان (٢/٢٢٠) «الحجاز»، والمقاصد النحوية (٢/٤١٥)، وهمع الهوامع (١/١١٠)، شرح الأشموني (١/٢١٨)، سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (١٦٤)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣٤٨).

الشاهد فيه قوله: (ولكنما يقضى) حيث أعمل «لكن» مع اتصالها بـ«ما»؛ لأن «ما» هذه موصولة لا زائدة، بدليل عود الضمير في «يقضى» عليها.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٧).



كَإِنِ المَكْسُورَةِ مُخَفَفَةً فَأَمَّا لَكِن مخُفَفَةً فتُهْمَلُ. وَأَمَّا أَنْ فتَعْمَلُ، وَيَجِبُ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، ....

فقال (**كإن المكسورة**) الهمزة[1] حالة كونها (**مخففة**) من الثقيلة لكن عملها قليل وإلغاؤها كثير؛ لزوال اختصاصها، وقرئ بالعمل والإلغاء: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وسيأتي أنها إذا أهملت يجبْ اقتران خبرها باللام، (**فأما لكن**) إذا كانت (**مخففة فتهمل**) وجوبًا على الأصح؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية [بل هي حرف عطف][2] تقول: قام القوم لكن زيد جالس، أو لكن جلس زيد، [وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَكِنِ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] بكسر النون مخففة ورفع الهاء من اسم الله، والباقون بفتح النون مشددة ونصب الهاء][3][4].

[أن المفتوحة المخففة]

(**وأما أن**) المفتوحة الهمزة إذا خففت (**فتعمل**) وجوبًا كما كانت قبل التخفيف؛ لبقاء اختصاصها بالأسماء؛ لأنها أكثر شبهًا بالفعل من المكسورة، (**و**) لكن (**يجب في غير الضرورة**[5] **حذف اسمها**)، وكونه مضمرًا محذوفًا سواء أكان (**ضمير الشأن**) أم لا؛ لأن المكسورة ثبت

---

(١) ليست في (ب).

(٢) في (ب) بدل ما بين المعقوفتين: ولتباين لفظها لفظ الفعل.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٤) النشر في القراءات العشر (٢/٢١٩).

(٥) في (ب): يجب في ضرورة.



....

إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في الضمير[١] لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف[٢].

وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن[٣]، وهو ظاهر عبارة المصنف، وأما في حالة الضرورة كقول الشاعر[٤]:

بِأَنَّــكَ رَبِيــعٌ وَغَيْــثٌ.......... ....

ـ أي: كلأ ـ

.... مُرِيـــــعٌ[٥] ....

(١) في (ب) و(ج): المضمر.

(٢) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٠).

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب (٣/٩٧٣).

(٤) البيت من المتقارب، ولكعب بن زهير في الأزهية (٦٢)، وتخليص الشواهد (٣٨٠)، وليس في ديوانه؛ وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية (١/٣٠٩)؛ وخزانة الأدب (١٠/٣٨٤)؛ وشرح أشعار الهذليين (٢/٥٨٥)؛ وشرح التصريح (١/٢٣٢)؛ والمقاصد النحوية (٢/٢٨٢)؛ ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني (١/١٠٦)؛ وبلا نسبة في الإنصاف (١/٢٠٧)؛ وأوضح المسالك (١/٣٧٠)؛ وخزانة الأدب (٥/٤٢٧)؛ وشرح المفصل (٨/٧٥)؛ ولسان العرب (١٣/٣٠) «أنن»؛ ومغني اللبيب (١/٣١).

الشاهد فيه: (بأنك، وأنك) حيث أظهر اسم إن المخففة فيهما، والخبر الأول مفرد، والثاني جملة، والغيث: المطر، يقال: أرض مريعة، أي: مخصبة كثيرة النبات، والثِمال بكسر المثلثة: الغياث وهو خبر تكون. الدرر السنية (١/٣٨٢)، شرح الشواهد للعيني (١/٢٩١).

(٥) المريع: إما بفتح الميم إن جعل الغيث اسمًا للكلأ، أي: خصيب، وإما بضمها إن جعل اسمًا للمطر، يقال: مرع الوادي وأمرعه المطر.

وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً ....

ـ أي: خصيب ـ

.... وَأَنَّـــكَ هَنَــاكَ تَكُــونُ الثِّمَــالَا

أي: الغياث، فيجوز، وهل الضرورة ما وقع في الشعر[1] أو ما ليس للشاعر فيه مندوحة؟، رأيان، الجمهور على الأول، وابن مالك وجماعة على الثاني[2].

(و) يشترط (كون خبرها جملة) اسمية، نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، أي: أن الشأن، أو فعلية فعلها جامد، نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، أو دعاء، نحو: ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] بتخفيف أن في قراءة نافع[3]، وهذه الجمل لا تحتاج لفاصل من الفواصل الآتية بينها وبين «أَنْ»: أما مع الاسمية فلأنه جيء بعد «أنْ» المخففة[4] باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة، وأما الجامد فهو كالاسم[5] والاسم غير محتاج إلى فصل فكذلك ما أشبهه، وأما الدعاء فشبه[6] بالجامد في عدم التصرف[7].

---

(١) في (ب) و(ج): ما في الشعر.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٧٠).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/٣٣٠).

(٤) ليست في (ب).

(٥) في (ب): كاسم.

(٦) في (ج): فيشبه.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٠).



مَفْصُولَةً ـ إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرَ دُعَاءٍ ـ بـ«قَدْ أَوْ تنفِيسٍ أَوْ نَفِي أَوْ لَوْ» وَأَمَّا كَانَ فتَعْمَلُ ....

ويجب أن تكون الجملة (**مفصولة**) من أن (**إن بدئت بفعل متصرف غير دعاء ـ**) بأحد أمور أربعة؛ ليكون عوضًا مما حذف وهو أحد النونين وهي: إما (**بقد**) كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، (**أو**) بحرف[1] (**تنفيس**) نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ونحو قوله: «علمت أن سوف يقوم زيد»، (**أو**) بحرف[2] (**نفي**) وهو لا[3] أو لن أو لم فقط، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، بضم نون تكون[4]، والثاني نحو قوله تعالى[5]: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، والثالث: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، (**أو لو**) الامتناعية نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] ولم يذكر لو في الفواصل إلا قليل من النحاة[6].

وإذا ظهر اسمها لم يجب أن يكون خبرها جملة كما مر في الشعر المتقدم، (**وأما كأن**) إذا كانت مخففة (**فتعمل**) وجوبًا على الأصح

---

(١) في (ج): حرف.

(٢) في (ج): حرف.

(٣) قوله: (لا) أي: مع الماضي والمضارع، وكذا لو.

(٤) قوله: (ألا تكون) قرأ البصريان، وحمزة والكسائي وخلف برفع النون، وقرأ الباقون بنصبها. انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٥٥).

(٥) ليست في (ب).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥٤).



وَيَقِل ذِكْرُ اسْمِهَا، ....

استصحابًا للأصل، (و) لكن (يقل ذكر اسمها) والغالب حذفه، ولا يلزم حذفه، قال الشاعر[(١)]:

وَيَوْمًا[(٢)] تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمِ كَأَنْ ظَبْيَة تَعْطُوا[(٣)] إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

يروى بالرفع[(٤)] على حذف الاسم أي كأنها، وبالنصب[(٥)] على حذف الخبر أي: كأن مكانها، وبالجر[(٦)] على أن الأصل[(٧)] كظبية وزيدت «أن» بينهما.

ولا كونه ضمير شأن، ولا كون خبرها جملة، وإذا حذف اسمها وكان خبرها مفردًا، نحو: كأن زيد قائم، أو جملة اسمية، كقول الشاعر[(٨)]:

(١) البيت من الطويل لعباء بن أرقم في الأصمعيات (١٥٧)، والدرر (١/٣٠٤)، والمقاصد النحوية (٤/٣٨٤)، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه (١/٥٢٥)، ولزيد بن أرقم في الإنصاف (١/٢٠٢)، ولكعب بن أرقم في اللسان (١٢/٤٨٢) «قسم» ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد (٣٩٠).
الشاهد فيه قوله: (كأن ظبية) بتسكين النون مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردًا، وهو شاذ. شرح الشواهد للعيني (١/٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) في (ب): ويومًا.

(٣) في (ب): وتعطو.

(٤) أي: رفع ظبية.

(٥) أي: بنصب ظبية.

(٦) أي: بجر ظبية.

(٧) سقط من (ب).

(٨) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/١٩٧)، وأوضح المسالك (١/٣٧٨)،=



وَيُفْصَلُ الفِعْلُ مِنْهَا بِـ«لَمْ أَوْ قَدْ» ....

وَوَجْـــهٍ مُشْـــرِقِ اللَّـــوْنِ كَـــأَنْ ثَـــدْيَاهُ حُقَّـــانِ

أي: في الاستدارة، فالجملة في موضع رفع خبر كان واسمها محذوف، أي كأنه، ولا يحتاج إلى فاصل لما تقدم تعليله في أن المخففة[1]، وأما إذا كانت الجملة فعلية فلا بد من فاصل كما قال: **(ويفصل الفعل منها)** وجوبًا **(بلم)** في المضارع المنفي، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، **(أو قد)** في الماضي المثبت، كقول الشاعر[2]:

= وتخليص الشواهد (٣٨٩)، والجنى الداني (٥٧٥)، وخزانة الأدب (٣٩٢/١٠، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠)، والدرر (٣٠٣/١، ٣٠٥)، وشرح ابن الناظم (١٣٢)، وشرح الأشموني (١٤٧/١)، وشرح شذور الذهب (٢٨٥)، وشرح ابن عقيل (٣٩١/١)، وشرح قطر الندى (١٥٨)، وشرح المفصل (٨٢/٨)، والكتاب (١٣٥/٢، ١٤٠)، ولسان العرب (٣٠/١٣، ٣٢) «أنن»، والمقاصد النحوية (٣٠٥/٢)، والمنصف (١٢٨/٣)، وهمع الهوامع (١٤٣/١).

الشاهد فيه قوله: (كأن ثدياه حقان) حيث روي بنصب ثدييه بالياء المفتوح ما قبلها، على أنه اسم كأن المخففة من الثقيلة، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا يروى برفع ثدييه فيكون البيت على هذه الرواية جاريًا على الكثير الغالب. انظر: منحة الجليل بتحقيق اب عقيل (٣٩١/١، ٣٩٢).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣٤/١).

(٢) البيت من الكامل، وقائله زياد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه. ديوانه (٨٩)، والأزهية (٢١١)، والأغاني (٨/١١)، والجنى الداني (١٤٦، ٢٦٠)، وخزانة الأدب (١٩٧/٧، ١٩٨، ٤٠٧/١٠)، والدرر اللوامع (٢٠٢/٢، ١٧٨/٥)، وشرح التصريح (٣٦/١)، وشرح شواهد المغني (٤٩٠، ٧٦٤)، وشرح المفصل (١٤٨/٨،=

....

أَزِفَ التَّرَحُّـلُ[1] غَيْـرَ أَنَّ رِكَابَنَـا لَمَّـا تَـزُلْ بِرِحَالِنَـا وَكَـأَنْ قَـدِ

أي: وكأن قد تزل فحذف الفعل.

وأما لعل فلا تخفف، ولهذا تركها المصنف.

[سبب عمل الأحرف الماضية]

وهذه الأحرف إنما عملت لأنها بمعاني الأفعال فإنما[2] معانيها: أؤكد

= ٩/١٨، ٥٢)، ولسان العرب (٣/٣٤٦) «قدد»؛ ومغني اللبيب (١٧١)، والمقاصد النحوية (١/٨٠، ٢/٣١٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٥٦، ٣٥٦)، وأمالي ابن الحاجب (١/٤٥٥)، وخزانة الأدب (٩/٨، ١١/٢٦٠)، ورصف المباني (٧٢، ١٢٥، ٤٤٨)، وسر صناعة الإعراب (٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧)، وشرح ابن عقيل (١٨)، وشرح المفصل (١٠/١١٠)، ومغني اللبيب (٣٤٢)، والمقتضب (١/٤٢)، وهمع الهوامع (١/١٤٣، ٢/٨٠).

- فائدة في البيت: «أَزِفَ» بالزاي والفاء، وروي «أَفِدَ» بالفاء والدال المهملة، وكلاهما بوزن فَهِمَ، وبمعنى قرب، والترحل أي: الرحيل فاعله، والركاب اسم جمع للإبل التي يسار عليها، واحدها راحلة، ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح، و«لما» نافية، وتزُل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى ذهب، و«الرحال» جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، ولعل المراد بها الخيم التي تحمل على الإبل، أو الباء بمعنى من، و«كأن» مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، أي: وكأنها قد زالت وذهبت.

الشاهد فيه قوله: (قدن) حيث أبدلت النون من الياء؛ إذ أصله «قدِي» بكسر الدال وإشباعها للروي. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٣، ٢٤).

(١) في (ب): الرحيل.

(٢) في (ب) و(ج): فإن.

ولَا يَتَوَسْط خَبَرَهُنَّ إِلَّا ظَرَفًا أَوْ مَجْرُورًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾، وتُكْسَرُ إِنَّ ....



وأستدرك وأشبه وأتمنى وأترجى، فهي فرع في العمل فليس فيها[1] قوة الأفعال فلا يتقدم اسمهن ولا خبرهن عليهن ولو ظرفًا؛ لضعفهن، (ولا يتوسط خبرهن) بينهن وبين أسمائهن (إلا) إذا كان (ظرفًا أو مجرورًا) فيجوز توسطهما؛ لتوسعهم فيهما، مثال الثاني (نحو) قوله تعالى: (﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾) [آل عمران: ١٣]، ومثال الأول نحو قوله تعالى: (﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾) [المزمل: ١٢]، وقد يجب التوسط في نحو: إن في الدار صاحبها؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ولا يصح أن يلي هذه الأحرف معمول خبرها إلا إن[2] كان ظرفًا أو مجرورًا، ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقًا.

[أقسام إن]

واعلم أن إنّ على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، وقسم يجب فيه فتحها، وقسم يجوز فيه الكسر والفتح.

[حالات كسر همزة «إن»]

وقد شرع المصنف في القسم الأول ولم يذكر غيره فقال: (وتكسر إن) وجوبًا في مواضع لا يجوز فيها أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها:

(١) في (ب) و(ج): لها.

(٢) في (ج): إذا.



فِي الابْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وَبَعْدَ القَسَمِ، نَحْوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾؛ [الدخان: ١، ٢، ٣]،

الموضع الأول: (في الابتداء[١]**)** أي: ابتداء الكلام حقيقة[٢]، وهو أن لا يتقدمها شيء، **(نحو)** قوله تعالى: (﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾) [القدر: ١]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، أو حكمًا[٣]. وهو أن يتقدمها ألا الاستفتاحية[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]؛ لأن إن الواقعة بعد «ألا» الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكمًا، ولو فتحت «إن» في الابتداء لصار الكلام مبتدأ بلا خبر؛ لتأويلها بالمفرد، وهو لا يستقل به الكلام[٥].

(و) **الموضع الثاني: (بعد القسم)** أي: جوابًا له سواء أوقع خبرها مقترنًا باللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢]، أم لا **(نحو)** قوله تعالى: (﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾) [الدخان: ١، ٢، ٣]؛ لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة[٦].

---

(١) قوله: (في الابتداء) أي: ابتداء جملتها.

(٢) قوله: (حقيقة) بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة، ومن هذا القسم «كلَّا» على قول الجمهور أنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدًا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٤).

(٣) قوله: (أو حكمًا) معطوف على حقيقة.

(٤) قوله: (بعد ألا الاستفتاحية) أي: التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٤).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣١).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠١).



وَالقَوْلِ نَحْوُ ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣]، وَقَبْلَ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١]؛ ....

(و) **الموضع الثالث**: بعد **(القول)**، أي محكية به، **(نحو)** قوله تعالى: (﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾) [مريم: ٣]؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة، أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت، نحو: أخصك بالقول[1] أنك فاضل؛ لأنها للتعليل، أي: لأنك فاضل، أو كسرت، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥].

(و) **الموضع الرابع**: أن تقع **(قبل اللام)** الابتدائية المعلقة وسيأتي بيانها، **(نحو)** قوله تعالى: (﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾) ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]؛ لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام، وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على إن، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله[2].

والموضع الخامس: أن تقع صفة لاسم عين، نحو: مررت برجل إنه فاضل؛ لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر، وهي لا توصف بها إلا بتأويل، وذلك مفقود مع إن[3].

---

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠١، ٣٠٢).



والموضع السادس: أن تقع خبرًا عن اسم ذات نحو: زيد إنه فاضل؛ لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل وذلك ممتنع مع إن كما مر[1].

ويقي مواضع يجب فيها كسرها والضابط في كسرها ما قلنا فلا نطيل بالأمثلة.

[مواضع وجوب فتح الهمزة]

وأما القسم الثاني وهو وجوب فتحها ففي مواضع منها: أن يسد المصدر مسدها[2] ومسد معموليها:

ومنها[3]: أن تقع فاعلة نحو قوله تعالى[4]: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: إنزالنا.

ومنها: أن تقع نائبة عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١] أي: استماع نفر.

أو تقع مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] أي: رؤيتك الأرض من آياته.

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣١).

(٢) قوله: (لسد مصدر) هو مصدر خبرها إن كان مشتقا والكون إن كان جامدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٣).

(٣) في (ج): منها.

(٤) سقط من (ب).



....

وبقي مواضع يجب فيها الفتح والضابط ما تقدم.

[جواز الأمرين: الفتح والكسر]

وأما القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الكسر والفتح ففيما إذ صح الكلام مع كل منهما، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ﴾ [الطور: ٢٨]، قرئ بكسر إن وفتحها(١)، فالفتح على تقدير لام العلة، أي: لأنه، والكسر على أنه تعليل مستأنف(٢)، وقول الشاعر(٣):

وَكُنْــــتُ أَرَي.................. ....

ـ أي: أظن ـ

(١) انظر: النشر لابن الجزري (٢/٣٧٨).

(٢) وهو أرجح؛ لأن الكلام حينئذٍ جملتان لا جملة واحدة، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب، قاله الموضح في شرح بانت سعاد، والكسر اختيار أبي حنيفة، والفتح اختيار الشافعي. انظر: شرح بانت سعاد (١٤٥، ١٤٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٦)

(٣) البيت من الطويل، بلا نسبة في الارتشاف (٢/٢٤٠)، وأوضح المسالك (١/٣٣٨)، وتخليص الشواهد (٣٤٨)، والجنى الداني (٣٧٨، ٤١١)، وجواهر الأدب (٣٥٢)، وخزانة الأدب (١٠/٢٦٥)، والخصائص (٢/٣٩٩)، والدرر (١/٢٩١)، وشرح ابن الناظم (١١٩)، وشرح الأشموني (١/١٣٨)، وشرح التسهيل (٢/٢٢)، وشرح شذور الذهب (٢٠٧)، وشرح ابن عقيل (١/٣٥٦)، وشرح عمدة الحافظ (٨٢٨)، وشرح المفصل (٤/٩٧، ٨/٦١)، والكتاب (٣/١٤٤)، والمقاصد النحوية (٢/٢٢٤)، والمقتضب (٢/٣٥١)، وهمع الهوامع (١/١٣٨).

والشاهد فيه جواز فتح همزة «إن» وكسرها بعد «إذا» الفجائية.



وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِن خَبَرٍ إِنْ المَكْسُورَةِ، ....

.... زَيْـدًا كَمَـا قِيـلَ سَـيِّدًا   إِذَا إِنَّــه عَبْــدُ القَفَــا وَاللَّهَــازِمِ

فالكسر على القياس؛ لأن إذا الفجائية[1] لا يليها إلا جملة اسمية، والفتح على تأويل إن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير فإذا العبودية حاله، وليقس على ذلك ما أشبهه.

[دخول لام الابتداء]

(**ويجوز دخول اللام**) الابتدائية بعد إن المكسورة على واحد من أربعة أمور:

أحدها: (**على ما تأخر من خبر إن المكسورة**) بشرط أن يكون الخبر مثبتًا غير ماض، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [فصلت: ٤٣]، وإنما أخرت اللام إلى الخبر لأن القصد بها التأكيد، وإن للتأكيد فكرهوا الجمع بينهما، خرج نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]؛ لتقدم الخبر، ونحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]؛ لنفي الخبر، وأما قول الشاعر[2]:

---

(١) نسبة إلى الفجاءة، بضم الفاء والمد، والمراد بها: الهجوم والبغتة، تقول: فاجأني كذا، إذا هجم عليك بغتة، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها، على سبيل المفاجأة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠٥/١).

(٢) **قال العيني في شرح الشواهد**: قاله أبو حزام بن غالب بن الحارث العلكي، وهو من الوافر، والمعنى: أعلم وأجزم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين، ولا قريبين من السواء،=



أَوْ اسْمِهَا، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الخَبَرِ، ....

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

شاذ؛ لأن الخبر منفي، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ﴾ [البقرة: ١٣٢]؛ لأن الخبر ماض[١].

الثاني ما ذكره بقوله: **(أو)** على ما تأخر من **(اسمها)** نحو قوله تعالى[٢]: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، وكذا تدخل على الاسم إذا تأخر عن معمول الخبر إذا كان جارًّا ومجرورًا، نحو: إن في الدار لزيدًا جالس، أو ظرفًا، نحو: إن عندك[٣] لزيدًا مقيم[٤].

الثالث ما ذكره بقوله: **(أو)** على **(ما توسط)** بين الاسم والخبر **(من معمول الخبر)** إذا كان الخبر صالحًا لدخول اللام وكونه غير حال[٥]، نحو:

= ولولا الضرورة كان حقه أن يقول: للاسواء ولا متشابهين، وقيل معناه: أعلم أن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين.

الشاهد في قوله: (للامتشابهان) حيث زيدت اللام للتأكيد في الخبر المنفي بلا وهو شاذ، والسواء في الأصل مصدر بمعنى المساواة، فلذلك صح وقوعه خبرًا عن متعدد. (٣٨١/١)، وانظر: خزانة الأدب (٣٣٠/١٠، ٣٣١)، والدرر (١٨٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٧)، وشرح التصريح (٢٢٢/١)، والمقاصد النحوية (٢٤٤/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٤٥/١)، وجواهر الأدب (٨٥)، وتخليص الشواهد (٣٥٦)، وشرح ابن عقيل (١٨٦)؛ والمحتسب (١٤٣/١)؛ وهمع الهوامع (١٤٠/١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١١/١، ٣١٢).

(٢) ليست في (ج).

(٣) في (ج): لك، وفي هامشها: الظاهر عندك لأن المثال للظرف.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٤/١).

(٥) قوله: (غير حال) مثله التمييز، والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير=



أَوْ الفَصْلِ، ....

إن زيدًا لطعامك آكل، خرج إن زيدًا جالس في الدار لتأخر المعمول[1]، ونحو: إن زيدًا لطعامك أكل؛ لأن الخبر غير صالح للام لكونه فعلًا ماضيًا، ونحو إن زيدًا راكبًا منطلق؛ لأن المعمول حال، ولم يسمع دخول اللام عليه[2]، ولا تدخل على الخبر إذا دخلت على المعمول؛ لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه، أو مع ضميره، ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة.

الرابع ما ذكره بقوله: (أو) من ضمير (الفصل) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وسمي به لكونه فاصلًا بين الصفة والخبر[3]، والكوفيون يسمونه عمادًا؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى[4]، ويشترط أن يكون بلفظ الضمير المنفصل، وأن يكون مطابقًا لما قبله في الإفراد والتذكير وفرعهما، والتكلم والخطاب والغيبة، والصحيح أنه اسم وأنه لا محل له من الإعراب[5]، ....

= عمدة، وإذا قدم صار مبتدأ، واللام تدخل عليه بخلافهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٨٣).

(١) ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن.

(٢) وقد نص الأئمة على منعه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٣).

(٣) وذلك نحو: زيد هو القائم.

(٤) فالمتكلم يعتمد عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٢).

(٥) **قال الصبان**: هو حرف لا محل له من الإعراب، وعليه أكثر النحاة، فتسميته ضميرًا مجازٌ علاقته المشابهة في الصورة، وقيل: هو اسم لا محل له من الإعراب، كما أن اسم الفعل=

....

فإن أعرب[1] هو الداخلة عليه اللام مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر إن، لم يكن ضمير فصل لما ذكر[2].

تتمة

لا تدخل اللام على غير[3] ما ذكر، وسمع في مواضع خُرِّجَت على زيادتها نحو[4]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

= كذلك، وقيل: محله محل ما قبله، وقيل: محل ما بعده، ففي زيد هو القائم محله رفع باتفاق الأخرين، وفي نحو: كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما، وفي نحو: إن زيداً هو القائم بالعكس. حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٢).

(١) في (ج): إعراب.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٤).

(٣) كلمة غير سقط من (أ).

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه (١٧٠)، وشرح المفصل (٣/١٣٠، ٨/٢٣)، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب (١٠/٣٢٣)، والدرر (١/٢٩٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٠٤)، والمقاصد النحوية (١/٥٣٥، ٢/٢٥١)، وبلا نسبة في لسان العرب (١/٥١٠) «شهرب» وجمهرة اللغة (١١٢١)، وتاج العروس (٣/١٦٩) «شهرب»، «لوم»، والارتشاف (٢/١٤٧)، وأوضح المسالك (١/٢١٠)، وتخليص الشواهد (٣٥٨)، والجنى الداني (١٢٨)، ورصف المباني (٣٣٦)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٧٨، ٣٨١، ١/٢٢٩، ٢/٣٠)، وشرح المفصل (٧/٥٧)، ومغني اللبيب (١/٢٣٠، ٢٣٣)، وهمع الهوامع (١/١٤٠).

الشاهد فيه قوله: (لعجوز) حيث زاد اللام في حيز خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد التخريجات في هذا البيت. منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٦٦).

وَيَجِبُ مَعَ المُخَفَفَةِ إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ المَعْنَى.

.... وَلَكِنَّنِي[1] مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[2]

وقد تخفف إن المكسورة الهمزة؛ لثقلها بالتضعيف فيكثر إهمالها؛ لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها على قلة استصحابًا للأصل، فيجوز أن تقول: إن زيد منطلق، وإن زيدًا منطلق، لكن مع الإهمال تلزم اللام اسمها كما نبه على ذلك بقوله: (ويجب) دخول اللام (**مع المخففة إن أهملت ولم يظهر المعنى**) للفرق بينها وبين إن النافية، نحو: إن زيد لقائم بتخفيف «إن» ورفع زيد، فلولا اللام لتوهم أن «إن» نافية، وأن المعنى ما زيد قائم، فلما جيء باللام ارتفع هذا الوهم، فإن ظهر المعنى إما بقرينة[3] لفظية بأن يكون الخبر منفيًا، نحو: إن زيد لن يقوم، أو معنوية كقول الشاعر[4]:

(١) في (ب): ولكني.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٣٨)، والإنصاف (١/٢٠٩)، وتخليص الشواهد (٣٥٧)، والجنى الداني (١٣٢، ٦١٨)، وجواهر الأدب (٨٧)، وخزانة الأدب (١/١٦، ١٠/٣٦١، ٣٦٣)، والدرر (٢/١٨٥)، ورصف المباني (٢٣٥، ٢٧٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٨٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٠٥)، وشرح المفصل (٨/٦٢)، ٦٤؛ وكتاب اللامات (١٥٨)، ولسان العرب (١٣/٣٩١) «لكن»، ومغني اللبيب (١/٢٣٣، ٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/٢٤٧)، وهمع الهوامع (١/١٤٠).

الشاهد فيه: قوله: (العميد) حيث دخلت لام الابتداء على خبر «لكن»، وهذا جائز عند الكوفيين.

(٣) في (ج): بقرينة، وفي (أ) و(ب) قرينة.

(٤) البيت للطرماح في ديوانه (٥١٢)، **قال العيني**: واسمه الحكم بن عبد الحكيم، وهو من=

....

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

استغنى عن اللام، أما في الحالة الأولى فلأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء، كما مر فيجب تركها كما قاله في المغني[1]، وأما في الحالة الثانية فلكونه في مقام المدح وتوهم النفي فيه ممتنع[2].

** ** **

= الطويل، و«الآباة» جمع آب كالقضاة، جمع قاض من أبى إذا امتنع، و«الضيم» الظلم، و«مآلك» اسم أبي القبيلة، ومالك الثاني هو القبيلة، ولهذا قال: كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل وصرفه للضرورة. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٨٩/١)، وانظر: شرح الكافية الشافية (٥٠٩/١)، وشواهد التوضيح (٥١)، وشرح الألفية لابن الناظم (١٧٩)، والارتشاف (١٥٠/٢)، والعيني (٢٧٦/٢)، والتصريح (٢٣١/١)، وهمع الهوامع (١٤١/١)، والأشموني (٢٨٩/١)، وشرح ابن عقيل (٣٧٩/١)، وشرح عمدة الحافظ (٢٣٧)، وشرح قطر الندى (١٦٥).

الشاهد فيه قوله: (وابن مالك كانت) حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن المخففة من المثقلة وبين إن النافية، والتقدير: وإن مالكًا لكانت.

(١) مغني اللبيب لابن هشام (٣٠٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣١/١).



وَمِثْلُ إِنَّ «لَا» النَّافِيَةُ لِلجِنْسِ. لَكِن عَمَلُهَا خَاصٌّ ....

[لا النافية للجنس]

ثم شرع المصنف في باب لا النافية للجنس فقال: (ومثل إن) المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر (لا النافية للجنس) وتسمى لا التبرئة؛ لأنها تدل على نفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة منه، وإنما عملت لا لمشابهتها إن في دخولها على الجملة الاسمية، وفي أنها لتأكيد النفي كما أن إن لتأكيد الإثبات[(١)]، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وفي أن لها صدر الكلام، ولكونها عملت بطريق الحمل انحطت مرتبتها عنها فلا يكون اسمها إلا نكرة، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، ولا ينون اسمها بخلاف إن في ذلك[(٢)]، وقد نبه المصنف على بعض ذلك بقوله: (لكن عملها خاص) بسبعة شروط: أربعة فيها وهي: أن تكون نافية لا زائدة.

وأن يكون المنفي بها الجنس بأسره.

---

(١) وجه توكيد الإثبات في «إن» أن القضية قبل دخول «إن» عليها باعتبار طرفيها لا دلالة فيها على الإثبات والنفي، بل القضية محتملة لهما على السواء، واستفادة الإثبات من تجردها عن النفي، فإذا دخلت «إنَّ» تأكد الإثبات حيث إن دلالته حينئذٍ من الحرف، وقبل دخول «إن» من التجرد، ولا شك أن العلامة الوجودية أقوى من العلامة العدمية، وأما وجه التأكيد في «لا» النافية للجنس أن «لا» تدل على النفي أقوى من «ما» ونحوها، فمعنى أنها لتأكيد النفي أنها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانًا قويًّا أكثر من «ما» مثلا.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١١٩).



بالَنْكِّراتِ الَمُتَّصِلةِ بِهَا، نَحْوُ «لَا صَاحِبَ عِلَمْ ممقوتٌ» وَ«لَا عِشْرِينَ دِرْهمًا عِنْدَي».

وأن يكون نفيه نصًّا[1].

وأن لا يدخل عليها جارّ.

واثنان في اسمها: أن يكون نكرة، وأن تكون النكرة متصلة بها، وواحد في خبرها: وهو أن يكون نكرة، نبه على الثلاثة الأخيرة بقوله **(بالنكرات المتصلة بها)**، فإذا اجتمعت هذه الشروط عملت العمل المذكور وجوبًا إن أفردت سواء كان اسمها مضافًا، **(نحو: لا صاحب علم ممقوت)**، فـ«صاحب» علم اسمها، وهو منصوب، و«ممقوت» خبرها وهو مرفوع بها، أو شبيهًا به كما نبه على ذلك بقوله: **(ولا عشرين درهمًا عندي)**، وجوازًا إن تكررت كما سيأتي، خرج بذلك ما إذا كانت زائدة فإنه لا عمل لها، وما[2] إذا كانت لنفي الوحدة فإنها تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: لا رجلٌ قائمًا، وكذا إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص، والفرق بينهما أنك إذا قلت: لا رجل قائمًا إن أردت نفي الوحدة عقبته بقولك: بل رجلان، وإن أردت نفي الجنس لم يجز لك ذلك، وما[3] إذا دخل عليها جار فإنها لا تعمل، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيءٍ، بالجر فيهما، وشذَّ جئت بلا شيء بالفتح،

(١) أي: أن يقصد المتكلم نفيه نصًّا.

(٢) في (ج): وأما.

(٣) في (ج): وأما.



وإن كَانَ اسْمُهَا غيرَ مُضَاف وَلَا شِبْهَهُ بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَ» وَ«لَا رِجَالَ»، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الكَسرِ فِي نَحْوَ «لَا مُسْلِمَاتِ»، ....

وأما[1] إذا كان الاسم معرفة، نحو: لا زيد في الدار، أو منفصلًا، نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، أو كان الخبر معرفة فإنها تهمل في ذلك، (فإن[2] كان اسمها) مضافًا أو شبيهًا به، فهو معرب باتفاق، والمراد بشبهه ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع أو منصوب أو مجرور، نحو: لا قبيحًا فعله محمود، ولا طالعًا جبلًا حاضر، ولا خيرًا من زيد عندنا، فـ«لا» في الجميع نافية، وما بعدها اسمها، وهو منصوب بها، والمتأخر خبرها[3].

وإن كان (غير مضاف ولا شبهه بني على الفتح) إن كان مفردًا كما (في نحو: لا رجل) ولا قوم، ومنه: (لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت)[4]، أو جمع تكسير لمذكر كما ذكره بقوله: (ولا رجال) أو لمؤنث، نحو: لا هنود، (و) بني (عليه) أي: الفتح (، أو على الكسر) من غير تنوين إن كان جمعًا بألف وتاء مزيدتين كما (في نحو: لا مسلمات) في الدار، وقد روي بالوجهين[5]:

---

(١) في (ب): وما.

(٢) في النسخة المطبوعة من المتن: وإن. (١٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٥).

(٤) أخرجه البخاري (٨٥٢)، ومسلم (١٠٨٦).

(٥) قاله سلامة بن جندل السعدي وهو من قصيدة يائية من البسيط. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٤) وتخليص الشواهد (٤٠٠)،=



وعَلَى اليَاءِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَيْنِ» و«لَا مُسْلِمَيْنَ».

إِنَّ الشَّــبَابَ الــذِي مَجْـدٌ عَوَاقِبُــهُ ... فِيــهِ تَلَــذٌّ وَلَا لَــذَّاتِ لِلشَّــيْبِ

وظاهر[1] عبارة المصنف أن البناء على الفتح والكسر على حد سواء، ولكن الفتح أرجح وإن كانت الكسرة هي حركة النصب فيه؛ نظرًا للأصل في بناء المركبات.

(و) إن كان مثنى أو مجموعًا جمع تصحيح بني (على الياء)، فالأول كما (في نحو: لا رجلين) عندنا، والثاني كما في نحو: (ولا مسلمين) مخلدون في النار.

[علة البناء]

واختلف في علة البناء فيما ذكر فقيل: لتضمن معنى «من» الاستغراقية، واختاره ابن عصفور بدليل ظهورها في قول الشاعر[2]:

= وخزانة الأدب (٢٧/٤)، والدرر (٣١٩/١)، والشعر والشعراء (٢٧٨)، والمقاصد النحوية (٣٢٦/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٩/٢)، وشرح شذور الذهب (٨٥)، وشرح ابن عقيل (٣٩٧/١)، وهمع الهوامع (١٤٦/١).

الشاهد في قوله: (ولا لذات) حيث يجوز فيه البناء على الفتح والكسر جميعًا؛ لأن اسم «لا» إذا كان جمعًا بألف وتاء يجوز فيه الوجهان: الأشهر البناء على الفتح.

(١) في (ج): وهو ظاهر.

(٢) البيت من الطويل. وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني (٣/٢)، التصريح على التوضيح (١٥٢/٢)، وشرح التّسهيل (٥٤/٢)، وابن النّاظم (١٨٦)، واللّسان (ألا) (٤٣٤/١٥)، والجنى الدّاني (٢٩٢)، وأوضح المسالك (٢٨١/١)، وتخليص الشّواهد (٣٩٦)، والمقاصد النّحويّة (٣٣٢/٢)، والتّصريح (٢٣٩/١) واللمحة شرح الملحة (٤٨٩/١)،=

وَلَكَ فِي نَحْوِ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» فَتْحُ الأَوَّلِ، وفِي الثَّانِي الفَتْحُ والنَّصْبُ

فَقَـامَ يَـذُودُ النَّـاسَ عَنْهَـا بِسَـيْفِهِ وَقَـالَ: أَلَا لَا مِـنْ سَبِيلٍ إِلَـى هِنْـدِ

وقيل ـ وهو الأصح كما قاله سيبويه[1] ـ: تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر[2].

[تكرر «لا»]

ثم شرع في حكم ما إذا تكررت لا فقال: (ولك في نحو: لا حول ولا قوة) إلا بالله خمسة أوجه (فتح الأول) على الإعمال، (وفي الثاني) ثلاثة أوجه:

أحدها: (الفتح) على الإعمال وهو الأصل فيهما كقوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، بفتحهما[3] في قراءة أبي عمرو وابن كثير[4].

(و) الثاني (النصب)، نحو قول الشاعر[5]:

= وشرح الكافية الشافية (١/٥٢٢).

الشاهد فيه قوله: (لا من) حيث أبرز فيه «من» للضرورة وإن كانت هي الدالة على البناء.

(١) الكتاب لسيبويه (٢/٤٧٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٣).

(٣) قوله: (بفتحهما) أي: بيع وخلة.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/٢٣٠).

(٥) البيت من السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد (٤٠٥)، والدرر (٢/٤٧٦، ٢/٥٧٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٠١)، والكتاب (٢/٢٨٥، ٣٠٩)،=



والرفعُ، ....

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

بنصب خلة على جعل لا زائدة مؤكدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها؛ فإن محله نصب.

(و) الثالث: (الرفع) نحو قول الشاعر[1]:

= ولسان العرب (٥/٥١١) «قمر» (١٠/٢٣٨)، «عتق»، والمقاصد النحوية (٢/٣٥١)، وله أو لسلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه (١/٥٨٣، ٥٨٧)، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي (٣٧)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/١٧٢)، وأمالي ابن الحاجب (١/٤٢١)، وأوضح المسالك (٢/٢٠)، وشرح ابن الناظم (١٣٥)، وشرح الأشموني (١/١٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٧٥، ٩٦٧)، وشرح شذور الذهب (٨٧)، وشرح ابن عقيل (١/٤٠٠)، وشرح المفصل (٢/١٠١، ١٣٥، ٩/١٣٨)، واللمع في العربية (١٢٨)، ومغني اللبيب (١/٢٢٦)، وهمع الهوامع (٢/١٤٤، ٢١١).

الشاهد فيه قوله: (لا نسب ولا خلة) فـ«لا» الأولى لنفي الجنس، و«نسب» اسمها مبني على الفتح، و«لا خلة» الثانية منصوبة على تقدير زيادة «لا» للتأكيد عطفًا على محل اسم «لا» السابقة. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٩).

(١) البيت من الكامل، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب (٢/٣٨، ٤٠)، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرة في تخليص الشواهد (٤٠٥)، وهو لرجل من بني عبد مناة في الدرر (٢/٤٧٦)، وهو لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب (٦/٦١) «حيس»، وتاج العروس (١٥/٥٦٩) «حيس»، وهو لابن أحمر في المؤتلف والمختلف (٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٩)، ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمر بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني (٩٢١)، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (١/٢٥٦)، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في حماسة البحتري (٧٨)، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي (٢٨٨)، ولعمرو بن طيئ في معجم البلدان (١/٩٨) «أجأ»، وبلا نسبة في شرح=



كالصَّفةِ فِي نَحْو «لَا رَجُل ظَرِيفٌ» ....

هَـذَا لَعَمْـرُكُمُ[1] الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ   لَا أُمَّ لِـي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

برفع أب، وذلك على إعمال لا الثانية عمل ليس، أو زيادتها وعطف اسمها على محل لا الأولى مع اسمها؛ فإن موضعهما رفع على الابتداء.

وأشار بقوله: (كالصفة) إلى جواز الأوجه الثلاثة، فيجوز لك (في نحو: لا رجل ظريف) الفتح على أنها ركبت مع اسم لا، ثم دخلت لا[2]، والنصب على أنها تابعة لمحل اسم لا[3]، والرفع على أنها تابعة لمحل لا مع اسمها وهو الابتداء، وعلم من المثال أن الموصوف مفرد، وبما[4] تقدم في جواز فتح الاسم المعطوف أن تتكرر لا وأن الصفة متصلة باسم لا

= ابن الناظم (١٣٦)، وشرح المفصل (١١٠/٢، ٢٩٢)، وجواهر الأدب (٢٤١، ٢٤٥)، والأشباه والنظائر (١٦٢/٤)، وأمالي ابن الحاجب (٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (١٦/٢)، ورصف المباني (٢٧٦)، وشرح الأشموني (١٥١/١)، وكتاب اللامات (١٠٦)، واللمع في العربية (١٢٩)، ومغني اللبيب (٥٩٣)، والمقتضب (٣٧١/٤).

والشاهد فيه قوله: (لا أبُ) حيث رفع على جعل «لا» بمعنى ليس عطفًا على محل اسم «لا» في لا أم لي.

(١) ويروي: (وجدكم) والواو فيه للقسم، أي: وحق حظكم وبختكم. انظر: شرح الشواهد للعيني (٩/٢).

(٢) أي: على أنه مركب مع النكرة قبل مجيء «لا»، وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد، ثم دخل عليها «لا»، مثل: لا خمسة عشر عندنا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٠/١).

(٣) فهي في محل نصب بلا. انظر: التصريح على التوضيح (٣٥٠/١).

(٤) في (ج): ومما.



وَرَفْعُه ....

مفردة، وسيأتي محترزات ذلك.

تتمة

لم يذكر المصنف حكم البدل ولا التوكيد، أما البدل فإن كان نكرة فكالنعت المفصول، نحو: لا أحد رجلًا وامرأة فيها بنصب رجل ورفعه، وكذا عطف البيان عند من أجازه في النكرات وهو الأصح، وأما التوكيد فيجوز تركيبه مع المؤكد وتنوينه، نحو: لا ماء باردًا قاله في شرح الكافية[(١)]، وإن نازعه المصنف في ذلك، أما التوكيد المعنوي فلا يأتي هنا؛ لامتناع توكيد النكرة به كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى[(٢)].

(و) لك في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله[(٣)] (رفعه) أي: الأول على الابتداء، أو على إعمالها عمل ليس، ويجوز لك حينئذٍ فتح اسم لا الثانية على إعمالها نحو[(٤)]:

---

(١) الكافية الشافية (٥٣٩/١)، وانظر البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠)

(٣) أما تجويز النحاة للخمسة أوجه فالظاهر أنه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك، وإلا فالظاهر أنه إذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والأول، وإذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح (١٥٩/٢).

(٤) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٥٤)، وتخليص الشواهد (٤٠٦، ٤١١)، والدرر (١٧٨/٦)، وشرح التصريح (٢٤١/١)، ولسان العرب (٦/١٢) «أثم»؛ والمقاصد النحوية (٣٤٦/٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩/٢)، وجواهر الأدب (٩٣، ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٤٩٤/٤)، وسر صناعة الإعراب (٤١٥/١)، وشرح=

فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ. وَإِنْ لَمْ تُكَرَّر لَا، أَوْ فُصِلَتِ الصفةُ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ، امْتَنَعَ الفَتْحُ.

فَـــلَا لَغْـــوٌ وَلَا تَـــأْثِيمَ فِيهَـــا ....

أو رفعه على إلغائها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها، أو إعمالها عمل ليس، وأما نصبه فنبه عليه بقوله: (فيمتنع النصب)؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظًا ومحلًّا.

ثم شرع المصنف في محترزات ما تقدم فقال: (وإن لم تتكرر[1] لا)، نحو: لا حول وقوة إلا بالله، أو فقد الإفراد في المنعوت، نحو: لا غلام سفر ظريفًا عندنا، (أو فصلت الصفة)، نحو: لا رجل في الدار ظريف، (أو كانت) الصفة (غير مفردة)، نحو: لا رجل قبيحًا فعله عندنا، (امتنع الفتح) في جميع ما تقدم من المعطوف المفرد على اسم لا؛ لوجود العاطف، ومن صفة غير [المفرد، ومن الصفة المفصولة من اسم لا، أو المتصلة غير][2] المفردة؛ لأنهم لا يركبون ما زاد على كلمتين، فصار ذلك عندهم نسيًا منسيًّا، ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئًا لا يعودون إليه، كما

= ابن عقيل (٢٠٣)، ولسان العرب (٥٢٦/١٣) «فوه»؛ واللمع (١٢٩)، وهمع الهوامع (١٤٤/٢)، وشرح الأشموني (٣٣٩/١).

الشاهد فيه قوله: (فلا لغو ولا تأثيم) أعمل «لا» عمل ليس، و«لا» الثانية عمل «لا» النافية للجنس.

(١) في النسخة المطبوعة من المتن: تكرر. (١٣).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).



....

قال الشاعر[1]:

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيءِ لَمْ تَكُنْ ... عَلَيْــهِ بِوَجْــهٍ آخَــرَ الــدَّهْرُ تَقْبَــلُ

وجاز الرفع والنصب، مثاله في الاسم المعطوف قول الشاعر[2]:

فَــلَا أَبَ وَابنًــا مِثْــلَ مَــرْوَانَ وَابْنِــهِ ....

يروى برفع «ابن» عطفًا على محل لا مع اسمها، وبنصبه عطفًا على محل اسم لا، وفي الصفة، نحو: لا رجل فيها كريم، أو كريمًا، ولا غلام سفر ظريف، أو ظريفًا، أو لا رجل قبيح، أو قبيحًا فعله.

---

(١) البيت من الطويل، لعدي بن الرقاع (٩٩)، والأغاني (٣٧٤/٣، ٣٠٤/٩، ٣٠٧)، وأمالي المرتضى (٥١١/١)، وسمط اللآلي (٥٢١)، وشرح شواهد المغني (٤٩٢/١)، والشعر والشعراء (٦٢٤/٢)، ولسان العرب (١٠٠/١٢) «جسم»، (٢٨/١٥) «عتا» ومعجم البلدان (٩٤/٢)، «جاسم» ومغني اللبيب (١٧٣/١)، وبلا نسبة في اللامات (١٢٩).

(٢) البيت من الطويل، لرجل من عبد مناة في تخليص الشواهد في شرح شواهد (٤١٣، ٤١٤)، وخزانة الأدب (٦٧/٤، ٦٨)، وشرح التصريح (٢٤٣/١)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٣٥٥/٢)، وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر (١٧٢/٦)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤١٩/١، ٥٩٣/٢، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢٢/٢)، وجواهر الأدب (٢٤١)، وشرح المفصل (١٠١/٢، ١١٠)، والكتاب (٢٨٥/٢)، واللامات (١٠٥)، واللمع (١٣٠)، والمقتضب (٣٧٢/٤)، وهمع الهوامع (١٤٣/٢).

والشاهد في قوله: (وابنا) حيث عطف بالنصب على لفظ اسم «لا»، ويجوز فيه الرفع؛ لعدم تكرار لا. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٣/٢).



. . . .

تتمة

إذا دخل[1] همزة الاستفهام على «لا» فلها أربعة معان:

أحدها: ـ وهو الأكثر ـ أن تكون للتوبيخ والإنكار، [نحو[2]:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً ....][3]

الثاني: أن تكون لمجرد الاستفهام عن المنفي[4]، نحو[5]:

---

(١) في (ب) و(ج): دخلت.

(٢) البيت من البسيط، لحسان بن ثابت في ديوانه (١٧٩) «الحاشية»؛ وتخليص الشواهد (٤١٤) والجنى الداني (٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦٩/٤، ٧٧، ٧٩)، وشرح شواهد المغني (٢١٠/١)، والكتاب (٣٠٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣٦٢/٢)، ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه (٥٥٨/١)، ولحسان أو لخداش في الدرر (٢٣٠/٢)، وبلا نسبة في رصف المباني (٨٠)، وشرح عمدة الحافظ (٣١٨)، وهمع الهوامع (١٤٧/١).
والشاهد فيه قوله: «ألا»: حيث جاء بها للتوبيخ والإنكار، ودخول الهمزة على «لا» النافية للجنس، لم يغير من عملها.

(٣) ما بين القوسين مثبت من (ج) و(ب) وليس في (أ).

(٤) في (ج): النفي، وفي (ب): الثاني: أن يكون عن المنفي.

(٥) البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه (١٧٨)، وشرح الشواهد للعيني (١٥/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٣/١)، جواهر الأدب (٢٤٥)، شرح شواهد المغني (٤٢/١، ٢١٣)، المقاصد النحوية (٣٥٨/٢)، وبلا نسبة في الارتشاف (١٧٦/٢)، أوضح المسالك (٤٢/٢)، تخليص الشواهد (٤١٥)، الجنى الداني (٣٨٤)، خزانة الأدب (٧٠/٤)، شرح ابن الناظم (١٣٩)، شرح الأشموني (١٥٣/١)، شرح عمدة الحافظ (٣٢٠، ٣٨٤). =



....

أَلَا اصْطِبَارُ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ ....

وللا مع الهمزة في هذين المعنيين من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجردة عن الهمزة[1].

الثالث: أن تكون للتمني نحو[2]:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ....

فتعمل على الأصح في الاسم خاصة ولا خبر لها، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ، ولا تلغى ولا تعمل عمل ليس[3].

الرابع: أن تكون للعرض[4] والتحضيض[5] فلا يليها حينئذ إلا فعل

= الشاهد في قوله: (ألا اصطبار) حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفي، والحرفان باقيان على معنييهما.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٣/١).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦/٢)، وتخليص الشواهد (٤١٥)، والجنى الداني (٣٨٤)، وخزانة الأدب (٧٠/٤)، وشرح الأشموني (١٥٣/١)، وشرح شواهد المغني (٨٠٠)، وشرح ابن عقيل (٤١١/١)، وشرح عمدة الحافظ (٣١٨)، ومغني اللبيب (٦٩، ٣٨١)، والمقاصد النحوية (٣٦١/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٤/١).

الشاهد فيه قوله: «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمني وهذا كثير.

(٣) انظر: الكتاب (٣٠٨/٢)، والارتشاف (١٧٧/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٧١/١).

(٤) قوله: (العرض) بسكون الراء.

(٥) أي: بحاء مهملة وضادين معجمتين.



. . . .

ظاهر أو مقدر، أو معمول فعل مؤخر، ولا تعمل عمل إنِ ولا عمل ليس؛ لأنها مختصة بالفعل.

[شيوع إسقاط الخبر]

وإذا علم خبر لا كثر حذفه عند الحجازيين كقوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠][(١)]، ونحو: لا إله إلا الله أي موجود[(٢)]، وبنو تميم يوجبون حذفه[(٣)]، فإن لم يعلم لم يجز الحذف عند أحد، كقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (لا أحد أغير من الله ﷻ)[(٤)].

❊❊ ❊❊ ❊❊

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٥٦)، الارتشاف لأبي حيان (٢/١٦٧).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٦٨٦).



الثَّالِثُ: ظَنَّ ....

[ظن وأخواتها]

والنوع (**الثالث**) من نواسخ حكم المبتدأ والخبر وهي الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها عليهما، فتنصبهما مفعولين كما سيأتي.

وهذه الأفعال تنقسم إلى نوعين:

أحدهما: أفعال القلوب، وهي ما دل على يقينٍ أو ظنٍ أو عليهما، وتنقسم[1] إلى ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه، نحو: فكر في كذا، وتفكر[2] فيه، وما يتعدى إلى واحد بنفسه، نحو: عرف زيد الحق، وفهم المسألة، وما يتعدى لاثنين بنفسه[3] وهو المراد هنا، وهو ثلاثة عشر فعلًا:

[ظن]

أحدها: (ظن) من الظن بمعنى [الحسبان][4]، نحو: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]، أو العلم نحو: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، لا بمعنى التهمة[5].

---

(١) في (ج): وينقسم.

(٢) في (ج): أو تفكر.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٥٩).

(٤) في (ب) و(ج): الحسبان، و(أ): الحساب.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣، ١٨٤).



وَرَأَى وَحَسِبَ وَدَرَى ....

[رأى]

(و) ثانيها: (رأى) إذا كانت بمعنى ظن أو علم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧]، لا بمعنى أصاب الرئة، أو من رؤية العين أو الرأي(١).

[حسب]

(و) ثالثها: (حسِب) بكسر السين بمعنى اعتقد، نحو: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]، أو علم نحو(٢):

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ....

لا بمعنى صرت أحْسَبَ أي: ذا شقرة وحمرة وبياض(٣).

[درى]

(و) رابعها: (درى) بمعنى علم، نحو(٤):

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣).

(٢) البيت من الطويل، هو للبيد بن ربيعة العامري وهو من قصيدة من الطويل انظر: ديوانه (٢٤٦)، شرح الشواهد للعيني (٢/٢١) أساس البلاغة (٤٦)، الدرر (١/٣٣٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٢)، لسان العرب (١١/٨٨)، ثقل، المقاصد النحوية (٢/٣٨٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٤٤)، شرح ابن الناظم (١٤٤)، شرح ابن عقيل (١/٤٢٢)، همع الهوامع (١/١٤٩).
الشاهد فيه قوله: (حسبت التقى خير تجارة... إلخ) حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت، ونصب به مفعولين، أولهما قوله: «التقى»، وثانيهما: قوله «خير تجارة».

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤).

(٤) هو من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٣)، والدرر (١/٣٣٣)،=

خَالَ ....

دُرِيْـــتَ الـــوفيَّ العهـــدِ....... ....

[خال]

(و) خامسها: (خال) ماضي يخال بمعنى ظن، نحو[1]:

.... يُخَــالُ الفِــرَارَ يُرَاخِــي الأَجَـــلْ

أو علم، نحو[2][3]:

= وشرح ابن الناظم (١٤٢)، وشرح الأشموني (١٥٧/١)، وشرح الشواهد للعيني (٢٣/٢)، وشرح قطر الندي (١٧١)، وشرح الكافية الشافية (٥٤٥/٢)، والمقاصد النحوية (٣٧٢/٢)، وهمع الهوامع (١٤٩/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٩/١)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٦٤٦/٢)، وشرح ابن عقيل (٣١/٢).

الشاهد فيه: قوله: (دريت الوفي العهد) فإن «درى» فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين، أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله: (الوفي).

(١) البيت من المتقارب، بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٠٨/٣)، وخزانة الأدب (١٢٧/٨)، والدرر (٣٠٤/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٩٧)، وشرح أبيات سيبويه (٣٩٤/١)، وشرح الأشموني (٣٣٣/١)، وشرح التسهيل (١١٦/٣)، وشرح شذور الذهب (٣٨٤)، وشرح شواهد الإيضاح (١٣٦)، وابن عقيل (٩٥/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٠١٣/٢)، وشرح المفصل (٥٩/٦، ٦٤)، والكتاب (١٩٢/١)، والمقرب (١٣١/١)، والمنصف (٧١/٣)، وهمع الهوامع (٩٣/٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٦/٢).

ومعنى يخال: يظن، ويراخي: يباعد. يهجو رجلا بالضعف، والعجز عن مكافأة أعدائه والانتصار منهم إذا ظلموه. ثم ذكر إنه يحسب الفرار يباعد اجله ويحرس نفسه

الشاهد فيه قوله: (يخال) فإنه فعل دال على الظن، وقد نصب به مفعولين الأول: الفرار، وثانيهما: جملة «يراخي الأجل»: فإنها في محل نصب مفعول ثان لـ «يخال».

(٢) سقط من (أ).

(٣) البيت من الطويل، وهو البيت للنمر بن تولب في ديوانه (٣٧٠)، وتخليص الشواهد=



وَزَعَمَ ....

.... وَخِلْتُنِـــي لِـي اسْـمُ ....

لا ماضي يخول بمعنى يتعهد أو يتكبر[1].

[زعم]

(و) سادسها: (زعم) بمعنى ظن، نحو[2]:

زَعمَتْنِـى شَـيْخًا وَلَسْـتُ بِشَـيْخٍ   إِنَّمَـا الشَّـيْخُ مَـنْ يَـدِبُّ دَبِيبَـا

لا بمعنى كفل أو سمن أو هُزِلَ[3].

= (٤٣٧)، والدرر (٢/٢٤٨، ٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٢٩)، والمقاصد النحوية (٢/٣٩٥)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/١٥٠)، شرح الأشموني (١/٣٥١)، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٤٤)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٣).

الشاهد فيه قوله: (خلتني لي اسم) حيث ورد الفعل «خال» دالًّا على اليقين، وليس «الظن»، فنصب مفعولين أولهما: الياء، والثاني الجملة الاسمية «لي اسم».

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر (١/٢١٤)، سقط من الطبعة، وهو في الفهرس برقم (٥٧٥)، وشرح التصريح (١/٢٤٨)، وشرح شواهد المغني (٩٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/٣٩٧)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٨)، وتخليص الشواهد (٤٢٨)، وشرح قطر الندى (١٧٢)، ومغني اللبيب (٥٩٤)، وشرح الأشموني (١/٣٥٤)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع (١/٥٣٨).

والشاهد فيه قوله: «زعمتني شيخا» حيث استعمل الفعل «زعم» بمعنى «ظن» ونصب مفعولين: أحدهما ياء المتكلم في «زعمتني»، وثانيهما قوله «شيخا»، وهذا مستعمل في كلام العرب من غير شذوذ ولا قياس.

(٣) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول، وأما هزل المبني للفاعل فضد الجد. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٢).



وَوَجَدَ وَعَلِمَ ....

[وجد]

(و) سابعها: (وجد) بمعنى علم، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤]، لا بمعنى أصاب، أو غضب، أو حزن[١].

[علم]

(و) ثامنها: (علم) بمعنى تيقن، نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، لا بمعنى عرف، أو صار أعلم.

[عد]

وتاسعها: عد بمعنى ظن، نحو[٢]:

فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنِى ....

لا من العد بمعنى الحساب.

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) وهو من الطويل وقائله للنعمان بن بشير في ديوانه (٢٩)، وتخليص الشواهد (٤٣١)،، والتصريح على التوضيح للأزهري (٣٦٠/١)، والدرر (٣٢٩/١)، والمقاصد النحوية (٣٧٧/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦/٢)، وخزانة الأدب (٥٧/٣)، وشرح ابن الناظم (١٤٣)، وشرح الأشموني (١٥٧/١)، وشرح التسهيل (٧٧/٢)، وشرح ابن عقيل (٤٢٥/١)، وشرح الكافية الشافية (٥٤٥/٢)، وهمع الهوامع (١٤٨/١).

الشاهد فيه قوله: (فلا تعدد المولى شريكك) حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين أحدهما: قوله «المولى»، والثاني قوله «شريك».

انظر: الشواهد للعيني (٢٢/٢).



....

[جعل بمعنى اعتقد]

وعاشرها: جعل بمعنى اعتقد، نحو: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩][1]، لا الذي بمعنى خلق، ولا الذي بمعنى صيَّر.

[حجا بمعنى اعتقد]

وحادي عشرها: حجا - بحاء مهملة ثم جيم - بمعنى اعتقد[2]، نحو[3]:

قد[4] كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْروٍ أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا مِنْهُ مَلَمَّاتِ[5]

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٢) انظر: البهجة المرضية (١٨٥).

(٣) هو من البسيط، وقائله تميم بن أبي مقبل فيما زعم ابن هشام، ونسبه في المحكم لأبي شنبل الأعرابي وهو من البسيط، ولم يذكر أحد من النحاة أن «حجا» يتعدى لمفعولين غير ابن مالك. انظر: شرح للعيني (٢/٢٣)، وتخليص الشواهد (٤٤٠)، وشرح التصريح (١/٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧٦) ولم أقع عليه في ديوانه؛ وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر (٢/٢٣٧)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٥)، وشرح ابن عقيل (٢١٥)، ولسان العرب (٢/٣١٥) «ضربج»، (١٤/١٦٧) «حجا»؛ وهمع الهوامع (١/١٤٨)، شرح الأشموني (١/٣٥٦).

الشاهد فيه قوله: (أحجو أبا عمرو أخا ثقة) حيث ورد الفعل «حجا» بمعنى «ظن» فنصب مفعولين.

(٤) ليست في (ب).

(٥) في (ب) و(ج): ... بنا يوما ملمات.



....

[هب بمعنى ظن]

وثاني عشرها: هب بمعنى ظن(١)**، نحو**(٢)**:**

.... فَهَبْنِـــي امْـرَأً هَالِكَــا

[تعلم بمعنى اعلم]

وثالث عشرها: تعلم بمعنى اعلم(٣)**، نحو**(٤)**:**

---

(١) **قال الصبان**: احترازا عن «هب» أمرًا من الهبة، و«هب» أمرًا من الهيبة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني على الألفية (٢/٢٤).

(٢) قاله ابن همام السلولي، وهو من المتقارب انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦١)، خزانة الأدب (٩/٣٦)، الدرر (١/٣٣٢)، شرح شواهد المغني (٢/٩٢٣)، المقاصد النحوية (٢/٣٧٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٧)، شرح ابن الناظم (١٤٤)، شرح الأشموني (١/٢٤٨)، شرح التسهيل (٢/٧٨)، شرح شذور الذهب (٣٦١)، شرح ابن عقيل (٢١٦).
الشّاهد فيه: (فهبني امرأً) فإن (هَبْ) فيه بمعنى الظّنّ، وقد نصب به مفعولين أحدهما: ياء المتكلِّم، وثانيهما قوله: (امرأ).

(٣) ولا تستعمل إلا بصيغة الأمر مثل: هب.

(٤) البيت من الطويل وهو لزياد بن سيار وهو تصحيف زبان بن سيار في خزانة الأدب (٩/١٢٩)، والدرر (١/٣٣٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧٤)، وبلا نسبة في الارتشاف (٣/١٣)، وأوضح المسالك (٢/٣١)، وشرح ابن الناظم (١٤٢)، وشرح الأشموني (١/١٥٨)، وشرح ابن عقيل (١/٤٢٠)، وشرح الكافية الشافية (٢/٤٥٦)، وهمع الهوامع (١/١٤٩).
والشاهد فيه: مجيء الفعل «تعلم» بمعنى «اعلم»، فنصب مفعولين هما «شفاء»، و«قهر».



القَلْبِيَّاتُ. فَتَنْصِبُهَمَا مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ:

رأيْـــتُ اللهَ أكبَــرَ كُــلِّ شَــيءٍ ....

تَعَلَّمْ شِـفَاءَ الـنَّفْسِ[1] قَهْرَ عَـدُوِّهَا ....

لا من التعليم[2].

وخرج بقوله (القلبيات) غيرها من المعاني المذكورة، وسميت بذلك لأن معانيها تتعلق بالقلب لا بالجوارح، فهذه ثلاثة عشر فعلًا كلها متساوية في دخولها على المبتدأ والخبر (فتنصبهما) بعد استيفاء فاعلها (مفعولين) لها، يسمى المبتدأ مفعولها الأول، والخبر مفعولها الثاني، وقد تقدمت أمثلتها، ومثل المصنف لـ «رأى» فقال: (نحو) قول الشاعر[3]:

(رأيْـــتُ) ....

ـ أي: علمت ـ

.......: (اللهَ أكبَــرَ كُــلِّ شَــيءٍ) مُحَاولَـــةً وَأَكثَرَهُـــمْ جُـــنُودًا

(١) في (ج): القلب.

(٢) في (ب) و(ج): التعلم.

(٣) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في المقاصد النحوية (٣٧١/٢)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (٤٢٥) وشرح ابن عقيل (٢١٠)، وشرح قطر الندى (١٧٠) والمقتضب (٩٧/٤)، وشرح الأشموني (٣٤٩/١)، فتح رب البرية (٣٩١)، شرح التسهيل لابن مالك (٨٢/١).

الشاهد فيه قوله: «رأيت الله أكبر» حيث جاء بالفعل «رأى» بمعنى «علم» فنصب مفعولين هما: «الله» و«أكبر».



[أفعال التصيير والتحويل]

والنوع الثاني: أفعال التصيير[1]، وإنما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى، منها «جعل» لا بمعنى اعتقد، نحو: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

ومنها «رد»، نحو: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

ومنها «وهب»، نحو: وهبني الله فداك.

ومنها «ترك»، نحو: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

ومنها «اتخذ»، نحو: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومنها «تخذ»، نحو: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، وقس على ذلك ما أشبهه، وهذا النوع أيضًا حكمه كالأول في العمل المذكور.

[أحكام الأفعال الماضية]

واعلم أن لهذه الأفعال ثلاثة أحكام: إعمالها وهو الأصل، وإلغاؤها وهو إما أرجح، أو مرجوح، أو مساوٍ، وتعليقها، فيجب إعمالها فيما إذا تقدمت على المفعولين.

---

(١) قال السيوطي: وهي ثمانية أفعال: صيرا وأصار المنقولان من إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٢/٢١٧).



وَيُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ، نَحْو:

القَوْمُ فِى أَثَرِى ظَنَنْتُ........ ....

وَبِمُسَاوَاةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ نَحْوُ:

[الإلغاء برجحان]

(ويلغين برجحان إن تأخرن) عنهما، وإنما رجح الإلغاء وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًا؛ لضعف العامل بتأخره، (نحو) قول الشاعر[1]:

(القَوْمُ فِى أَثَرِى ظَنَنْتُ) فَإِنْ يَكُنْ   مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا[2]

فـ«القوم» مرفوع على الابتداء، والمجرور في محل رفع على الخبرية، و«ظننت» ملغاة.

[الإلغاء بمساواة]

(و) يلغين (بمساواة إن توسطن) بينهما، (نحو) قوله[3]:

---

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة، وشرح قطر الندى (١٧٥)، ومجيب الندا للفاكهي (٣١١).

الشاهد فيه قوله: (القوم في أثري ظننت) حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو «ظن» عن المبتدأ والخبر جميعًا، وهما «القوم في أثري» فلما تأخر عنهما ألغي عمله فيهما، ولولا هذا التأخر لعمل فيها النصب، فكان يقول: «ظننت القوم في أثري» بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول، ونصب محل الجار والمجرور، وهو قوله: «في أثري» على أنه المفعول الثاني.
انظر: سبيل الهدى للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٢).

(٢) كلمة ساقطة من (ب).

(٣) البيت من البسيط البيت لجرير في ملحق ديوانه (١٠٢٨)، وشرح أبيات سيبويه=



.... وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوَرَا

.... (وفي الأَرَاجِيزِ خِلتُ اللُّؤْمَ والخَوَرَا)

فتوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم، وبين الخبر المتقدم[1] وهو الأراجيز، جمع أرجوزة، وأراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز، و«اللؤم» بضم اللام [إجماع][2] الشح ودناءة الآباء ومهانة النفس، فهو من أذم ما يهجى به، و«الخور» الضعف[3].

ولك إعمالها تقول: زيدًا ظننت قائمًا، وإنما جاز إلغاؤها لضعفها بقربها من التأخر، واستوى الأمران؛ لأنها لم تتقوّ بالتقدم، ولم يقو ضعفها بالتأخر فاستويا، هذا ما رجحه المصنف هنا، والصحيح أن الإعمال في المتوسط أرجح؛ لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي وهو الابتداء[4].

= (٤٠٧/١)، ولسان العرب (٢٢٦/١١)، «خيل»، وللعين المنقري في الدرر (٣٤٠/١)، وتخليص الشواهد (٤٤٥)، وخزانة الأدب (٢٥٧/١)، وشرح شواهد الإيضاح (١٢٠)، وشرح المفصل (٨٤/٧، ٨٥)، والكتاب (١٢٠/١)، والمقاصد النحوية (٤٠٤/٢)، وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١٨٤/٢)، وأوضح المسالك (٨٥/٢)، وشرح ابن الناظم (١٤٧)، وشرح قطر الندى (١٧٤)، واللمع (١٣٧).

الشاهد فيه قوله «في الأراجيز، خلت، اللؤم والخور» حيث توسطت «خلت» بين المفعولين، فعادت الجملة إلى بايب المبتدأ والخبر؛ لأن الفعل قد ألغي بالتوسط، والجملة في الأصل هي «في الأراجيز اللؤم والخور».

(١) في (ب) و(ج): المقدم.

(٢) في (ج): اجتماع.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٦٩/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٧٠/١).



وَإِنْ وَلِيَهُنَّ مَا وَلَا وَإِن [النَّافِيَاتِ]، ....

[التعليق وشروطه]

(وإن وليهن) أي: هذه الأفعال واحد مما له صدر الكلام، وهو ستة:

أحدها: (ما)[1] سواء أكانت في جواب قسم أم لا، نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥][2].

(و[3]) ثانيها: (لا)[4].

(و[5]) ثالثها: (إن)[6]، إذا كانا في جواب قسم ملفوظٍ أو مقدرٍ؛ لأن ما لهما[7] صدر الكلام إلا حينئذٍ، فالقسم الملفوظ به نحو: علمت ـ والله ـ لا زيد في الدار ولا عمرو، وعلمت ـ والله ـ إن زيدًا قائم، والقسم المقدر علمت ما زيد في الدار ولا عمرو، وعلمت إن زيدًا قائم[8].

---

(١) في (ب): ما النافية.

(٢) فـ«ما» نافية «وهؤلاء» مبتدأ، و«ينطقون» خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب بـ«علمت»، وهي معلقة في التلفظ بما النافية، فجملة (ما هؤلاء ينطقون) لفظها واحد قبل التعليق وبعده، وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩).

(٣) في النسخة المطبوعة من المتن: أو. (١٤).

(٤) سيأتي مثالها في كلام الشارح.

(٥) في النسخة المطبوعة من المتن: أو. (١٤).

(٦) في النسخة المطبوعة من المتن زيادة: النافيات (١٤).

(٧) في (ج): لأنهما ليس لهما.

(٨) فهذه أربعة أمثلة لكل من الحرفين مثالان، وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق=



أَوْ لَامُ الابْتِدَاءِ أَوْ لَامُ القَسَمِ أَوْ الاسْتِفْهَامُ ....

ورابعها: ما ذكره بقوله: (أو لام الابتداء)، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وخامسها: ما ذكره بقوله: (أو لام[1] القسم) كقول لبيد[2]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وسادسها: ما ذكره بقوله: (أو استفهام[3]) سواء أكان فضلة أم عمدة، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧][4]؛ لأنه

= عنها العامل، فهي في محل نصب على المفعولية بـ«علمت» انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢١٢).

(١) في النسخة المطبوعة من المتن ليست فيها: «لام» (١٤).

(٢) البيت من الكامل، في ديوانه (٣٠٨)، ولا شاهد على هذه الرواية. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٥٧) خزانة الأدب (٩/١٥٩)، الدرر (١/٣٤٤)، الكتاب (٣/١١٠)، المقاصد النحوية (٢/٤٠٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧١)، وهو بلا نسبة في الارتشاف (٣/٦٩)، أوضح المسالك (٢/٦١)، سر الصناعة (٤٠٠)، شرح ابن الناظم (١٤٩)، شرح الأشموني (١/١٦١)، شرح قطر الندى (١٧٦)، همع الهوامع للسيوطي (١/١٥٤).

الشاهد فيه قوله: (علمت لتأتينّ منيتي) حيث جاء الفعل «علم» المتعدي إلى مفعولين معلقًا عن العمل لفظًا لا تقديرًا بسبب اعتراض اللام الواقعة في جواب القسم بينه وبين معموليه.

(٣) ولو بـ«هل» على الصحيح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠)، والارتشاف (٣/٦٩)، وأوضح المسالك (٢/٦١)، وخزانة الأدب (١٠/٣٣٤).

(٤) فـ«أي منقلب» مفعول مطلق منصوب بـ«ينقلبون» مقدم من تأخير، والأصل: ينقلبون،=

بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وُجُوبًا، وسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْلِيقًا، نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢].

مفعول مطلق كما سيأتي في تمثيل المصنف[١] (بطل عملهن في اللفظ) دون المحل (وجوبًا)؛ لأن المانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام، ولا مانع من إعماله في محله، (ويسمى ذلك تعليقًا)[٢]؛ لأن الفعل عامل في المحل، وغير عامل في اللفظ، فهو عامل لا عامل، تشبيهًا بالمرأة المعلقة وهي التي أساء زوجها صحبتها فهي لا مزوجة ولا مطلقة.

ثم مثل للاستفهام فيما إذا كان عمدة بقوله: (نحو) قوله تعالى: (﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾) [الكهف: ١٢]، فـ«أي» اسم استفهام مبتدأ، و«أحصى» خبره[٣].

[عدم دخول الإلغاء والتعليق في أفعال التصيير]

ولا يدخل الإلغاء والتعليق في شيء من أفعال التصيير؛ لقوتها، ولا في قلبي جامد؛ لعدم تصرفه وهو هب وتعلم فإنهما يلزمان الأمر، وما

= أي انقلاب، وليست «أي» مفعولًا به لـ «يعلم» لما قد يتوهم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وجملة «ينقلبون» معلق عنها العامل، فهي في محل نصب.

(١) قوله: «كما سيأتي في تمثيل المصنف» متقدم في النسخة (ب) على قوله: «نحو: ﴿وسيعلم﴾».. إلخ.

(٢) في (ب): معلقًا.

(٣) وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها «نعلم»؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٢).



عداهما من أفعال هذا الباب متصرف إلا وهب من أفعال التصيير؛ فإنها ملازمة للمضي، ولتصاريفها ما لها من الإعمال والإلغاء والتعليق[1].

تتمة [عدم جواز حذف مفعولي الباب معًا].

لا يجوز حذف مفعولي هذا الباب معًا ولا أخدهما بغير دليل على الحذف وهو الحذف على جهة الاقتصار؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، فإن دل على ذلك دليل جاز وهو الحذف على جهة الاختصار[2]، فمن حذفهما معًا قول الشاعر[3]:

بِـــأَيِّ كِتَـــابٍ[4] أَمْ بِأَيَّـــةِ سُـــنَّةٍ ... تَـرَى حُبَّهُمُ عـارًا علـيَّ وَتَحْسَـبُ

أي: وتحسب حبهم عارًا عليّ.

ومن حذف الأول: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٧٣/١).

(٢) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢٥٢/١).

(٣) البيت قاله الكميت بن زيد الأسدي وهو من الطويل. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣٥/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٧٧/١)، الدرر (٣٣٨/١)، خزانة الأدب (١٣٧/٩)، المحتسب لابن جنّي (١٨٣/١)، المقاصد النحوية (٤١٣/٢، ١١٢/٣)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٦٩/٢)، شرح الأشموني (١٦٤/١)، شرح ابن عقيل (٤٤٣/١)، شرح التسهيل (٧٣/٢)، همع الهوامع (١٥٢/١).

الشاهد فيه قوله: (تحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما، والتقدير: وتحسب حبهم عارًا علي.

(٤) في (ج): كتاب الله، وهو سبق قلم.



فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠][(١)]، أي: بخلهم[(٢)].

ومن حذف الثاني قول عنترة[(٣)]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحِبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظني ذلك[(٤)].

خاتمة

أصل القول وما اشتق منه إنما يدخل على الجملة فتحكى به، وقد ينصب المفرد إذا كان في معنى الجملة كقولك: قلت خطبة، أو أريد

---

(١) أي: على قراءة (يحسبن) بالياء، وعلى قراءة «تحسبن» بالتاء فلا حذف؛ لأن (الذين) مفعول أول وخير مفعول ثان. انظر: حاشية ياسين على التصريح (٢/٢٢٩).

(٢) فحذف المفعول الأول لدلالة عليه.

(٣) البيت من الكامل، وقائله عنترة العبسي في دوانه (١٩١)، شرح الشواهد للعيني (٢/٣٥)، أدب الكاتب (٦٠٣)، الأشباه والنظائر (٢/٤٠٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٩)، الأغاني (٩/٢١٢)، جمهرة اللغة (٥٩١)، خزانة الأدب (٣/٢٢٧، ٩/١٣٦)، الخصائص (٢/٢١٦)، الدرر (١/٣٣٩)، شرح شواهد المغني (١/٤٨٠)، لسان العرب (١/٢٨٩)، المقاصد النحوية (٢/٤١٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٧٠)، شرح الأشموني (١/١٦٤)، شرح ابن عقيل (١/٤٤٤)، المقرب (١/١١٧)، همع الهوامع (١/١٥٢).

الشاهد فيه قوله: (فلا تظني غيره) حيث حذف المفعول الثاني لـ «تظن» لقيام الدليل على المحذوف، وتقدير الكلام: ولقد نزلت فلا تظني غيره واقعاً.

(٤) فحذف المفعول الثاني، والتاء في نزلت مكسورة، والحاء والراء من المحب والمكرم مفتوحتان. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٩).



اللفظ، وقد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين إذا كان مضارعًا مفتتحًا بتاء الخطاب[1][2]، ودخل عليه أداة استفهام[3] ولم يفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور أو أحد المفعولين.

مثال ما اجتمع فيه الشروط: أتقول: [زيدًا منطلقًا، ومثال الفصل بالظرف: أعندك، تقول:][4] عمرًا مقيمًا، وبالمجرور أفي[5] الدار تقول: زيدًا جالسًا، وبأحد المفعولين: أزيدًا تقول منطلقًا، وسُليم ـ بالتصغير ـ قبيلة تجيز إجراء القول مجرى ظن[6] مطلقًا[7].

*** *** ***

(١) لا بقيد الإفراد والتذكير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٦/٢).

(٢) فخرج بقوله: (مضارعًا) المصدر والوصف والماضي والأمر، فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن، لأنها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب، انظر: التصريح على التوضيح (٣٣٥/١).

(٣) ولا فرق في ذلك بين أن تكون اسمًا أو فعلًا.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٥) في (ب): في.

(٦) في (ج): الظن.

(٧) انظر: التوضيح على التصريح للأزهري (٣٨٣/١).

فهرس الموضوعات



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

**   **   **